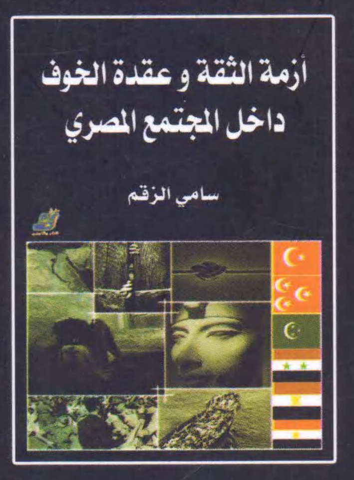
أزمة الثقة و عقدة الخوف داخل المجتمع المصري

سامي الزقم





هذا الكاتب

- عمل بوزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية بالخارج .
- انتدب لمركز القاهرة الدولى للمؤتمرات .
- قدم كتابه أزمة الثقة وعقدة الخوف داخل المجتمع المصرى فى ١٩٦٩/١/٢٩ للمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (مشروع الكتاب الأول) .
- فى ١٩٧٠/٤/١٥ أعتذر المجلس عن النشر .
- ظل خلال الفترة من عام ١٩٧٠وحتى عام ٢٠٠٩يسجل ملاحظاته وما طرأ على المجتمع المصرى من تغيرات عميقة فى التكوين الطبقي، شهد صعود شرائح اجتماعية وهبوط شرائح أخرى وتراجع لدور الطبقة الوسطى والقيم الإيجابية يقابله تقدم مخطط للقيم السلبية .
- أعاد صياغة الكتاب فى ظل ما طرأ من أحداث وترتيب للفصول يتفق وما نحن عليه .

هذا الكتاب يبحث فى :-

- مفاتيح الشخصية المصرية
- يجيب عن السؤال الذى نردده دائما أين الخلل ؟!
- لماذا لم تحقق جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ عام ١٩٥٢وحتى الآن نتائجها المرجوه ؟
- كيف نحقق نهضة اعتمادا على ثروات مصر الحقيقية والتى لا تخضع لضغوط الخارج ولا استبداد الداخل .
- تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدنى .
- احياء القيم والمفاهيم والتقاليد الايجابية .



دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر ـ القاهرة ـ المنصورة
القاهرة . محمول : ٠١٠٩٧٧٤٩٥ / ٠٢-
المنصورة . ص.ب : ١٦٧

أزمة الثقة وعقدة الخوف داخل المجتمع المصري

سامي الزقم

دار الكلمة
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

بطاقة الفهرسة

الزقم / سامي أزمة الثقة وعقدة الخوف داخل المجتمع المصري : سامي الزقم ط ١ . ـ المنصورة : دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م

٤٠٠ص ، ٢٥سم .

تدمك : ٩٧٧ـ٣١١ـ٣٤٤ـ١

أ ـ العنوان :

٣٠٥

رقم الإيداع : ١٦٦٦٢/ ٢٠٠٩م

لوحة الغلاف باسم



دار الكلمة للنشر والتوزيع - مصر - المنصورة

المنصورة ـ ص .ب . : ١٦٧ ت ف : ٢٢٣٤٥٠٣ / ٠٥٠

محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

email:mmaggour@hotmail.com



- **إلى** أصحاب المبادئ فى كل زمان ومكان .
- **إلى** الذين ضحوا بحياتهم وأرواحهم دفاعًا عن قضايا الوطن .
- **إلى** كل مواطن مصرى يبحث عن حقوق المواطنة .
- **إلى** كل من استقر فى وجدانه أن الدين لله والوطن للجميع .
- **إلى** كل من عاش يسأل أين الخلل ؟!

✍ **عندما** تنتمي مصر لمواطنيها، فإنه من الطبيعى أن ينتمي المواطنون لمصر .

✍ **فعدم** الإصغاء لمطالب المواطنين يضعف الإحساس بالمواطنة والانتماء .

✍ **وصراخ** المواطنين للمؤسسات والأجهزة التى تستجيب ببطء يضعف الإحساس بالمواطنة والانتماء .

✍ **وتعريض** المواطنين للخطر والقانون يتفرج فى طمأنينة يضعف الإحساس بالمواطنة والانتماء .

مقدمة

لفت انتباهى عقب هزيمة الجيوش العربية فى يونيو ١٩٦٧ ظاهرة الإحباط وتسرب اليأس لنفوس المواطنين المصريين ، فأخذت أتابع الأحداث وأرصد الملامح وردود الأفعال ، فإذا بى أمام تراجع للقيم الإيجابية يقابله نمو وتقدم واضح للقيم السلبية ، ساعد على انتشارها الخداع وقضايا الفساد ومحاكمات لقادة القوات المسلحة ومسؤولين كبار فى أنشطة مختلفة بعد سقوط الأقنعة وكشف المستور .

وزاد اهتمامى بتسجيل وكتابة ملاحظاتى على مشاهداتى اليومية للوقائع وسلوكيات المواطنين وبحث أسبابها .

وفى محاولة منى لوضع مقترحات للحد منها لتحقيق أعلى معدل من التراجع لصالح القيم الإيجابية فى إطار موضوع متكامل يحمل اسم (أزمة الثقة وعقدة الخوف) باعتباره العنوان الأشمل والأعم الذى يجمع كل المظاهر والظواهر .

وتقدمت بما انتهيت إليه إلى المجلس الأعلى للفنون والآداب عام ١٩٦٩ ضمن مشروع الكتاب الأول ، وبعد أكثر من عام جاءنى الرد بالاعتذار عن النشر ، وظل سعيى وراء تداعيات التحولات التى مر بها الوطن لمدة تقارب أربعين عامًا تأثر خلالها الوطن والمواطنون بأحداث داخلية وخارجية ، تركت رواسب أضافتها الذاكرة إلى ماضى يمثل مسيرة أمة منذ بدء الخلق فى موقع له خصوصية جعلته مطمع العالم بأسره فى العصور القديمة والوسطى والحديثة ، ولا زال وإن تغيرت الأساليب لكن الهدف واحد فعانى الكثير ولا زال وكان صبره أكبر.

لقد توالت عصور التاريخ على المواطن المصرى - كما وصفتها د.نعمات فؤاد فى شخصية مصر - وهو يصارع عنبة الحكام الأجانب وظلمهم وطغيانهم ، ويطوع

الحضارات الغازية ويهضمها إن استجابت ويطردها إن عصت ، ويظل المواطن المصرى العريق بخصائصه القادرة التى لا تغيب والتى تتألق بين الحين والآخر كلما تحين الفرص ، فتحمل المصريون ثمن حريتهم بأنفسهم ولم يطلبوه من أحد ، كما لم يطمعوا فى يوم فى مساعدة أحد ، بل كانوا دائمًا يعتمدون على أنفسهم وعلى قدراتهم الذاتية ، وكم صبروا على محتلين وغزاة ، وكم هادنوهم حتى تمكنوا فى اللحظة المناسبة من الانقضاض عليهم ونيل حريتهم بالقوة التى ساندها العدل دائمًا ، وساندها ميلهم الفطرى إلى السلام ، ولكن ليس السلام المهين ، وإنما السلام المبنى على القوة والندية.

إن البعض يردد أحيانًا : إن مصر عبر تاريخها الطويل قد حولت كل صيغ الحكم لمركزية شديدة تختزل الأمة المصرية فى عدد قليل من الرجال ، وإن الكثرة من المواطنين بعيدون عن الحد الأدنى من العلم والثقافة اللذين بدونهما يصبحون غير مؤهلين لممارسة الديمقراطية ، وينسى هؤلاء أن تزييف التاريخ ، والاستهانة بالرموز ، وإهمال القيم ، والاستهتار بالمبادئ ، والحط من هيبة القانون والدولة ، والترويج للفشل ، ونشر الإحباط واليأس ، والاعتماد على الإجراءات الأمنية وحدها ، كلها عوامل رسخت وساعدت ودعمت الموروث فى وجدان وفكر المواطنين المصريين ، فالسلطة الاستبدادية حين تهين المواطن تكون قد أهانت الوطن ، فحرية الوطن تعنى حرية المواطن والعكس صحيح.

إن المواطن ساكن هذا الوطن يعيش ولا يحيا منذ آلاف السنين ، عانى ضعف المشاركة فى الدفاع عن بلده وإبداء رأيه فيما يخصه ، فعرف أن الغلبة للمحظوظ وليس للمجتهد ، ولا مكان للعالم ولا المفكر ولا المخلص فطريقه مسدود مع رأس السلطة حيث البطانة والمغرضين وهواة التلميع والفبركة وسد الخانة ، فأصبح المواطن لا يصدق ما كان ولا ما هو كائن ولا أمل عنده فيما هو قادم.

إن الأغلبية الصامتة لا تنحصر فى شريحة سنية بعينها بل تضم شبابًا ورجالًا

وشيوخًا من كل الأعمار.

وهى أيضًا لا تعكس مستوى تعليمى أو ثقافى معين بل تمثل كافة المستويات ، وتلك مفارقة مثيرة للانتباه ، ففى هذه الأغلبية الصامتة أميّون وذو درجة بسيطة من التعليم ، لكن فيها أيضًا كبار المتعلمين والمثقفين وأساتذة الجامعات وأطباء ومهندسين ومهنيين ، كما أنها تضم الفقراء ومتوسطى الحال والأغنياء معًا ، هذا يعنى أننا بصدد ظاهرة يمكن ملاحظاتها على صعيد كافة أجيال المجتمع وبمختلف مستوياته التعليمية والثقافية وفى كل طبقاته الاجتماعية ، هى إذن ظاهرة مقلقة لاسيما وإن هذه الأغلبية الصامتة تجسد فى أكثريتها روح الوسطية والاعتدال التى عرف بها الشعب المصرى منذ الأزل وبغيابها يفقد المزاج المصرى اعتداله ووسطيته.

وفى ظل رؤية توجس بلا داع من أى دور طلابى حقيقى وجاد داخل أسوار الجامعة ، كانت النتيجة أن تم تسطيح وتغييب وعى معظم شبابنا ، فلا أساتذة يحاولون الاقتراب والتحاور مع طلابهم فى قضايا الوطن ، وإذا وجد هؤلاء فإن قنوات النشاط الطلابى الحقيقى والهادف تبدو معطلة لعله الخوف والتردد الذى يصيب البعض بالفزع من الرأى والاختلاف ، مع أن الممارسة التربوية الرشيدة لحرية الرأى والاختلاف كانت وحدها الكفيلة بالقضاء على كل مسببات الفزع ، وهكذا بقيت أغلبية شبابنا صامته غير مكترثه ، فانصرف البعض يسعى لصنع عالمه الخاص ويحاول تأكيد ذاته ، وكانت بعض القوى حاضرة وجاهزة ، وحدث أن تلقفت هذه القوى شبابا متعطشًا يبحث عن فكرة وقدوة ، أما الأغلبية لم يعجبها ما رأته ولم تستطيع مجاراته ، فانصرفت إلى الفضائيات الغنائية ومواقع الإنترنت بكل أشكالها وألوانها ومتابعة برنامج ستار أكاديمي ، إنها جزء من الأغلبية الصامتة.

إننا نعانى من أزمة ثقة وعقدة خوف متبادلة بين السلطة أو الدولة وأجهزتها ومؤسساتها وتوابعها من جهة ، وبين المواطنين من جهة أخرى ، فلا أحد منهما يثق فى الآخر ويتردد فى اختيار أسلوب التعامل معه .

فكثيرًا ما ننجح فى تدبير المال والوسيلة مع توافر النية الصادقة والحماس المتدفق لتنفيذ برامج اقتصادية ، ومع ذلك لا نحقق النتائج التى ترضينا أو التى تتناسب مع مجهوداتنا !! ونسأل أنفسنا : ما هى الأسباب ؟

إن معرفة طبيعة الشخصية المصرية وتركيبها وعناصر تكوينها ، ومواطن القوة والضعف فيها ، ومنافذ التقبل والاستجابة ، والعوامل التى أنتجت هذا النسيج المعقد المتداخل هو بداية كل إصلاح .

فالشخصية المصرية ترجع فى تكوينها إلى المقومات التاريخية ، والأصول الحضارية التى عاشها المواطنون المصريون عبر العصور التاريخية المختلفة ؛ لأن فترات المجد والثراء وأزمنة الذل والخضوع والحرمان ، وجهود الكفاح والجهاد وما تؤدى إليه من هزيمة أو انتصار تترك بصماتها فى وجدان المواطن وأسلوب تفكيره وتصرفه ، وينعكس كل ذلك على سلوكه ومدى استجابته لدواعى التطور والإصلاح .

إننا لا يمكن أن نعيد الثقة والطمأنينة إلا إذا خلقنا أولًا من أنفسنا مجتمعًا ناضجًا متحضرًا يرعى الحق والجمال والخير ، مجتمعًا كل شىء فيه محسوب فلا نغرق فى المدح إذا رضينا ولا نسرف فى الذم إذا عادينا أو غضبنا ، مجتمعًا يؤمن فيه كل فرد حاكمًا أو محكومًا بأهمية كل فرد وحرية الرأى والعمل والتسامح واتخاذ سبيل الإقناع بدلا من القوة ، ونريد الإحكام والحكمة فى العمل والكلام معًا ، نريد إرادة قوية وإدارة رشيدة حتى نتمكن من التغيير .

نحتاج إلى مشروع للتحرر من هيمنة الخارج واستبداد الداخل ، ومن فراغ القيم عبر تفاعل المؤسسات التى تكسر احتكار الأقليات للعمل العام .

كما أن غياب القدوة فى ظل تحطيم الرموز واستبعاد الثواب والعقاب ، وبطء توالى الأجيال المسؤولة والشح فى نقل الخبرة من جيل إلى جيل ، واهتزاز الثقة

بالعدالة والمساواة فى ظل استمرار احتكار المزايا ومحاباة الأقارب ، كلها عوامل ساهمت فى تزايد الإحباط واليأس .

إن بلدان كثيرة عانت الدمار والحروب العالمية والأهلية ، فها هى اليابان وأمريكا وألمانيا ناهيك عن ماليزيا وسنغافورة ، واجهت انعدام الثقة والخوف من القادم إلى ما هم فيه من تطور حضارى اعتمد على ثقافة التقدم وتنمية بشرية عالية المهارة وقيم إيجابية جعلت من حقوق المواطنة والتعليم والبحث العلمى والتدريب المستمر أساسًا ومن المواجهة الحقيقية للمشكلات بحلول جذرية بناءة ، ومن المشاركة الفعالة لمواطنيها والتأكيد على المصلحة الجماعية والحفاظ على المال العام وروح الفريق واحترام الرموز وعلم بلادهم والتمسك بالقيم نبراسًا ونورًا على الطريق ، فأصبحوا طليعة العالم المتقدم .

إننا نرى فى العالم ديمقراطيات فى بلدان فقيرة لم يمنع الفقر فيها مواطنيها من الإقبال على صناديق الانتخاب ، حتى أصبحنا نرى فى مناطق كثيرة بالعالم مثل أمريكا اللاتينية بها دولًا فقيرة اقتصاديًا مزدهرة ديمقراطيًا فلا علاقة بين الفقر والديمقراطية .

فالعبرة فى كل إصلاح ليست بالجهود المبذولة ، أو المال الذى يرصد وينفق ، أو الوسائل الحديثة التى يمكن تدبيرها ، وإنما العبرة بمقدار تقبل المواطنين للإصلاح ، واستعدادهم للاستجابة له ، ليحصلوا على دور لائق ، وقتها لن يكون على أرض مصر ولا فى أرواحنا فراغ .

لكل ما تقدم فقد أعدّت ترتيب وصياغة موضوع الكتاب مقسمًا إياه لأربعة فصول:

الأول: يدور حول مقومات ومعالم الشخصية المصرية تاريخيًا وثقافية ودينيًا واقتصاديًا واجتماعيًا كمدخل لفهم ما نراه من قيم سلبية .

الثاني: يدور حول مظاهر أزمة الثقة وعقدة الخوف كقيم سلبية نراها فى حياتنا ، (سلوكياتنا وحديثنا ، وردود أفعالنا) .

الثالث: يتناول أسباب أزمة الثقة وعقدة الخوف بالتحليل والشرح ، موضحًا الجذور والمنابع لكل مظهر منها حتى نقف على حقيقة ما نحن فيه من تردى قيمى .

الرابع: حاولت من خلاله عرض لكيفية الخروج مما نحن فيه بعقد اجتماعى جديد نرد فيه الاعتبار لتاريخنا ورموزنا وتنمية ثروات الوطن الحقيقية (الإنسان المصرى وأرض مصر) بعيدًا عن ضغوط الخارج والداخل وأزمات العولمة وتقلبات العلاقات الثنائية ، وتضارب المصالح ، وإحياء القيم والأخلاق ، وتنشيط دور مؤسسات المجتمع المدنى ، وضبط إيقاع الشارع المصرى .

لست أدعى أنى وفيت الموضوع حقه لكننى حاولت ، راجيًا التجاوز عما به من ذلات القلم وهفوات الكتابة ، والله سبحانه يعصمنا من الشطط والهوى ، ويلهمنا الصدق والإخلاص ، حتى يمكن للثقة أن تعود وللخوف أن يختفى .

المؤلف

الفصل الأول

مقومات ومعالم الشخصية المصرية

أولا : المقومات التاريخية للشخصية المصرية :

يعد التاريخ المصرى القديم أقدم تاريخ عرفه الإنسان ، حيث تكونت على ضفاف النيل العظيم أعظم حضارة عرفتها البشرية ، فقد اكتشف المصريون منذ العصور السحيقة النار والزراعة والكتابة وحساب السنين ، وعرفوا الرياضة واستخدموها فى مقاييس النيل ومسح الأرض ، وتوصلوا إلى فنون الكيمياء والتخطيط ، كما بنوا الأهرامات باستخدام العلوم الهندسية ، وأنشأوا القرى والمدن وتكونت لديهم إمارات متعددة مهدت السبيل لقيام أول وحدة سياسية فى التاريخ على يد مينا « نارمر » موحد القطرين.

وفى عهد الفراعنة وصلت مصر إلى درجة من المجد والعظمة لم تبلغها أمة من الأمم ، وكان الملوك يخرجون من بين طبقات الشعب ليؤسسوا أسر حاكمة تعمل لصالح الوطن وتهتم بالمشاريع العمرانية والاقتصادية التى تعود بالخير على البلاد ، مما دفع المواطنين إلى تقديسهم وبناء الأهرامات والمعابد لهم.

وبلغ من عدالة ملوك الفراعنة أنهم كانوا يقودون الجيوش بأنفسهم وقت الحرب ، كما كانت لهم مجالس يجتمعون فيها فى أوقات منتظمة لبحث شؤون الدولة مع الوزراء ورؤساء الأقاليم ، وتعد هذه المجالس مظهرًا من أرقى مظاهر الديمقراطية التى عرفها المجتمع المصرى القديم.

اعتمدت الدولة الفرعونية فى بناء صرح حضارتها على المصريين أنفسهم ، وبذلك رفع المصريون القدماء شعار « مصر للمصريين » منذ القدم ، واستهجن

المصريون الشرور والآثام التى استهجنتها كل الأديان السماوية التى ظهرت فيما بعد مثل : القتل والسرقة وشهادة الزور والتجسس ، ونظر المصريون القدماء إلى الدنيا على أنها مجرد معبر للحياة الآخرة ، واعتقدوا فى البعث بعد الموت والحساب فى الآخرة ، وآمنوا بوجود الجنة والنار ، ولم تضعف الحضارة الفرعونية إلا عندما تزوج الملوك الفراعنة من أجنبيات ، فاختلط الدم الملكى بدم غريب وسمح الملوك بإقامة أهالى زوجاتهم الأجنبيات فى مصر ، وبذلك وفد عليها جنسيات كثيرة لا ترتبط برباط المصرية ، واختلطت المصالح وزادت الفتن فى البلاد مما جعلها نهبًا للغزو الأجنبى ، وكان من الطبيعى أن يصدِّر هؤلاء الأجانب إلى مصر عادات وتقاليد وقيمًا غريبة على المجتمع المصرى ، فترتب على ذلك تحلل فى العقائد والقيم المصرية التى نبتت فى دماء المواطنين المصريين منذ آلاف السنين ، مما أثر إلى حد بعيد فى طبيعة وخصائص المواطن المصري.

أصبح الملوك يخافون على عروشهم وعَزَف العديد منهم عن الاعتماد على المصريين فى القوات المسلحة ، وآثروا الاعتماد على الجند المرتزقة ، فكونت الأسرة العشرون جيشًا من المرتزقة الليبيين ، وكونت الأسرة السادسة والعشرون جيشًا مرتزقًا من الإغريق ، ومن الطبيعى ألا تكون لدى هؤلاء الجنود أى حمية للدفاع عن البلاد أو الذود عن استقلالها وكرامتها مثل أبناء الوطن الأصليين ، فلا غرابة أن تعجز مصر عن صد هجوم الآسيويين عام ٩٧٠ ق. م ، ثم جاء الفرس عام ٥٢٥ ق. م وعلى يدهم اندثر العهد الفرعوني.

مصر فى عهد البطالمة :

دخل الاسكندر الأكبر مصر ليخلصها من الغزو الفارسى عام ٣٣٢ ق.م ، ولكن ما لبث أن وافته المنية وقسمت مملكته بين قواده ، وكانت مصر من نصيب بطليموس الذى أسس بها دولة البطالمة الذين امتد حكمهم أكثر من مائتى عام.

وكان هذا العهد أبغض العهود فى تاريخ مصر ، حيث إن البطالمة اعتبروا المواطنين المصريين شعبًا مغلوبًا على أمره ؛ ولذلك امتهنوا القومية المصرية ، وفرقوا بين المواطنين المصريين وبين المقدونيين واليونانيين ، وألغوا التعامل باللغة المصرية واستخدموا بدلا منها اللغة اليونانية كلغة رسمية فى البلاد ، واتخذوا من الأجانب واليهود عملاء لهم ، وأغدقوا عليهم بالإقطاعيات الكبيرة التى تمكنهم من الإقامة الدائمة فى مصر ، ولما كان طابعهم الإسراف والبذخ على حساب الشعب المصرى وثرواته ، فقد تعرضت البلاد لأزمات اقتصادية طاحنة فى عهدهم ، ولا شك أن هذه الفترة من التاريخ قد أثرت إلى حد كبير على الروح القومية والوطنية للشعب المصرى ، وأسلمته إلى العزوف عن المشاركة فى أقدار بلاده ، وآثر البحث عن أسلوب للحياة ينأى به عن الاحتكاك برجال السلطة أو الأجانب الذين انفردوا بالنفوذ والجاه ، وتركوا هذه الأسرة الضعيفة تدير شؤون مصر ، إلى أن خارت قواهم على أيدى « كيلوباترا » التى ارتبطت بقياصرة روما بعلاقات مصاهرة لتحتفظ بمكانتها فى مصر ، فكانت هذه العلاقات وبالًا عليها وعلى مصر كلها ، حيث أدت إلى احتلال الرومان لمصر عام ٣٠ ق.م.

مصر تحت الحكم الرومانى :

حكم الرومان مصر قرابة ستة قرون ، ولم يختلف حكمهم عن حكم البطالمة ، بل لقد زاد عليه أن اعتبروا مصر ضيعة رومانية استنزفوا خيراتها وفرضوا على أهلها الضرائب الباهظة ، وفى عام ٦١م ظهرت المسيحية فى مصر بادئة بالإسكندرية ، ثم سرعان ما انتشرت بين مختلف ربوعها.

ولقد تعارضت تعاليم المسيحية مع الوثنية الرومانية ، فقابل الحكام الرومان انتشارها بمختلف صنوف الاضطهاد والتشريد والقتل الجماعى ، وظل هذا الوضع قائما إلى أن اعتنق قياصرة روما الديانة المسيحية ونادوا بها دينا رسميًا للدولة ،

وخلال فترة الحكم الرومانى سيطر الرومان على كل المرافق والممتلكات ، وكان المصريون داخل بلادهم أجراء لا يملكون شيئًا وليس لهم الحق فى حكم بلادهم أو التمتع بخيراتها ؛ لذلك أخذوا يتطلعون إلى يوم الخلاص من هذه الحياة الظالمة.

وأشرق فجر هذا اليوم بظهور الإسلام فى شبه الجزيرة العربية ، وسمع المصريون عن ذلك الدين الجديد الذى يساوى بين البشر جميعًا دون تفرقة بين جنس أو لون ، فتطلعوا إلى فتح المسلمين لبلادهم آملين أن يضىء الإسلام أرض الكنانة ، ولقد كان من الطبيعى أن تلتقى مصر الفرعونية مهد التوحيد مع مبادئ الدين الحنيف الذى هبط على جزيرة العرب ، سيما وأن تعاليم الإسلام أكدت على القيم والعقائد الأخلاقية التى عرفها المصريون منذ القدم مثل : السمو إلى الوحدانية والإيمان بالبعث والخلود والجنة والنار واحترام الأبوين .

ولقد كان الفتح الإسلامى لمصر بمثابة دور نقاهة عاشها المصريون بعد فترات التردى التى سادت فيها قبل الفتح الإسلامى ، وإذا كانت مصر فى عهد الأمويين قد أصبحت مثل بقية البلاد الأخرى مجرد ولاية سياسية تابعة للدولة ، إلا أن العباسيين اعتبروا أن مصر والشام من أهم الولايات التابعة لهم بعد ذلك ، ولقد نهج خلفاء هاتين الدولتين ـ الأموية والعباسية مع الولايات التابعة ومنها مصر ـ سياسة تختلف فى مضمونها ومراميها عن السياسة التى انتهجها الخلفاء الراشدون ، حيث غلب عليها الطابع السياسى ومصالح الحكم أكثر من الطابع الدينى ، واهتموا بتعيين ولاة ممن يثقون فى ولائهم ، بصرف النظر عن كفاءتهم ، حتى يضمنوا استتباب الأمور ، واستمرار التبعية ، ومنعًا من حدوث الفتنة والمؤامرات طمعًا فى الخروج عن السلطة ، والانفراد بحكم مصر.

ولما كان هؤلاء الولاة أجانب عن مصر ، فإنهم لم يهتموا كثيرًا بمصلحة البلاد

والشعب قدر اهتمامهم بإرضاء الخليفة وتنفيذ خطه السياسى مع الدول التابعة ، علاوة على أن كثيرًا منهم لم يكونوا أهلا لهذه الولاية ، ومنهم من اضطهد أقباط مصر ، وتعسف مع الأهالى ، ومنهم من اختلس أموال الخراج وارتشى واستغل وظيفته فى استنزاف موارد البلاد.

وكثيرًا ما كان الأهالى يعبرون عن سخطهم ، إذا ما تعارضت مصالحهم القومية مع اتجاهات الحكم وأهوائه فى عهد الخلافتين الأموية أو العباسية ، أو لمواجهة تعسف بعض الولاة وسوء معاملتهم ولكنها كانت تقابل بالقوة مما قيد من حرية انطلاق القدرات المصرية ، وأسلم الأهالى إلى التبعية فى سلبية وانطواء ومع ضعف الخلفاء فى العهد الأخير للدولة العباسية ، كان الولاة الذين يعينهم الخليفة على الأمصار التابعة للدولة يستمرون فى الإقامة فى عاصمة الخلافة ، ثم يقومون من جانبهم بإنابة من يرعى شؤون الولاية باسمهم.

ولقد ظهر من بين هؤلاء النواب شخصيات طموحة ، استغلت هذا النظام وكونت لنفسها فى مصر حكمًا مستقلًا استقلالًا داخليًا مع الاعتراف بالسيادة للدولة العباسية اسمًا فقط ، وعلى أثر ذلك تأسس فى مصر حكم وراثى رغم أنف الخليفة العباسى ، فتكونت فى مصر الدولة الطولونية ثم الإخشيدية.

الحكم الفاطمى فى مصر :

استولى الفاطميون على الحكم فى مصر من عام ٩٦٩م حتى عام ١١٧٢م فسلخوا مصر نهائيًا من تبعيتها للخلافة العباسية ، واتخذوا المذهب الشيعى مذهبًا رسميًا للدولة ، حيث فرضه الفاطميون على الشعب المصرى ، فكان من العوامل التى زعزعت تعاليم وسماحة الدين الإسلامى الحنيف فى مصر ، وحرفت كثيرًا من مفاهيمه الأصلية وأدخلت على المصريين عادات رذيلة باسم الدين ، تأثر بها المجتمع المصرى إلى حد كبير فى ذلك الوقت.

ولم تكن العادات الرذيلة التى اتسمت بالخرافات والشعوذة هى التى تأثر بها المصريون فى عهد الفاطميين فحسب ، وإنما تأثروا أيضًا بسوء المعاملة التى كانوا يلقونها من الحكام والتى اتسمت بالقسوة والاستعلاء والجبروت ، علاوة على إسرافهم واستغلالهم لأموال الدولة فيما لا يعود بالمنفعة على الشعب ، فانهار الاقتصاد المصرى فى عهدهم ، وتعرضت مصر للقحط والمجاعة عدة مرات .

ولم تستفيد مصر من ورائهم سوى بناء الأزهر الشريف ، وإن كان القصد من بنائه فى عهدهم هو نشر المذهب الشيعى على المواطنين ، كما أسسوا مدينة القاهرة لتكون عاصمة للبلاد حتى وقتنا هذا.

ولقد أدى انهيار مركز مصر الاقتصادى فى زمنهم إلى ضعف سلطانهم ، وتقلص نفوذهم فى الداخل والخارج ، واستغل الصليبيون (الحملات الأوربية) ضعف مصر وأخذوا يهددون حدودها ، ولم ينقذها من غزوهم سوى قيام سوريا بإرسال جيش بقيادة أسد الدين شيركوه ، فاصطحب معه إلى مصر ابن أخيه صلاح الدين الأيوبى الذى ساقته الأقدار لتبوء الحكم فى مصر بعد ذلك ، وبلغ الاستقلال أَوَجُه فى عهد الدولة الأيوبية فى مصر حيث استطاع صلاح الدين الأيوبى حماية الأمة العربية من خطر الصليبيين (الحملات الأوربية) وفى عهده استعادت مصر بعض هيبتها ، بما حققه من انتصارات على الحملة الأوربية فى الشام ، وبما حققه من إصلاحات وعمران فى مصر ، وبعد وفاته ورث أبناؤه ملكًا واسعًا ضم مصر وجزءًا كبيرًا من بلاد الشام فدب الخلاف بين خلفائه ، وكان لهذا الخلاف أثره فى ضعف الدولة الأيوبية ، وانتهزت جيوش أوروبا هذا الشقاق بين الأخوة ، وقاموا بالإغارة على مصر مرتين إلا أن استبسال الشعب مع الجيش الذى كان يعتمد فى أساسة على شباب مصر ، أنهى هاتين الغزوتين بالفشل ، ثم عاود الفرنسيون غزو مصر ولكن الجيش المصرى هزمهم فى المنصورة.

طبيعة الحكم فى مصر ، وعلاقته بالمواطنين المصريين فى الدولة الطولونية والإخشيدية والأيوبية :

إن مؤسسى هذه الدول لم يكونوا من المصريين ، بل كانوا أجانب غرباء عنها ساقتهم الظروف إلى حكم مصر ، وانتقلت السلطة منهم إلى أبنائهم وذويهم من بعدهم ، وكان مؤسسو هذه الأسر التى تسمى الحكم بأسمائهم يفدون إلى مصر ، ويفرضون سلطانهم عليها مستندين فى ذلك على القوات العسكرية التى كانت تأتى فى ركابهم للدفاع عن النظام القائم ، ولفرض الأمن والنظام ، هذا علاوة على أقاربهم الذين كانوا ينتقلون معهم للإقامة فى مصر ، ثم ما لبثوا أن كونوا لأنفسهم مركزًا قويًا يؤيد ويناصر الحكم القائم ، ومن الأمور التى لا جدال فيها أن هذه الأسر التى أمسكت بزمام السلطة فى مصر كان يهمها فى المقام الأول الحفاظ على سلطانها ومصالحها ، حتى ولو تعارض هذا مع مصالح الشعب أو مصالح البلاد العليا ، فانتفى بذلك الاهتمام بأمور الوطن والمواطنين ، ولم يكن أمام المواطنين المصريين سوى قبول الأمر الواقع أمام جبروت القوة التى استخدمها حكام هذا العهد لتثبيت مركزهم فى مصر.

وإزاء هذا النمط فى إدارة شؤون البلاد ، كان لابد للسلبية أن تتفشى بكل ما تحمله من مساوئ بين المواطنين ، علاوة على أن إحساس البعض منهم بالإهمال والضياع جعلهم يتخذون من الزلفى والتملق والرياء سبيلا يتقربون به إلى رجال السلطة حتى يحققوا لأنفسهم الحياة الآمنة المطمئنة .

العصر المملوكي:

كان الصالح نجم الدين أيوب ، وهو من أمراء الدولة الأيوبية ، أول من ابتدع نظام المماليك فى مصر ، لحماية عرشه بنوع جديد من الجند يثق فيهم ، بدلا من بنى جنسه من الأكراد ، وقد دفعه إلى ذلك خوفه من التنافس الشديد الذى دب بين

الأمراء الأيوبيين للاستيلاء على الحكم ، فبدأ بشراء الرقيق من الخارج وأنزلهم بجزيرة الروضة ، وكان يتعهدهم بالتربية الدينية والعسكرية ، ثم يعتق من تبدو عليه استعدادات شخصية ومواهب خاصة فى فنون القتال ، ويمنحه الأراضى والأموال ، ثم يعهد إليه بعدد من المماليك ليتولى تدريبهم العسكرى ، ويستمر هذا المملوك فى الترقى إلى أن يصل إلى مرتبة أمير ، فيقود ألف مملوك فى حالة الحرب ، ويصبح من حقه شراء مماليك من الخارج ليتبع معهم نفس الأسلوب .

ولقد تبنى الخلفاء الذين أتوا بعد الصالح نجم الدين أيوب هذا النظام ، وتعددت فى عهدهم الجهات التى كانوا يجلبون منها هؤلاء الرقيق ، فكان منهم الإيطاليون ، والفرنسيون ، والهولنديون ، والشراكسة ، والروس .

وهكذا كتب لمصر أن يحكمها قوم كانوا فى الأصل من الرقيق المشترى ، ثم انقلبوا على أولياء نعمهم ، عندما اشتد عودهم ، وقويت شوكتهم ، وبعد أن تربعوا على زمام الأمور ، إذا بهم يتنكرون للمواطن المصرى الذى آواهم فى وطنه ، ولم يبخل عليهم بخيراته ، فتعالوا عليه ، وعبثوا بحقوقه ، وكان كل همهم الحفاظ على السلطة فى أيديهم ، وتكوين الثروات الضخمة ، حتى تبقى السيادة لهم ، وكثيرا ما كان النزاع يدب بينهم على السلطة ، وفى عهدهم كثرت المؤامرات والفتن والدسائس ، مما أثر على أمن وسلامة المواطنين المصريين.

وفى فترة حكمهم ساءت الحالة الاقتصادية والصحية ، ونظرا لعدم اهتمامهم بشؤون البلاد ، تعرضت مصر لأزمات اقتصادية وصلت إلى حد المجاعة عدة مرات ، أما الأوبئة فكانت لا حصر لها ، وأخطرها وباء الطاعون ، الذى تفشى فى مصر أكثر من تسع مرات على فترات متباعدة فى العصر المملوكى ، كان كل منها يقضى على آلاف المواطنين فى كل مرة .

هـذا عـلاوة عـلى أن تـدفق أعـدادًا كبـيرة مـن المماليـك عـلى اخـتلاف جنسياتهم وتفرقهم إلى شيع وأحزاب وعصبيات ، كل منها تناصر عاداتها وتقاليدها وطباعها التى جلبوها معهم من الخارج ، مما أثر على وحـدة الـشعب المـصرى وقيمـه ، حيـث ظهـرت العـصبيات الأسريـة والاجتماعيـة أول مـا ظهـرت فى عهـدهم ، وبـدأت الفوارق بين الطبقات تباعد بين أبناء الوطن الواحد .

وإنصافًا للحقيقة ، ظهر من بين المماليك الذين وصلوا إلى قمة السلطة مـن حفـظ فضل مصر عليه ، وأخلص لها الوفاء ردًا للجميل ، فكان لهم شأن كبير على مجريات الأحداث فى عهدهم ، من هـؤلاء : الـسلطان قطـز ، الـذى تـصدى لزحـف التتـار ، وكون من المواطنين المصريين جيشًا هزمهم عند غزة ، وطاردهم حتى نهر العـاصى ، ومنهم الظاهر بيـبرس ، وكـان لـه فـضل كبـير فى كـسر شـوكة الـصليبين (الحمـلات الأوربيـة) والتتـار فى منطقـة الـشرق الأوسـط ، وجـاء بعـده الـسلطان سـيف الـدين قـلاوون ، الـذى تمكـن مـن القـضاء نهائيًـا عـلى آخـر قـلاع الـصليبيين (الحمـلات الأوربية) فى الشرق ، ومد نفوذ مصر إلى حدود الدولة العثمانية ، أما فيما عدا هـؤلاء فلم يكن لهم أى شىء يذكر.

ومنذ بداية ظهور الدولة العثمانية وسيطرتها على معظم البلاد المحيطة بها ، إلا أن المماليك وقفوا حجر عثرة فى وجهها فى المنطقـة العربيـة إلى أن تمكـن الـسلطان سـليم الأول من هزيمتهم فى موقعتى مرج دابق والريدانية ، ولقـد حكـم العثمانيـون مـصر قرابة أربعة قرون تميزت بالعزلة والركود والجمود والتأخر ، حيـث عـزل العثمانيـون الشعب المصرى عن المشاركة فى حكم بلاده ، ووزعوا الـسلطة بـين ثـلاث هيئـات ، الأولى تتكون من الـوالى ومعاونيـه ، والثانيـة تتـألف مـن الحاميـة العثمانيـة ، والثالثـة كانت تتألف من المماليك الذين تولوا إمارات الأقاليم .

وما لبث أن ظهرت مساوئ هذا النظام تدريجيًا ، حيث قام نزاع دائم بين الهيئات الثلاث انعكست آثاره على أحوال مصر الداخلية ، كما أدى إلى تكوين طبقتين فى مصر ، الأولى عليا مهيمنة تتكون من الأتراك والبكوات المماليك ، والثانية سفلى مغلوبة على أمرها ، وتضم غالبية الشعب المصرى من الفلاحين ورجال الدين والتجار وأصحاب الحرف ، الذين كونوا طوائف متعددة ، أخذت كل طائفة منها تبحث عن مصالحها وسط الصراعات القائمة ، مما فتت الوحدة الوطنية ، وقضى على روح التعاون والألفة بين فئات الشعب المختلفة.

كما لجأ العثمانيون إلى عزل مصر عن دول أوربا ، فلم تتأثر مصر بالنهضة السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية التى بدأت تظهر فى المجتمعات الأوربية ، الأمر الذى جعلها تتخلف عن مواكبة روح العصر.

وعلى الرغم مما لاقاه المواطنون المصريون من معاناة خلال الحكم العثمانى ، فإنهم لم يترددوا فى القيام بالثورات كلما اشتدت عليهم قسوة السلطات الحاكمة ، واستغل المماليك كراهية المصريين للعثمانيين ، وتحينوا الفرصة للخلاص من حكمهم ، وفرض سيطرتهم على مصر من جديد.

استطاع أحد حكام المماليك وهو على بك الكبير أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ويقيم فيها حكومة مستقلة ، وتصارع على السلطة بعده مملوكين آخرين هما : إبراهيم بك ومراد بك اللذان قدمت فى عهدهما الحملة الفرنسية إلى مصر ، والتى كانت بداية لانفتاح مصر على الحضارة الغربية ، وهكذا عادت مصر فريسة لحكم المماليك ، حيث الفوضى والفساد الداخلى ، وتعددت أساليب السلب والنهب ، وارتبك الاقتصاد المصرى ، ووصل بهم العبث إلى نقض الاتفاقيات والمعاهدات التجارية التى أبرمت فى عهد العثمانيين مع الدول الأوربية ، وتعرض

التجار الأجانب لأسوأ صنوف المعاملة ، مما أثار غضب الدول الأوربية ، وباتت هذه الدول تتحين الفرصة للتخلص من حكم المماليك فى مصر ، وأخيرًا قررت فرنسا إرسال حملة لتأديب المماليك ، مستغلة مركزها السياسى والعسكرى المتميز فى هذه الفترة.

وكان احتلال فرنسا لمصر ضربة قاصمة لانجلترا التى خشيت على مستعمراتها فى الشرق الأقصى والهند من تغلغل النفوذ الفرنسى ، فحاصرت الجيش الفرنسى فى مصر ، واضطر نابليون إزاء هذا الموقف أن يعتمد كليًا على موارد مصر لسد حاجات قواته الحبيسة ، فاستحدث تنظيمات مالية صارمة بغرض ابتزاز الأموال ، مما ألهب مشاعر الجماهير المصرية ، فقامت ثورة القاهرة الأولى إلا أن نابليون تمكن من السيطرة على الموقف بالقوة ، وفى أغسطس ١٧٩٩م اضطر للسفر إلى فرنسا سرًا ، تاركًا قيادة الحملة للجنرال كليبر ، وأثناء انشغاله بالقتال مع العثمانيين اشتعلت ثورة القاهرة الثانية فلجأ إلى إخمادها ، وبعد مقتله على يد سليمان الحلبى تولى القيادة مينو ، وعلى الرغم من جهود الحملة الفرنسية وعلمائها من اكتشافهم لرموز الكتابة المصرية القديمة ، وتأسيس مؤسسات علمية ، ووصف مصر فى عدة مجلدات شملت كل نواحى الحياة ، إلا أن ظروف الحصار وسوء الأحوال وظروف فرنسا أدت لرحيلهم عن مصر ، وقد اشترطت انجلترا وتركيا جلاء الفرنسيين عن مصر فى أكتوبر ١٨٠١م أى بعد ثلاث سنوات من وصولهم لها وفقًا لاتفاقية وضعت شروطها ضمانا لرحيل الجيش الفرنسى لبلاده.

فترة الفوضى الداخلية والصراعات الخارجية :

تعرضت مصر بعد خروج الحملة الفرنسية إلى صراعات داخلية وخارجية ، بهدف السيطرة عليها ، وسميت هذه الفترة بفترة الفوضى والضياع ، حيث انتهكت فيها سيادة مصر انتهاكًا صارخًا ، وعاشت فى اضطراب إدارى وسياسى واقتصادى ،

ساعد على تفشى الفساد فى كل مرافق الدولة.

ففى الداخل كان الصراع قائمًا بين البكوات المماليك والدولة العثمانية للانفراد بالحكم فيها ، وفى الخارج كان الصراع قائمًا بين كل من الدولة العثمانية وانجلترا من ناحية ، وبين انجلترا وفرنسا ، كل منهما يحاول فرض سيطرته على مصر لأهمية موقعها الاستراتيجي.

وفى هذه الفترة ظهر على مسرح الأحداث ضابط شاب ألبانى الجنسية يدعى محمد على ، أتى إلى مصر على رأس قوة من الجند الألبان غير النظاميين ، للمساهمة فى كسر شوكة المماليك وإخراج الإنجليز بالقوة إذا لزم الأمر ، وأخذ هذا الضابط يتقرب إلى الوالى التركى من جهة والذى رقاه عدة ترقيات استثنائية نظير كفاءته ، وإلى علماء الأزهر والتجار وذوى الرأى من جهة ثانية ليكتبوا للخليفة العثمانى طالبين محمد على واليًا على مصر بدلًا من الوالى التركي.

محمد على فى الحكم :

عمل محمد على منذ اليوم الأول لولايته على تدعيم مركزه فى مصر ، ممهدًا لإقامة حكم وراثى لأبنائه من بعده فيها ، وساعيًا إلى تكوين امبراطورية مستقلة عن جسد الدولة العثمانية تضم مصر والسودان وبلاد العرب والشام ، تحقق عمقًا استراتيجيًا يقيها من أطماع الدول الكبرى ،ولكى يسير فى هذا الاتجاه كان عليه أن يزيح من طريقه المماليك حتى يخلو له الجو ، فقام بحملة عسكرية لمحاربتهم فى الدلتا والصعيد ، ثم قضى عليهم نهائيًا فى مذبحة القلعة الشهيرة ، وبدأ بعد ذلك يتفرغ لتحسين أحوال مصر الداخلية كركيزة أساسية للانطلاق منها نحو تحقيق آماله الواسعة ، فقام بإصلاحات إدارية واقتصادية وعمرانية على نطاق واسع ما زالت تنطق بفضله حتى وقتنا هذا ، واهتم بالزراعة والصناعة والرى ووسائل

المواصلات بأنواعها المختلفة لتنشيط التجارة ، وعنى بالتعليم ، وأرسل البعثات العلمية والفنية للاعتماد على المواطنين المصريين فى إدارة شؤون البلاد ، وعكف على إنشاء جيش قوى من أبناء مصر ، مدعمًا بأسطول بحرى بناه بأيدى مصرية ، واعتمد إلى حد ما على إقامة حياة ديمقراطية ممثلة فى مجلس للشورى ، ومجالس محلية عديدة فى الأقاليم ، وإن كان له الرأى الأخير فى جميع المسائل العليا التى تمس الدولة .

يتفق معظم العلماء على أن العصر الحديث فى مصر يبدأ فى عهد محمد على منذ ١٨٠٥م حيث اختاره الشعب المصرى لكى يكون واليًا عليه بشروطه وقبل محمد على هذه الشروط وإن كان قد تنكر لها فيما بعد ، إلا أن قبوله لها يعد امتثالًا للإرادة المصرية التى اختارته واتجهت إليه حيث توسمت فيه الرجل الوحيد الذى يمكن أن يعبر عنها وعن تطلعاتها ، واستطاع محمد على أن يستغل هذه الإرادة الشعبية لتحقيق أطماعه وطموحاته وتوسعاته ، لكنه مع ذلك انفتح بمصر على العالم المتحضر وحقق لها العديد من المشروعات الاقتصادية والعمرانية والثقافية ، وبنى لها جيشًا قويًا وأسطولًا عظيمًا كل ذلك تحقق لمحمد على ؛ لأنه استطاع أن يدرك الطاقة الكامنة والهائلة داخل الإنسان المصرى ، وكانت معركة نوارين سنة ١٨٣٢م ، التى حطمت فيها الدول الأوربية الأسطول المصرى بعد نجاحه فى إخماد ثورة المورة فى اليونان ، إلا أنها تعتبر بحق أول خيوط المؤامرة التى كانت تدبرها الدول الأوربية للقضاء على حلم محمد على فى إقامة دولة كبرى ، ثم نجحوا فى مخططاتهم للوقيعة بين محمد على والسلطان العثمانى ، حتى رضخ محمد على للشروط المجحفة التى أمليت عليه فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م .

وهكذا انكمش محمد على داخل مصر ، وقضى ما بقى له من حياة فى حالة سيئة ،

ولما ازدادت حالته سوءًا ، اضطر الباب العالى إلى تعيين ابنه إبراهيم باشا واليًا على مصر.

ومهما قيل عن محمد على ، فلا ينسى له التاريخ أنه مؤسس مصر الحديثة ، وبفضله انفتحت مصر على العالم ، وأخذت من حضارات الغرب وثقافته بفضل البعثات العلمية والفنية التى أرسلها إلى الخارج ، وما زالت آثار النهضة التى قام بها فى مجال الرى والزراعة والصناعة باقية إلى يومنا هذا ، تعبر عن جهوده العظيمة فى هذه المجالات.

حاول إبراهيم باشا عبثًا إن يعيد لمصر مكانتها التى ضاعت بعد التسوية التى فرضتها الدول الأوربية على مصر ، فاهتم بتنشيط التجارة ، وكان أكثر تعقلًا فى إنفاق المال عن أبيه ، ووجه عناية خاصة بشؤون الصحة العامة ، واتجه إلى الزراعة والرى فطهر الترع وأنجز القناطر الخيرية التى بدأها أبوه ، كما عنى بالتعليم ، وطبع الكتب النافعة للشعب ، واهتم بإصلاح الطرق ونفى الأجانب الذين كانوا يهيمنون على بعض المرافق فى مصر ، وأحل محلهم المواطنين المصريين ، وعكف على إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وأنشأ التحصينات الدفاعية ، ورأى أن يسلك فى علاقاته مع الباب العالى والدول الأوربية مسلك الحيطة والحذر.

أصيبت مصر بنكسة بعد وفاة إبراهيم باشا ، حيث تولى حكم مصر رجال من سلالة محمد على ليسوا على مستوى المسؤولية والخبرة فى شؤون الحكم ، فأسلموها إلى الضعف والتخاذل ، نتيجة قلة ثقافتهم ، وقصر نظرهم ، وعنجهيتهم العثمانية ، ونظرتهم إلى الشعب نظرة السيد إلى المسود ، علاوة على سوء سلوكهم وإدارتهم.

كان الخديوى توفيق مثل أسلافه ، متغطرسًا ، متحيزًا لعنصريته ، ضَيِّق الأفق ، ضعيف الإرادة ، فواصل سياسة الحكم المطلق ، غير آبه بالوعى الذى طرأ على

المواطنين المصريين فحاول تغيير مفاهيمهم ، وجعلهم يضجون بالشكوى لسوء الحالة التى وصلت إليها البلاد بعيدًا عن الحياة الدستورية السليمة كما هو الحال فى دول أوربا ، وتمادى الخديوى توفيق فى القضاء على الوعى الوطنى ، فصادر الصحف ، وحارب الحريات واعتقل الأبرياء ، ونفى بعضهم خارج البلاد ، وعمل على زيادة الضرائب على الأراضى الزراعية ، ولما كان الشعب يتطلع إلى إقامة حياة نيابية سليمة ، تعمل لصالح البلاد ، وتخلصه من عسف الوصاية الأجنبية والحكم المطلق ، فقد قامت الثورة العرابية كتعبير عن إرادة المواطنين المصريين التى رفضت التدخل فى شؤون مصر والذى تمثل فى نظام المراقبة الثنائية على الإيرادات والمصروفات من جانب الإنجليز والفرنسيين ؛ لذلك سعى الزعيم أحمد عرابى ورفاقه بهذه الثورة إلى تخليص الإرادة المصرية من التبعية الأجنبية ، وإذا كانت هذه الثورة قد انتهت بالفشل بعد الهزيمة فى موقعة التل الكبير وسقوط مصر فريسة للاحتلال البريطانى ، إلا أنها استطاعت إحياء الروح الوطنية ؛ لذلك التف المصريون حول زعيمهم أحمد عرابى منذ اليوم الأول للثورة.

وعامل الإنجليز المصريين معاملة ملؤها القسوة والظلم إلى جانب إهمالهم للجيش ولأحوال المصريين بصفة عامة ، مما أدى إلى بعث الحركة الوطنية ، وتمثل ذلك البعث الوطنى فى ظهور شخصية مصطفى كامل الذى نذر نفسه للدفاع عن قضية بلاده داعيًا إلى نشر التعليم القومى وافتتاح المدارس الأهلية وإصدار جريدة اللواء ، وإذا كان الزعيم مصطفى كامل قد مات وهو فى ريعان الشباب إثر مرضه إلا أن حركته الوطنية استمرت ممثلة فى قيادة محمد فريد لها.

سعد زغلول وثورة ١٩١٩م :

بقيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م عملت انجلترا على تقوية سيطرتها على مصر لتكون بمثابة قاعدة لجيوشها ، فأعلنت زوال السيادة العثمانية وفرض حمايتها

على مصر ، ولقد أثار ذلك سخط كل طبقات الشعب مما أدى إلى قيام ثورة ١٩١٩م إثر مطالبة زعيمها سعد زغلول وبعض رفاقه بالسفر إلى باريس لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح والمطالبة بالاستقلال وقيام سلطات الاحتلال بالقبض عليه ونفيه هو ورفاقه ، ولقد اشترك فى هذه الثورة كل فئات الشعب واتحد الهلال مع الصليب ، والنساء مع الرجال ، والكبار مع الصغار.

ولقد أوضحت هذه الثورة حقيقة الشخصية المصرية والمواطن المصرى فهو إن قبل القهر والظلم حينًا من الزمن فلن يصبر عليها كل الدهر ، ولقد ترتب على قيام ثورة ١٩١٩م ثورات مماثلة فى مختلف البلدان العربية حيث كانت لهم بمثابة الثورة الأم ، كما كان من نتائجها صدور دستور ١٩٢٣م الذى نص على الاستقلال الأسمى لمصر .

ولكن المصريين لم ينخدعوا بهذه الوعود الاستقلالية ، وكانوا يرددون كلمات الزعيم الوطنى مصطفى كامل : (لا يأس مع الحياة ، ولا حياة مع اليأس) ، وتولى الزعيم مصطفى النحاس رئاسة حزب الوفد محققًا أغلبية فى انتخابات ١٩٣٦م وشكلت حكومة برئاسته ، وعقدت معاهدة ١٩٣٦م التى أبقت على الاحتلال بمنطقة القناة لحماية مصر ضد أى عدوان خارجي.

كما عملت كتائب الفدائيين ضد الإنجليز فى القناة ونفذت العمليات الفدائية الواحدة تلو الأخرى مما جعل بقاء الاحتلال فى مصر أمرًا مستحيلًا وفى وجود ملك ضعيف وحكومات متعاقبة خلال فترات متقاربة وأحزاب ضعيفة ، حتى كان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فخرجت طلائع الجيش محققة لآمال الملايين من شعب مصر الخلاص مما هم فيه من خلال ستة مبادئ هي:

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.

٢- القضاء على الإقطاع.

٣- القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

٤- إقامة جيش وطنى قوى.

٥- إقامة عدالة اجتماعية.

٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

فكانت اتفاقية الجلاء ثم تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦م وصدرت قوانين الإصلاح الزراعى إلى جانب قوانين التأميم والتمصير، ثم القرارات الاشتراكية وإقامة جيش وطنى، وتشييد العديد من المشروعات مثل السد العالى ومجمع الحديد والصلب، والهيئة العربية للتصنيع، ومصانع متعددة أشهرها الغزل والنسيج واستصلاح الأراضى فى مديرية التحرير والتوسع فى إنشاء المدارس والجامعات ومجانية التعليم ....إلخ.

وإذا كانت مصر قد منيت بهزيمة ١٩٦٧م، إلا أنها سرعان ما أعادت بناء قواتها المسلحة رغم ظروف حرب الاستنزاف، وتمكنت من اقتحام خط بارليف وخوض حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م التى أعادت للإنسان المصرى مكانته، وحطمت أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر، وتعددت الأحزاب فى مصر، وأعيدت الملاحة فى قناة السويس وبدأ عصر الانفتاح الاقتصادي.

ونتيجة لسياسة الانفتاح تخلفت قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة، بينما برزت قطاعات أخرى مرهون استقرارها ونموها للخارج، كالسياحة والبترول وقناة السويس، وتحول الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية، وتحل فيه الواردات الأجنبية، محل منتجات الزراعة والصناعة المصرية، ولم تصمد منتجاتنا الوطنية خاصة فى ظل الدعاية المكثفة للسلع الأجنبية وترتب على ذلك أن أخذت الفوارق الاجتماعية فى

التزايد، كما أن الهجرة عملت على تدعيم القيم الاستهلاكية، وفى ضوء هذا المناخ حدثت سطوة للسلع أو لعالم الأشياء والبضائع على عالم الإنسان، حتى أصبح المركز الاجتماعى للفرد يتحدد بقيمة السلع التى يمتلكها.

وبرزت إلى الوجود مجالات عديدة للكسب السريع بدون مجهود أو بأقل مجهود بعضها مشروع وبعضها غير مشروع مما كان له تأثير على قيم العمل والإنتاج، بل وحتى على التعليم والتفوق العلمى، فتحول التعليم إلى سلعة باهظة الثمن، وتحولت المدارس إلى بوتيكات وتبرعات وهدايا، ودروس خصوصية، كما ساد الفن الطفيلى وسيطرت عليه النزعة التجارية والرغبة فى الكسب ولو بالابتذال والإسفاف.

وقد اختفت فى ظل المناخ الانفتاحى رسالة معظم الصحف والمجلات ذات الأهداف الثقافية المرموقة، وأبعد أصحاب الكلمة الجادة، وآثر بعضهم الهجرة إلى الخارج، وظهرت العديد من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وتعرضت بعض أحزاب المعارضة للملاحقة والتفتيش ومصادرة جرائدها، وحوصرت وسائل التعبير الطلابية وغيرها من الإجراءات التى ساهمت فى بروز قيم السلبية والعزوف عن المشاركة السياسية والعنف والتعصب.

ومن الإنصاف: القول أنه ليس الانفتاح الاقتصادى وحده هو الذى أفرز كل هذه القيم السلبية ولكن بعضًا منها يعود إلى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من إجراءات اتسمت بالعنف والتهديد ومصادرة الرأى الآخر وتقييد حق التنقل التى أحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢م، بل ويرجع أغلبها إلى تراثنا وإلى عصور تاريخية سابقة.

ولا يمكن لنا بأى حال من الأحوال أن نعزل القيم السائدة عن التغيرات

الاقتصادية والاجتماعية التى تفرز وتنمى وترسخ هذه القيم ، فكل مجتمع توجد فيه القيم الإيجابية جنبًا إلى جنب مع القيم السلبية . واللافت للنظر أن انتشار هذه القيم السلبية لم يكن مقتصرًا على طبقة معينة أو على مهنة معينة أو حتى على مستوى تعليمى معين ، بل إنها فى الواقع شملت المجتمع بأسره.

ثانيا: الموقع والدين والثقافة والتعليم كمقومات للشخصية المصرية :

إن موقع مصر الجغرافى أتاح لها منذ القدم فرص التفاعل والاحتكاك الحضارى وأتاح للشخصية المصرية القدرة على أن تكون شخصية متطورة ، ووصفها الدكتور جمال حمدان فى كتابه القيم « شخصية مصر ... دراسة فى عبقرية المكان » فيقول :

(والذى نراه هو أننا إزاء حالة نادرة من الأقاليم والبلاد من حيث السمات والقسمات التى تجتمع فيها ، وكثير من هذه السمات تشترك فيها مصر مع هذه البلاد أو تلك ، ولكن مجموعة الملامح ككل تجعل منها مخلوقًا فريدًا فذا ، حقيقة فهى بطريقة ما تكاد تنتمى إلى كل مكان دون أن تكون هناك تمامًا فهى بالجغرافيا تقع فى إفريقيا ، ولكنها تمت أيضًا إلى آسيا بالتاريخ وهى متوسطية دون مدارية بعروضها ، ولكنها موسمية بمياهها وأصولها ، وهى وإن كانت أصلًا موسمية فى مصدرها فقد أصبحت موسمية دائمة أخيرًا على ما فى ذلك من تناقض هى فى الصحراء وليست منها ، أنها واحة ضد صحراوية anti desert بل ليست بواحة وإنما شبه واحة وهي:

فرعونية هى بالجد ، ولكنها عربية بالأب ، ثم أنها بجسمها النهرى قوة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ، وتضع بذلك قدمًا فى الأرض وقدمًا فى الماء وهى بجسمها النحيل تبدو مخلوقًا أقل من قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل رأسًا أكثر من ضخم ، وهى بموقعها على خط التقسيم التاريخى بين الشرق

والغرب تقع فى الأول ولكنها تواجه الثانى وتكاد تراه عبر المتوسط ، كما تمد يدًا نحو الشمال وأخرى نحو الجنوب وهى توشك بعد هذا كله أن تكون مركزًا مشتركًا لثلاث دوائر مختلفة بحيث صارت مجمعا لعوالم شتى ، فهى قلب العالم العربى ، وواسطة العالم الإسلامى ، وحجر الزاوية فى العالم الإفريقي) [١] .

فهى أمة وسط فى الموقع الجغرافى والدور الحضارى والتاريخى ، وفى هذا سر بقائها وحيويتها وتطورها .

ويقول الدكتور جمال حمدان فى موضع آخر من كتاب شخصية مصر ... دراسة فى عبقرية المكان : (إن مصر لم تكن قط مجرد « تعبير جغرافى » وحسب ، بل كانت دائمًا تعبيرًا سياسيًا منذ البداية وإلى النهاية ، من الوحدة إلى المركزية ، جاءت خطوة منطقية أخرى إلى الأمام ، ولكن من المركزية إلى الطغيان تمت خطوة أخيرة ومؤسفة إلى الوراء عن الأولى ، فلا جدال أن الدولة المركزية والمركزية العارمة ملمح ملح وظاهرة جوهرية فى شخصية مصر ، لا تنفصل ولا تقل خطرًا عن ظاهرة الوحدة نفسها ولا تختلف فى عواملها وضوابطها الطبيعية ، فبقوة المركزية الجغرافية والوحدة الوظيفية وطبيعة الرى فى البيئة الفيضية ، وبرغم الامتداد الطولى فرضًا فى شكل حكومة طاغية الدور فائقة الخطر وبيروقراطية متضخمة متوسعة أبدًا وعاصمة كبرى صاعدة إلى أعلى صاروخيًا وشامخة فوق البلد غالبًا ، يصدق هذا منذ الفرعونية حتى اليوم وبلا استثناء تقريبًا ومنذئذ وإلى الآن كقاعدة أيضًا ، أصبحت المركزية ، الحكومة ، البيروقراطية ، العاصمة أطرافًا أربعة مترادفة لمشكلة واحدة مزمنة ولمرض مستعصى تقريبًا .

إنها « فلتة جغرافية » لا تتكرر فى أى ركن من أركان العالم وفى كلمة واحدة

---

(١) شخصية مصر ... دراسة فى عبقرية المكان د. جمال حمدان .

شخصية مصر هى التفرد] [١] .

يرى الدكتور محمد رياض فى مقاله المنشور بالأهرام يوم الأحد ٧/ ٦/ ٢٠٠٩م بعنوان «عبقرية المكان أمس واليوم وغداً» مايلى :

«مفهوم عبقرية المكان» ليس مفهومًا مطلقًا فى الزمان صنو المكان ، فالمكان ثابت جغرافيًا وجيولوجيًا إلى حين ، بينما يتغير الزمان باستمرار وتتغير معه خصائص (أو عبقرية) المكان .

وعلى قدر نظم الحكم والجهود المبذولة لفهم قدرات المكان يحدث التفاعل ، فترتفع أو تنخفض قيمة ذلك المكان فى الأزمنة المختلفة فالناتج بين المكان ونظم ساكنيه هو مجموعة علاقات ومجالات وقدرات يبنيها الناس تتطور قيمتها فتعلو أو تستكين لما بلغته فتركد .

لكن تناقص الموارد ومشكلة السكان والسلالة ليست كل مسببات الركود أو الانهيار لمكان رفيع ، فهناك عاملان ــ أو إن شئت عنصران ــ أحدهما خارجى والآخر داخلى يسهمان فى دورة الازدهار والركود.

العامل الخارجى يأتى نتيجة مؤكدة أن عبقرية مكان ما ليست أحادية ، بل هى موجودة فى أماكن أخرى فى عالمنا ، وليست خاصية تتفرد بها مصر.

فمجالات مكان مصر تأتى من وقوعها على مفترق طرق بحرية شمالًا وجنوبًا ، وطريقين على البر أحدهما على مسار النيل جنوبًا والآخر شرقًا إلى بلاد الشام بمجملها أيًا من هذه الطرق مهمة؟ يعتمد ذلك على مساع من قيادة مصر على مر الزمن وحيث يكمن الخطر ، مرة تركز على الشمال وأخرى على الجنوب ، وأخطرها دائمًا كان الطريق الشرقى منذ الهكسوس والآشوريين والفرس حتى تمازجت مصر

---

(١) شخصية مصر ... دراسة فى عبقرية المكان د. جمال حمدان .

فى محيط عالم إسلامى ، ثم عاد الخطر قرن الحملات الصليبية ، وعاد بعده بنحو تسعة قرون بقيام إسرائيل .

نحن فى كل هذا نجادل جدالًا عقيماً: من نحن ؟ فراعين أم عرب أم مسلمون أو أفارقة ؟ بينما الواقع أننا كل هذا مصريون على أرض مصر متفاعلون مع كل العالم المحيط والبعيد ، فقد ولى عصر العبقرية المحلية ويبقى حُسن تفعيل علاقات المكان ضمن شبكات الربط العالمية .

العامل الداخلى هو الآخر مكون هام فى نمو أو ركود مكان جغرافى ، وهو يدور حول رخاء أو فقر الناس فى ذلك المكان ـ أى قاعدة اقتصادية أيًا كان توصيفها (إقطاعية أو رأسمالية أو اشتراكية) وبها وعليها يتشكل نظام سياسى متناسب أيًا كان توصيفه (استبدادى ـ فردى ـ ديمقراطى ـ شعبي) وهما معًا يتفاعلان آثرًا ومؤثرًا ، وحين يختلف النظام والسياسة عن مؤسسة الاقتصاد تتشتت الجهود ومعها قوة الدولة كما حدث فترة السياسة الاشتراكية الناصرية أمام اقتصاد زراعى فردى وضغوط خارجية أخرى .

مشكلته الغذائية كبيرة أحد أطرافها نقصان القمح مقابل محاصيل للتصدير ، وبالأمس فرق نادر نورالدين (جريدة الأهرام ٢٦ مايو) بين الأمن الغذائى الداخلى والأمن المالى الناجم عن التصدير .

الجدل فى تفضيل المال غير مجد ؛ لأننا ننفق العائد فى استيراد الغذاء ، والأخطر أننا نفقد التوازن الداخلى .

وإلى جانب مشكلة القمح ، فقد خسرنا أيضًا القطن الذى يقوم عليه حياة عشرات الآلاف من عمال الصناعات القطنية ، مع أن متغيرات الزراعة المصرية لا تأخذ باستراتيجية محددة ، فمثلًا نزرع أرزًا يفيض عن الاستهلاك ولا يكاد يدخل

السوق الخارجية»[١].

ومما لا شك فيه أن الدين يقوم بدور كبير فى حياة الأفراد والجماعات الإنسانية والمصريون متدينون ؛ ولذلك هم قوم متسامحون ، لم يدخل التعصب الدينى قلوبهم ، ولم يبخلوا يومًا فى الاستشهاد فى سبيل دينهم. ويصاحب تدين المصريين ، شأنهم فى ذلك شأن باقى شعوب الأرض ، بعض الخرافات والبدع التى ليست من الدين فى شىء ، وتنتشر تلك المعتقدات منذ عصور قديمة ؛ ولذلك تمثل رواسب اجتماعية فالإنسان المصرى مطالب بأن يغير ويبدل ويتحرك ويبنى ، ولا ينتظر المفاجآت الكونية ؛ لأنه هو ذاته وحده قائد التغير ، والإنتاج ، المستمر فى الحياة والدين يعد دافعًا أساسيًا لهذا المطلب ، فالتغيير الممكن والمطلوب تدفع إليه وتدعمه القيم الدينية الأخلاقية والروحية. وعلى ذلك فإن القيم الاقتصادية والمادية إن بقيت بمعزل عن القيم الأخلاقية والروحية تعد أطلالا بلا حقيقة ، وهذه حقيقة بديهية اجتماعية يجب أن توليها النخبة السياسية عنايتهم ، والدليل على ذلك أن بعض المشروعات الإصلاحية قد انتهت إلى نتائج مناهضة لما قُصد بها فى مجتمعنا بسبب الافتقار إلى تلك القيم الأخلاقية والروحية .

كما يعد الدين من أهم مقومات الشخصية المصرية ، فقد شكل أهم سمات الإنسان المصرى منذ عهد الفراعنة وقبل نزول الأديان السماوية ، حيث استطاع أن يصل إلى مبادئ الدين برؤيته القلبية قبل العقلية ــ وفى عصور التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر استوعب المصريون حضارات الشعوب التى خضعوا لها وأخذوا منها ما يتناسب مع عقائدهم الدينية ، وكان طبيعيًا أن يتجاوب المصريون مع الديانات السماوية المنزلة (يهودية - مسيحية - إسلام).

(١) الأهرام فى ٢٠٠٩/٦/٧ .

اعتقد المصرى القديم أن الإنسان إذا مات ودفن فى قبره فإن الروح تعود إليه مرة أخرى ؛ لذلك فقد اهتم بالمحافظة على الجسد كما هو ، وذلك بالقيام بتحنيطه وبناء القبور الحصينة كما يدفن معه طعامه وأدواته ومجوهراته.

وجاء أخناتون ليتأمل فى الطبيعة والكون والحياة الإنسانية ، ولينتهى إلى أن وراء هذا العالم إله واحد رمز إليه بقرص الشمس وأنه واهب الحياة لكل شىء ، هكذا تدرج أخناتون إلى حقيقة الإله الواحد من المعبودات المحسوسة ، وبذلك يكون المصريون القدماء أول من هداهم تفكيرهم إلى فكرة التوحيد التى جاءت الأديان السماوية لتؤكدها فيما بعد .

ولقد أقبل المصريون على اعتناق الديانة المسيحية ، غير مبالين باضطهاد الدولة الرومانية الوثنية لهم ، فقد نكلوا بهم وعذبوهم وقتلوهم ، ولكن المصريين لم يأبهوا لذلك ، واستمروا على عقيدتهم ولم يرتدوا إلى الوثنية مرة أخرى .

وإلى مصر يرجع الفضل فى نشأة نظام الأديرة فى الرهبنة المسيحية ، وكان المصريون عندما يشتد بهم ظلم الرومان يحتمون بهذه الأديرة .

هذا إلى جانب أن المصريين كانوا أهل حضارة ومدنية ، وبالتالى كان من السهل عليهم أن يستشعروا صدق الدعوة الإسلامية فى صورتها البسيطة ، غير المعقدة ؛ لذلك ارتضوا الإسلام فأقبلوا عليه ، ولم يمض على مصر قرن من الزمان بعد الفتح العربى إلا وكانت قد قررت أن تتعلم اللغة العربية ؛ لأنه كان من غير المستطاع أن يأخذ المصريون الإسلام بغيرها ؛ لذلك سرعان ما انتشرت اللغة العربية فى مصر.

استوعبت الشخصية المصرية القيم الدينية الأصيلة ، التى استوعبتها من خلال الديانات السماوية ، وآخرها الإسلام الذى استقبلته مصر بعد الفتح ، فتشرب المصريون قيمة الدعوة إلى الفضائل الإنسانية .

وفى شخصية مصر تقول د. نعمات فؤاد :

« هى بلد أهل الرأى المتحضرين ، ففرعون حين ضاق بموسى لم يستبد بالرأى بل جمع رجاله وشاورهم فى الأمر ، وفى حس حضارى يليق بعرش مصر أخلصوا فى الرأى وارتفعوا إلى مستوى المسؤولية والموضوعية.

فرعون يخاطبهم: فماذا تأمرون؟

إذن الأمر للجماعة ... الأمر شورى ، والرجال الكبراء يقولون : ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (٣٦) يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ (٣٧)﴾ [الشعراء:٣٦، ٣٧] [١] .

إن تغير سمات الشخصية المصرية حقيقة واقعية وتاريخية ، فلم يقتصر هذا التغير على تأثير الثقافات الأساسية التى توالت على مصر: الثقافة الفرعونية ، والثقافة القبطية ، والثقافة العربية والإسلامية ، وأخيرًا الثقافة الغربية بل كانت الشخصية المصرية قادرة على استيعاب هذه الثقافات وهضمها والإضافة إليها ، فهذه الشخصية قد لحقتها تغيرات جسيمة نتيجة تدهور الحكم الفرعونى الخالص منذ فترة بعيدة ، وظهور الشخصية المصرية المسيحية ، فقد غير المصرى لغته ودينه.

فالشخصية المصرية لحقها التغير ، بفعل التلقيح الحضارى ، وواسع المدى ، الذى تم نتيجة تعرض مصر لعديد من الغزوات الأجنبية ، التى استوطن بعضها دلتا وادى النيل فترات طويلة ، هذه الدلتا كانت أشبه بمعمل حضارى واسع الأرجاء ، متعدد الأبعاد ، تلاقت فيه الشخصية المصرية مرات عديدة بأنماط شتى من الحضارات أثرت فيها وتأثرت بها.

والحقيقة أن الغرب يدين ولو بصورة غير مباشرة بأصول حضارته إلى ما قدمناه فى القديم ، سواء عن طريق ما استعاره اليونان من مصر القديمة خاصة ، أو ما

---

(١) شخصية مصر ... د. نعمات فؤاد .

استعارته أوربا الوسيطة من عرب الإسلام عامة. لهذا إذا اعتبر الغرب نفسه اليوم أستاذنا حضاريا (لا سيما فيما يختص بالتكنولوجيا) فقد كان تلميذنا بالأمس.

كما كان للفنون والآداب أثرها فى تفرد وتفوق الإنسان المصرى، حيث عاش معها وبها خلال عصور التاريخ المختلفة، ففرضت عليه سلوكًا وحسًا تميز بهما، وخلقت منه فنانًا مرهف الإحساس سريع الانفعال مع ألوان التعبيرات الفنية المختلفة، وكذلك أكسبته روح المرح والدعابة اللتين تميز بهما على مدى التاريخ.

التقت الثقافة المصرية الإسلامية بالثقافة الغربية من خلال الحملة الفرنسية على مصر، والبعثات التعليمية التى أرسلها محمد على ثم الاحتلال البريطانى لمصر، وحتى عام ١٩٥٢م وبعدها حدثت تغيرات جذرية فى بناء المجتمع ونظمه، ترتب عليها بدء حدوث تحول ملحوظ فى الشخصية المصرية التقليدية.

ولقد أدرك رواد النهضة المصرية فى القرن الماضى أهمية التعليم فى عملية التحول الاجتماعى، ونعنى بذلك أساسًا تسليح المواطن المصرى بالعلم والمعرفة وبصورة متوازنة بالقيم الدينية والخلقية السامية، وحيث وضع وجدد مناهج التعليم قبل مائة وخمسين عامًا الطهطاوى وعلى مبارك وغيرهما؟ إننا لن نفقد سمات شخصيتنا إذا استفدنا من تجارب الآخرين فى مناهج ونظم التعليم والامتحانات مقرونة بالقيم الخلقية والدينية.

لقد كانت مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر رائدة فى كثير من أوجه التحضر، بل وكادت أن تلاحق الغرب فى بعض إنجازاته الحضارية الجديدة، ومن مظاهر هذا السبق أن مصر كانت من أوائل دول العالم فى إدخال السكك الحديدية ١٨٥٢م وقبل اليابان بعشرين عامًا (١٨٧٢م).

من هنا لابد من العمل على تطوير ثقافتنا مع احتفاظنا فى نفس الوقت بقيمنا

الأصيلة ، ويعنى هذا الأخذ بعلوم العصر والإضافة إليها ، مع المحافظة على التراث الخاص والشخصية المتميزة .

إن الأصالة هى محاورة الماضى من أجل الحاضر والمستقبل ، وليست الأصالة هى عبادة الماضى فشخصيتنا القومية وأصالتنا الشيء البارز الذى يميز الاحتكاك الحضارى فى مصر خاصة عنه فى كثير من مناطق العالم ، فلم يكن عملية إحلال وذوبان ، بل كان أساسًا عملية تبادل حضاري: خرجت منه الشخصية المصرية كما كانت دائمًا ذات طابع قوى دفين ، ولم تفقد قوامها الأصيل.

فالمصرى إذا أتيحت له الظروف الملائمة فإنه يخلق ويبتكر ، ولا أدل على ذلك من أنه صانع الحضارة الفرعونية ، وبانى المدن المصرية وأبناء الفلاحين هم العناصر الأساسية فى الفئات المهنية والمثقفة ، وإذا أتيحت له فرصة الالتحاق بالجامعات الغربية الكبرى ، فإنه يقفز إلى مكان الصدارة ، وكذلك الحال للمصريين الذين هاجروا ، فقد حققوا إنجازات كبرى ، وتفوقوا فى العمل والخلق على أصحاب البلاد .

ثالثا : معالم الشخصية المصرية الجديدة :

١ - التغيير المستهدف :

إن هناك من يخطط لأحداث تغيير كبير فى الشخصية المصرية ، وهذا التخطيط بدأ منذ فترة طويلة بداية من شيوع نظرية العرض والطلب فى المنتجات إلى القيم .. حتى إلى قيمة الإنسان نفسه!!.

الشخصية المصرية المراد تكوينها ليست تلك الشخصية التى حققت انتصار ٦ أكتوبر ، وليست تلك السمات الإنسانية التى توارثناها من عهد الفراعنة مرورًا بالعصر القبطى حتى الحضارة الإسلامية ، ولا هى الشخصية التى كانت لها سمات

محددة فى معظمها تميل إلى الخير والحق وخفة الدم ونصرة الضعيف ، والحفاظ على الحقوق وعدم الغدر ، هذه السمات المميزة للشخصية المصرية المعروفة دائما لا يمكن أن تتفق مع هذه الحالة من التطرف فى عقاب طفل فى الابتدائى بالضرب حتى الموت ، أو معاقبة أب لابنه بالحرق حتى الموت ، أو أن يضرب فى الحائط برأسه فيموت.. الحوادث تتكرر وكلها تصب فى خانة غياب الرحمة والعطف والشفقة ، وببساطة شديدة غابت صفة احترام الكبير من الصغير وعطف الكبير على الصغير ، وهى قيمة بسيطة وسلوك واضح من التصرفات الإنسانية المميزة التى تعبر عن حقيقة الشخصية المصرية .

إن عدم احترام آدمية الإنسان المصرى بداية من ضياع قيمته خارج وطنه وما يحدث له فى الخارج إلى حد طلب الجامعة الليبية جثثًا مصرية ليتعلم طلاب الطب عليها ، ولا أدرى هل التعليم لا يكون إلا على حساب كرامة حتى الميت المصرى ؟!

الشخصية المصرية التى يريدونها هى شخصية تبيع وتشترى كل شىء ، وعندما ترى أى شىء غال أو رخيص ، له تاريخ أو جذور يباع فلا تهتم إلا بالثمن والقيمة ، إنها محاولات لخلق شخصية مصرية جديدة لا تهتم بشىء ولا ترفع من قيمة شىء إلا الثمن والمال والسعر والقيمة المادية .

سمات الشخصية الجديدة التى يريدونها : انهب واسرق وتحايل ، واضحك على ذقن الحكومة ، المهم أن تجد من يسهل لك ، ويساندك ، ويبعدك عن يد العدالة ، فإذا كانت قيمة الإنسان تحدد بسعر بداية من الطفل إلى الكبير الذى تغرب بعيدًا من أجل أن يكسب قوته ، أو هذا الذى هاجر بطرق غير شرعية ومات غرقًا وهو يحلم بالثراء ، فماتت أحلامه وبراءته وطفولته ثمنًا لحلم لم يتحقق.

إذا كانت قيمة الإنسان يحددها الثمن ، فهل ينطبق ذلك على الأرض والعرض؟

الأرض لم يعد لها إلا التحايل على القانون ، أما العرض فهذا هو حاله بداية من التحرش الجنسى الذى أصبح شيئًا عاديًا فى كل مكان ، فى أماكن مغلقة وأماكن مفتوحة ، خلف الأبواب وأمامها ، لكن التحرش فى النهاية يقع من مريض نفسى أو طائش ، أو إنسان فقد كرامته وحياءه ، ولكن ما رأيكم فى هذا الرجل وزوجته اللذين أسسا منظمة تبادل الزوجات من خلال الإنترنت وبشروط ، وبلا حياء يحدد شروطه ويدافع عن فكرته!! أليست تلك ملامح المرض الذى يتسلل إلى جزء من الشخصية؟!

الشخصية المصرية الملتزمة والمحترمة ، الشخصية التى عرفناها ولمسنا فيها الإنسانية والتدين والحرية والعدالة والعطاء والكرامة والمروءة ، هذه الشخصية التى يحاولون طمس هويتها الحقيقية الأمر بالفعل خطير والتغيير فى الشخصية أصبح سريعًا مخططا له .

٢ - ماذا حدث فى داخلنا ؟

يسود ، واقعنا الحالى ، نوع من الغضب العشوائى انعكس على التعامل اليومى بين الزملاء والجيران وفى الشارع ، فالناس حاليًا تبخل أن تبتسم فى وجهك ابتسامة صافية لترد أنت بنفس الروح فتحدث لكلينا حالة من الراحة التى تشعرنا أن الدنيا ما زالت بخير ، وأن متسعًا من التسامح يسمح بالتفاعل والتبادل على كل المستويات . نحن نشعر بالفعل بفقر وجدانى وعدم القدرة على تبادل الحد الأدنى من الود الإنساني.

المواطنون المصريون فى حالة من جفاف الوجدان وتوتر الانفعالات وغياب الرؤية الموحدة التى تضع مصر على قمة الأولويات . لقد ترك المصريون الأوائل لمصر حضارة ما زالت مثار الإعجاب حيث مهدت الطريق لكيفية بناء كل حضارة

لاحقة ، واستمرار الأحوال فى الداخل على ما هى عليه يجعل المعلم لا يؤدى عمله بإخلاص وحب والطبيب لا يعالج بصدق وإنسانية والمسؤولين فى المؤسسات والأجهزة يتطلعون لمصالحهم الشخصية والبقاء المستمر ، وحتى مؤسسات المجتمع المدنى ، ستعمل كل منها فى جو صراعى لا تكاملى بمعنى أنه فى ظل هذا «التشوه الداخلي» سيغيب الفهم الصحيح لدور كل منهم من حيث إنه دور تكاملى مع الآخر لتحقيق أفضل النتائج للوطن مصر من حيث تنوع الخدمات وتكاملها ، كما أن عدم القدرة على استشراق المستقبل والعمل بجد وإخلاص للاتفاق على نقطة البدء مهما اختلفت وجهات نظرنا بروح الفريق لا الصراع والعنف فالمسؤول يرفض نقدًا من المرؤوس ، والفنان أو اللاعب يعتبر انتقادات الآخرين هجومًا شخصيًا ! وأصبح التشكيك فى الناقد من سمات الشخصية المصرية فى مختلف المجالات أن هذا العيب فى الشخصية المصرية يعوق تنمية المجتمع المصرى ويقف ضد عناصر التقدم والتنمية والرقى .

٣ – ثقافة الثراء السريع ، والضرائب والمال العام :

بعد عام ١٩٧٣م وبلا أى مقدمات أو أدنى مجهود فى إعادة البناء بدأت الطبول والمزامير تعلن بداية عصر الرخاء ، ومع الانفتاح الذى كان مقصودًا به بدء الإنتاج تحول بقدرة قادر إلى انفتاح استهلاكى يروى عطش الناس للسفن أب والبيبسى كولا ، وظهرت طبقة المنتفعين ولصوص الاستيراد وحرميه المعونات وسماسرة الصفقات من الدجاج الفاسد وحتى تجارة الأسلحة والطائرات والتجارة فى العملة وتوظيف الأموال.

وانتهى عصر الانفتاح ليطفو على سطح المجتمع طبقة طفيلية من راكبى الخنزيرة والتمساحة ، والبودرة ، وأصبح البوابون والسماسرة وتجار العملة والحديد

والأسمنت والأغذية هم أغنياء المجتمع ، بجانب قلة قليلة تنحت فى الصخر لتبنى مصنعًا للإنتاج أو مزرعة للاكتفاء الذاتى ، ثم بدأ عصر جديد لديه رغبة فى وضع أسس اقتصادية يقوم عليها نظام اقتصادى ، يحقق آمال وطموحات كل المصريين ، أو هكذا تصور المواطنون واستبشروا خيرًا ، وبدأت بعض الشركات والمؤسسات فى البناء والتشييد وإقامة المصانع واستصلاح الأراضى بإرادة سياسية فى إصلاح اقتصاد مالى ونقدى وهيكلى ، وينتعش حال القطاع الخاص ، وفى ظل نشوة النجاح وحماس المسؤولين أهدرت المليارات فى مشروعات بلا دراسة جادة وأصيب المسؤولون بالاكتئاب !! وارتفع سقف الطموحات والتطلعات بلا أدنى تفكير أو حساب وأصبح لدى كل واحد مشروعه فى أن يصبح ثريًا فى أقل وقت ممكن ولم لا؟ ومن حوله يرى سماسرة أراضى الحزام الأخضر والتجمع الخامس وشاليهات مارينا وتسقيع الأراضى وتجارة الشقق والوساطة فى استخراج رخص الهدم والبناء ، ودقيق التموين ، ومصانع بئر السلم وغش المنتجات وحرق البضائع وتلبيس الطواقى ودكاكين الصحافة الصفراء للابتزاز ، وبيع إعلانات التليفزيون ، وبسرعة أصبح كل شىء غير قانونى وغير أخلاقى شيئًا عاديًا وطبيعيًا يعتبره المجتمع شطارة وفهلوة !! وأخيرًا جاءت « البورصة » لتفتح شهية المواطنين المصريين وتؤكد ثقافة الربح السريع.

والغريب أنه وفى هذا الجو العام ما زال البعض منا يرى أن ما يدفعه من ضرائب انتقاصًا من مكاسبه ولا داعى ولا موجب له ؛ ولذلك يحجبه ولا يتقدم طواعية لدفعه ولا يخجل من أن يرغم على ذلك تحكمه الأنانية وحب الذات وتقديم المصلحة الشخصية الفردية على المصلحة العامة ، مع أنها الضمان لتماسك المجموع وتشكيل القاعدة الوطنية التى يعيش عليها الجميع وترعى مصالحهم ، وتوفر مرافقهم ، وتحمى أمنهم فى الداخل ، وتحرس الوطن من العدوان الخارجى ،

وتصنع الإطار الذى يتقدم فى مجاله مجموع المواطنين حضاريًا حتى يبلغوا مكانهم اللائق بين الأمم .

إن هذه النظرة غير الواعية إلى المال العام تتناقض مع طبيعة الشعب المصرى الحقيقية التى بنت الحضارات المتتابعة ، وأننا فى حاجة ماسة إلى إزالة هذه الغاشية الطارئة على جوهرنا الأصيل.

٤ - الفتنة الطائفية :

إن الشعب الذى سكن مصر القديمة يعيش الآن فى السكان الحاليين ، وهؤلاء الوافدون من حاول منهم الاندماج صهرته البوتقة المصرية بقدرتها التقليدية على التذويب والامتصاص ، ومن لم يحاول صهره الصراع .

لقد مصرت مصر المسيحية وجعلتها فيها دون بقية البلاد قبطية ، وقد احتوت مصر العربية وتجاوبت مع الإسلام بكل ما يعنى التجاوب من تبادل الأخذ والعطاء ، لم تكن يومًا ، عنصرًا سلبيًا بل إيجابيًا مؤثرًا ، أما أن الغالبية الساحقة من المسلمين فى مصر لم يكونوا غزاة ، وإنما هم فى الأصل أقباط تحولوا إلى الإسلام «تدريجيا» ولم يؤثر دخولهم فى الإسلام فى تكوينهم الجنسي.

الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل أن يكون هناك أقباط أو مسلمون ، فاختلاط الصفات الجنسية فى شعب مصر كان على الدوام سرًا هائلًا من أسرار قوة هذا الشعب وحيويته ومقدرته على أن يحاول الاحتفاظ بشخصيته ، وأن يغالب الزمن ويبقى رغم أحداث التاريخ التى أتت على كثير من الأمم القديمة .

إن الذين هاجروا إلى مصر من شمال أو جنوب ومثلهم الذين أتوها من شرق أو غرب ، كل ما فعلوه أنهم أضافوا إلى ثروة مصر وسكانها فى الصفات الوراثية ،

ولم يغيروا الطابع العام للسكان ، فبقى المصريون على مر الزمن جزءًا من سلالة البحر الأبيض المتوسط أضيفت إليهم دماء خارجية فاستوعبوها بفضل عددهم الكبير وحياتهم المستقرة وتوافر العوامل الجغرافية التى حفظت على مصر شخصيتها فى السلالة والتكوين الجنسى العام ، تلك الشخصية التى لا تزال تحتفظ بكيانها وطابعها ، أما العرب فاتحين ومستوطنين ، لم يستقروا بمصر إلا فى الفترة التى ساد فيها حكم العناصر العربية .

إن المثقفين من المسلمين والأقباط يعلمون بالدراسة والوعى التاريخى ، أن مصر اعتنقت المسيحية ثم الإسلام ، المسيحية جاءت من فلسطين ، والإسلام جاء من الجزيرة العربية.

وبعد تفكير وتمحيص للدين الوافد ، ولموقفها هى ، اختارت مصر المسيحية بل تبنتها ودافعت عنها بالرأى والروح ، ثم دخلت مصر فى الإسلام أفواجا ، ولم يكن غريبًا عن طبيعتها ، ولا عن مسيحيتها ، فلم تلبث أن تحمست له ، ودافعت عنه بالرأى والروح . الدين علاقة خاصة بين الله والإنسان ، ولكن الوطن علاقة عامة حياته بحياتنا ، وحياتنا بحياته مقترنة ومطردة علوًا وانخفاضًا ، الأديان جاءت بعد الإنسان ، ونحن مصريون قبل الأديان وإلى آخر الزمن ، ليس الأقباط بالمسيحية فلسطينيين بل مصريين اعتنقوا المسيحية ، وليس المسلمون بالإسلام عربًا ، بل مصريين اعتنقوا الإسلام.

المسيحية دين كتابى دانت به مصر وجعله الإسلام شرطا للإيمان به ، فلن يكون المسلم مؤمنًا حتى يؤمن بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والإنجيل كتاب الله ، وعيسى ـ عليه السلام ـ نبى الله .

إن الاستعمار دائمًا وراء الفتن ، فهو فى مصر يستهدف الوحدة الوطنية فمصر

بلدنا معًا ، لقد أنشأ بطرس غالى باشا الجمعية الخيرية القبطية سنة ١٨٨١م فخطب الافتتاح الشيخ محمد عبده والشيخ محمد النجار وعبد الله النديم ، ولما أقال الخديوى عباس الشيخ سليم البشرى من مشيخة الأزهر جاء إليه بطرس غالى باشا يعرض مساندته ويقف إلى جانبه.

لقد ناصبت مصر الرومان العداء حين حاولوا التدخل فى عقيدتها المسيحية أيام وثنيتهم فقاتلتهم ، وحين دانوا بالمسيحية وحاولوا التدخل فى الطقوس والعبادات قاومتهم ، وتمسكت برأيها وأسلوبها فيه ، خالفتهم لونا من المقاومة وإعلان السخط والكراهية ، وكان لمصر كنيستها الخاصة بها وبطريركها المنتمى إليها.

لم يصدم العرب المصريين فى عقائدهم وتقاليدهم فعاد الرهبان من صوامعهم فى الصحراء إلى مزاولة وظائفهم الدينية السابقة ، كما لم يتدخل العرب فى أسلوب الحياة اليومية بعاداتها وتقاليدها المميزة ، فبقيت كما هى إلى يومنا هذا فى الميلاد والأعياد والوفاة نمارسها إلى اليوم مسلمين ومسيحيين .

ولقد عرفت مصر حياة التدين ، ولكنها لم تعرف التعصب فى الدين أو الضغن بسببه فسلم الدين فيها ، نحن المصريون نتبادل زيارة الأولياء والقديسين دون شعور بالتفرقة أو التعصب ، كلها فى نظرنا مزارات .

إن جوهر الدين فى مصر فى كل عصورها واحد ، فالوثنية المصرية القديمة فى جوهرها الأصلى إدراك للخالد ، وقد توصل إخناتون إلى فكرة الإله الواحد.

وعلى الديانة المصرية القديمة قامت اليهودية والمسيحية اللتان تأثر بهما الإسلام وأقرهما ، وإن مصر حين دانت بالمسيحية ؛ لأنها تعبر عن ضميرها فمصر فى عهدها القديم عرفت النسك كما سنت الرهبانية فى المسيحية وعنها انتقلت إلى أوربا أجل منحة أهدتها المسيحية المصرية إلى المسيحية الأوربية ، كان المصريون يتمتعون

بمجموعة من الصفات تؤمن بالحب والتسامح وأشياء كثيرة جمعتهم ، تاريخ حضارى طويل اختلفت أشكاله ومراحله ، ونيل يمتد فى شرايين القلوب قبل أن يسلك طريقة بامتداد الوطن ، وعلاقات إنسانية فى غاية الخصوصية جمعت التقاليد والأعراف والثقافة ، وكان التسامح فى كل شيء ابتداء بالأديان السماوية الثلاثة وانتهاء بالموقع الجغرافى المتميز الذى جعل مصر محط أنظار الطامعين والزائرين ، وكانت الألفة والمحبة بين أبناء هذا الوطن من مسلمين وأقباط .

لابد أن نعرف أن هناك مبالغات كثيرة فيما يحدث فى مصر الآن حول العلاقة بين المسلمين والأقباط ، أو ما يسمى بالفتنة الطائفية وكأن هناك إصرارًا على فرضها على واقع حياتنا ، رغم أنها لا تتجاوز فى الحقيقة أكثر من قضية حب طائش بين شاب وفتاة غير أحدهما دينه ، أو خلافات يمكن أن تحدث بين أبناء الأسرة الواحدة على حق لأحدهما لدى الآخر ، أو سعى لإقامة بناء سواء مدنى أو دينى . أما الجانب الثانى فهو دخول أطراف خارجية فى نسيج المجتمع المصرى وهو ما يعد امرًا خطيرًا ويجب أن يكون مرفوضًا من الجميع مسلمين وأقباط ، وإذا كانت الدولة قد سمحت بالحوار مع قوى أجنبية حول هذه القضية فهو خطأ فادح ، فهل يستطيع أحد أن يناقش البيت الأبيض عن أحوال بعض المواطنين فى أمريكا ؟ وهل تقبل الدول الأوربية إدانة عمليات التميز والتهميش وسوء المعاملة لفئات كثيرة فيها ؟ وهل تقبل أمريكا إدانة أو تدخل فى معالجاتها لحقوق مواطنيها من أصول إفريقية أو الهنود الحمر أو المتجنسين من بلاد آسيوية أو عربية أو إفريقية؟

وعلى الجانب الآخر علينا أن نعلم أن البعض منا قد أصابه الانغلاق الرهيب فى الفكر بحيث اختلطت أمامه الصور والأشياء ، فالمواطن كان دائمًا يتسم برحابة الصدر وسعة الأفق والتسامح والرغبة فى المعرفة ومنذ أن انغلق على نفسه شاعت

بيننا خزعبلات كثيرة.

إن هبوط المستوى الثقافى والفكرى فى الشارع المصرى يتحمل مسؤولية ذلك ؛ لأن الثقافة السائدة ثقافة انعزالية ومتخلفة ولا تشجع على الحوار أو الاختلاف فى الرأى ، ومع تراجع المناخ غاب المثقفون الكبار وزادت مشاكلهم أمام قضايا كثيرة.

ولقد ساعد على ذلك كله مناخ اقتصادى شديد القسوة وظروف اجتماعية غاية فى الصعوبة أمام شباب لا يجد عملًا أو استقرارًا فى بيت أو أسرة ، وأمام غياب الحرية الحقيقية فى التعبير ، كان من السهل افتعال الأزمات وخلق المناخ المناسب لصراعات لا مبرر لها ، إن هذه الصراعات ابنة شرعية لمشاكل كثيرة فى المجتمع ، وعندما يصبح الوطن قادرًا على تجاوز أزماته لن يكون هناك مبرر لهذه الصراعات التى نحاول أن نؤكدها لأنفسنا بالحق والباطل.

لقد أصبح لدينا شباب قناعته بأن مقدار تدينه مرتبط بقدر رفضه للدين الآخر ، أفكار متعصبة بدأت من سنين كأفكار ، لكنها تحولت إلى معتقدات تغذيها فى كل جانب دعوات لا تنقطع ولا تنضب تشجع على هذا الاتجاه وتشجع على المضى فى التطرف ، اليوم نحن نواجه تطرفًا مشتركًا وتعصبًا مشتركًا ، اليوم نحن فى أشد الحاجة إلى كل صوت مواطن مصرى عاقل يضع الوطن قبل الجميع ، ويضع الحقيقة على مائدة الحوار ولا شىء غير الحقيقة إن كنا نريد أن نعيد الوطن مصر إلى ما كان عليه ، يعيش على أرضه الجميع فهى وطن للجميع مسلم ومسيحى ويهودى وحتى معتنقى الأديان غير السماوية.

*****

الفصل الثانى
مظاهر أزمة الثقة وعقدة الخوف

تمهيد :

تعد مظاهر أزمة الثقة وعقدة الخوف هى المكون الرئيس للمشكلة موضوع الكتاب ، حيث يتضح من خلال استعراضها حجم وخطورة ما تعرضت له سمات الشخصية المصرية على مدار التاريخ ، والحالة التى أصبح عليها المواطن المصرى ، وما يعانيه الوطن علميًا واقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا من جراء ذلك .

وسأبدأ بعرض كل مظهر منها على حدة ، وإلقاء الضوء عليه على النحو الآتى:

١ـ الخوف :

إن المجتمعات الإنسانية تتميز بمدى قدرتها على قهر الخوف ، وهو ما ينطبق أيضًا على الأفراد ، فما يميز إنسان عن آخر هو عدد المخاوف التى انتصر عليها ، وفى مصر يحتل «الخوف» حيزًا «كبيرًا» على خريطة وجودنا وأحلامنا وحركتنا ، ولهذا السبب فإن وجودنا متعثر ، وأحلامنا مجهضة ، وحركتنا مكبلة ، فالمواطن المصرى يخاف من المجهول ، ومن المعلوم ، يخاف المغامرة ، يخاف الجديد ، يخاف يفرح ، يخاف يضحك ، يخاف الوحدة ، يخاف الزمن ، يخاف أن يحب ويخاف التعبير عما يريد ويتمنى .

إننا نخاف الاختلاف .. نخاف اكتشاف عادات مغايرة إنها سلسلة محكمة من المخاوف تضربنا صباحًا ومساءً ولا نملك إلا الإذعان لضرباتها ، نخاف حتى من الخوف .

وفى الحقيقة إننا فى مصر نتميز بنوعين من الخوف : أحدهما : الخوف من المجهول

والثانى : هو الخوف من « كلام الناس» ، ربما نفهم قليلا الخوف من المغامرة أو الخوف من الوحدة والزمن ، ولكن ليقل لى أحد : لماذا نخاف كلام الناس؟ ليقل لى احد لماذا وكيف يكون كلام الناس أهم من كلام العقل والسلوك العادل أو القول الحق؟!

لماذا يهمنا كلام الناس ولا يهمنا تحقيق رغباتنا؟ لماذا نعطى كلام الناس أولوية على راحتنا وسعادتنا وصدقنا وحريتنا؟ وكيف تأتينا القدرة على إسكات ضمائرنا ، ولا تأتينا القدرة على إسكات كلام الناس؟ والبعض يبالى بعقاب الناس أكثر بكثير مما يبالى بعقاب الله؟

وكيف تؤرقنا نظرة الناس لنا ولا تؤرقنا نظرتنا إلى أنفسنا؟ لماذا يشغلنا احترام الناس لنا ولا يشغلنا احترامنا لأنفسنا؟ فمثلًا يسعدنا جدًا إرضاء الناس علينا ، ولا يسعدنا أن نرضى أنفسنا فمقاييس الناس وأحكام الناس نمشى وراءها بالحرف الواحد .

فما نؤمن به من أحكام وأسس ندوسه بالأقدام فصوت الناس نرهف السمع له نغنيه ونطرب لأنغامه ، بينما صوتنا نخرسه . إن « الخوف من كلام الناس » يفوق كل خوف ، وأن المعركة معه شائكة ، وشرسة ، وكم الأشياء التى ينبغى أن تقال ولا تقال خوفًا من كلام الناس ؟! كم من الأفعال التى ينبغى أن تفعل ولا تفعل خوفًا من كلام الناس ؟!

كم من الأفكار التى يجب الإيمان بها ونحاربها خوفًا من كلام الناس؟ وكم من القصائد الجريئة والأفلام والروايات الهادفة حبيسة الأدراج خوفًا من كلام الناس ، وكم من الرجال والنساء يشتاقون إلى كسر روتين الحياة والانطلاق إلى آفاق جديدة ولا يفعلون خوفًا من كلام الناس؟! وكم من «السعادة» تنقصنا لأننا نخاف كلام

الناس؟! كم من «الكرامة» نحتاجها لأننا نخاف كلام الناس؟!

فعندما يشعر ويحس المواطن المصرى نتيجة لشيوع ممارسات القهر وثقافة الخوف أنه لا حول له ولا قوة، وأنه مُسَيَّر وليس مخير، يسير حسب ما ترسم له القوى الاجتماعية والسياسية المسيطرة طريقه، حينئذ يفقد الإحساس بمعنى الحياة، ويقع فى خضم حالة الاغتراب لقد عشنا مع الخوف حتى بتنا نخاف من أنفسنا، وفى محاولة التصالح مع الآخرين لابد أن نصطلح مع أنفسنا فلا انقسام ولا تشتت ولا عراك داخلي، ولا خوف ينعكس على الخارج فيورث صاحبه الخوف من الآخرين؛ لأنه أساسًا خائف فى نفسه .. خائف من نفسه، خائف ممن حوله.

المواطن المصرى مؤمن بطبعه وطبيعته؛ لأن حضارته دينية، ولكن الخوف الذى طحنه فى السنين العجاف حرّف فى مفهومه معنى الدين ... أن الإيمان هو ما استقر فى القلب وصدقه العمل، فالمواطن فرع فى شجرة الوطن لا تقوى الشجرة إلا بنمو الأفرع .. والنمو هنا لا يتحقق إلا فى الإرادة الخلاقة والحرية المسؤولة، فقد يكون المواطن أعمى وله عينان، ولكن الخوف غشى عليهما ،لقد قطع الخوف ما بيننا ومزق وطننا وقيمنا مع أننا وطن الأسرة المتحابة ووطن الدين.

٢ـ السلبيـــة :

ويحدد معالمها فى مجتمعنا عدم مشاركة الشعب للحكومة مشاركة إيجابية وفعاله فى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تعانى منها الدولة، انعدام الدافع الذاتى لدى المواطنين للمحافظة على مكاسبهم الوطنية، وكذلك انعدام الجدية فى التطبيق والتنفيذ .

إنه بالرغم من قيام الحكومة بالمشروعات المختلفة للنهوض بالدولة اجتماعيًا واقتصاديًا وحضاريًا، إلا أن المواطنين لا يقابلون هذه المشروعات بالمساهمة

الإيجابية والمعاونة الصادقة لتحقيق الأهداف المطلوبة منها ، وعلى الرغم مما تنادى به الأجهزة الرقابية من ضرورة الحد من الاستهلاك ، وضغط المصروفات ، والعناية بصيانة مرافقنا ومنشآتنا من التلف وسوء الاستخدام ، فإن المواطن لا يتجاوب مع هذه النداءات أو مشاركته الحكومة ، وكأن الأمر لا يعنيه.

ويسير معه فى نفس الاتجاه الظاهرة الثانية ، وهى انعدام الدافع الذاتى للمحافظة على المكاسب الوطنية ، انعدام الجدية فى التطبيق والتنفيذ ، وهذا يبدو من خلال عدم احترام الكثيرين منا لبعض القوانين والتشريعات التى تصدرها السلطات المسؤولة ، وعزوفهم عن الالتزام بها ، بالرغم من مطابقتها لمصالح المواطنين ، وحرصها على توفير الحد الأدنى من سبل المعيشة ، يقابل هذا عدم حرص الأجهزة المسؤولة على وضع القوانين والتشريعات موضع التنفيذ ، ومعاقبة كل خارج عليها عقابًا صارمًا ، مما يؤدى من كلا الناحيتين إلى خلل واضطراب فى أجهزتنا وتنظيماتنا وإداراتنا بل فى كل حياتنا ، ليس هذا فحسب ، وإنما يؤدى أيضًا إلى انعدام الثقة بين المواطنين فى إمكانية الإصلاح ، ويفقد الثقة فى القيادات.

إن هذه السلبية تعنى انعدام الشعور بالانتماء للوطن ، مما ترتب عنه انفصام فى الفكر والوجدان بين الفرد والمجتمع من ناحية ، وبين الفرد والحكومة من الناحية الأخرى ، وهذه الحالة الانعزالية تسود فى أوساطنا بنسب مختلفة ، وقد أدت إلى اهتمام الكثير من المواطنين بمصالحهم الشخصية فقط دون مراعاة لمصالح الوطن ، كما أدت أيضًا إلى انعدام الباعث الجماعى للعمل يدًا واحدة لتحقيق الآمال المشتركة للوطن ، وكأننا نعيش على أرض ليست أرضنا ، ونتصرف فى ممتلكات ليست ممتلكاتنا.

إن السلبية ظاهرة خطيرة نلحظها فى تصرفات كثيرة من المواطنين العاملين

بأجهزة الدولة ، بسبب خوفهم الشديد من المساءلة من جانب جهات الرقابة والمحاسبة وهى كثيرة ، فيؤثرون السلامة ويلوذون بسلبيتهم التى تمثل خطورة وتنعكس بالضرر على المصلحة العامة ومصالح المواطنين ، وبالتالى فإن ذلك لا يعد مبررًا لأن يتحول إلى ما يشبه العقدة لينتاب البعض أو الكثير خوف ورعب شديد يدفعهم إلى السلبية فى اتخاذ القرار اللازم فى مواجهة مواقف عادية أو مواقف على درجه محدودة من الأهمية ، ولجوئهم إلى التأجيل أو تصدير هذه المواقف لجهات أخرى أو لمستويات أعلى.

لعل المواطنين لديهم أسبابًا عديدة تفسر ركونهم للسلبية ولا يتوقفون عن ترديدها والحكومة لا ترد ،المواطن يدرك أنه مستبعد عن دائرة اتخاذ القرار ، وإن مئات القرارات تصدر فى غيبة أصحاب المصالح الحقيقية ، وكأن الحكومة أكثر دراية بمصالح المواطنين من المواطنين أنفسهم ، ويبررون سلبيتهم أيضًا بأن عوائد التنمية لا يستفيد بها إلا الأثرياء وحدهم رغم تصريحات الوزراء المتكررة بأن أصحاب الدخول المحدودة هم المستهدفون بالتنمية.

ورغم هذه التصريحات يزداد الفقراء فقرًا ، وتتضاعف ثروات الأغنياء ، وتتعدد مظاهر الاستفزاز سواء عن طريق الإعلانات عن السلع الاستهلاكية التى تفوق إمكانيات المواطن ، أو إسراف رجال الأعمال فى الاحتفالات بمناسباتهم الخاصة والتى تتكلف ملايين الجنيهات.

لم يعد المواطن يشارك فى العمل السياسى أو الأهلى ، لأنه يقضى معظم وقته فى البحث عن لقمة العيش ، فى ظل ارتفاع أسعار السلع بصورة مجنونة حتى مع انخفاض الأسعار العالمية!!

كما يلاحظ تراجع المشروعات التى تمولها الجمعيات الخيرية والمجتمع المدنى ،

ولم تعد تمثل اتجاهًا ولم تعد تجد المتطوعين الذين كانوا يتسابقون للاشتراك فى مشروعاتها ، وغابت عن المجتمع ثقافة التطوع والمشاركة المجانية فى العمل العام ، بينما أصبحت المنافع التى يحصل عليها المواطن هى المحرك الأساسى للأنشطة ، وأصبح العطاء للوطن بلا مقابل مجرد ذكرى من ذكريات الماضى البعيد ، يصعب أن تتحقق على أرض الواقع.

انحصرت أحلام الشباب فى الهجرة للخارج بحثًا عن العمل والحياة الكريمة ... حتى لو كانت الوسيلة غير شرعية ... واحتمالات النجاة غير مضمونة.

لقد اتسعت الفجوة بين الحكومة والمواطنين والحوار بينهما يبدو كحوار الطرشان ، وإن كانت هناك جهود تبذل من جانب الخبراء ومراكز البحوث حيث يرى الباحثون أن توقف المواطنين عن المشاركة بدأ عام ١٩٥٢م وتحولت الثقافة السائدة فى مصر من حكم يوفر درجة من المشاركة إلى حكم يستند إلى إدارة التنمية وقيادة البيروقراطية .

كما يفسر إحجام المواطنين عن المشاركة فى الانتخابات بسبب سيادة الثقافة العامة التى تتعامل مع المواطن ، وكأنه لم يبلغ بعد سن الرشد ، فلماذا نطالبه بالمشاركة وهو يدرك أن النتائج محسومة مقدمًا؟! وأن صوته لن يؤثر فى الاختيار ، وأن لرغيف العيش أسبقيته على الديمقراطية ، فالمواطن المصرى يعطى الحكومة ظهره إذا ما شعر بعدم تبنيها لقضاياه.

إن الحكومات المتعاقبة نجحت فى تعميق ثقافة المركزية لدى المواطن فصار يتعلق بالحكومة أينما ذهبت ، ويتغنى بنغمها وهو فى واقع الحال يعانى من إجراءاتها وقوانينها وقراراتها وأزماتها ، وقد أدى هذا المنهج إلى تعاظم المشكلات وتدنى الخدمات فى القرى والنجوع ، وعزوف الناس عن المشاركة الجادة إلا ما ندر.

إن عددًا كبيرًا من المصريين قد أحجموا عن ممارسة حقوقهم السياسية التى كفلتها لهم الدولة مثل : حقوق التعبير عن الرأي ، والترشيح لممارسة الأعمال السياسية ، بل إن البعض منهم لم يقيد نفسه بجداول الانتخابات ، وهو بذلك ترك بإرادته أبسط الحقوق التى منحها له الدستور والقانون ، ونتيجة لإحجام شرائح كبيرة من المواطنين فإنهم يحرمون الوطن من العناصر التى قد يكون فى استطاعتها أحداث التغيير المطلوب ، إذا استطاعت أن تصل إلى بعض المواقع التشريعية والتنفيذية والحزبية ، وهو ما يفسر الانخفاض الملحوظ فى معدلات التصويت ، ولكن من الواضح أن الطبقة الوسطى هى أحد أهم القوى الممتنعة عن التصويت والترشيح.

ويتناقض سلوك من حصلوا على تعليمًا عاليًا وهم يشكلون أحد أهم مكونات الطبقة الوسطى الحديثة مع الاتهام بالأنانية أو عدم الاكتراث ، فهم أكثر الناس قراءة للصحف والمجلات والكتب ، ومتابعة لتطورات الأحداث على مختلف المستويات فى وسائل الإعلام بكل ألوانها ، وهم يصوتون أيضًا فى النوادى الرياضية والنقابات المهنية بدرجة معقولة ، وبتعبير آخر لا يمكن اتهامهم بالأنانية والسلبية ، بالرغم من أنهم بالفعل لا يكترثون بالتصويت أو الترشيح فى الانتخابات البرلمانية أو المجالس المحلية أو حتى الانضمام للأحزاب.

فالطبقة الوسطى لا تحتاج وإلى حد كبير لتدخل نواب البرلمان من أجل الحصول على الخدمات الشخصية ، فأغلبهم يثقون بواسطة الأقارب عن واسطة النواب للحصول على الوظائف والخدمات ، وهذه العناصر تشترك مع أكثر الفئات فقرًا وأمية فى مصر فى سمة أساسية وهى انشغالها الشديد بلقمة العيش ، وينسجم هذا التفسير مع حقيقة أن الأجيال الشابة من الطبقة الوسطى هى الأكثر تصويتًا فى

الانتخابات النقابية ، وخاصة تلك النقابات التى تقدم خدمات شخصية وفيرة لأعضائها.

«الباب اللى يجيلك منه الريح سده واستريح» هكذا قال الأجداد وتناقلتها الأجيال ينصحون الأبناء بالسلبية وإراحة الدماغ من أى مشكلة .

٣ـ النفاق :

نحن نتحدث كثيرًا عن تخريب المرافق ، وعن حفر الشوارع وننسى أن الأهم هو تخريب « المواطن » المصري ، فالنفاق الشديد يسود التعامل فى كل وزارة وكل إدارة وكل مكتب من المكاتب الحكومية والسؤال : هل نحن تحررنا من النفاق حقيقة؟ والإجابة بلا طالما تطلق الألقاب جزافًا ونرفع السلطة من أى نوع ومستوى فوق حجمها الحقيقي.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١] ، فلن يغيرنا وضع تخطيط ولا برامج ما دمنا لا نحترم العلم ولا ثقافة الإحصاء ولا نؤمن بالتخصص ولا نقتصد فى الكلام ، ولا نتورع عن الطنطنة ولا نمل الهتاف ولا نكل الطبل والزمر.

فأصبح النفاق يشكل ثقافة للتعايش مع قوانين القوة والمكانة والثروة والهيبة من قبل ذوى المصلحة أيًا كانت مادية أو معنوية .

والنفاق هو مدح وتملق الشخص الممدوح بصفات قد توجد فيه ويتم تضخيمها لمصلحة ما ، أو قد لا توجد فى سلوكه أو ثقافته ويرمى المنافق إلى الحصول على منفعة آجلة.

هناك فارق كبير بين اللياقة الاجتماعية والنفاق ، فاللياقة الاجتماعية : نمط من السلوك الاجتماعى المهذب الذى يستخدم تعبيرات وكلمات ناعمة تتسم بحسن

التصرف فى المواقف الحرجة ، أو إزاء شخصيات عامة أو أسر أو عائلات ، وهو نمط سلوكى يستخدمه الإنسان فى كيفية الخروج من موقف متأزم أو خلاف محتوم أو مجاملة .

يتزايد النفاق السياسى والاجتماعى بشكل ملحوظ فى ظل تزايد الفجوات الاجتماعية بين الأثرياء والفقراء وبين الشرائح الأخرى ؛ بسبب ارتفاع معدلات الفساد والقوة والمحسوبية والوساطة والخلل فى أنظمة التنشئة الاجتماعية والسياسية والتربية والتعليم ، واعتمادها على الموالاة والنقل والحفظ والاتباع والخضوع والاستسلام إزاء الأقوياء ، ونتيجة لبعض من ثقافة شعبية مواتية وداعمة ومبررة للقهر.

إن شيوع النفاق بأشكاله المتعددة اعتمد على ثقافة الاحتيال والكذب وتعطيل السبل القانونية للحصول على الفرص المشروعة فى المجتمع والدولة.

إن النفاق من أكثر عيوبنا وضوحًا ، وقد جاء من حرصنا على المادية والمنافع الشخصية مما يجعل البعض ينافق من يملك له النفع المادي ، فتجد المواطن يحاول استرضاء رئيسه بطرق شتى مشروعة وغير مشروعة وكله من خير سعادته.

إن أسلوب « سد الخانة » انتشر بكل مظاهره فى أماكن كثيرة من مجتمعنا ، وأصبح خطيرًا يجب مواجهته وهزيمته ، فسد الخانة مرض يراد منه سد « الخانات الناقصة » بأى كلام ، المهم أن تبدو الصورة مستكملة وأن يظهر الشكل تامًا وحتى يمر الموقف وكله طبقًا للتوجيهات وما أشار به سيادته وبرعاية كريمة من معاليه وينتهى المولد والزفة الإعلامية ، وكأن كل شيء تمام .

٤ـ التواكل :

إنه مفهوم خاطئ لمعنى التوكل على الله سبحانه وتعالى ، تسرب إلى نفوسنا منذ

عهود بعيدة وتوارثته الأجيال نتيجة تحريف المعانى السامية لقيم الأديان ، خاصة فى عهد الفاطميين والمماليك والاحتلال العثماني ، فالتواكل ليس من الإيمان فى شيء ، وإنما هو يعنى الهروب من المسؤولية ، والاعتماد على العشوائية والارتجال ، والرضا بالأمر الواقع ، والخضوع لقوى الطبيعة والظروف ، وهو صفة من صفات الضعفاء واليائسين ، وهو السراب الخادع الذى يتمناه القاعدون عن العمل ، والأمل الواهى الذى يتعلق به الكسالى ، أما التوكل على الله سبحانه وتعالى ، فيعنى الاعتماد على الله فى الثواب نظير ما قدمنا من عمل ، وألا نطمع فى ثواب أكبر مما كتبه الله لنا ومن هنا تأتى القناعة والرضا .

فالتوكل على الله يحتم علينا أن نسعى وأن نكد ونكدح فى جميع ميادين العمل الشريف ، ثم نترك ثواب ما قدمته أيدينا لله عز وجل ، يعطى لكل بقدر نيته وعمله .

تتمثل مظاهر التواكل فى الوطن لدى كثير من القادرين اجتماعيًا وصحيًا ، ولكنهم يقعدون عن العمل مكتفين بما يسد حاجتهم اليومية مرددين عبارة « ارض بالقليل » .

وتؤثر ظاهرة التواكل على الإنتاج فى الدولة بشكل عام ، مما يترتب عليه ضياع طاقات إذا تسلحت بالهمة والطموح وفهمت معنى التوكل على الله فهمًا واعيًا ، لتطور الإنتاج ، وارتفع مستوى الدخل ، وعم الرخاء أنحاء الوطن .

وهناك عديد من الممارسات والأمثال الشعبية التى تدعم هذه القيم ، نذكر من هذه الممارسات «عمل الأحجبة - قارئ الكف - العرافة - حظك اليوم» وعديد من الأمثلة الشعبية التى تعبر عن القدرية والتواكلية نذكر منها :

«قسمتى ونصيبي ، المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين».

إن السيطرة الخرافية على الواقع والتحكم السحرى بالمصير ترتبط بشكل ما مع

شدة القهر والحرمان وتضخم الإحساس بالعجز وقلة الحيلة وانعدام الوسيلة ، وتزدهر فى عصور الانحطاط وما يصاحبها من تفشى الجهل. ويشجع المناخ العام هذه الممارسات بوسائل مختلفة مثل «رعاية المقامات وذوى الكرامات »حتى يعم الجهل وتتأصل الاستكانة وتشيع الخرافة بشكل يطمس الواقع كليًا ويصرف الناس عن التصدى الفعّال والموضوعى له .

وبتأثير هذه القيم انحسرت قيم التخطيط والعقلانية ، وساد الإيمان بالمكتوب والمحتوم ، وإن المستقبل ليس شيئًا يصنعه الإنسان ، وإنما يدخل فى نطاق «المخبأ» و«المجهول».

٥ـ التسيب :

وهو من أسوأ الآفات التى تتفشى فى المجتمع المصرى وتحد من تقدمه ، والتسيب فى حد ذاته خروج عن الانضباط الأخلاقى فى السلوك ، نتيجة لإهمال التوعية التربوية وفقدان الضمير الوطنى من ناحية ، ولضعف الرقابة وعدم الالتزام من ناحية أخرى مما أدى فى النهاية إلى حالات تسمى فى مجموعها بالتسيب مثل : سوء النظام ، وعدم احترام المواعيد ، والاستهتار والتراخى فى أداء الواجب ، والميل إلى مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات وعدم تحمل المسؤولية.

وهذا التسيب فى الواقع يضر ضررًا بالغًا بالجهاز الإدارى للدولة ومؤسساته وأجهزته ويشكل عقبة فى سعينا نحو التقدم.

وللحقيقة فإن هذا التسيب وإن كان موجودًا قبل عام ١٩٥٢م ، إلا أنه انتشر وتفشى بصورة ظاهرة بعدها ، حيث انتقلت ملكيات كثيرة إلى الدولة ، وأصبح العاملون فى هذه الملكيات سواء كانت شركة أو مصنع أو محل عام تابعين للدولة بدل من تبعيتهم لصاحب رأس المال مباشرة ، والذى كان يهمه فى المقام الأول

حسن الانتظام، ودقة الإدارة، وعدم التسامح فى أى خلل يحدث فى منشآته حرصًا على ماله وسمعته، فلما انتقلت هذه الملكيات بما فيها من عاملين إلى الدولة، لم يكن هناك من يهتم بنظام العمل أو بحسن الإنتاج بنفس الدرجة التى كانت تهم صاحب المال، وهذا راجع إلى عدم وجود الوعى الوطنى الكافى لدى الغالبية العظمى من المواطنين، نتيجة عهود طويلة ماضية كان الأجانب فيها هم أصحاب السلطة والجاه والنفوذ فى البلاد، فلم يسعوا لإعداد أجيال تعى معنى الوطنية الصادقة والولاء للوطن. وكيف يترجم هذا الولاء إلى عمل مخلص يساهم فى عملية البناء الوطني، فلما تخلصت مصر من الحكم الأجنبى وعادت إلى أبنائها خالصة بعد عام ١٩٥٢م كان لابد للقيادات المسؤولة أن تضع يدها على هذه النقطة الحساسة، وتوجه كل جهودها لخلق المواطن الواعى بواجباته الوطنية من خلال المؤسسات التربوية والعلمية والإعلامية، مع دراسة أوجه القصور والنقص التى تكبل المواطنين فى دوامة التسيب والعمل على إزالتها، واتخاذ كافة الإجراءات التى تساعد على إدارة دفة الأعمال بحزم، مع عدم التهاون مع أى عابث بحقوق المجتمع أو مصالح الوطن، والضرب بقوة على أيدى كل منحرف ليكون عبرة للجميع.

كما ساعد على تفشى التسيب الفهم الخاطئ لمعنى الحرية كحق من الحقوق الوطنية، وأن الحرية أولا وقبل كل شى نظام والتزام لا فوضى وتسيب، وهى طريق بناء لا طريق هدم، ومعناها هو أن نفعل ما نريد فى نطاق الحقوق المشروعة، وفى نفس الوقت نلتزم بأداء واجباتنا كاملة حيال الوطن الذى نعيش فيه، وهى الحياة التى نحياها بإرادتنا ولكن فى محيط القوانين التى تنظم قواعد العلاقات فى الوطن وهى الوسيلة التى نحصل بها على حقوقنا الشخصية والسياسية والاجتماعية

فى الوقت الذى نلتزم فيه بواجباتنا الوطنية. فقد انطلق الكثير منا يمارسون الحرية بأسلوب خاطئ ، معتقدين أن من حقهم أن يفعلوا كل ما يحلوا لهم ، دون اعتبار لأى شىء آخر ، وللأسف لم تقف السلطات المسؤولة موقفًا حازمًا حيالهم ، فاختلفت الأمور ، وتضاربت المصالح ، وضاعت حقوق المواطنين والمجتمع باسم الحرية.

إن التحايل على القوانين والتعليمات واللوائح ظاهرة خطيرة من مظاهر التسيب ، يتباهى بها البعض ، ويستغلها البعض الآخر فى الوصول إلى أغراضهم بطرق غير مشروعة ، وقد يلقى ذلك تشجيعًا من بعض ضعاف النفوس من الموظفين ، وهذه الظاهرة سببها أمران : إما وجود ثغرات فى بعض القوانين تساعد على مخالفتها أو التحايل عليها ، أو لعدم وجود رقابة كافية ، ومتابعة مستمرة من الأجهزة المسؤولة للتأكد من عدم التلاعب فى قوانين الدولة .

٦ـ حب السيطرة والتسلط :

وهى عادة رزيلة اكتسبها المواطنون من الحكم الأجنبى الذى تسلط علينا عهودًا طويلة ، فلقد كان الأجانب فى مصر ، بحكم الامتيازات التى حصلوا عليها ، يرأسون معظم المصالح ، علاوة على نفوذهم القوى الذى كان يسيطر على أداة الحكم ويوجهها حسب أهوائهم ، وقد ترتب على ذلك إصدار النظم والتشريعات والقوانين التى تزيد من قبضتهم على زمام الأمور وتضاعف من تحكمهم فى المصريين الذين يعملون تحت رئاستهم ، ولما كان الوضع فى مصر يسمح فى ذلك الوقت بتسيد العنصر الأجنبى ومن على شاكلتهم من المستغلين ، فقد نظر هؤلاء جميعًا إلى المواطنين نظرة متعالية كلها عجرفة وكبرياء فحفظها المواطن المصرى فى نفسه ؛ لذا نجد أنه بعد عام ١٩٥٢م لم نحاول قط أن نعيد دراسة النظم والتشريعات التى وضعت فى عهد الحكم الأجنبى لنضعها فى قالب يتسم بالواقعية

والعدالة ، ويتناسب مع العلاقة الجديدة التى تغيرت لتكون بين رئيس مصرى ومرؤوسين مصريين ، بل نجد أن الرئاسات تغاضت عن هذا أو تجاهلته ، وبدأت تطبق هى الأخرى نفس الأسلوب على المرؤوسين من بنى جنسهم اعتقادًا منهم أن هذا حق مكتسب لهم بمجرد وصولهم إلى هذه المناصب ، وأن هذا فى اعتقادهم هو الأسلوب السليم لإدارة العمل وكأنهم يؤكدون أن المواطن المصرى لا يعامل إلا (بالكرباج) ، ومن أجل هذا تولد على استحياء الحقد والكراهية فى النفوس ، وتوارت الرحمة من بعض القلوب ، وبات المجتمع المصرى يعانى من انخفاض الروح المعنوية لدى العامة ، وقضى على كل باعث للعمل والتفانى والتجويد ، وساعد على تفشى التملق والانتهازية والوصولية والاستغلال على حساب العمل والإنتاج ، مما أضر فى النهاية بمصالح الوطن والمواطنين.

إن كثيرًا من المسؤولين يحيطون أنفسهم بمجموعة من أهل الثقة المتملقين والمنتفعين ويستبعدون جميع الكفاءات الواعدة والتى يمكن أن تحل محلهم فى القيادة ، وخير دليل على ذلك : هو عدم تفعيل قرار إعداد قادة الغد من نواب ومساعدين لبعض الوزراء ولم يقتصر على الوزراء بل على جميع المستويات الأخرى ، ويصل الأمر إلى الحيرة فى عدم وجود بديل عن المسؤول الذى يشغل كرسى الإدارة الذى يستمر أطول فترة ممكنة محافظًا على موقعه وحارسًا لكرسيه.

يرفض المسؤولون أى نقد بناء ويهاجمون كل من يخالفهم الرأى ، بل كلما هوجم أى مسؤول وتم كشف سلبياته أكد مكانه ، بل يتعدى الأمر إلى حصوله على منصب أكبر وأكبر ، وبالتالى لا يعتد بأى نقد بناء ، بل يظل مستترًا وراء منصبه ضامنًا الترقى والوصول إلى المناصب الأعلى وضاربًا عرض الحائط بكل من يخالف الرأى أو ينقد أداء معوجًا.

كما يحيط كل مسؤول نفسه بسكرتير أو مدير له صلاحيات وقوة تجعله يتحكم

فى الإدارة من منطلق وجهة نظره الشخصية ، ويخفى عن المسؤول اللقاءات المهمة وكذا المراسلات ذات الطابع الخاص ، ومن يريد مقابلة المسؤول لابد من التودد إلى السكرتير أو المدير والحصول منه على الموافقة لمقابلة المسؤول ودائمًا ما يرد السكرتير أو المدير أن المسؤول فى اجتماعات دائمة أو مزاجه معتلا أو الموضوع المعروض غير مهم من وجهة نظره ، وبالتالى يجعل المسؤول فى برج عال لا يعايش مشاكل المواطنين أو العاملين فى الوزارة أو المؤسسة.

٧ـ اللامبالاة :

«هو أنت اللى ها تصلح الكون» و «هو أنت اللى ها تجيب التايهه» و«يا عم أنا مالى» و «لو كان بيت أبوك بيخرب خذلك منه طوبة» ، تعبيرات وكلمات يائسة تعمقت فى الوجدان ، وانعكست على السلوك والتصرفات والأداء تجاه النفس والمجتمع سلبًا ، وكان الثمن المدفوع هو الهروب من المواجهة ، وقَهر تحقيق الذات.

واللامبالاة لا تأتى من فراغ ، فقد تتولد مباشرة من تربية الأسرة ، وقد تتولد من الظروف المجتمعية ، المتمثلة فى التعليم والإعلام وبشكل عام ، فاللامبالاة تؤدى إلى شعور الفرد بأنه ليس جزءًا من الدولة ، لا يعطيها ولا يأخذ منها ، وأخطر ما فى اللامبالاة إذا ولّدت الإحباط وفقدان الأمل.

واللامبالاة تنتشر بنفس سرعة الأمراض المعدية ، عندما يتوافر المناخ الخصب لها فجميع اللامبالين سواء المصاب بها بالفطرة أو بالممارسة يمثلون نسبة كبيرة ، تشكل عبئًا لا يستهان به على التقدم والتطور ، ومظاهر اللامبالاة تبدو واضحة وظاهرة ومتجسدة فى سلوكيات مواطنين كثيرين حولنا نراها ونتعجب ، ارتفاع الأسعار فى تزايد والمسؤولون يتجاهلون ، وأعداد الفقراء تتزايد أضعافًا والأغنياء لا يدركون معنى الفجوة ، وبالوعات بلا أغطية ، وأسلاك عارية تطل من بيوتنا كلها مصائد موت ولا أحد يبالي ، كثافة المرور خنقت الطرق ومستخدميها والتحركات فى اتجاه

الحلول بطيئة وغير مجدية ! وتلوث القاهرة الكبرى وحتى الأقاليم البيئى يتزايد إلى حد الخطر ، والكل يجنى ثمارها وفاعلوه يتزايدون ، القمامة تتزايد تفترش كل مكان ومعها تتكاثر الحشرات والقوارض ومن بعدها الأمراض والكل يرى ويشم ويتأفف ورغم ذلك يساهم فى زيادتها ، الرشوة الخفية أصبحت علنية وأبحاث وآراء هادفة وكلمات بعضها مخلص تقال ، ومساحة الحرية تزيد ولكن الآذان لا تسمع والعين لا تقرأ.

اللامبالاة التى يحس بها المواطن من أسلوب الأداء غير المنضبط والقائم على الابتزاز ، لابد وأن يترك أسوأ الأثر فى النفوس ، ويؤثر بالسلب على روح العمل والعطاء عند المواطن الذى يقع ضحية لمثل هذا الابتزاز ، وهذا التراخى الذى يصنعه إهمال مستمر ودائم بغير حساب أو عقاب! أن عبارة «اضرب رأسك فى الحيط» أصبحت كلمة شائعة يسمعها المواطن الحريص على أن ينال حقوقه ، سواء كان فى ذلك متعاملا مع الخدمات العامة أو متعاملا مع القطاع الخاص.

الانصراف عن الشؤون العامة التى بدأت منذ وقت طويل ، وصارت سمة أساسية تتصف بها سلوكياتنا ، وقيمة سلبية تؤثر على تطورنا.

قد يكون منطقيًا بأن عدم مبالاة المواطنين ؛ لأنهم استبعدوا مع سبق الإصرار والترصد من صناعة القرار ، وتحولوا من مواطنين إلى «رعايا».

من الطبيعى عندما ينصرف المواطنين عن الشؤون العامة أن يتم إسقاطهم من دفتر قوى الضغط ، فلم يعد يعمل لهم أحد حسابًا ، فلا يهتم بالفساد ولا بالتعليم المنحرف الذى يدرسونه.

فمن أين تأتى المشاركة فى الشؤون العامة :

ـ من المدرسة التى علمونا فيها أنه لا دخل لنا إلا بما نسمع ونقرأ ونجيب عليه.

- ومن الجامعة التى علمونا فيها ومن قبلها المدرسة تاريخًا مشوها.

- من الوظيفة التى خيرونا بينها أو نصبح عالة على غيرنا.

- من فضائح المسؤولين وبعض نواب البرلمان للضغط والتوسط والمحسوبية عند ضبط فساد فى مستشفى أو مؤسسة والتجاوز عن الأخطاء (تصريح وزير الصحة منشور فى ١٤/ ٤/ ٢٠٠٩ بالجمهورية الصفحة الأولى).

- من نصائح الكبار «خليك فى حالك» ، «ودور على أكل عيشك» و«امشى جنب الحائط إذا أردت السلامة».

وتحت عنوان «المصريون ومقاعد المتفرجين » جاء فى مقال الأستاذ فاروق جويدة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٥م بجريدة الأهرام ما يلى :

«أول هذه الأطراف هو الحزب الوطنى نفسه الذى ينبغى أن يتخلى عن مفهوم خاطئ تمسك به سنوات طويلة ، وهو أن حزب الأغلبية يجب أن يسيطر سيطرة كاملة على المؤسسات التشريعية ممثلة فى مجلسى الشعب والشورى ، ومن هنا كان الحزب الوطنى يحطم كل التقاليد السياسية وغير السياسية من أجل الحصول على كل أصوات أعضاء المجلسين إذا أتيح له ذلك ، وقد لجأ إلى إجراءات كثيرة من أجل تحقيق هذا الهدف ، ابتداء بتصفية المعارضين وانتهاء بإغراء المستقلين .

فى الجانب الآخر تقف أحزاب المعارضة وهى - فى تقديرى - تعانى مأزقًا أخطر من كل ما يعانيه الحزب الوطنى ، إذا كنا نطالب الحزب الوطنى بتغيير الوجوه ، فإن الأولى بذلك هى أحزاب المعارضة التى تطالب بالديمقراطية وهى لا تطبقها فى التعامل مع أعضائها لقد كشفت انتخابات الرئاسة عن حالة العجز التى تعانى منها أحزاب المعارضة ، وأنها ليست أكثر من صحيفة ولافتة وبعض الشعارات ، وأنها لم تقدم للشارع السياسى كوادر واعدة منذ إنشائها ، وأنها تعانى مثل كل المؤسسات

حالة من حالات الترهل المزمن .

الطرف الثالث فى هذه المعادلة هو المواطن المصرى الذى ابتعد عن الانتخابات وزهد العمل السياسى سنوات طويلة ولم تعد لديه رغبة فى أى لون من ألوان المشاركة السياسية ، وفى تقديرى أن الشارع المصرى تحرك قليلًا ، إن درجة الحركة لا تتناسب مع تاريخه ومقوماته ورؤيته ، وهى حركة غير كافية ولكن هذه الحركة جاءت بعد سكون قاتل وحالة إحباط مدمرة وسلبية تجاوزت كل الحدود.

إن مأساة الشارع السياسى المصرى الآن أنه تحول إلى جزر متناثرة ما بين الإخوان المسلمين ، والناصريين ، والوفديين ، والقوميين ، على الرغم من أن اللحظة تحتاج إلى جهود هؤلاء جميعًا حتى لا تفلت منا وتضيع.

إن كل مسؤول مستريح فى مكانه ، وحوله من يحميه ، ولن يسمعنا أحد ما دمنا نتحدث مع أنفسنا فى الخفاء ، ولكن إذا توحدت الصفوف والإرادة ، فلن يكون أمام مواكب الفساد غير أن ترحل ، هناك من يريد إغلاق ، الصحف وكسر الأقلام وإجهاض هذه الفرصة التاريخية ، وهناك من يدافع عن مصالحه ورغبته فى البقاء ، وهناك من يسعى إلى مزيد من المال والسلطة والنفوذ ، ولكن إرادة المصريين هى التى ستحدد مستقبل مصر بعيدًا عن المغامرين والمزيفين والمنتفعين»[(١)] .

٨ـ إدعاء المعرفة والعلم ببواطن الأمور والفهلوة :

تتعدد مظاهر ادعاء المعرفة فى مجتمعنا لتأخذ صورًا مختلفة يترتب عليها أحيانًا نتائج بالغة الخطورة ، وهذه الظاهرة تبدو فى الطبقات التى تنتشر فيها الأمية وأنصاف المتعلمين أكثر من غيرهم ، وهى وليدة عدة تركيبات فى النفس المصرية ، فالمواطنون المصريون بطبيعتهم شعب أبى النفس لا يقبل من أحد أن يقلل من شأنه

(١) الأهرام فى ١٤/١٠/٢٠٠٥ .

أو يسخر منه ، لهذا فهو لا يسمح بالوقوف موقف الجاهل إزاء موقف معين ، ولما كانت الغالبية العظمى من شعبنا قد حرمت من التعليم والثقافة فى عهود الحكم الأجنبى الطويلة ، وفى الوقت الذى سيطر فيه الأجانب على كل المراكز الحساسة فى الدولة وهيمنوا على كل الصناعات ومواقع العمل ، وأعطوا المواطنين المصريين الذين يعملون تحت رئاستهم قدرًا محدودًا من المعرفة يؤهلهم فقط لشغل الوظائف والأعمال الصغيرة التى لا تمكنهم من الانفراد بالعمل أو الاستقلال به حتى يكونوا دائمًا تحت رحمتهم وسيطرتهم.

إن ادعاء المعرفة يظهر لدى البعض منا عندما نكون فى الطريق العام وتضطر إلى سؤال أحد العابرين عن أى شىء وليكن عنوانًا ما أو مكانًا ، فإنه بدلا من أن يقول لك : آسف لا أعرف ، بأسلوب رقيق يحاول أن يرشدك إلى ما تريد فيضللك أكثر مما يهديك ، يريد أن يخدم عن جهل والعيب كل العيب أن ندعى المعرفة عن جهل ، الكثيرون منا يدعون معرفتهم ببواطن الأمور لا لشىء سوى أنهم يحاولون أن يضفوا على أنفسهم هالة من التقدير والإعجاب يفتقدونها ، وقد يتمادى البعض منا فيضيف إلى الحقائق كثيرًا من الخيال ليبهر الحاضرين ويهول الأمور ، فيصبح الموضوع البسيط أمرًا كبيرًا تردده الألسن فى كل مكان على الفور ، ما أسرع انتشار الشائعات فى مصر مما يترتب عليه بلبلة أفكار الوطن وإثارة القلق فى النفوس ، وتعبئة مشاعرهم دون وجه حق.

ومن أكبر ما يصيب الوطن من خسائر ذكر أسرار العمل ، فلكل عمل أسراره ، ففى المصانع أسرار ، وفى المصالح الحكومية أسرار ، وفى المؤسسات المختلفة أسرار ، وفى الوحدات العسكرية ، ومراكز الشرطة والقضاء والنيابة ، وبعض الأماكن الحساسة الأخرى أسرار تمس صالح العمل وتعتبر فى الواقع أمانة فى رقاب العاملين بها ، وإذاعتها تفيد العدو قبل الصديق ، وعلى الرغم من هذا نجد البعض

يتباهون بالحديث عنها فى مجالسهم بين الأهل والأصدقاء وبذلك تصل بسهولة إلى أعدائنا فيعرفون أسرارنا الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية مما يضر بأمن الوطن والمواطنين .

ومن مظاهر ادعاء المعرفة أيضًا : تمسك البعض منا بآرائه ولا يرضى بالاقتناع بوجهة نظر الآخرين رغم صوابها ويكيلون التهم والانتقادات اللاذعة إلى المسؤولين إزاء كل مشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وكأنهم هم القادرون وحدهم على حل المشاكل دون غيرهم ، وبذلك أصبح مجتمعنا يتكلم أكثر مما يعمل ، ويقف متفرجًا ينتقد فقط أكثر مما ينتج ، ويثير المشاكل أكثر من المساهمة فى حلها بالمثابرة والتفانى والإخلاص.

وتنتشر بيننا تعبيرات «إحنا اللى دهنا الهوا دوكو» ، و «إحنا اللى خرمنا التعريفة» كدليل على الفهلوة وادعاء المعرفة ، فالمواطن العادى فى مصر معذور فى اتجاهه إلى الفهلوة وذلك إذا ما قورن بانضباطية المواطن العادى فى جنوب شرق آسيا ، ويرجع السبب الرئيس فى التباين بين «الفهلوة» هنا و«الانضباطية» هناك إلى أن المواطن العادى فى جنوب شرق آسيا وفى الدول الغربية له وزنًا كبيرًا من حيث المشاركة والمساهمة والتأثير فيما يؤخذ من قرارات ورؤى وتعديلات وتغييرات فى البيئة الصغيرة المباشرة المحيطة به ، سواء فى العمل والتنظيم السياسى والمؤسسات المدنية والاجتماعية وبالتالى له دور مباشر فى صياغة مجريات الأمور من حوله.

أما المواطن العادى فى مصر فالأمر يختلف كثيرًا فلا هو مدعو للمشاركة فى إدارة أمور ومشكلات بيئته الصغيرة فى الحى الذى يسكنه ، أو فى مجال عمله ، أو فى أى مؤسسة تهتم بشأنه فهو لا يسأل عن ملاحظاته ولا تؤخذ آراؤه فى الاعتبار عند صياغة مجريات الأمور ، وأما الذى يُسأل ويؤخذ فى الاعتبار فهو «المدير» أو «المسؤول» وهكذا ينعدم دور المواطن العادى ويرجع تفاقم هذه الحالة للأسباب

الآتية :

١- انتشار التطورات الشكلية التى تهدف لإرضاء المستويات الإدارية العليا.

٢- التغطية على أية سلبيات أو أخطاء قبل أن يراها المسؤول الأعلى أو تصل إلى أسماعه.

٣- استمرار المحاولات لحمل المواطن العادى للتخلى عن طموحاته لتطوير وحل مشكلات البيئة الصغيرة المباشرة التى يعمل أو يعيش فيها.

٩- الاستهتار بالمواعيد والتوقيتات (قيمة الوقت) :

إن الشعوب الراقية هى الشعوب التى تحترم الوقت ، وتشعر بقيمته وتقدسه ، فالحياة عمومًا ما هى إلا زمن يمضى ولا يعود ، والعبرة هنا بالإنجازات التى ينجزها المواطن فى التوقيتات المحددة ، وإلا اعتبر ما زاد عن ذلك وقتًا ضائعًا لا فائدة منه يعود بالضرر على صاحبه وعلى غيره ممن يتعاملون معه ، وظاهرة عدم تقدير أهمية الوقت تبدو فى كل حياتنا الخاصة والعامة ، فهى تبدو فى عدم إنجاز مشاريعنا الاقتصادية والاستثمارية فى التوقيتات المحددة ، وتبدو فى عدم التزامنا بتنفيذ الاتفاقيات المتعاقد عليها مع الجهات الأجنبية ، وتبدو فى أصحاب الحرف والمهن الحرة الذين لا ينجزون الأعمال المطلوبة منهم فى المواعيد المتفق عليها ، وتبدو فى العاملين بالجهاز الإدارى بالدولة الذين يؤجلون إنجاز أعمالهم دون مبرر ، وبدلا من قيام الموظف بأداء ما عليه من عمل فإنه ينشغل عنه فى قراءة الصحف اليومية التى لها وقت آخر غير ساعات العمل ، أو نراه يتحدث مع زميل له فى أمور خاصة ، أو يقوم بحل الكلمات المتقاطعة ، أو يتناول طعامه فى مكان عمله ، وغير ذلك من التصرفات التى تحط من كرامة الموظف ، فإذا طلب منه شخص ما إنجاز

عمل خاص به ، غضب وثار وصاح فى وجهه يلتمس الرحمة والصبر ، ولا يجد طالب الخدمة من وسيلة إلا السكوت على مضض محاولًا إرضاءه بشتى الطرق ، ووسائل الإرضاء كثيرة ؛ لأنه إن لم يفعل ذلك فإنه سوف يجد مصلحته قد تعقدت فى متاهات الروتين المصطنع.

كما أن تعطيل مصالح المواطنين أو مصالح الدولة وتعمد التأخير عن مواعيد العمل الرسمية والانصراف قبل انتهائها ، ظاهرة متفشية فى معظم مرافق الدولة ، مما يضر بمصالح المواطنين ويقلل فى نفس الوقت من نسبة الإنتاج بصورة تسيء إلى الاقتصاد المصرى ، ولما كان هؤلاء لا يؤدون ساعات عملهم كاملة ، فإنهم بالتالى يحصلون على مرتب شهرى دون مقابل ، وهذا يكلف الدولة عبئًا ماليًا ضخمًا فى الوقت الذى تحصل فيه على ناتج عمل أقل.

١٠ـ المحسوبية والوساطة والانتهازية واستغلال النفوذ :

المحسوبية تعطى حقًا لمن لا حق له ، والوساطة غالبًا ما تضع الإنسان غير المناسب فى مكان أكبر من حجمه الطبيعى ، وتحرم الإنسان المناسب من المكان المناسب ، إضافة إلى أنها أحيانًا تدخل لإخفاء معالم مخالفات إدارية أو مالية تضر ضررًا بالغًا بمصلحة الدولة ، أما الانتهازية فهى الوصولية على طريق مفروش بالتملق ضاربة عرض الحائط بكل القيم والمبادئ مما يجعل أصحابها يتولون أماكن حساسة ليسوا أهلًا لها ، وأما استغلال النفوذ فهو الحصول على امتيازات ومكاسب مادية وأدبية دون وجه حق على حساب المصلحة العامة.

أما الفساد : هو سلوك غير قويم خارج عن القانون بهدف الحصول على منفعة خاصة ، مثل : الرشوة ، والابتزاز ، وإساءة استعمال المعلومات والأسرار الخاصة ،

ويمثل الفساد كل صور انتهاك القواعد والمعايير القانونية أو الأخلاقية أو المهنية ، بهدف الحصول على منفعة خاصة ، وبهذا المعنى فإن الرشوة فساد والإهمال العمدى للقواعد والأصول المهنية لبناء مبنى أو لرصف طريق بهدف تحقيق مكاسب إضافية فساد ، والسكوت على هذا كله والتغاضى عنه فساد ، وكافة صور انتهاك القانون والتحايل عليه للتهرب من التزامات أو لتحقيق مكاسب فساد.

والغريب أن الخروج على القانون واللوائح وانتهاك أو تجاهل القواعد والأصول المهنية والحرفية ... إلخ أصبحت سلوكيات بل وقواعد مقبولة ومبررة داخل النظام الاجتماعى السائد ، وفى أكثر من صورة قد تبدو فجة أو مزعجة ، ولكنها الحقيقة المرة التى نعيشها وتثير فينا القلق والانزعاج باعتبارها ظاهرة عامة.

وإن التوسع فى مخالفات البناء وإباحة عمليات التصالح على نطاق واسع دون عقوبات شديدة لا يمكن إلا أن يؤدى ليس فقط إلى التقليل من هيبة القانون والتشجيع على عدم احترامه ، وإنما أيضًا إلى التغاضى أو التغافل عن مخالفات لانتهاكات لا يجوز التصالح بشأنها ، مثل تلك المتعلقة بالمواصفات الفنية والمهنية للمنشآت والمعدات والتى تؤدى فى النهاية إلى وقوع كوارث ومآس تتضاءل أمامها أى متحصلات مالية.

إن مغزى هذه الصورة المختلفة للفساد هو أنها لا تعبر عن انحرافات فردية لأشخاص يحركهم الطمع أو الجشع ، ولكنها تعبر عن سمات هيكلية أو بنائية فى المجتمع وهو ما يفسر ما يحدث عقب كل كارثة لهذا النوع من الفساد من حماس عاجل وفورى لا تلبث بعده الأمور أن تعود إلى سيرتها الأولى ، فالقضية ليست قضية فرد أو بضعة أفراد ، وإنما هى قضية وطن بأكمله.

...

لقد ازداد حجم ظاهرة الرشوة بدرجة لا يمكن إغفالها أو تجاهلها ، وأصبحت كالسرطان الذى ينتشر فى الخفاء وبهدوء للتحايل على القانون ، والالتفاف حوله وضرب قيم العدل والحق والمساواة فى مقتل ، كما انتشرت فى الفترة الأخيرة ثقافة لا تفرق بدقة بين الهدية وبين الرشوة وتبررها المنفعة المتحققة للطرفين ، فالطرف الراشى يستفيد من تيسير أعماله وتبريره الأخلاقى يتمثل فى بؤس هؤلاء المرتشين واحتياجهم للمساعدة ، والطرف المرتشى يقوم بتحسين دخله وتبريره الأخلاقى هو أن هؤلاء الراشين هم فى أحسن الحالات محسنون كرماء خيرون لا ينسون الفقراء ومحدودى الدخل ، وهم فى أسوأ الحالات لصوص ونصّابون يحل اقتناص أى شىء منهم.

وتعد التعقيدات البيروقراطية وغموض النظم واللوائح التى تمثل كابوسًا للمواطنين ولرجال الأعمال هى الكنز الذى يستفيد منه صغار المرتشين والذين يقاومون التغيير والتطوير.

١١- المبالغة بين التهوين والتهويل:

إن الفخر بأنفسنا إلى حد الطنطنة أو التهوين من أنفسنا إلى حد فقدان الثقة أمران غير مرغوبين ، ففيهما تهتز الرؤية ويضطرب الحكم الصحيح على الأشياء ، فالحياة هى انتصار على مجموعة مشاكل يومية فوجودها ظاهرة طبيعية.

التهويل والتهوين ، سمة من سمات الشخصية المصرية وهى عيب كبير لو رصدنا الأمر بالعقل ، إذ تتوه الحقيقة غالبًا بين التهويل والتهوين ، التهويل والتهوين أبناء شرعيون للفهلوة ، والمتأمل لبعض الأحداث التى عاشتها مصر يكتشف دون جهد يذكر أننا جربنا التهويل والتهوين ، واحتار الناس بين المبالغة

والتهوين فى الأمر ، هنا يفقد الناس الحقيقة التائهة بين تهويل وتهوين ، لماذا التهويل فى إشاعة تلوث المياه والهجوم المباغت على المياه المعدنية؟ لماذا التهوين المفاجئ للتلوث؟ هل خشيت الحكومة من غضب الشارع؟ .

إن الجميع يعيب فى الجميع ، وأصبح من النادر أن تجد إنسانًا يشكر فى إنسان آخر ، بل إن المسألة تطورت وأصبحت حقيقة ملموسة عندما دخلت لغتنا ألفاظ جديدة تعبر عن الجديد الذى دخل حياتنا مثل «زنبه» و«إسفين» و«وديته ورا الشمس» ، وأشياء من هذا القبيل.

ولعل ما يفعله المسؤولون فى الأجهزة الحكومية من رد فعل لأى مشكلة ، أو عند حديثهم عن موضوع يهم الرأى العام بمزيد من التطمين ورفع سقف الوعود ، والتهوين من حجم المشكلة وآثارها ، ومحاولة إخفاء الحقيقة لإزالة مشاعر الغضب أو للتسكين هو أمر غير مطلوب حيث يكتشف المواطن بعد مدة طالت أم قصرت الحقيقة فتصبح المعاناة أشد ويعتاد على هذا النوع من التصريحات الوردية التى لا يصدقها.

كما أن تناول وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة وأحيانًا القومية بالتهويل والتضخيم لبعض مظاهر الفساد أو التسيب أو فشل المشروع أو معاناة لبعض المناطق بسبب الصرف الصحى .... إلخ هو أيضًا غير مطلوب ، ولكن المطلوب من الجميع هو الحقيقة كما هى بلا إضافات وطرح البديل كمقترح يتناسب مع الموضوع كمساهمة فى الحل.

١٢ـ الاكتئاب :

الكل مثقل بالهموم ويعانى البعض السقوط فى هاوية الاكتئاب ، أو على أقل

تقدير : الشعور بالسخط وعدم الرضا عما يجرى حوله : ويتساوى فى هذا البسطاء وأصحاب الجاه والمناصب ، فالفقير مهموم ؛ لأنه غير قادر على تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته الأساسية ، وهو أمر ليس فى حاجة إلى توضيح ، أما الشكوى وعدم الرضا والتبرم كلها تصدر وبدرجة أكبر ممن حالفهم حظ النجاح فى الحياة ، بل وعلى ألسنة الكثير من كبار المسؤولين ووجهاء الحياة الاجتماعية فى مصر.

لا أحد ينكر أن مظاهر الثراء الجديد فى مصر وانتشار القرى السياحية والمنتجعات والقصور سواء فى أطراف المدن أو فى الساحل الشمالى أو سيناء أو الغردقة لابد أن تصطدم بها عيون المواطنين محدودى الدخل وبالسيارات الفارهة التى يملكها أصحاب هذا الثراء.

ومن تقوده قدماه من المواطنين إلى المطاعم الفخمة وكافيتريات الفنادق الكبرى والمراكب الراسية على ضفاف النيل فى أية أمسية ، فسيجد من الصعب أن يحظى بمقعد خال ، هذا مع ارتفاع أسعار المشروبات والطعام بصورة مغالى فيها ، وتنتشر الأفراح بمظاهر البذخ والإسفاف لإظهار الغنى.

ومن شأن كل هذه المظاهر أن تعطى انطباعًا بأن هناك حالة من الفرح والسرور والسعادة على الأقل لدى الطبقة العليا بالوطن ، ولا تعطى إحساسًا بأن هناك حالة من الإحباط الجماعى فى مصر .

الشعور العام بالإحباط الشديد فى مصر هو من أصعب الأمور التى يمكن التوصل إلى تحديد أسبابها على مر السنوات الماضية ، ويعد تأثير ثقافة السطحية والتفاهة والصراع اليومى من أجل لقمة العيش الذى تحول إلى صراع من أجل البقاء ، فمن يخرج من منزله كل صباح فكأنه ذاهب إلى ساحة للحرب وتصبح

خطواته عذابًا.

إن التبلد وفقدان الإحساس بالتدريج يبدو واضحًا على وجوه المواطنين فى الشوارع والميادين، وفى وسائل المواصلات العامة، وفى الطوابير، ومؤسسات الخدمات والمستشفيات والتأمين الصحى .... إلخ وعدم الاكتراث بما حولهم، وأن تفكير المواطن فى أن يلتفت إلى أموره هو وأمور أسرته إذا أمكن وإطعامهم بقدر ما يستطيع، وهى النتيجة التى كان يطمع فيها حكام مصر سواء كانوا مصريين أو أجانب: أن يلتفت كل مواطن مصرى لحاله وينصرف لشأنه، ويتركهم يتصرفون كما بدا لهم، ولكن التبلد التام صعب المنال، والموت التام ليس من السهل الوصول إليه .

إن تمزق المواطن بين حضارته وحضارة الدول الصناعية يعد نوعًا من الصراع الداخلى والنتيجة ليست فى صالحه، فطبيعة الصراع بين القيم الموروثة وبين متطلبات الحضارة الغربية يجعل المواطن غارقًا فى حالة من الاكتئاب.

١٣ـ ضياع الفرد :

إن الإنسان المتكامل نفسيًا هو الذى اصطلح فى داخله الوعى واللاوعي، وعندما يبتعد الإنسان عن الدين يحدث له اضطراب وتتوقف المحبة ويحل الشك، فالسعادة والرضا وتوازن النفس وثراء الحياة معان لا يمكن أن تخبرها الدولة بل يخبرها الفرد .

أما الوطن الذى يضيع فيه الفرد مجتمع متخلف ولو ملك المال والنفوذ وأحدث الوسائل، إننا باللاوعى الذى نعيش فيه فى حالة إغماء قومى ولا صحوة لنا إلا إذا بحثنا عن المفتاح .

الخلافات والاختلافات التى أصبحت تمثل ظاهرة متأصلة فى معظم مؤسسات الوطن من أحزاب وأندية ونقابات، هى ظواهر طبيعية تحدث فى كل الدنيا، لكنها للأسف تأخذ فى وطننا طابعًا خاصًا لأسباب تافهة يمكن احتواؤها، لكنها غالبًا ما تخفى نزاعات شخصية لا علاقة لها بمبدأ أو قيمة، وقصور فكرى ثقافى وفقدان الثقة بالذات وبالآخرين، وسوء فهم للعديد من المبادئ والتعاليم السماوية وأصول التعايش مع الغير.

والخلافات فى الغالب تحدث فجأة وبتطورات سريعة متلاحقة بحكم انفعال متهور، تتجاوز حدود الاختلاف المتحضر إلى العناد والعنجهية واستخدام شائعات وفضائح، وكشف للأسرار وبدون أدنى حد من الحياء والاحتشام والاحترام وما كنا نسميه يومًا «الأصول».

وفى خلافاتنا نرفع شعارات (علىّ وعلى أعدائي)، (وسنهدم المعبد على من فيه)، (وسنتحالف مع الشيطان لنحقق هدفنا).

كما لوحظ فى الفترة الأخيرة التناقض فى تصرفات بعض المواطنين حيث تحول سلوكهم إلى الأنانية والفردية، وصار غياب الضمير سمة سائدة تحولت إلى أزمة حقيقية، فأصبحنا نعيش فى مجتمع قائم على النميمة والكذب والمكائد.

إن الانهيار العقائدى فى الدين من انتشار ظاهرة الغيبة والنميمة والكذب وإيذاء الزملاء فى العمل، كما انتشر الإهمال فى العمل والأنانية وعدم الإحساس بالآخرين مع اعتقاد كل فرد أنه يتصرف بالشكل الصحيح وأن ما عداه مخطئ، ولذلك وصل بنا الحال إلى نفق مظلم.

فالمقصود من الحجاب الحشمة والوقار فى سلوك المرأة على مستوى الزى والسلوك الخارجى ، ولكن كثيرات يفهمن الحجاب بصورة خاطئة ، وهو أنه مجرد تغطية للشعر فقط والحجاب يعنى الاحتشام بستر الجمال وليس إبرازه ، كما يعنى الحشمة فى كل أنواع الأداء والسلوك اليومى مع الجنس الآخر.

كما أصبحت الازدواجية هى المسيطرة على سلوكيات المواطن الذى أصبح وكأنه يعيش وحده على الأرض ، فصاحب المحل الذى يغلقه من أجل الصلاة ثم يعود إليه ليبيع منتجات منتهية الصلاحية ، وكذلك سائق التاكسى الذى يضع أمامه المصحف فى السيارة ومع هذا لا يلتزم بالبنديرة.

١٤ـ هجرة علماء مصر ومفكريها للدول العربية والأجنبية :

فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعاناة اليومية فى الوطن مصر ، ونتيجة للضغوط الأسرية واحتياجاتها يضطر كثير من علماء مصر وأساتذتها وخبرائها وأسمائهم اللامعة للعمل بالدول العربية والهجرة للدول الأجنبية ، إضافة إلى شباب الأمة من العلماء الصغار الراغبين فى الالتحاق بأى وظيفة وبأى راتب ، فمصر مليئة بالعلماء والخبراء والتى لم تجد مكانها ولا فرصتها فى بلادها ، فتطلب اللجوء العلمى خارج مواقعها حتى لا تتجمد بحثًا عن فرص العطاء والإنتاج والتفوق ، كما يبدى البعض من أعضاء هيئات التدريس وأساتذة واستشاريين ، بل عمداء كليات متميزين استعدادهم للعمل بالخارج ، حتى ولو كانت الوظيفة مدرسًا أو أستاذًا مساعدًا وأنهم مستعدون لامتحانهم من جديد على يد الذين كانوا قد تتلمذوا على أيديهم فى يوم من الأيام فى الجامعات المصرية ليقيموهم ، ويسمحوا لهم بالعمل فى وظائف أدنى من مكانتهم ومواقعهم التى شغلوها فى مصر.

١٥ـ العشوائية فى الحياة المصرية :

إن السلـوك العشوائى أصبح ينمو ويتعاظم فى المجتمع المصرى إلى درجة تكـاد تصبح معها نمطًا عامًا للحياة ، وسمة من سمات الشخصية لـدى قطاعـات متزايـدة من الشعب المصرى .

والمقصود بالسلوك العشوائى هنـا هـو الـسلوك الـذى يـصدر عـن الإنـسان دون تخطـيط أو قواعـد أو ضـوابط أو حـدود واضـحة ، سـلوك لا تحكمـه قيمـة أو معيـار أو غايـة بعيـدة النظـر ، العـشوائية تـرتبط وتتـداخل مـع ظـواهر الإهمـال والتسيب وركاكة الأداء ، وسيادة أنماط تفكير وسلوك بدائية ، كما أنهـا بـاب مفتـوح على مصراعيه فى اتجاه الفوضى والفساد .

وتتجلى مظاهر العشوائية فى حياتنا على نحو يتضح فيما يلى :

أولًا : يحفل الشارع بكـل مظـاهر الفـوضى والانفـلات بدايـة بمـشكلات المـرور المزمنة وظواهره السلوكية الفجة وما يترتب عليه من حوادث وكوارث تكاد تصبح جـزءًا لا يتجـزأ مـن الحيـاة اليوميـة فى طـول الـبلاد وعرضـها ، حفـر ومطبـات وإشغالات وضجيج وتلوث وسحابات سوداء وتجميل قبيح ، ثم إعادة تجميل أشد قبحًا يجمع بينهم فى النهاية نمط سـلوك سـقط منه أى التـزام ليـصبح لكـل فـرد «أو مؤسسة» قانونه الخاص الذى يوجه حركته ومن أقصر طريق.

ثانيًا : ظهور التجمعات السكانية العشوائية التى تحيط بالقاهرة الكبرى أو غيرها من المدن من كل جانـب أو تتخللهـا فى جيـوب متنـاثرة وهـى تجمعـات تعـيش فيهـا كثافة بشرية عالية فى وضع مكدس يقدر فيه عدد الأفـراد فى الحجـرة الواحـدة بـستة أفراد على هامش المجتمع وخارج نطاق كل المعايير ، مما يفرز فى النهاية بيئة اجتماعية

شـديدة التخلـف تتحلـل فيهـا القـيم وضـوابط الـسلوك وتنمـو الجريمـة والعنـف والتطرف ويصيب نفوس البشر التحلل والتدهور الإنساني.

ثالثًا : العشوائية بوصفها أفعـالًا لا تخـضع لقيمـة أو غايـة مثمـرة وتفتقـد معـايير وأصول الأداء السليم يمكننا أن نتتبع انعكاساتها فى مجالات الفنـون والثقافـة حيـث نشهد تدنى المستوى العام فى معظم الفنون (غناء ـ سينما ـ مسرح ـ تليفزيون) حيث أصبح طابعها الغالب هو الركاكة وفراغ المضمون وغيـاب الإتقـان كـما نـشهدها فى وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة.

رابعًا : تدنى مستوى الأداء لدى قطاعات واسعة من المجتمع أفرادًا ومؤسـسات ، حيث أصبح أداء العمل لا يخضع لقواعد أو قوانين أو أصول .

والمشكلة أن الوضع لم يعد يقتصر على الشرائح الأقل تعليمًا من أصحاب الحرف والعمالة الفنية بكل أنواعها ، إنما المشكلة الأكبر هى أن هذا الداء وصل إلى أصحاب المهن الأعلى كالمهندسين والأطباء والمحامين والمدرسين وأساتذة الجامعات وشاغلى وظائف الإدارة العليا فى الدولـة وفى أجهـزة ومؤسـسات الدولـة العامـة والخاصـة ، وهـى الـشرائح التـى يتطلـع إليهـا بـاقى المجتمـع ويحتـذى بهـا كقـدوة ونمـوذج فى السلوك.

وكان نتيجة ذلك الإنتاج الردىء الذى لا يقدر على المنافسة إلى العمارات المنهارة إلى المراكـز الطبيـة العـشوائية للتجميـل وخلافـه إلى سياسـات اقتـصادية واجتماعيـة متخبطـة وقـاصرة ، إلى تعلـيم يتراجـع فيـه دور المعلـم القـدوة والمدرسـة أو الجامعـة وتتجمع الصورة فى النهاية لتتحدث بأسى عن دور للوطن الذى كـان رائـدًا فى كـل المجالات.

إن امتداد ظاهرة العشوائية لدى الشرائح المثقفة والمتميزة أو النخبة من أبناء المجتمع يعنى أن التدهور قد وصل إلى مرحلة الخطر ، وأن المجتمع قد أصيب فى مقتل.

فبعد كل كارثة تقف مصر على حيلها وكل مصر تتكلم فى الكارثة ، ومصر كلها تنتقد الأوضاع التى أدت إلى الكارثة ، كلنا يتكلم ولا أحد منا يسمع وربما يكون ذلك سببًا فى أننا لا نتعلم من أخطائنا ، المهم أن وقفة مصر على حيلها سقفها شهر وبعد الشهر لا أحد يتحدث عما جرى حتى نستفيد منه لمنع تكرار الكارثة.

إننا لم نخرج مرة من أزمة بدروس مستفادة يمكن التعلم منها فيما هو قادم ، وإن حالة الاستنفار التى تحدث عقب كل كارثة هى فى الشكل لا المضمون وتستمر طالما المواطنين واقفين على حيلهم وتنام بمجرد أن يهدأ المواطنون .

والمؤكد أن انعدام الرقابة على الصيانة وغير الصيانة والالتزام بتعليمات الأمان هى أضلاع مثلث كوارث غرق المصريين ، سواء فى النيل بواسطة المعديات والمراكب النيلية أو البحر الأحمر من خلال العبارات وهو شكل آخر من أشكال العشوائية.

إنه على مدى أكثر من ربع قرن فشلت سياسات الحكومات فى القضاء على أزمة العشوائيات ، التى زاد معها انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الجريمة كنتيجة مباشرة لتفشى الفقر والجهل .

فالمناطق العشوائية أقيمت بالجهود الذاتية من قبل ساكنيها ، سواء على أرضهم أو على أرض الدولة بدون تراخيص رسمية ؛ ولذلك فهى تفتقر إلى الخدمات

والمرافق الأساسية التى قد تمتنع الجهات الرسمية عن توفيرها نظرًا لعدم قانونية هذه الوحدات، وفى الغالب أقيمت معظم العشوائيات على أرض زراعية عدا ما أقيم منها شرق العاصمة فيما كان يسمى بصحراء العباسية.

ما زالت الأمور تتفاقم نظرًا لاستمرار نمو العشوائيات، فالنمو السكانى لبعض العشوائيات يرتفع بأعداد متزايدة، ولا يعود سبب النمو إلى الزيادة فى المواليد فحسب وإنما إلى استمرار تدفق الهجرة الداخلية، فالمهاجر الريفى يحمل معه بجانب أسرته تكوينًا فكريًا خاصًا به، فيبحث عن نمط سكن مشابه لما كان يسكن فيه.

ومن داخل هذه المناطق العشوائية ولد ملايين المواطنين المصريين، ونشأوا على سلوك عشوائى بات يحكم الشارع المصرى الآن، بعد أن أصبحت تلك المناطق سوقًا رائجة لتجارة المخدرات، ومفرخة حقيقية لكل ألوان الإجرام، وبرغم ذلك لم تتوقف سياسة العشوائيات عند حدود المبانى السكنية؛ لكنها امتدت وتواصلت حتى أصبحت ثقافة عامة تحكم معظم سلوكياتنا.

فها هو الشارع المصرى بصوره المرفوضة حتى أصبح عنوانًا واضحًا للفوضى وعدم الانضباط.

ومن ينسى عشوائية القوانين المتضاربة التى تبرئ المواطن وتتهمه فى الوقت نفسه، وتأتى الإدانة أو البراءة حسب قدرة الدفاع على النفاذ من ثغرات القانون وطول فترة التقاضي، التى جعلت من العدالة البطيئة ظلمًا بينًا، وهكذا تتوغل العشوائية فى مختلف شؤوننا الحياتية، حتى أصبحت العشوائيات «ثقافة عامة» تفرض سلوكها على الملتزمين.

وها هى أبواب القطارات التالفة مفتوحة دائمًا ولا تغلق ونوافذها المتهالكة بلا زجاج ، مما يجعل القطار أشبه بثلاجة متحركة خاصة طوال فصل الشتاء ، إضافة إلى تدنى النظافة ودورات المياه والمقاعد المتهالكة والصيانة الضعيفة ، فإن القطار فى حالة من التخلف يرثى لها ، وتعد سلوكيات العديد من ركاب القطار تدعو للأسف فهى سلوكيات غير مسؤولة .

كما تفاجأ بأطفال الحجارة وهم يتربصون بالقطار ، ويقذفون الركاب بالحجارة اللعينة فى سلوك محير يستعصى على الفهم ، وتحول القطار لسوق متحركة يتجول فيها الباعة وينتقلون بين عرباته جيئة وذهابًا ، ويلقون ببضاعتهم على الركاب كأسلوب مستفز لترويج البضاعة المتنوعة.

وها هو خان الخليلى من أقدم المناطق فى القاهرة يجذب إليه أعدادًا كبيرة من السياح ، وبه محلات كثيرة تعرض التحف الفرعونية المصنوعة بمهارة فائقة ، إلا أن العشوائية قد امتدت إليه حيث توجد كثير من الحفر فى الأرض بجميع حارات خان الخليلى ، دون رصف منذ زمن بعيد ، مع أن عملية الرصف لن تكلف الكثير ، ووجود أكوام من القمامة ملقاة فى الشارع ، مما يثير استياء السياح الذين لا يسمحون بإلقاء مجرد ورقة صغيرة على الأرض فى بلادهم ، وانتشار الكلاب الضالة التى تنافس المتسولين فى لفت نظر الأجانب الذين يقومون بالتقاط الصور لها.

١٦ـ ضعف الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة :

سيطر على المناخ العام شيوع اليأس من الإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادي ، وجلد الذات القومية ، وأصبحت نظرتنا لكل من يجلس على الكرسى بصورة مقدسة ، يقابل هذه الصورة أكثر بشاعة أنه بمجرد ترك هذا

المسؤول للكرسى والموقع ، تهبط به الأرض إلى سابع طبقة ، وتبدأ مقومات جديدة لحياته.

إن الحكومة قوامها شخصية الحاكم إذا صلح استقامت الحياة ، وإذا استبد كان وبالًا على المواطنين ... وهذا يفسر شعور المواطنين المصريين بأن مفاجآت الدهر لا حد لها ، ولا عجب فهم مهددون ليس عندهم من الضمان ما يجعلهم يمضون فى عملهم ومثل هذه الحياة التى تلقى ظلالا من الشك فى العدل ؛ لأن الثقة فى كل نظام ذاهبة ، ولهذا الشك واليأس أثره العقلى والنفسى والوجداني ، وتشجيع على الكسب بأى وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة ، فلا توازن فى الفرص وإنما الغرض هو الوصول من أقصر الطرق ، والنتيجة الحتمية لذلك هى إيجاد فروق ، إيجاد نظام الطبقات تحت أسماء مختلفة ، طبقة غالبة وطبقة مغلوبة ، والأثر الطبيعى لهذا كله أن تنقطع الصلة بين طبقات المجتمع وتتلوث الحالة النفسية للمواطن فلا ثقة نفسية تقرب بعضهم لبعض.

وأصبح المجتمع يعانى من الثقة المفقودة بين المواطن وبعض أجهزة الدولة والمصالح الحكومية ، وشك الأجهزة الحكومية ومصالحها فى المواطن إلى أن يثبت العكس ، فنلاحظ ضعف الثقة المتبادلة بين المواطن وقسم البوليس ورجل المرور ، وتراجع ثقة المواطن فى المدرسة والمستشفى والإسعاف وهيئة البريد ، وفقدان ثقة التاجر فى مأمور الضرائب فى ظل التقدير الجزافى ، وكذلك مأمور الضرائب فى الممول فى ظل التهرب الضريبى وغياب التعامل بالفاتورة والميزانيات الزائفة.

إن أسلوب الحكم بعد عام ١٩٥٢م جعل العلاقة بين الحاكم والمحكوم أشبه بالعلاقة بين القائد وجنوده ، لا بين مواطنين أكفاء عقلاء متساوين . وهكذا أصبح

المواطن الذى اتجه العهد الجديد إلى تشكيله هو المواطن المطيع الذى يمتنع قدر الإمكان عن التحليل والمناقشة والتفكير ، والذى يفكر له الزعماء وما عليه إلا التنفيذ والطاعة العمياء والاعتقاد بامتلاك القادة الحقيقة المطلقة.

كانت هزيمة ١٩٦٧م هى إحدى العوامل المتغيرة التى أدت إلى ظهور الجماعات الإسلامية بقوة على النظام السياسى والقوى الاجتماعية الأخرى .

وقد تميزت خطابات الرئيس الراحل السادات بسيادة المرجع الدينى الإسلامي ، وتغييب مفهوم الإرادة الإنسانية فى تقرير وصنع المصير وتعميق اغتراب الإنسان عن واقعه ، وحرمانه من تحمل المسؤولية ، و قد واكب ذلك أن أصبح شعار «العلم والإيمان» شعارًا لدولة المؤسسات ، وأطلق المرحوم الرئيس السادات على نفسه «الرئيس المؤمن».

كما شهدت حقبة الانفتاح الاقتصادى استمرارية وتفشى لقيم الغيبية والروحانية ، وتجلت هذه القيم فى ظهور جماعات التطرف الدينى ، والذى كان نتاجًا لمجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى خلقتها سياسية الانفتاح الاقتصادى من جهة ، ومن جهة أخرى مخطط خارجى تسانده قوى إقليمية ومحلية تهدف إلى تكريس التخلف تدعيمًا للتبعية.

ولا شك أن الدولة ساهمت فى ظهور العنف الدينى فى السبعينيات ، رغم أنها تؤكد محاربتها للتطرف الدينى بوصفه تفسيرًا باطلًا لتعاليم الإسلام ، وكانت أغلب المواجهات التى تمت بين الدولة وبين تلك الجماعات مواجهات سياسية ، كما كان للتوسع فى بث برامج الدعوة الدينية بمختلف الوسائل الإعلامية على مستوى متخلف تأثير على ملايين القراء والمستمعين والمشاهدين ، يخدم التيار المتشدد

وبالتالى تزداد هذه الجماعات لاكتسابها أعضاء جدد.

وقد صادف ذلك ظهور الفن الطفيلى الذى يدعم الغيبية والتواكلية ، فانتشرت عديد من الأغنيات التى تروج بأن «الدنيا حظوظ» وكل واحد نصيبه كده ولازم يرضى بنصيبه ، وكل شىء مكتوب على الإنسان.

علت نبرة المواجهات فعبرت الجماعات الإسلامية عن غضبها من نظام الرئيس الراحل السادات بكل الوسائل ، بما فيها العنف فى «حادث الكلية الفنية العسكرية» و«خطف الشيخ الذهبي» و«اغتيال الرئيس السادات نفسه».

ولعل غياب مفهوم واضح عن التغيير المنشود ومبرراته وأهدافه ، هو الذى أشاع هذا القدر من البلبلة ، وعاد بالكثيرين إلى المفهوم التقليدى القبلى الموروث عن التغيير ، وهو تغيير الأفراد أو العلاقات فى الحدود المتاحة ، وهو مفهوم تتبناه بالطبع كل الفئات المنتفعة بعدم التغيير الحقيقى.

فمنذ عام ١٩٥٢م تحكم مصر بنماذج متشابهة من «أحزاب السلطة» بدأت بما سمى وقتها «هيئة التحرير» التى استنفذت أغراضها بإضعاف الأحزاب السياسية القديمة ، فتحولت إلى منظمة شبه حكومية تحت مسمى «الاتحاد القومى» ثم «الاتحاد الاشتراكي» ، وتحت مظلته نما تيار القومية العربية وسيطر وحده على الساحة السياسية ، إلى أن فاجأتنا هزيمة يونيو ١٩٦٧م وصرنا فى حاجة إلى توجه فكرى جديد ، وتغيرت البوصلة من الانتماء العربى إلى راية الديمقراطية المصرية ، الذى تبناه «حزب مصر» ثم «الحزب الوطنى الديمقراطى» لكن بنفس القيادات القديمة ، وأصبح هو المسيطر على الساحة الشعبية ، ليدعم وجود واستمرار ذات الوجوه الحاكمة بشكل أو بآخر.

إننا سوف نستمر على هذه الحالة وهى أن تيارًا واحدًا يحكم مصر ، وتغيير وجوه بأسماء جديدة لرئيس الوزراء بل أحيانًا للقيادات الحزبية ، ولكن تظل الاستمرارية لذات النهج والتيار الفكرى ، فالحياة تسير والحكومات تتغير لترسم سياسات جديدة تناسب العصر ، ولكن كل هذه الحكومات بصرف النظر عن مسميات التنظيمات السياسية التى تستخدمها ــ لا تعبر عن الشكل الديمقراطى المتطور والمتجدد ، فهذه الحكومات فى مجملها تعالج التغيرات فى الشكل دون المضمون ، فنشعر كمواطنين بأننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية كما يود أن يقنعنا مروجو النظام الحاكم.

ونتيجة لضعف الثقة تنتشر الشائعات ، وتجد البيئة الخصبة لانتشارها وتداولها فى المجتمع ؛ لأن المواطن لا يميز بين المعقول واللامعقول ، وليس لديه الثقة فى الحكومة التى يعيش فى ظلها ، حيث لا تتوافر المصارحة والوضوح فى معالجة المشاكل ومواجهتها بمصداقية.

*****

الفصل الثالث

منابع وجذور أزمة الثقة وعقدة الخوف

تمهيد :

من الثابت أن أزمة الثقة وعقدة الخوف بما تمثله من قيم سلبية تراكمت بفعل عوامل تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية ودينية ، وأن الأحداث التى تلت عام ١٩٥٢م مرورًا بهزيمة ١٩٦٧م وما تكشف عنها وبالانفتاح الاقتصادى وآثاره قد ساهمت فى تدعيم وانتشار هذه القيم السلبية ، ونتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة وطغيان الانتهازية والكبت مما جعلت المواطن لا يهتم كثيرًا بالشأن العام إلا بالقدر الذى يسهم فى حل مشكلاته اليومية.

إن الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة يكون رغبة المواطن فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة ، وعدم التعامل معها مما أفرز ذلك قيمًا عديدة مثل السلبية والخضوع والتواكل والتبعية والنفاق وعدم الإقبال على المشاركة السياسية ، كما امتد أثر ذلك كله إلى الطابع الغيبى فى التفكير والنفوس التى لوثها الشك واليأس والحيرة ، وسُلبت منها الطمأنينة والراحة.

كما تأصلت فى حياتنا الفردية المفرطة ، نعانيها فى صور متعددة والبحث عن مشكلات للآخرين والامتناع عن تقديم المساعدة لهم ، كما تقمص البعض منا شخصية الخولى عند توليه وظيفة قيادية لها مسؤوليات وسلطات ، ومعها انتشرت ظاهرة التهويل والتهوين واختلاف المفاهيم وانعدام روح الجماعة فكانت المعالجة الخاطئة لمشكلاتنا اليومية تزامنت مع إهمال استخدام ثقافة الإحصاء واقتصاديات الوقت.

وعلى جانب آخر ساهمت تصرفات ونصائح وإجراءات الأجهزة الأمنية ومعها الأسرة المصرية ومحيطها الاجتماعى ومنظومة التعليم فى أن يختار المواطن العزلة ، والبحث عن طرق تدبير وسائل المعيشة داخل الوطن وخارجه ، مما أسهم فى نشأة جيل جديد عازفًا عن المشاركة فى كل ما هو عام مسلوبًا من مشاعر الانتماء مشوشًا وحائرًا بين ماضى فيه الكثير من الأمجاد يشهد بفضل من أقاموه ، وحاضر تركب موجته مظاهر حضارة الغرب تشده بكل ما فيها من خداع ، وحيل لن تعطيه إلا ما هو مسموح له باعتباره مواطنا مصرياً.

كما ساهمت محاولات طمس وتزييف حقائق التاريخ ودور زعماء الحركة الوطنية والحكام ، والتشويش على الوقائع وإطلاق أسماء جديدة على شوارع وميادين وكبارى وقصور تمثل جزءًا من التاريخ والاستخفاف برموز الوطن وإهدار حق وكرامة المواطن ، إلى تراجع الإحساس بالمسؤولية والمواطنة والواجب والمطالبة بالحق وضعف الروابط بالمجتمع .

من هنا وجدت أنه من الأهمية بما كان بعد عرض مظاهر أزمة الثقة وعقدة الخوف ، تناول أسبابها ومنابعها وجذورها بالدراسة والتحليل على النحو التالى :

أولا : الجذور التاريخية للقيم السلبية :

أفرزت الظروف التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى نسق قيمى يتضمن قيم السلبية واللاانتماء والعزوف عن المشاركة السياسية ، واستمر ذلك كقاعدة ثابتة وكخيط متصل طوال التاريخ المصرى ، لدرجة أن هذا النسق لم يتغير طوال القرون الماضية ، ويرجع ذلك إلى تكرار نفس الظروف التى خلقت هذا النسق ، ومن هنا يمكن القول أن قيم اللامبالاة والسلبية تعود أساسًا إلى القهر السياسى الذى تعرض له المواطن المصرى طوال أغلب فترات التاريخ ، وكان معظم تاريخه هو

إهدار تلك الكرامة ونفيها بسبب الديكتاتورية والطغيان الشرقى ، فقد كان حاكم مصر هو أكبر أعدائها ، فهو يتصرف على أنه (صاحب مصر) ، وظيفته أنه يحكم والمواطن المصرى الطيب هو وحده التابع .

فقد نظر المواطنون المصريون إلى فرعون كإله وحاكم وراع وأب ، ومن ثم كان الكل يتحد مع شخص فرعون ، وقد قام الولاء لفرعون على أساس من الرهبة من غضبه فى الحياة الدنيا والآخرة ، ولم يكن أغلب المواطنين المصريين يملكون الكثير من الأرض لزراعتها وظل الحال كذلك فى العصر الرومانى والبطلمى ولمن جاء بعدهم من حكام مصر الأجانب أبناء طولون والإخشيد والفاطميين والأيوبيين والمماليك والباشاوات وأسيادهم فى الأستانة ، ثم لأسرة محمد على والمقربين منها .

وقد كان هذا الوضع أساس التركيب الاجتماعى فى مصر طوال آلاف السنين ، حيث تكون هيكل المجتمع من طبقتين قلة تملك وتحكم ، وأغلبية ساحقة تعمل دون أن تملك شيئًا يذكر ، فأفرز هذا الواقع الاقتصادى المسرف فى التمايز الطبقى ، عن الانسحابية المفرطة للمواطنين أمام الطغيان القاهر للحكام ، وأفرز ذلك قيم السلبية والخنوع والنفاق والخضوع وعدم المشاركة السياسية .

فالطغيان الشرقى هو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله ، المتغير الوحيد هو الشكل ، ملكية أو جمهورية ، وراثية أو عسكرية ، وذلك بحسب الظروف .

وكان الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة أن يظهر فى التراث الشعبى الرغبة فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها ، ومن هنا أيضًا ظهرت اللامبالاة (اكتم سرك واشكى لربك) و(ابعد عن الشر وغنيله).

ولعل خضوع مصر للحكم الأجنبى ، واقتلاع هذا الحكم الأجنبى من مصر خلال تلك السنين ، على يد قوى أجنبية أخرى وليس على يد المواطن المصرى كان المسؤول عن ترسيخ قيم اللامبالاة.

وقد تكرس هذا النوع من القيم بصفة خاصة خلال عصر المماليك ، فقد كان تغيير الحكام يتم مرارًا نتيجة حرب فى الميادين العامة والشوارع بين المماليك ، والمنتصر يصبح سلطان مصر ، إلى أن يتحداه أمير مملوكى آخر ، وتقع المعركة ويحسم الأمر بالصورة السابقة نفسها ، وهكذا كانت المعارك تدور ويتصرف المواطنون المصريون إزاءها كأن (لا ناقة لهم فيها ولا جمل) فكان عدم الاكتراث بالمسائل العامة ، وارتبطت بقيمة أخرى وهى ممالأة الحاكم والتظاهر بطاعته إلى أن يقتل أو يموت ، ويصبح هَمّ المواطن المصرى فى تلك الحالة المحافظة على دائرة حياته الخاصة وتجنب تعامله مع السلطة و من يمثلها ، والشك أو عدم تصديق ما يقوله الحاكم ، ولا شك فى أن عدم المشاركة فى المسائل العامة يرجع كذلك إما إلى منع المواطنين المصريين من المشاركة فى حملهم السلاح والانخراط فى الجندية قرونًا طويلة ، وإما لإحساس المواطنين المصريين بأن المشاركة لن توثر فى الواقع كثيرًا وفى كلا الحالين يبدو أنه ولّد شعورًا بالنقص وتقدير كل ما يصدر عن الأجنبى ، وكانت الطبقة الحاكمة تغذى وتعمق هذا الشعور ضمانًا لبقائهم فى السلطة .

إن الثقة المفقودة بين المواطنين والجهاز الحكومى والتى انتشرت وأدت إلى عدوى عدم الانتماء والتسيب وعدم احترام حقوق الغير ، والإهمال العام فى كل مظاهر الحياة وما يتعلق بالسلوكيات الجادة والعلاقات الحميمة ، كما أن الارتباط بين الإفراد ومرافق الدولة ضعيف ويبدو عند المواطنين إحساس بأنه لا يمتلك وانتشرت ظاهرة عدم احترام القوانين.

والخطورة الحقيقية هنا إحساس المواطنين بالتفرقة ، وأن القانون يطبق على فئة دون أخرى وبالتالى هناك نوع من عدم الاهتمام.

ويعد موقف المواطنين المصريين الخاطئ من السلطة أنهم تركوا الحكومة تقوم نيابة عنهم بكل ما ينبغى أن يقوموا به هم ، لذلك اتكلوا عليها وتنازلوا عن حقوقهم وواجباتهم ، لكنهم مع هذا لا يثقون بها ولا يحبونها بل يخشونها ويشككون بها ويحاولون الهرب من رقابتها ، كأنها غريبة عنهم أو معادية لهم ، فالمصريون أصيبوا دومًا بالنوع الفاسد من الحكومات ، فكانت دومًا مستبدة ، مما خلق فيهم رذائل الخنوع ، وهم متساهلون لأن الحكم المطلق لا يقبل بأقل من الخضوع ، فالاستبداد المستمر والمحكوم هى علاقة الأمر والطاعة.

وعرفت مصر إلى عهد قريب جدًا أن الحاكم اسمه (ولى النعم) وأن يقال له : (مولانا) حضرة صاحب الجلالة ، الملك المعظم حفظه الله ، فكان صاحب الجلالة مقدسًا وله عتبات ملكية مقدسة ، وهذا المجتمع الملكى كان على قمته (الملك) ثم يليه (أمراء) يلقب بعضهم بحضرة صاحب السمو الملكى ، ويلقب الآخرون بالنبيل ثم الباشاوات وصاحب السعادة وصاحب المعالى ، وتنتهى الألقاب بالبكوات .

وكانت هذه الألقاب على تنوعها من العوامل التى هيأت للمستعمر والملكية لإيجاد الفرقة بين أبناء الشعب وظهور الطبقية داخل المجتمع ، فقد جعلوا من الشعب فرقًا وأحزابًا وطبقات وجعلوا فيه فئات لها مميزات ، ووزعوا الألقاب يمينًا ويسارًا دون حساب وكان منحها وسيلة للإتجار والإثراء ، فالذى يدفع كثيرًا ينال اللقب المناسب لما يدفع ، وأصبحت الألقاب لها أثمان وتسعير لا تمنح لمن يؤدى عملًا جليلًا مجيدًا ، وإنما كانت تعطى لمن يحنى رأسه ويُقبل الأيادى ويركع عند

الأقدام ، وكان هؤلاء الذين يحملون الألقاب يستغلونها استغلالًا سيئًا فى احتكار الثروات ، ويتخذونها وسيلة الضغط والإرهاب والقهر والاستعلاء على المواطنين ، كانوا يمثلون أداة الفساد فى المجتمع المصرى معتمدين على الألقاب يحملونها ؛ لأنها جاءتهم من السادة الحكام من أجل إذلال واستعباد المواطنين ، وخضعت جميع القيم للعتبات الملكية ، فالسياسة والحكم تحت الأعتاب ، والباشاوات والبكوات يتمسحون بهذه الأعتاب ، وأعظم أمانيهم أن يكتبوا أسماءهم فى سجل التشريفات الملكية ، وغاية آمالهم الانحناء أمام الملك ، كانت الطبقة الحاكمة مرتبطة بالغرب فقد كانت معرفتها وخبراتها وسلوكها ومشاعرها مختلفة تمامًا عن الطبقة المحكومة ، ومن هنا أصبحت داخل المجتمع المصرى ثقافة غربية متفرنجة متمدينة أو (مودرن) وثقافة (بلدي) أو(فلاحى) وبالطبع كان أهل الثقافة المتفرنجة فى موقف الاستعلاء والزهو .

وقد عملت هذه الطبقة المسيطرة على ترسيخ (قيمة اللا عمل) لأنها طبقة تملك ولا تعمل ، فقد كانت تؤجر الأرض ولا تزرعها وتعمل بالتجارة وتفضلها عن استثمار أموالها فى الصناعة .

وقد حققت التجربة الديمقراطية قبل الثورة نتائج محدودة على الرغم من وجود مؤسسات دستورية وأحزاب سياسية وانتخابات ، فالملك استهان بالدستور وعمل على ممارسة الحكم عن طريق أحزاب الأقلية أو أحزاب القصر (حزب الاتحاد - حزب الشعب) وأحزاب الانشقاق من حزب الوفد مثل (الأحرار الدستوريين - الهيئة السعدية - الكتلة الوفدية) ، كما قام الملك بطرد حكومة الأغلبية من الحكم عدة مرات ، وتكليف أحزاب القصر بتشكيل الوزارة والحكم بدون برلمان عن طريق المراسيم الملكية والأحكام العرفية أو تزوير الانتخابات للحصول على أغلبية

برلمانية غير حقيقية.

عاش المواطنون المصريون قرونًا طويلة لا يشاركون فى حكم وطنهم ، ولا يساهمون مساهمة فعالة فى إيجاد الحلول المناسبة لمصالحه الحيوية ، وكان المحتل أو الغاصب يفرض دائمًا السياسة أو الأسلوب الذى يتماشى مع مصالحه ، حتى يطيل فترة بقائه فوق أرضنا أطول مدة ممكنة ، فإذا ما حاول الشعب أن يهب من سباته ليشارك فى حل مشاكله ، كانت قوى السلطة تمنعه من ذلك ، متحملة هى حل هذه المشاكل بأسلوبها الخاص ، حتى لا يخرج الشعب من زمام سيطرتها ، فكثيرًا ما كانت هذه المشاكل تعالج بأسلوب لا يتفق مع مصالح المواطنين ، فيتقبلها على مضض ، حتى لا يدخل مع السلطة فى صراع ينتهى به إلى التشريد والاعتقال وقطع سبل الرزق وغير ذلك من الإجراءات التعسفية التى تمس الحياة فى صميمها ، وبمضى المدة أصبحت هذه عادة غريزية لدى المواطنين ، حتى بعد أن تحررت الإرادة المصرية من سيطرة الأجنبى ، حيث تطورت هذه العادة لتتخذ موقف المتفرج على الحكومة ، متحملة وحدها تبعات المشاكل التى تواجهها دون مساهمة جدية من المواطنين.

إن السلطات الأجنبية التى تعاقبت على حكم مصر بعد عهد الفراعنة وحتى خروج هذه السلطات بعد عام ١٩٥٢م ، كانت تعمد إلى التفرقة الطبقية والطائفية فى المجتمع المصرى بكل وسائل الإثارة والحقد ، فأدى هذا إلى حالة من العداء والتباعد العاطفى والعقائدى بين أبناء الوطن الواحد ، كما أن هذه السلطات لم يكن من مصلحتها أيضًا أن تهتم بإعداد أجيالًا متعاقبة إعدادًا تربويًا أو علميًا سليمًا ، مما أدى إلى عدم وجود مفاهيم وطنية موحدة تربط بين المواطنين وتوجههم نحو هدف قومى أو اجتماعى واحد .

كما اقترنت النخبة الحاكمة فى أذهان المواطنين بالفساد والانغماس فى حياة الترف ، فالأحزاب فى مصر ظلت تهدف إلى شىء واحد هو الوصول إلى كرسى الحكم ، وقد كانت جميعًا بلا استثناء تتبع شخصًا أو أشخاص فيهم كفاءة الحزب كله ، ويقرروا مصيره أكثر مما تقرر المبادئ ، وحتى حزب الوفد وهو حزب الأغلبية الساحقة والذى كان يتمسك بالديمقراطية وينادى بها ، نجد أن سلوك وأسلوب قيادته كان منافيًا تمامًا لكل مبادئ الحزب حيث الاتهامات المتبادلة بين زعماء الوفد بالفساد والرشوة والمحسوبية وعدم النزاهة واستغلال النفوذ ، مما كان سببًا فى حدوث انشقاقات داخلية ، وشجع القصر لضرب الوفد من داخله .

وبطبيعة الحال أن تفرض الهوة الاجتماعية بين قلة ازدادت ثراء وغالبية ازداد إحساسها بالفقر قيدًا خطيرًا على مغزى الحريات السياسية ، عندما مكن السلطان الاقتصادى لجماعة الباشاوات والإقطاعيين من فرض سيطرتهم على حياة البلاد السياسية والاجتماعية ، كما كان كبار الملاك على علاقة بكل الأحزاب سواء كانوا أعضاء فى هيئاته أو فى لجان وقواعد الأقاليم أو مؤيدين متعاطفين ويستثنى من هذا (جماعة الإخوان المسلمين - مصر الفتاة - التجمعات الشيوعية الأولى) فلم تكن عضوية كبار الملاك دائمة أو ثابتة بل كثيرًا ما كانوا ينتقلون من حزب إلى آخر بين كل دورة انتخابية وأخرى فقد كانت الانتماءات الحزبية لكبار الملاك متعددة وتتغير باستمرار ، فالذى بدا وفديًا أصبح اتحاديًا أو سعديًا أو دستوريًا أو مستقلًا .

كما كان الملاك هم المسيطرون فعلا على الأحزاب السياسية يمولونها بالمال ويغذون صحافتها ووسائل دعايتها ، وبالتالى كانت لهم الغلبة على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومع ذلك فكانت مصر فى فترة الأربعينيات وحتى عام ١٩٥٢م تعيش مناخًا لا بأس به من المشاركة الجماهيرية فى النشاط السياسى تشهد

على ازدهار ثقافة الديمقراطية بين المصريين مع نمو وانتشار النشاط الحزبى ، واتساع حجم الانضمام للأحزاب على اختلافها وانتعاش حرية التعبير عن الرأى فى الكتابة فى الصحف ونشر الكتب واللقاءات والمؤتمرات ونمو النشاط السياسى فى الجامعات ، بل وبعيدًا عن العاصمة فى عواصم الأقاليم « المحافظات » وحتى فى القرى الصغيرة.

وكانت هذه الحركة الجماعية النشطة والمنتشرة فى جميع أرجاء مصر ، هى التى خلقت التأييد الشعبى الواسع عام ١٩٥٢م.

لقد ورث الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وتربع على قمة أقدم بيروقراطية فى أقدم دولة مركزية فى التاريخ ، واستطاع من خلال ذلك أن يسيطر على مجتمع مهيأ ومعتاد على هذه السيطرة من أعلى ، ومن هنا كانت المركزية فى بناء أجهزة الدولة فجمع كل السلطات فى يديه ، وأصبحت هناك صورة هرمية وأحادية تنفرد باتخاذ القرارات وتدفع السياسات زعامة فردية وحيدة ، وكان هناك تصوير إعلامى للقيادة الفردية بأنها تقف فى الأعالى ، لا يشارف هامتها أحد ، فاستقر فى التكوين السياسى والمناخ السائد فى الحقبة كلها ، سواء لدى أجهزة الدولة أو لدى المعارضة السياسية أو لدى الخصوم فى الداخل والخارج ، إن كل مقادير البلاد والسياسات المتبعة والتوجيهات المنفذة كلها معلقة بمصير رجل واحد ، وادعت النخبة السياسية منذ البداية امتلاكها الحقيقة السياسية المطلقة ، وأنها فهمت مشاكل الوطن مصر وتملك الحلول اللازمة لمواجهة هذه المشاكل ، واعتبرت النخبة الحاكمة نفسها مجددة وتحمى المصلحة الوطنية والنظام ، واعتبروا أنفسهم القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الإصلاحات اللازمة التى سوف تحقق الكرامة والقوة والعدالة.

واعتقدت النخبة السياسية أن التعدد السياسى يؤدى إلى الضعف وعدم الوحدة ،

وأنكرت بشدة أن التعدد يمكن أن يؤدى إلى إطلاق مبادرات الجماهير السياسية الخلاقة ، وسعت إلى الوحدة والتماثل بدلًا من الاعتراف بوجود الصراع بين الطبقات والفئات المختلفة ، وأكدت على التنظيم السياسى الواحد كأداة لخلق التضامن وكتعبير عن التكامل وعدم السماح بأى انحراف عن الوحدة.

وأنشئت «هيئة التحرير» فى يناير ١٩٥٣م وأوضحت السلطة أن هيئة التحرير ليست حزبًا ولا جمعية ولكنها هيئة واسعة الجوانب ومتعددة وجوه النشاط ، فهى لتعليم الشعب معنى الديمقراطية وتدريبه على ممارستها ؛ لأن الشعب ليس مهيئًا للحياة الديمقراطية ، ثم أعلن عن الاتحاد القومى عام ١٩٥٦م وهو أيضًا يمثل الشعب بأسره ، فهو يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب ، إلا أنه أيضًا لم يقم بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة وإنما كان جزءًا من الشكل التنظيمى للحكومة ومؤسسة دستورية من مؤسسات الدولة ، ثم أعلن عن الاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٦٢م كبديل عن الاتحاد القومى بعد حركة التأميمات الواسعة التى بدأت من يوليو ١٩٦١م وأصبح الاتحاد الاشتراكى تحالفًا لقوى الشعب العاملة لتستبعد من إطاره الطبقات والفئات التى تخطت إجراءات الثورة مصالحها وأوضاعها الاقتصادية ، أما من جهة البناء الداخلى ، فقد شكل أولا بالانتخابات على مستويات تتصاعد من الوحدات الأساسية حتى القمة ، ثم أعيد تنظيمه فى عام ١٩٦٥م بطريق التعيين ، ثم عاد مبدأ الانتخابات فى عام ١٩٦٨م وكان ذلك يجرى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية وهو رئيس الاتحاد ذاته.

ولعل أصدق تعبير عن غياب مفهوم الديمقراطية هو المساواة بين «العامل» و«رب العمل» واكتفاء الثورة بأن تكون حكمًا بينهما وهى مساواة لا تتفق مع حقيقة

علاقات العمل وصلتها بالمقدرة الفعلية على الممارسة الديمقراطية.

يضاف إلى ما سبق حرمان العمال من الإضراب ، والتدخل الفظ والمباشر فى انتخابات النقابات بل إن هذه الانتخابات توقفت سبع سنوات كاملة ، كما أن الحركة العمالية النقابية ظلت أسيرة قيادات اصطفتها السلطة الإدارية وركنت إليها واعتمدت عليها.

كما خول الدستور لرئيس الجمهورية مهام متعددة «تولى السلطة التنفيذية ــ تعيين الوزراء ـ رئاسة مجلس الوزراء ــ صنع السياسة العامة للحكومة ــ يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع ــ من سلطته حل مجلس الأمة والاعتراض على المرشحين للمجلس» ، وكانت رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى ، كما يلاحظ أن أخطر القرارات السياسية التى اتخذت فى الخمسينيات والستينيات وترتب عليها التحولات الكبرى اتخذها الرئيس دون أن يكون للتنظيمات السياسية أثر فيها مثل تأميم قناة السويس ، الإصلاح الزراعى ، قرارات يوليو ١٩٦١م.

وفى ظروف الترابط بين السياسة والنظرة الأمنية ، صار البحث دائمًا للتنقيب عن الروابط العضوية والتنظيمية التى تثبت على أى قوة معارضة محلية منظمة فى مصر أن لها امتدادًا خارجيًا استعماريًا يتخذ شكل المؤامرة أو السعى لتدبير جريمة سياسية.

كما فضلت النخبة السياسية معيار «الولاء» و«الأمن» فى تجنيد العناصر الجديدة فى النخبة الجديدة منقاة من العسكريين والقيادات البيروقراطية والقيادات النقابية والمهنية وأساتذة الجامعات.

كان افتقاد أى لون سياسى أيديولوجى مطلبًا معتادًا لمن يرغب فى تولى منصب

قيادى ، وقد ارتبط ذلك فى جانب منه بما عرف بالمفاضلة بين من يسمون بـ «أهل الثقة» و«أهل الخبرة» وكان تفضيل أهل الثقة ينطوى على تضحية بالخبرة والكفاءة من أجل ضمان أمن النظام ، وهذا يفسر لنا اختيار أشخاص معينين لتحقيق أهداف لا تتسق مع توجهاتهم السياسية الحقيقية «مثل تطبيق الاشتراكية» أو الجمع بين عناصر مختلفة بل ومتنافرة للقيام بمهام أو أعمال مشتركة «التنظيم الطليعي» وقد أفرخ غياب الديمقراطية بروز دور المؤسسة العسكرية كمركز قوة يتحدى إشراف الدولة عليه.

ولم تتمكن القيادات السياسية من السيطرة على هذا المارد الذى حملها إلى السلطة عام ١٩٥٢م وتولى حمايتها فى السنوات الحرجة لاكتساب شرعيتها السياسية ولم تتمكن أبدًا من إعادة الجيش إلى حجمه الطبيعى.

ومن مظاهر تجاوز المؤسسة العسكرية لاختصاصاتها الواجبات التى عهد بها لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مثل : الإشراف على مرفق النقل العام والتموين والجمعيات الاستهلاكية ومطاردة الإخوان المسلمين ولجنة تصفية الإقطاع ، ولقد أفضى كل ذلك إلى هزيمة القيادة العملاقة بكل إنجازاتها وضجيجها عام ١٩٦٧م وما ترتب على ذلك من انسحاق نفسى رهيب للمواطنين المصريين ؛ لأن أبعاد الهزيمة لم تكن عادية وفاقت أى خيال ، وكانت الهزيمة هى أكبر كارثة أصابت المواطن المصرى والعربى فى العصر الحديث.

كانت علاقة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بالمواطنين ذات اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة ، مما أدى إلى عجز القيادة عن تعبئة ومشاركة المواطنين مشاركة حقيقية فعالة ، وهذا يرجع أيضًا إلى اعتمادها على جاذبية المرحوم الرئيس جمال عبدالناصر فى خلق علاقة مباشرة بينه وبين الشعب أو ما يسمى «الزعامة

الكاريزمية» وتأثير السحر على المواطنين ، ولكن رغم الثقة الشعبية الجارفة ظل المرحوم الرئيس جمال عبدالناصر غير مقتنع بسلوك الطريق الديمقراطى ، وكان مع كل نجاح وعقب كل إنجاز ضخم داخليًا وعربيًا ودوليًا يقلص من المشاركة الشعبية ويكتفى منها بفيضان الحب والتأييد العارم.

وقد تسلل إلى نفوس المواطنين بالتدريج الزعب وترسيخ قيم النفاق والسلبية والتحدث بلغتين والجهر بعكس ما يؤمن به الإنسان ، وفقد المواطن المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحتجاج ، ومع فقدان هذه القدرة فقد ملكة الخوف.

وكانت النتيجة هى إحساس المواطن المصرى العادى بأن هناك من يفكر له وبأنه ليس فى حاجة إلى التفكير وبأنه حتى ولو فكر فلن يجديه ذلك شيئًا ؛ لأن الأمور ستسير دائمًا كما يريد أصحاب السلطة ، وكانت النتيجة الطبيعية هى اعتياد المواطن المصرى الانكماش والوقوف موقف المتفرج غير مكترث ، وحتى المكترثين منهم والمعجبين بنتائج التجربة كانوا يصفقون بطريقة سلبية وأعنى أنهم كانوا يصفقون إعجابًا وانبهارًا بقرارات مفاجئة تصدر من أعلى ولا يؤخذ رأيهم فيها.

كما أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى لتعميق القيم السلبية فقد تميزت هذه الحقبة بإحياء ترسانة القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الإنسان الموروثة من عهود سابقة والإضافة إليها ، كما قامت الحكومة باستبعاد الخصوم من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة ، ومن خلال الاعتقالات التى لم تتوقف حملاتها طوال هذه الحقبة ، كما قامت الحكومة بعدة إجراءات منافية للدستور والقانون حيث حاصرت وسائل التعبير الطلابية وأغلقت عديدًا من المجلات الثقافية.

فالمواطنون المصريون يشاركون فى الانتخابات بشكل فعال ولكن فى انتخابات الأندية والنقابات ونوادى القضاة واتحادات الجامعات حيث يتسم الإقبال

بالفاعلية والحرص ؛ لأن المواطن محددًا وإيجابيًا فى معرفة دوره وقيمته فى الانتخابات ، ويعلم أنه له رأى ولكن عدم تجاوبه فى الانتخابات العامة يأتى لعدم إحساسه بأهمية رأيه ، وأن هناك بعض المواطنين يعتقدون أن النتيجة محسوبة لصالح مرشح بعينه ؛ ولذلك فأصواتهم لن تغير من الأمر شيئاً.

وعلى الرغم من إحساس المواطنين بضرورة التغيير وهو مطلب ناتج عن استمرارية المشاكل لفترة طويلة دون إيجاد حل لها ، إلا أن الحرص والشعور بالخوف من إعلان الاتجاه المضاد خشية تعرضهم للأذى جعل المواطن ينسحب من المشاركة ويقتصر دوره على المراقبة فقط ، ويضاف لذلك تشككه من النتائج وحيادية قوات الأمن والتدخل فى الانتخابات مما يجعله يعزف بنفسه عن المشاركة .

وكتبت د. نعمات فؤاد تقول [١] : «لقد كانت العلاقة بين المصرى وحاكمه على مدى التاريخ علاقة يتحكم فيها أسلوب الشك وعدم الثقة المتبادلة ، فلم يجد المصرى فى حاكمه إلا القوة الغاشمة التى انقضت عليه لتسلبه حقه فى المعيشة الحرة والحياة الكريمة ، وهذه القوة التى لا قبل له بها ولا يستطيع بوسائله المحدودة أن يواجهها ، والتاريخ يسجل كثيرًا من الانتفاضات التى تنتهى دائمًا بالفشل وازدياد سطوة الحاكم وعنفه . إن هذه الصورة طوال التاريخ دفعت بالمصرى إلى تقديس حياته الخاصة فى أسرته».

كما يقول الأستاذ العقاد فى كتابه «سعد زغلول» :

«المصرى علاقته بالحكومة على الأغلب الأعم هى علاقة عداوة مريبة أو مهادنة محتملة لم تبلغ أن تكون علاقة ود يحرص عليه ، أو ضمان يحميه إلا فى الندرة التى لا يقاس عليها ، ومن ثم كان محافظًا ومتحفزًا للتغيير فى وقت واحد ، أو كان محافظًا

---

(١) أزمة الشباب وهموم مصرية د. نعمات فؤاد .

فى مسلكه الذى يدور على أصول الأسرة وعلاقات الرحم متمردًا فى مسلكه من ناحية الشؤون السياسية والمسائل الحكومية»[1].

ثانيا : فقدان روح الجماعة وإدارة الفرد :

إن تبنى حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢م لمشروع العدالة الاجتماعية الذى سبق أن نادت به القوى الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وحين طالبت بإصلاح الخلل الاجتماعى الجسيم بين من يملكون ومن لا يملكون ، بدأت دائرة التنوع الفكرى تضيق بالتدريج بعد إلغاء الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤م ثم تأميم السياسة لصالح تنظيمات الثورة وهذه التنظيمات تدرجت فى بنيتها من هيئة التحرير حتى الاتحاد الاشتراكي.

فهيئة التحرير كانت أول تنظيم للثورة شعارها الاتحاد والنظام والعمل ، وهى مبادئ لا تحمل أى مضمون أيديولوجى محدد ، ثم أعقبها تنظيم الاتحاد القومى والذى لم تكن له فلسفة واضحة ، وأخيرًا جاء الاتحاد الاشتراكى معبرًا عن المذهب الرسمى الذى تبنته الدولة وهو الاشتراكية سواء كانت هى الاشتراكية العربية أو هى التطبيق العربى للماركسية ، والذى رسمت ملامحه الأساسية «الميثاق» وهى الوثيقة الأيديولوجية الأساسية التى عبرت تمامًا عن هيمنة الفكر الواحد الذى أصبحت له سيطرة على مجمل الفضاء الفكرى المصرى ، بحيث لم يكن متاحًا لأصوات أخرى أيديولوجية أن تعبر عن نفسها فى ظل وجود الميثاق الذى استكمل فيما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م بما أطلق عليه «بيان ٣٠ مارس» الذى أعلن عن إدخال بعض التعديلات الديمقراطية على النظام السياسى المصرى .

قد يكون الرئيس الراحل السادات قد ألغى «الاتحاد الاشتراكى» باعتباره

---

(١) سعد زغلول الأستاذ عباس العقاد .

الحزب الواحد ، وحل محله فى فترة حزب مصر ، والذى خلفه بدون تمهيد الحزب الوطنى الديمقراطى ، وقد يكون سمح بقيام المنابر أولًا ثم قيام الأحزاب السياسية المصرية وفق شروط محددة ، لكن مما لاشك فيه أن المجتمع المصرى كان ولا يزال يعيش تحت هيمنة الفكر الواحد للحزب الوطنى الديمقراطى.

ليس صحيحًا أن الحزب الوطنى يفوز فى كل الانتخابات لمجرد أنه حزب الحكومة ، ففى كل بلاد العالم يحدث أن يُهزم حزب الحكومة ، ولكن لماذا تهزم أحزاب الحكومة هناك؟ لأن أحزاب المعارضة تتصرف بكل جدية وتتعامل مع السياسة باحتراف ، أما هنا فأحزاب المعارضة لا تهتم بالدرجة الواجبة بمسألة تسجيل أنصارها فى قوائم الناخبين ، ولا تهتم بأن يكون لها وجود فى كل قرية ونجع ، ويكفى أنه لا يوجد حاليًا حزب معارض واحد يستطيع أن يدخل بمرشحين له فى كل الدوائر الانتخابية ، وليس صحيحًا أن ذلك بسبب تضييق الحزب الوطنى عليه ، ولكن الصحيح بسبب أنهم لا يعرفون معنى العمل السياسى المحترف ، وأن القرارات جميعها تأتى من القمة ولا يسمح بمشروعات قرارات تقترح عن القاع ، فالسلطة أى سلطة تخرب الإنسان حين تترك المواطنين مخلوقات بشرية مضطربة النفوس مخيبة الآمال.

تطلع المواطنون إلى الحرية والديمقراطية ، بينما تطلعت القيادات السياسية للتخلص من رموز الناصرية بدعوى القضاء على «مراكز القوى» ، ثم رفع شعارى «دولة المؤسسات» و«سيادة القانون» ، وتحت دعاوى الحرية والديمقراطية وسيادة القانون تمكن المرحوم الرئيس الراحل السادات من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة ، وأصبح المصدر الفعلى الوحيد للسلطات ، ورغم أنه أكثر من الحديث عن دولة المؤسسات إلا أنه كان يكرر أنه «رب العائلة» وهو ما يكرس معنى

التوحد بين الدولة والحاكم ، ومثل هذا التكييف أو الفهم هو الذى جعل الحكام المصريين يعتبرون أن النقد الموجه إليهم هو نقد موجه إلى مصر كلها ، وأصبح الجميع لدى الرئيس الراحل السادات «أبناء وبنات» و«إخوان وأخوات» وقد كان هدف ذلك مصادرة الصراع الاجتماعى ومواجهة مفاهيم الطبقة والصراع الاجتماعى.

ولما كانت الاستفتاءات سلاحًا غير ديمقراطى لجأت إليه السلطة كانت الانتخابات العامة التى جرت فى هذه الفترة نموذجًا للعبث بالإرادة الشعبية وغياب الحرية بل والتزوير الفاضح فى بعضها.

كما قامت السلطات بحملات غير موضوعية ضد المنهج العلمى وضد العقلانية فى العمل الجامعى ، وتدخل فى الحريات الأكاديمية ومساءلة أساتذة الجامعات بطرق غير مشروعة عن ممارستهم الجامعية ، ومحاولة تحجيم أدائهم الجامعى ، ورفض تعيين أعضاء هيئة التدريس لمجرد إتمام دراستهم فى دول بعينها.

إن الرئيس الراحل السادات عندما سمح بقيام الأحزاب كان فى ذهنه قواعد محددة توقع من الأحزاب المعارضة أن تلتزم بها ولا تحيد عنها ، كما أنه سعى على رسم «ساحة اللعب» بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الأحزاب الذى وصفه البعض بأنه « قانون منع قيام الأحزاب » لما تضمنه من قيود واشتراطات وسلطة تعسفية من جانب لجنة الأحزاب التى تضم أعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم.

كما أظهرت السلطة شكوى دائمة من الصحافة واتهامها بأنها تبرز صورة سيئة لمصر ، وتركز على السلبيات ولا تشير إلى أية إنجازات وتصور مصر على أنها بلد منهار ، كما كان النظام ينادى باستمرار بأن هناك أهدافًا قومية لا خلاف عليها ولا

معارضة ضدها ولا يجوز أن تكون حولها اجتهادات ، وكان علينا أن نساعد الولايات المتحدة على التصدى للخطر السوفيتى .

وفى هذا الإطار تزايد الاعتقاد بأن غالبية « أوراق اللعبة » إنما تقع فى أيدى الولايات المتحدة الأمريكية بما يفرض نوعًا من «التقارب» و«التنسيق» معها ومع المؤسسات الدولية التى تعكس أفكارها ، وكان هذا يتستر خلف شعارات من قبيل «الصداقة» و«الشريك الكامل» و«السلام».

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استرجاع مصر إلى دائرة التبعية بطرق شتى منها : القروض والمعونات والوعد بالاستثمارات والتكنولوجيا الأمريكية واستخدام نفوذها لدى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، كما أن الاقتصاد الإسرائيلى كان أكثر حرصًا على تصريف سلعه وحقق الهجوم الصهيونى الأمريكى جوهر أهدافه الإستراتيجية .

إن فرق الأعداء هاجمت مختلف الجبهات «جبهة العلاقات الدولية ، جبهة الصراع المصرى الإسرائيلى ، جبهة التضامن العربى ، جبهة المؤسسات السياسية والعسكرية ، جبهة البنية الاقتصادية والاجتماعية ، الجبهة الإعلامية والثقافية » وقد كان التخطيط محكمًا والتحرك على مختلف الجبهات كان متناسقاً.

أما الدواعى الإسرائيلية لفتح الاقتصاد المصرى أمامها فكانت تتمثل فى عاملين أساسيين هما :

العامل الأول : أن إسرائيل فى عام ١٩٧٥م كانت تواجه فترة من أصعب الفترات فى تطورها الاقتصادى ، فالسوق الإسرائيلى ضيق للغاية ، وأصبح فتح أسواق جديدة يشكل مطلبًا هاماً.

أما العامل الثانى : أن فتح السوق المصرية يمثل أهمية متميزة ، فمصر أوسع البلاد العربية سوقًا ، وهو ما يعنى الخروج من المقاطعة.

يضاف إليها اعتماد الصناعات المصرية فى تصريف منتجاتها فى الولايات المتحدة ضمن اتفاقية الكويز على طلب صناعات لا توجد إلا بإسرائيل ، ويجرى تعويد الاقتصاد المصرى على منتجات إسرائيلية على نحو يجعل التكامل الاقتصادى العربى أكثر صعوبة ، ويحاول دائمًا الجانب المصرى تخفيض نسبة المكون الإسرائيلى وضم شركات مصرية جديدة.

ثم راجت فى السبعينيات قيم الكسب المادى السريع ومن أقصر الطرق ، وتفشى بين أفراد المجتمع سباق محموم من أجل المال ، وانصرف كل فرد إلى مشروعه الخاص ، البعض يصارع من أجل الثراء ، والبعض يصارع من أجل البقاء ، ولكن الجميع يصارعون كل بمفرده ولا يهمهم على من تدوس الأقدام ، وبالطبع لا يهمهم ما يحدث لوطنهم الكبير ، فى هذا الجو العارم بالأنانية والفردية أصبحت قيم الوطنية والانتماء والتكافل عملية غير رابحة ، وأصبح من يتمسك بها يشعر بأنه وحيد معزول ، بل وأصبح الآخرون ينظرون إليه كما لو كان ساذجًا أو أبله.

وهناك عديد من المؤشرات تؤكد شيوع قيم الفردية ، وعدم الانتماء ، منها : أوهام الحل الفردى التى وجدت لنفسها طريقًا فى إمكانيات هجرة العمل فى شركات القطاع العام للعمل فى شركات الاستثمار ، خاصة بين الأجيال الفنية الجديدة وأبرز الكفاءات الفنية فى تلك الشركات ، وأصبحت تجارة المخدرات والعملة والدعارة والاختلاس والرشوة والبقشيش وغيرها تساعد على الصعود السريع والثراء المفاجئ ، بدلًا من الهبوط إلى قاع الهاوية حيث الفقر والمعاناة.

كما دفعت ظروف الانفتاح المواطن المصرى أو على الأقل أدخلته فى دائرة من

انتظار حل أزماته بالهجرة أو الإعارة أو عقد عمل بالخارج عند أول فرصة .

ولم تكن الهجرة الخارجية أو انتظار الهجرة أو عقد عمل أو الإعارة فقط هى مظاهر شيوع قيم الفردية فى المجتمع ، فقد صاحبتها هجرة داخل الذات وتمثل فى استشراء ظاهرة الانتماءات الدينية ، كنوع من أنواع الهروب من المجتمع الفاسد بالهجرة داخل الذات والانعزال عن المجتمع .

ثالثا : أساليبنا فى التعامل مع المشكلات والحوار المفقود ومعاناة الجيل الجديد وصناعة التطرف :

يقوم علماء الاجتماع الأجانب بتحليل الذات العربية وخاصة المصرية ومعرفة سماتها ، وتسليح الوافدين منهم على البلاد العربية ومصر على وجه الخصوص بالأساليب النفسية فى التعامل معنا ، سعيًا للوصول إلى غاياتهم ، فلماذا ينجح الأجانب فى التفاهم معنا بسهولة ويسر ، ولا ينجح العرب والمصريون خصوصًا فى التفاهم مع ذاتهم ومع بعضهم بعضا ؟ ثم لماذا يفهموننا جيدًا ، ولا نفهم نحن أنفسنا؟ .

وبالطبع ، فإن ما لحق بالذات المصرية فى الماضى والحاضر من قصور وجمود وتوقف عن العطاء والإبداع ، ناجم عن عوامل ومسببات موروثة عبر تاريخ طويل خارجية وداخلية ، والذى يعنينا هو ضرورة الاعتراف والإقرار بما لحق بالذات المصرية بفعل هذه العوامل والمسببات ، من اختلالات وانحرافات انعكست على تفكيرنا وسلوكنا وعلى طريقة مواجهتنا للمشكلات .

إننا نحتاج أولًا لتجاوز واقعنا المتعثر وعودة الذات المصرية إلى مسرح الأحداث العلمية والعالمية ، بتنقيتها مما علق بها من سمات كالمظهرية ، وحب التفاخر وادعاء البطولات الزائفة ، ورفع الشعارات الكبيرة التى تفوق قدراتنا ، وثانيًا فنحن

نحتاج الجانب القيمي والحضاري الذي يحرك طاقاتها الروحية والعقلية ، ويسلحها بالقيم والضوابط الأخلاقية ومنهجية التفكير العلمي ، والتحول من صناعة الكلمات إلى إبداع الأفكار.

١ـ الحوار المفقود :

المسافة بيننا وبين أبنائنا تتسع يومًا بعد يوم بسرعة تتناسب طرديًا مع سرعة المتوالية الهندسية .

فتعبير الطفل عن توتراته وضيقه ، وعن إحساسه بعدم الأمان وبعدم القدرة على التوجه إلى قدوة ولجوءه إلى العنف يصبح نذير خطر يجب التنبه إليه بكل الحواس الاجتماعية والأسرية والشخصية على مختلف المستويات .

إن هؤلاء الأطفال الذين يغيب عنهم آباؤهم جسديًا وذهنيًا يتعطل نموهم الشخصي وتتولد لديهم الاعتمادية على الآخرين ، وتتكون عندهم رغبات محمومة لإظهار الرجولة.

إن الحوار الذي تدرب على وسائله أبناؤنا مع الكمبيوتر ـ أو بالأحرى مع الجزء الترفيهي من ذلك الجهاز المعقد المتعدد الوجوه ، أصبح بمثابة القاعدة التي يبنون عليها حواراتهم مع المجتمع عامة والآباء بشكل خاص.

ويعد التمرد من أجل تكوين الذات المستقلة أمر يمكن فهمه مع بداية سني المراهقة ، وهذا التمرد ما يلبث بعد أن يعلن عن أسبابه ونياته أن يعود إلى سياق النظام الذي خرج عليه ، وقد ظل الأبناء بين جدران البيوت ولكنهم آثروا الاغتراب الداخلي ، ومثل هذا الحوار الذي فُقد في الأسرة المصرية الآن يعود في أسبابه الأولى إلى غياب الأب المادي أو المعنوي .

فلقد شهدت العائلات المصرية خلال النصف الثانى من القرن العشرين ظاهرة لم تعتدها فى تاريخها ، حيث الأب أما إنه يعمل بالخارج والعائلات بالوطن دونه لاستكمال تعليم الأبناء فى المرحلة الجامعية ، ولم تستطع الأمهات المصريات سد مكان الأب الغائب ، أو انشغال الأب فى توفير مستلزمات الحياة أو انهماكه فى تكريس وتأمين الثروة ، مما يجعل الأبناء فى حالة عدم التزام أمام ذلك الأب الذى يعود مباشرة إلى سريره فى آخر الليل كامل الإجهاد ، بما لا يتيح له فرصة المراجعة والتقويم وهكذا يجد الأبناء فى كل الحالات أنفسهم فى موقف الحوار الأحادى مع الأب الغائب.

وتعد ظاهرة تفشى الدروس الخصوصية والتى جعلت من المدرس مرشدًا سياحيًا يُطلع من هم فى حكم الأجانب على أقصر الطرق للوصول لبوابة الجامعة ، فالطالب الذى ينجح بمساعدة سماسرة الدروس الخصوصية لن يكون أبدًا رقمًا صحيحًا فى المجتمع فى عالم لا يعترف إلا بالجودة.

٢ـ التوتر النفسى الذى يعانيه الجيل الجديد :

حق الأجيال الجديدة أن تعرف الخطط المستقبلية والبرامج التى أعدتها الحكومة لتوفير احتياجاتها من الغذاء والطاقة – خلال الخمسين عامًا المقبلة وهل هناك دراسات علمية لحل مشاكلنا وأزماتنا؟

هل بمقدورنا أن نزرع أضعاف ما نزرعه الآن حتى نسد احتياجات الأجيال القادمة؟! هل اتجهنا إلى الصحراء لنرتادها ونجنى ثمارها؟! هل لدينا برنامج للتصنيع؟! وماذا عن المدن الجديدة؟! وهل حلت هذه المجتمعات الجديدة فعلًا مشاكل الإسكان والمرور وأفرغت العاصمة والمدن الكبرى من زحامها الذى يكاد يخنقنا؟! هل نجحنا فى إعداد برنامج تشغيل الشباب؟!.

يريد الشباب أن يعرف رؤية الحكومة للمستقبل؟ هل يتفاءل بالسنوات القادمة ويعتبرها سنوات فرج وفرح وأمل بعد ضيق ومشقة ؟! ، أم يظل مهمومًا بالغد أكثر وأكثر وينتظر سنوات عجاف تحمل مزيدًا من المعاناة والأزمات؟

ويتساءل الشباب : لماذا تدهورت أحوالنا الزراعية رغم كثرة كليات الزراعة ومراكز البحوث الزراعية وما تنتجه من أبحاث علمية؟ ونحن فى الأساس بلد زراعى نحتاج إلى كل الخبرات والعلوم والمعارف لننهض بهذا المجال الحيوى والاستراتيجى ونفى باحتياجاتنا الضرورية .

يريد الجيل الجديد أن يطمئن على برنامج الخصخصة وهل أتى بثماره المرجوة وحقق المراد لتحسين أحوال الطبقات الفقيرة؟! أم أنه أفاد فقط الأغنياء ورجال المال والأعمال؟! ثم إلى أين نسير؟!

ويتطلع الشباب لمعرفة دور الأحزاب السياسية فى مصر وهل هذه الأحزاب (ورقية) ذات مقرات وصحف فقط ، وإن كان البعض يذهب إلى اعتبارها وهمية؟! وبدلا من أن تتماسك أحزابنا وتبحث عن حلول عملية بديلة حتى تزداد دولتنا صلابة وقوة ، نراها الآن قد فقدت مصداقيتها ولم يتبق منها سوى الخصومات والانقسامات التى يتطور بعضها إلى تبادل الشتائم والاتهامات وإشعال الحرائق وإطلاق الرصاص ، إن ما يجرى لأحزابنا لا يرقى بحال إلى مصاف أحزاب العالم كله التى تنشط ونسمع تفاعلها يجلجل فى أنحاء الدنيا ، فهى تعارض وتنتقد وتقترح البدائل وتصل إلى السلطة ، ثم تغادرها بفعل الديمقراطية ، وبعد ذلك تستأنف مسيرة العودة إليها وفى كل لحظة تتطلع إلى كسب أصوات جديدة وضم أعضاء جدد إلى قاعدتها ، أما عندنا فإننا نرى أن أكبر حزب لم يتجاوز عدد أعضائه ثلاثة ملايين عضو ، وفى بعض الأحزاب الصغيرة نجد رئيس الحزب لا يرأس إلا

نفسه ، والنتيجة أن من يعرف أسماء الأحزاب من شبابنا يتمنى أن يرى ويشاهد ويشارك فى أحزاب قوية متفاعلة تفكر وتدرس وتضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمستقبل البلد ، وفوق ذلك كله تحتوى هؤلاء الشباب وتتولى توعيتهم وتثقيفهم سياسيًا .

كما يريد الشباب أن يعرف صحة ما يتردد بشأن فساد رجال الأعمال؟ وهل نجحت تجربة زواج السلطة برأس المالِ ؟! وهل تلاحق الدولة الفساد أم لا ؟! يريد أن يطمئن على أن مصر تعيد تقييم تجربتها ذاتيًا حتى تتفادى ما يعرقل مسيرتها وأن هناك عملية مراجعة واسعة تجرى وفق معايير موضوعية تجتث كل شبهة فساد.

ولا يجد الجيل الجديد من يخاطبه ويحتويه وأن الحكومة متمثلة فى المجلسين القوميين للشباب والرياضة ، ابتعدت عن الجموع العريضة ولا تجتمع إلا مع نخبة صغيرة يتم اختيارها بعناية فائقة تتحاور معها دون إحداث تفاعل حقيقى أو تنمية شاملة للقاعدة العريضة من شبابنا ، فهى للأسف تتجاهل مشاكلها ولا تحدثها عن مستقبلها .

نحن ننتقد أنفسنا بشدة وقوة ومرارة ونقف عند هذا الحد باعتبارنا حققنا ما نتمناه وهو خروج ما كان بداخلنا من ضيق واختناق ، وهو ما يعنى أننا نسعى لتعذيب أو جلد الذات والرغبة فى النوم بعدها ، فلماذا لا نتحرك لاقتراح العلاج الواقى الذى يربط بين ما نحتاجه وما يمكن تحقيقه بالعلم والمعرفة وأحدث التقنيات .

إننا لا نرى ولا نشعر بكل الخير الموجود فى مصر ، فالذى يشاهد الأفلام المصرية مثلًا يجد أن الغالبية العظمى من سكان مصر شحاتون ، لصوص ومرتشون وتجار

مخدرات أو مدمنون ومنحرفون شكلًا وسلوكًا إن لم يكن تعذيبًا للنفس وتحقيرًا لها ، ووأدًا للجيل الجديد ، فما هو الاسم الذى اختاره أهل الفكر والثقافة والإبداع لهذا الهوان الجميل الألوان والمسموم الطعم والخانق الرائحة؟!

فالمواطنون المصريون المقيمون فى الدول العربية يعيشون فى حيرة من أمرهم ، فهم لا يعرفون كيف يفسرون للأشقاء العرب مشاهد الأفلام المصرية ، ما هى الحكمة؟ ماذا يقولون ؟ إن كانت هذه نكتة فهى طويلة وسخيفة ومملة ، إن كانت هذه واقعية ، فليكن فيلما أو عشرة لا كل الأفلام ولعشرات السنين!.

إن المواطنين المصريين ليسوا فى حاجة إلى أعداء يتولون التشهير بهم والتشنيع عليهم وهدم الحاضر والمستقبل معًا ، حتى أصبح مزاجًا فنيًا قوميًا أن نتعاون جميعًا على خراب الوطن معنويًا وماديًا .

نحن لا ينقصنا الإمكانيات والموارد ، ولكن ينقصنا الإرادة والوضوح والصراحة ، وتصحيح وتغيير الإدارة وتدريبها جديًا وصولًا لإمكانيات أداء فعلية وليس بفبركة القوانين والإحصائيات ، مع السعى لمصلحة المواطنين وتحقيق العدالة وحذف كلمات يجوز واستثناء من وفيما عدا ذلك والحالات المعفاة.

٣ـ طريقة التعامل مع القضايا والمشكلات :

تعتبر أساليب التعامل مع القضايا والمشكلات من أكثر الخصائص التى تميز الأمم والمجتمعات المتقدمة عن مثيلاتها النامية أو المتخلفة ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى استمرار الأولى فى تقدمها حين تواصل الثانية تأخرها أو وقوفها (محلك سر) لما تعانيه أساليبها فى حل مشكلاتها من آفات متعددة نوجز بعضها فيما يلى :

١ـ فقدان الرغبة فى استخدام الأسلوب العلمى فى حل المشكلات وإغفال أهميته وعناصره المختلفة ، وحتى عند اختيار من يقوم بدراسة تلك المشكلات يتم من بين

غير متخصصين.

٢ـ التفتيت والتقليص المخل للمشكلة الأساسية وتقسيمها إلى مشكلات فرعية جانبية يتم التركيز عليها اعتقادًا بأن حل هذه المشكلات الفرعية سوف يؤدى تباعًا لحل المشكلة الرئيسية .

٣ـ الفردية فى حل المشكلات المتشابكة والاتجاه إلى التعامل معها كما لو كنا نعيش فى جزر أو فى بلاد منفصلة عن بعضها البعض .

٤ـ إهمال الإحصاء الفعلى وتطويع الأرقام ومدلولاتها لتدعيم أو تبرير ما نميل إليه من حلول ، نقارن سعر سلعة أو خدمة معينة فى مصر بمثيلتها فى أمريكا متناسين الفرق فى مستوى دخل الفرد أو جودة السلعة أو الخدمة.

٥ـ التعتيم وعدم الشفافية والحساسية الشديدة لدى بعض المسؤولين من ذكر كل الجوانب المتعلقة بالمشكلة وإصرارهم على إنكار الحقائق الواضحة التى يعيشها الكافة والتى حتى ، وإن كانت داخل اختصاصات هؤلاء المسؤولين إلا أنهم ليسو بالضرورة المتسببين .

٦ـ الفوقية فى وضع التصورات والحلول دون الرجوع لأصحاب المصلحة الحقيقية فى الحل والتعبير.

٧ـ استخدام المسكنات والحلول الجزئية لبعض جزئيات المشكلة وهو ما داومنا عليه لعشرات السنين متعللين بظروف الحروب مما أدى إلى تراكمات للمشاكل وتأجيل للحلول الجذرية حتى تضاعفت أعباؤها .

٨ ـ استبعاد عنصر الوقت عند دراسة المشكلات والانتظار حتى تتفاقم وعندئذ نلجأ لحلول متسرعة لا تأخذ حظها من الدراسة ، ثم نشرع لها قوانين متعجلة

نكتشف فيما بعد (عدم دستوريتها).

٤ ـ سلبية الجيل الجديد تجاه العمل العام والمشاركة السياسية :

الجيل الجديد هو صانع التغيير والمبادرة والتجديد ، وإنهم أكثر شرائح المجتمع حيوية وقدرة على العمل ، واستجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التى يمر بها الوطن ، فهم عصب الأمة والمسؤولون عن نقلها إلى آفاق المستقبل ، وهم أيضًا الجيل الذى سيحدد قدرة مصر فى المستقبل ، وبقدر ما يوجه إليهم من عناية ورعاية وتدريب وتنمية لقدراتهم الفكرية والبدنية بقدر ما ستكون نهضة الأمة فى المستقبل.

وحين تكشف الإحصائيات والأرقام عن ضعف مشاركتهم وانخراطهم فى العمل السياسى ، وتوضح مدى السلبية الشديدة فى المشاركة الفعلية والأخذ بالأحوط كما يقول الكثيرون منهم ، والابتعاد عن المشاكل وإذا كان الشباب اليوم جزء من الحاضر فإنهم غدًا كل المستقبل.

إنهم لم يتعودوا المشاركة السياسية ، وأكثر من هذا فإن «الأهل» يمنعونهم من الحديث عنها والاندماج فى تياراتها حتى يتفرغوا لمستقبلهم ! عند الانتخابات الطلابية لا تتفق القاعدة العريضة على رأى فتنتصر الأقلية التى تنضم إلى جماعات منظمة لكل منها أجندة خاصة! وعلى الرغم من أن العمل السياسى مباح خارج أسوار الجامعة ، ومن خلال الأحزاب الشرعية القائمة إلا أن الأسرة وطبيعة الدراسة والثقافة المجتمعية تقف أمام ممارسة هذا النوع من العمل ، ولعل مؤسسات الدولة كانت أولى اللاعبين فى انصراف الشباب أو طلبة الجامعة عن السياسة وهى تحصد ما زرعته ، فقد دربت الشباب تدريبًا محكمًا على عدم الاشتغال بالسياسة ، إن السياسة تعنى الاختلاف فى الرأى وهذا هو الأمر الطبيعى ، وإذا

انبهر بعض الشباب نتيجة جرأة البعض فى التعبير عن الرأى ، مع أنه قد يكون رأيًا خاطئًا ، فهذا يعنى أنهم مشتاقون للسياسة ، فالعمل السياسى يقتضى القبول بالخطأ دون تخوين ، وللأسف فإننا هجرنا هذه المبادئ ودفناها طويلًا ، فالطلاب يرون بأعينهم أساتذتهم لا ينتخبون قياداتهم ، وبالتالى فمن الطبيعى ألا يتقنوا آليات ممارسة السياسة.

٥ـ صناعة التطرف :

إننا نلاحظ أننا كلما تقدمنا خطوة ، تراجعنا خطوات فى هذا المجال أو ذاك ، كلما رفعنا شعارًا سلبناه المضمون ، كلما حققنا هدفًا صغيرًا أو كبيرًا ، أفرغناه من محتواه ثمة من يسعى دائمًا لعرقلة السير فى الطريق ، من خلال الإفساد وإشاعة الإحباط وإثارة حملات التشويه ، كأنما الأمر لا يزال مبيتًا يصر على قطع الطريق بكل السبل والوسائل!.

ومن استسهال الأمور وتبسيطها ، أن نظل نردد نفس النغمة القديمة ، التى تقول : إن أعداء الخارج هم وحدهم المتربصون الراغبون فى إعاقتنا عن بلوغ الهدف ، ورغم صحة ذلك ، فإن المصاعب والعقبات تنبع أيضًا من الداخل ، من داخلنا نحن ، لتلتحم مع عقبات الخارج.

نحن ضحية مطرقة التهويل وسندان التهوين ، يدقان قلب المجتمع ، مسؤولون يقولون كلامًا وآخرون ينفونه ، أرقام تُنشر وأرقام أخرى تناقضها ، إعلام مؤيد يهون من المشكلة وكأنه يريد إخفاء عار أو تغطية فضحية ، وإعلام مُغرض يهول وكأنه يريد ذبح معارضيه ، وبين هذا وذاك ضاعت الحقيقة ، وسقط الرأى العام صريع الضياع!.

الخطر الحقيقى أننا نترك شبابنا نهبًا للفراغ صريعًا للأزمات ، ثم ضحية لحملات

التهويل والتهوين ، دون توجيه أو رعاية أو حماية ، ودون أمل فى المستقبل ، وعندما يشعر الشباب بكل هذا الإحباط ، ويرى الإفساد يسرى فى العروق مع الدماء ، بينما هو عاجز حتى عن الحلم والأمل ، فأى طريق يسلك سوى الوقوع فى أسر التطرف السياسى والدينى ، أو أسر الهروب إلى الوهم عن طريق المخدرات البيضاء والسوداء!

وحين يثير البعض مخاوف لا أساس لها من سلوك العدل الاجتماعى وتدعيم الديمقراطية وتنقية ثوبها من بقعه السوداء ، يترك المجال فسيحًا أمام قوى التطرف تنمو فى هدوء ، وتستقوى وتستلهم أفكارًا مناقضة للعدل والسلام ، وتتلقى تمويلًا لا يعرف مصدره ، فتقوى ويقوى هيكلها ، ويزداد تحديها للمجتمع والدولة ، فتفرض قانونها بالعنف فى مواجهة القانون الإلهى قبل القانون الوضعي.

لقد بلغت الروح الحلقوم ، أو هى تكاد ، وننبه إلى خطأ التهويل فى خطر لا وجود له ، والتهوين من خطر له وجود ينمو ويترعرع .

رابعا : الإعلام والثقافة وتصريحات المسؤولين :

١ـ الإعـــلام :

الكتابة فى الصحف والمجلات إما أن يكون هدفها الإشادة بإنجازات السيد المسؤول وما حققه وهى هنا كتابة محبوبة ومطلوبة وموضع ترحيب!! أما إذا كانت غير ذلك فطوفان من التكذيب موجود ووارد ؛ لأنه لا يوجد فى عهد سيادته وقيادته وإشرافه أى أخطاء وما يكتب عن أية سلبيات يخفى وراءه مؤامرة هدفها تشويه صورة سيادته وإنجازاته!.

كما أن وسائل الإعلام فى الغالب الأعم تعتبر نفسها جزءًا من النظام السياسى ، المعبرة عن توجهاته ، ومن ثم تعمل صباح مساء على الدعوة لتوجهات النظام

وإنجازاته ، دون التعرض لإخفاقاته وعثراته إلا فى القليل منه.

ولعل مرجع ذلك لوجود " ثقافة سياسية " تشكلت عبر التاريخ الطويل للمجتمع المصرى ، وهى نتاج تراكمات تاريخية واجتماعية وثقافية وسياسية عاشها الوطن عبر العصور والقرون ، وترسخت فى وجدان المواطنين والصفوة ثقافة ذات علاقات محددة تحظى باتفاق ضمنى عليها من قبل الأغلبية ، قوامها « السلطة الفوقية » الحاكمة ، الآمرة الناهية ، والتى تعتمد على معايير وأهداف معينة تضعها لنفسها ، وعلى أساسها تحكم على إنجازاتها ، وما تحققه من أهداف ، وما تتخذه من قرارات ، الأمر الذى أدى إلى غياب المبادرات والجهود الذاتية ، وإلى سلبية المواطنين ، وإحجامها عن المشاركة فى الحياة السياسية ، تاركة للنظام السياسى القيام بكل الأدوار والمهام نيابة عنها.

فبالرغم من التغير الواضح الذى يشهده المجتمع المصرى فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أن الحياة السياسية لم تتغير فى روجها وأصوله - منذ الفراعنة حتى يومنا هذا - إلا بالقدر الضئيل ، والذى يمس الشكل دون الجوهر.

الإعلام المصرى ينشر حوادث فى الصحف القومية والحزبية والمجلات والفضائيات وبعضها أخذ اسم الحوادث متخصصًا فيها يتسابق فى نشر جرائم الاغتصاب / السرقة / الإباحية / تجارة المخدرات / شيكات بدون رصيد / الاستيلاء على المال العام / الخيانة الزوجية / الساقطات / الرشوة والمحسوبية / التهريب / نواب القروض / الأدوية الفاسدة والمهربة / انتشار التعاطى فى الوسط الطلابى / الحفلات المستفزة لكبار القوم / الأخبار الشخصية لنجوم الفن والرقص والكرة / ظاهرة الزواج العرفى كلها أحداث وأخبار سيئة فى أغلبها تساعد بشكل فعال ومباشر فى إعادة تشكيل العقلية المصرية ، خاصة الجيل الجديد

من الشباب والفتيات فى سن مبكر مخالفين بذلك حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام : « إذا بليتم فاستتروا » إن التستر على نشر وقوع جريمة أو بدء انتشار عادة ليس الهدف منها عدم فضح فاعلها ، ولكن لعدم تشجيع ذوى النفوس الضعيفة على الاقتداء بها أو أخذها قرينة على الحذو بمثلها.

وبدلًا من ذلك فلماذا لا تنشر وبشكل موسع جوانب الخير من تصرفات صادقة ومعبرة لمواطنين من مختلف الطبقات والمستويات التعليمية ، كتبرع لبناء مستشفى أو مدرسة أو دار للأيتام وقصص كفاح العلماء والأساتذة وكبار المفكرين ، وأمانة رجال الأمن ، ومساعدة المحتاجين ، والأبحاث العلمية ، والمشروعات الناجحة ، ودور مؤسسات المجتمع المدنى فى المجالات المختلفة ، وفى أماكن مختلفة فى الشمال والجنوب والغرب والشرق وسيناء.

تعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية وورش العمل لمناقشة المشكلات وقد سبق بحثها عدة مرات ، فليس هناك مشكلة فى مصر لا نعرف أسبابها!! ولا كيفية حلها!! وماذا تحتاج من أجل هذا الحل ؟! ولماذا لا تحل ؟!

وهل يعقل ألا نعرف السر وراء الكثافة الطلابية فى الفصول الدراسية؟! ألا نعرف السر وراء ظاهرة الدروس الخصوصية؟! ألا نعرف السر وراء هروب التلاميذ – خاصة فى الثانوية العامة – من المدرسة ؟! وهل من المنطقى ألا نعرف لماذا تتزايد الأمية بدلا من تراجعها ؟! ألا نعرف لماذا تعانى جامعاتنا انفجارا فى أعداد الطلاب ونقصًا فى الإمكانيات العلمية ؟! ألا ندرك لماذا يتصارع الأساتذة على المناصب ؟! ألا نعلم لماذا هذا الانفصال الشبكى بين البحث العلمى ومشكلات الإنتاج والخدمات فى الدولة ؟!

لقد أصبح هدف الكتابة للقراء تنفيسا عن أى إحباط قد يصيبهم!! وللسيد

المسؤول إما للإشادة بإنجازات سيادته أو لإتاحة الفرصة أمامه لتكذيب أى سلبيات وبالمرة استعراض إنجازاته .

٢ـ تصريحات المسؤولين :

- الاكتشافات البترولية والثروة المعدنية والغاز منذ عام ١٩٥٢م :

حديث المسؤولين عن آبار بترولية واحتياطى الغاز وعقود مع شركات عالمية للبحث عن الثروة المعدنية والذهب واستخراج الأحجار ، وزيارات القيادة لمواقع تم الإعلان عنها ، وصور وأحاديث وتصريحات توحى بالرخاء القادم فلا هو قد تحقق ولا المسؤولون توقفوا .

- البيانات المشتركة للزيارات أو للجان العليا والنتائج المتوقعة قمة فى التفاؤل ، وفى الواقع أنها قمة فى التواضع ، فمع الزيارات الرئاسية من وإلى مصر، وزيارات الوفود ، وانعقاد المؤتمرات هنا وهناك ، وصدور بيانات مشتركة ، وعقد اتفاقيات ومعاهدات تحت مسميات مختلفة يشعر عندها المواطن بأن التغيرات قادمة والفرج آت ، وقد طال انتظاره دون جدوى فحل محله اليأس والإحباط وأزمة الثقة فى بعض أو كل ما يقال باعتباره كلام فى كلام.

- تصريح المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء والمنشور فى المصرى اليوم بتاريخ الثلاثاء ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٦م حول وضع الحكومة المخطط التنفيذى (تنتهى منه فى يوليو ٢٠٠٦م) لنقل الوزارات والمصالح ومجلس الوزراء والشعب والشورى خارج العاصمة لتخفيف الازدحام وتنفيذ عمليات التطوير والتحديث :

(صرح الدكتور مجدى راضى المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء ، عقب الاجتماع الوزارى بأنه سيتم البدء بالوزارات الخدمية والسيادية المتواجدة بوسط العاصمة ونقلها إلى بعض المدن الجديدة والمقترح لها ٦ أكتوبر والقاهرة الجديدة

وطريق مصر السويس الصحراوى ، ويصل عدد الوزارات المقرر نقلها ضمن المرحلة الأولى إلى نحو ١٣ وزارة .

وأكد أن هذا المشروع هو البديل لنقل العاصمة ؛ حيث إنه من المستحيل نقل العاصمة فى الوقت الراهن أو المستقبل ؛ لأن ذلك يحتاج إلى مئات المليارات من الجنيهات.

وناقش د. نظيف فى اجتماع آخر مشروع قانون الوظيفة العامة الذى ستتقدم به الحكومة إلى مجلس الشعب فى دورته الحالية ، ويتضمن القانون الجديد العديد من التيسيرات والمزايا للعاملين بالدولة ، حيث سيتم من خلاله زيادة الأجور والحوافز لهم ، إلى جانب مكافحة الفساد الإدارى وعدم استغلال أصحاب المناصب العليا لمناصبهم) (١).

أمر غريب ومحير ذلك الذى اعتادته مختلف الأجهزة عندما تعلن للناس أنها مقبلة على تطوير جديد ، فإنه غالبًا ما يأتى الإعلان عن هذا التطوير مصحوبًا فى البداية بضجة تجذب كل الأضواء ، وتملأ كل الأسماع ، وتوحى للجميع بأن ما يأملونه من تغيير سوف يتحقق ولكن الواقع يجىء بعد ذلك مغايرًا فى بعض معالمه وربما أغلبه لما تمناه الناس وتوقعوه.

فى ٦/ ٥/ ٢٠٠٤م وبصحيفة الأهرام كتب الأستاذ حسن عبدالمنعم خبرًا يحمل تصريحًا للدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى وأمين عام الحزب الوطنى السابق يقول :

إن مشروعات تنمية الثروة السمكية فى مصر بالاتفاق بين المركز الدولى لتنمية

(١) المصرى اليوم فى ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٦م .

الثروة السمكية والاتحاد الأوربى تشمل ٤ مشروعات عبارة عن تطوير إنتاج أسماك البلطى ، وإجراء دراسة علمية عن كيفية تنمية الغذاء الطبيعى بالمزارع السمكية لتقليل استخدام الأعلاف المصنعة مما يساهم فى تخفيف التكلفة النهائية للإنتاج ، وزراعة الجمبرى ببحيرتى قارون ووادى الريان ، وستصل الخطة بالإنتاج إلى ١,٥ مليون طن لتحقيق الاكتفاء الذاتى والوصول بالصادرات المصرية من الأسماك إلى نحو ٦٠٠ ألف طن فى العام [١] .

كما كتب الأستاذ سيد عبدالمجيد مقالًا بصحيفة الأهرام حول تصريحات المسؤولين العبثية بعنوان التسليم على يد محضر يوم الاثنين الموافق ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩م يقول :

« آليت على نفسى أن أعفيها من عبء التفكير فى تلك التصريحات العبثية ، التى يطلقها المسؤولون فى بلادنا بين الحين والآخر بشأن خدمات ستقدم للمواطنين ، ولا يرتاح لها ذهنى بل تصيبنى بالحيرة تارة والتشاؤم تارة أخرى لا طائل من ورائها .

لكن عبثًا ، فالعين لا تملك خيارها فمهما حجبتها عن اللامفروض أن تراه ، وهذا الذى يفضل ألا يغيب عنها فحتمًا ستلتقط تصريحًا هنا أو هناك وهذا ما حدث بالفعل ، فقبل أيام ثلاث وقع النظر على خبر قالت السطور المنشورة فى أكثر من صحيفة سيارة : إن الحكومة المصرية بصدد التعاون مع إيطاليا لتسيير قطار سرعته ٢٦٠ كيلو متر فى الساعة على خط القاهرة الإسكندرية ، وأن الجانب الإيطالى رحب وقرر تمويل دراسة الجدوى والانتهاء من تنفيذها بعد ستة شهور وهنا تكمن الملهاة التى تدعونا إلى الرثاء!.

---

(٢) الأهرام فى ٦/ ٥/ ٢٠٠٤م .

فمنذ عقود أربعة مع بدء قطار المجرى الرهيب فى ذلك العهد الاشتراكى البائد والمرء يسمع عن هذا الشيء الذى سيكون أشبه بالرصاصة يقطع المسافة بين القاهرة وعروس البحر المتوسط فى قرابة الساعة وربما أقل ، وبدءًا من منتصف السبعينيات وكل حكومة من الحكومات المتعاقبة تؤكد قرب إنجاز الحدث ، وبالطبع سنجد لا شيء على أرض الواقع فقط مجرد كلام مرسل يقال فى المناسبات لعله يشفع لقائليه البقاء أكبر وقت ممكن فى مناصبهم ، ويالها من مأساة فلو جمعنا قصاصات التصريحات لغطت الشريط الحديدى بين المدينتين الكبيرتين!.

ولا أدرى لماذا أشفقت على إيطاليا تحديدًا فقد سبق ومولت قبل سنوات تزيد على عقد كامل دراسة اقتصادية لمشروع مترو أنفاق فى الثغر يربط أبى قير بالماكس ، وبالتالى فما ستبذله من مال وجهد للسريع المزعوم سيدرج فى الأدراج ليصبح طعامًا شهيًا للفئران والحشرات !!.

وليت الملهاة تنتهى عند هذا الحد ، فقد مر ثلاثون عامًا بالتمام والكمال ، ونحن نقرأ وزارة النقل ستقوم بمد قطار سريع يربط ضاحية عين شمس إلى العاشر من رمضان ، وأن هناك دراسة تجرى فى هذا الشأن وبمنحة هولندية وحتى اللحظة لم يتحقق ، حلم الآلاف من البسطاء الذين أنهكهم ولازال وباء الميكروباص فقط يسمعون كلامًا وفى قلوبهم دعاء صامت : حسبنا الله ونعم الوكيل!.

ومن المضحكات المبكيات أيضًا ما سمعناه مؤخرًا بأن وزارة النقل استلمت رسميًا المحور بعد إعادة تطويره من وزارة السكان تمهيدًا لتشغيل الأتوبيس السريع المفصلى ، والحق لا أعراف ماذا تعنى عبارة رسميًا؟ ربما يقصدون أن التسليم تم على يد محضر !»[١].

---

(١) الأهرام ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩م .

توفير النقل الجماعى للمواطنين فى المدن الجديدة :

فى صباح يوم ٢/ ٥/ ٢٠٠٩م وبصحيفة الأهرام تصريح السيد المهندس وزير الإسكان عن مزايدة عامة لتوفير النقل الداخلى فى مدن ٦ أكتوبر والعبور ، وتصريح السيد المهندس محمد دمرداش مساعد أول الوزير عن تحديد تعريفة الركوب بمبلغ ٧٥ قرشًا فى أكتوبر والعبور والقاهرة الجديدة و٥٠ قرشًا فى الشروق ودمياط الجديدة و١٢٥ قرشًا للسيارات المكيفة .

يبدأ الأسبوع المقبل فتح المظاريف فى المزايدة العامة التى طرحتها وزارة الإسكان بين شركات النقل الجماعى ، لتوفير خدمات لكل المواطنين فى المدن الجديدة ، وصرح المهندس أحمد المغربى وزير الإسكان بأنه سيتم فتح المظاريف فى مدينتى ٦ أكتوبر والعبور ، وأكد المهندس محمد دمرداش مساعد أول الوزير أنه تم تحديد مسارات الخطوط فى كراسة الشروط التى حصلت عليها الشركات المتقدمة ، وتحددت تعريفة الركوب بمبلغ ٧٥ قرشًا فى ٦ أكتوبر والعبور ، و٥٠ قرشًا فى الشروق ودمياط الجديدة ، و٧٥ قرشًا فى القاهرة الجديدة و١٢٥ قرشًا للسيارات المكيفة»[١].

والحقيقة إن تدخل الوزراء فى اختصاصات زملاء لهم أمر غير مرغوب ولا يبعث على الاطمئنان .

فقد سبق لوزارة الإسكان التدخل بشكل أو بآخر فى إقامة محافظات جديدة بحجة أن هيئة التخطيط العمرانى تابعة لها ، وترشيح محافظين ، وأثبتت الأيام أنها خطوات غير مدروسة ، وأصبحت المدن الجديدة تابعة لمحافظات على رأس كل

---

(١) الأهرام ٢/ ٥/ ٢٠٠٩م .

منها محافظ معين بقرار جمهورى ، وظلت أجهزة المدن الجديدة تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية كما هى ، فإما أن المحافظ يعرف احتياجات محافظته ومواطنيه وحدود صلاحياته الوظيفية ، أو أنه معين لشغل وظيفة شاغرة ، والوزراء يشتكون من الأعباء الملقاة على عاتقهم ، فلماذا يتدخلون فى شؤون المحافظات ؟!. ثم أين وزير النقل والمواصلات ؟ وأين الهيئة العامة التابعة لسيادته أليس النقل من اختصاصها ؟! ، أم أن السيد وزير الإسكان مسؤولًا عن النقل والمواصلات والسياحة وعن المحليات ، طب ليه كل وزير يترك صلاحياته ومشاكل وزارته ويبحث عن دور فى وزارات أخرى .

أليست وزارة الإسكان هى المسؤولة عن فضائح الرشوة التى اتهم فيها عدد من مسؤوليها ، فلماذا لا تعيد ترتيب أوضاع هياكلها الوظيفية وتعلن عن خلو وظائف فيها للأفضل والأجدر والمستوفى الشروط.

كما كتبت الأستاذة زينب إسماعيل بتاريخ ١٨/ ٤/ ٢٠٠٩م بصحيفة الأهرام تصريحًا للسيد الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تفيد ما يلى :

مليون « محمول » كل شهر :

ارتفع معدل النمو فى قطاع الاتصالات إلى ١٥٪ صرح بذلك د. طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وقال : إن الزيادة فى عدد المشتركين فى التليفون المحمول وصلت إلى مليون مشترك كل شهر ، وهى تمثل أعلى معدلات على مستوى العالم ، وذكر أن عدد المشتركين فى خدمة المحمول بالشركات الثلاث «موبينيل وفودافون واتصالات» وصل إلى ٤٤ مليون مشترك[١] .

---

(١) الأهرام فى ١٨/ ٤/ ٢٠٠٩ .

أليس من الأجدر هو البحث عن رفع معدلات التصنيع فى البرمجيات والمحمول وقطع غياره، بدلا من التباهى بزيادة أعداد المشتركين فى خطوط المحمول، وهو ما يعنى تحصيل ما فى جيوب المواطنين لخزائن شركات الاتصالات بدلًا من الادخار فى البنوك.

وتتحدث الحكومة عن إقامة ألف مصنع طبقًا للبرنامج الانتخابى للسيد الرئيس، فى الوقت الذى سعت فيه الحكومات السابقة لبيع مصانع قائمة بالفعل بدلًا من إعادة هيكلتها وإعلان عن وظائف لقيادات تدفع بالعمل وبالإحلال والتجديد والتدريب إلى الأمام، لكن الحكومات المتعاقبة فضلت البيع وفوضت نفسها هذا الحق وبقيمة تعتمد على أساليب غير مفهومة وعقود غير مدروسة بدقة، مما جعل أغلب الملاك الجدد يقومون بتعديل نشاط المصانع والشركات كليًا أو جزئيًا أو بيع مبانى أو أراضى تابعة لتلك المنشآت بمبالغ تعادل إضعاف ما قيل إنها القيمة العادلة.

٣ـ الثقافة:

شهدت حقبة الانفتاح سيطرة الفن الطفيلى، نظرًا لترك المجال رحبًا للقطاع الخاص تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة فى الكسب ولو بالابتذال والإسفاف، ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التى تقوم على موضوعات تغذى الغرائز البدائية، فانحسرت موجة المسارح الشعبية والجماهيرية، وتقلص دور القطاع العام الذى كان يزود الشباب بالغذاء ويوسع مداركه بما يعرضه من مسرحيات محلية أو مترجمة، واختفت معظم الصحف والسلاسل الثقافية ذات الرسالة الثقافية، وأبعد أصحاب الكلمة الجادة وآثر بعضهم الهجرة إلى الخارج، بينما انتشرت الكتب الدينية التى وجدت تمويلًا محليًا وعربيًا، وكذلك البرامج

الدينية التى تساهم فى تغييب وإشاعة التواكلية واللاعقلانية ، وانتشرت أفلام ومسلسلات مصرية ضعيفة المستوى موضوعها المفضل هو الحب الأبله والزواج والطلاق والخيانة الزوجية ، وكذلك زاد استيراد الأفلام والمسلسلات الأمريكية التى تبث القيم الرأسمالية التى تمتلئ بالعنف والغدر والقسوة والبحث عن الثروة والمتعة وتدعيم فكرة تفوق الأجنبى.

وكانت النتيجة مزدوجة فكريًا وفنيًا ، فرار بعض المفكرين والفنانين إلى العواصم العربية الأخرى والكتاب فى طليعتهم وانجذاب الباقين إلى فلك القطاع التجارى ثم هبوط مستوى الإنتاج المسرحى والسينما .

كما انتشرت القنوات الفضائية والبرامج التليفزيونية المكررة ، وأغلب المسلسلات ذات الموضوعات السطحية وتصريحات المسؤولين مل الناس سماعها لكثرة ما فيها من وعود وإنجازات وهمية ، ونشرات أخبار أشبه ببرامج دعائية للحكومة والحزب الحاكم وطوفان من إعلانات عن السلع المستوردة.

وفى عهد الانفتاح اختفت بعض الصحف والمجلات مثل الكاتب والطليعة والفكر المعاصر وتراث الإنسانية ومجلات الشعر وغيرها والسلاسل الثقافية ذات الرسالة الثقافية المرموقة ، ورغم ظهور صحف معارضة إلا أن بعض أعدادها قد صودرت وحكم عليها بالإغلاق فى سبتمبر ١٩٨١م.

وامتد الاستهلاك الثقافى إلى الشوارع والمحلات ، فاختفت حروف اللغة العربية من لافتات المحلات والأسماء المصرية أيضًا ، محل البقالة أصبح (سوبر ماركت) محل الخردوات والملابس أصبح (بوتيكات) مراكز البيع أصبحت (شوبنج سنتر) محلات الحلوى أصبحت (سويت سنتر) ، وسيطرت الأسماء الغربية على كل شىء (تيك أوى) (كنتاكى فريد تشيكن) ... إلخ ، وزاد إقحام كلمات إنجليزية بالحديث

بمبرر وبدون مبرر ، بل سيطرت ألفاظ غريبة على قاموس الحياة تعطى قيمة للفهلوة (إحنا اللى دهنا الهوا دوكو ، واحنا اللى خرمنا التعريفة) والكسب السريع (مشى حالك) والرشوة (فتح مخك) وقبول أى شىء (كله على كله) ، كما شاعت كلمات مثل (طنش) (فوت) (مشى أمورك) ، وزاد عدد الكلمات المهجنة التى تجمع بين العربية والإنجليزية ، فالقيم الثقافية تشكلت فى إطار التمرد على الثقافة الوطنية واعتبار ذلك علامة على التقدم ، والاستحياء من اللغة القومية وتبجيل كل ما هو أجنبي.

عندما ظهرت بعض الأفلام التافهة قلنا : إنها مرحلة مؤقتة فى تاريخ السينما المصرية ، وإن هذا الفن العظيم قادر على إصلاح مساره ، ولكن مساحة الأفلام التافهة كبرت واتسعت وظهرت موجة من أفلام المقاولات ، حيث شهدت السينما المصرية مرحلة من أسوأ مراحلها ، وتصورنا أننا وصلنا إلى القاع وليس بعد ذلك غير بداية الإصلاح ، ولكننا وجدنا أنفسنا أمام مواجهة ضارية من أفلام الجنس والشم والمخدرات شاركت بدور كبير فى انتشار هذه الكارثة بين شبابنا ، ثم تعاقبت بعد ذلك مراحل السقوط ، وفى كل مرحلة كنا نتصور أننا وصلنا إلى القاع ، ولكن يبدو أننا قد استسلمنا للسقوط ووصلنا إلى حقيقة مؤكدة أنه لا يوجد شىء اسمه القاع ، وأن السقوط يؤدى إلى مراحل أخرى أكثر سطحية وإسفافًا وانحدارًا .

ولم تكن السينما هى الفن الوحيد الذى شهد كل هذه المراحل من التردى والانهيار ، كان المسرح أيضا ضحية من الضحايا ، وكان الغناء الجميل ينهار كل يوم أمام أصوات قبيحة وتجارة لا تقل فى خطورتها عن تجارة المخدرات ، وشاهدنا ذلك كله أمامنا ولم نتحرك ، وكانت مملكة الفن الجميل فى مصر تخسر كل يوم قلعة من قلاعها ونحن صامتون .

والواقع أن ما حدث فى الفن لم يكن بعيدًا عن السياق العام لحركة المجتمع ؛ لأن الفن الهابط ابن شرعى لقيم مختلفة ، والفيلم الرخيص يشبه إلى حد كبير السلوكيات الرخيصة فى حياة الناس ، والأغنية الهابطة ليست بعيدة أبدًا عن كل القيم الهابطة التى انتشرت فى حياتنا ، يتساوى فى ذلك المئات الذين احترقوا فى قطار الصعيد ، ورجال الأعمال الذين هربوا بودائع الناس ، وأكثر من ألف مواطن ماتوا غرقًا فى العبارة السلام ٩٨ عام ٢٠٠٦م ضحايا الإهمال والتسيب والجشع ، هذه ظواهر ليست بعيدة عن بعضها ؛ لأنها تمثل فى الحقيقة ظواهر اجتماعية كان ينبغى أن نكون على وعى كامل ببداياتها حتى يمكننا أن نعرف الأسباب ونصل للعلاج ..

إن رجل الأعمال الذى اقترض الأموال ونهبها ليس بعيدًا عن رجل الأعمال الذى يتاجر فى أذواق الناس وينتج فنًا رخيصة كل هدفه من ذلك المزيد من المال ، كلاهما سمسار يتاجر فى وطن ، وهما لا يختلفان عن طبيب يبيع مرضاه ، أو صحفى يتاجر بقلمه ، أو إعلامى بلا ضمير ، إن هذا النسيج لا يمكن أن يقدم شيئًا جميلا ولكنه القبح الذى يساند بعضه فى الفن والفكر والمال .

كان هناك رأس المال الجاهل الذى أفسد أذواق الناس وتصور أن الفن تجارة مثل المدابغ والجلود ووكالة البلح ، فدخل مجال الإنتاج الفنى مجموعة من المغامرين الذين راهنوا على أجيال جديدة تشكلت فى هذا المستنقع المخيف ، وهنا كانت سينما المقاولات والمخدرات والجنس والشم والتفاهة ، وكان ينبغى أن نضع من البداية حدودًا لذلك ، ولكن سطوة رأس المال والسلبية وغياب رأس المال الواعى الراقى الحلال ترك الساحة للمغامرين ، فكسبوا الملايين وأيضًا أفسدوا أذواق الملايين .

وبجانب هذا لعبت أياد خفية ما زالت مجهولة حتى الآن لها أهداف تجاوزت

حدود الرسالة الفنية ودخلت وأثرت فى تشكيل الأجيال الجديدة على هواها ، حيث تسلل مع رأس المال الجاهل المغرض أو المشبوه أسماء غريبة بلا موهبة ، واستطاعت أمام الإلحاح الإعلامى الدائم أن تفرض نفسها وأن تحتل مساحة من وجدان الناس وأن تغير تركيبة الذوق العام بحيث تقبل أصواتًا بلا مواهب ، وأفلاما بلا قيمة ، ومسرحيات بلا هدف ، وظهر نجوم لهذا التيار ، إنهم بلا مواهب ولكنهم وجدوا وسائل إعلامية تفرضهم فرضًا ابتداء بشركات إنتاج الكاسيت وانتهاء بشاشات التليفزيون سواء المصرية أو العربية ، وأمام هذا العدد المخيف من القنوات الفضائية العربية ، وأمام آلاف الساعات من الإرسال وجدت هذه القنوات نفسها مضطرة لأن تقدم هذا الإسفاف حتى تغطى ساعات ، وحظها السيئ أن تعتاد القبح والإسفاف.

ومع رأس المال ، واللامواهب ظهرت طبقة جديدة بلا فكر ولا ثقافة ، ارتفعت هذه الطبقة بسرعة الصاروخ مندفعة من القاع نحو القمة ، واستطاعت أن تطحن فى قوة اندفاعها المخيف الطبقة الوسطى المصرية التى كانت بكل المقاييس عماد المجتمع فى السلوك والفكر والتذوق والتحضر والمعرفة ، ووجدنا أنفسنا أمام طائفتين جديدتين: الأولى صعدت من أسفل بكل قيمها السوقية فى المال والسلوك ، والثانية هبطت علينا من أعلى من رجال الأعمال والسماسرة بكل وسائلهم فى التجارة والارتزاق بكل أساليبه ووسائله ، وكان هناك عامل مشترك يجمع بين الفئتين أن المال هو اللغة الوحيدة وأن القوة هى مقياس التميز.

ولا شك أن المتغيرات الاجتماعية فى طبقات المجتمع المصرى تركت آثارًا سيئة على مملكة الفن ، فقد شاركت هذه المتغيرات فى إنشاء إمبراطورية الفن الهابط ، وانسحبت الطبقة الوسطى بكل تراثها تاركة الساحة للجهل والإسفاف والتخلف .

وما بين رأس المال والطبقات الجديدة وفنانين بلا مواهب كان الوطن يواجه مجموعة من الظواهر السلبية فى الفكر والسلوك ، وكانت هناك تيارات تحرم الفن باسم الدين ، وتيارات أخرى تحاول أن تدفع بالوطن إلى طريق مجهول حيث المخدرات ولعنة الشم وتجارة الموت ، وفى هذا المناخ وفى معركة الوطن ضد الإرهاب وجدنا محاولات جادة دائمة لرفض أشكال من الفنون الرخيصة والأفلام الساقطة .

وعن معاناة الثقافة فى ظل غياب الرؤية الإستراتيجية عبرت بصدق د.نعمات فؤاد حيث كتبت تقول عن محنة الثقافة :

«إن الإنسان ليصيبه الدوار حين يجد نفسه عاش عصرًا ألغيت فيه يومًا بقرار واحد ، فى وقت واحد وزارة الثقافة ووزارة البحث العلمى ووزارة التعليم العالى.

دوار أن تلغى هذه الوزارات حين تقوم وزارات أخرى ليست من الثقافة أو العلم وليست للثقافة أو العلم ، دوار أن تنضم وزارت القيم إلى وزارة القراءة والكتابة أى التربية والتعليم»[1].

خامسا: تعديل وتغير رموز الوطن وخيانة الوطن وأبطال هذا الزمن :

١ـ علم مصر وشعار الدولة تم تعديله وتغييره عدة مرات :

كان علم مصر عام ١٨٢٦م هو نفس علم الدولة العثمانية أحمر اللون يتوسطه هلال أبيض ونجم ثمانى الأطراف ، وفى عهد الخديوى إسماعيل قام بتغيير العلم العثمانى إلى علم أحمر اللون به ثلاثة أهلة بيضاء داخل كل هلال نجمة بيضاء ترمز إلى مصر والسودان والنوبة ، وتحت ظلال هذا العلم خرجت الجماهير مفجرة ثورة ١٩١٩م ، وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وتحولت مصر إلى مملكة مستقلة

---

(١) أزمة الشباب وهموم مصرية د. نعمات فؤاد .

وتسمية السلطان فؤاد بالملك فؤاد أصدر فى ديسمبر عام ١٩٢٣م قانون العلم الأهلى الذى أصبح أخضر اللون يتوسطه هلال أبيض أمامه ثلاث نجوم بيضاء ، ثم كانت نقطة التحول التى ولدت العلم الحالى بألوانه الأحمر والأبيض والأسود وهى قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨م فأصبح هذا علم الجمهورية العربية المتحدة ويتوسطه نجمان أخضران يرمزان إلى الإقليم الشمالى (سوريا) والإقليم الجنوبى (مصر) وفى عام ١٩٧١م تم إعلان اتحاد الجمهوريات العربية مصر وليبيا والعراق فحل الصقر محل النجمتين وأصبح الصقر هو شعار الاتحاد ، وبداية من عام ١٩٨٤م حل النسر الذهبى محل الصقر وأصبح الآن هو شعار وختم مستنداتها وعملاتها ومعاملاتها الرسمية.

٢ـ تغيير المؤسسات الحزبية والسلام الوطنى واسم مصر نفسها :

وهو الذى تقول عنه د.نعمات فؤاد إنه يمتد فى الزمن إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، دون أن ندرك مختلف الأبعاد التى ينطوى عليها هذا التغيير ، ولم نكن ندرك وقتها أن هذا التغيير كان يحمل فى طياته تحولًا بالغ الخطورة فى مضمون الولاء ووجهته ، وهكذا فإن الحماس الذى بدا من المصريين فى السنوات الأولى لهيئة التحرير التى تكونت فى بداية الثورة ، فقد توجه بعض الشىء حينما تحولت هذه إلى الاتحاد القومى ، ثم إلى الاتحاد الاشتراكى ، ثم حزب مصر ومنه إلى الحزب الوطنى الديمقراطى ، إذ اتضح للناس بالتدريج أن الولاء الذى تعبر عنه هذه الهيئات لم يكن ولاء لمصر بقدر ما هو الولاء للنظام وتوجهاته.

٣ـ من الذى يخون الوطن؟ :

لم تعد الخيانة تحتاج لوقائع مادية وتقدمها أجهزة الأمن والنيابة إلى القضاء لإجراء محاكمة وصدور أحكام بشأنها تبدأ بالسجن وتنتهى بالإعدام بتهمة الخيانة

العظمى ، أو تسريب معلومات ، أو الإضرار بمصالح الوطن ، أو التعاون مع جهات أجنبية ، أصبحت الخيانة تأخذ أشكالًا مختلفة دون مخالفتها للقانون .

أصبح أبطالها من وجهاء المجتمع بدلًا من مجرمى السجون ، ولا يمسهم أحد لا من حيث مكانته الوظيفية ولا وضعه الاجتماعى ، ولا يستطيع جهاز أمن واحد أن يقول عليه سوى أنه راجل بركة مغموس فى الشغل ويحتارون فى أسباب استمراره فى مقعده ، ويفسر آخرون ويحلل المهتمون وكلهم لا يعلمون .

إنه نوع جديد بديل لمفهوم الخيانة العظمى والاستعمار الجديد ، لقد كانت الدول الكبرى تستولى بالقوة جيشًا وسلاحًا أراضى دول أخرى لموقعها الاستراتيجى أو وجود مواد خام بها تفيد الدول المهاجمة وهو ما أطلقوا عليه احتلال أو استعمار وعلى تلك الدول الكبرى الدول الاستعمارية .

الآن تقوم دول كثيرة بتجميع الخامات والمخلفات بكل أنواعها من مصر ، ويقوم مندوبيها سواء كانوا من المصريين أو من أبنائها بشحنها لتلك البلدان ، ثم تقوم بإعادة تصنيعها وتصديرها لمصر وغيرها ، وتقف مصر الدولة تراقب الموقف نأمل ألا يطول الوقوف محلك سر.

كما تقوم الدول الكبرى وأجهزتها بالسيطرة بأشكال مختلفة ، عن طريق بعض رجال الاقتصاد ورجال الإعلام والتكنولوجيا والأبحاث المشتركة ومنح دراسية لأولاد كبار القوم (رجال السياسة / فنانون / رجال أعمال) وفرص عمل ومشروعات تجارية ووكالات تجارية.

إن الفساد لا يقتصر على قضايا الرشوة ، فهذه إحدى صوره ، ولكن الفساد يشمل اختيار قيادات سيئة قليلة الكفاءة والموهبة ، متواضعة الطموح لمواقع المسؤولية والمناصب الكبرى والمواقع الحساسة .

فتولى الأغبياء والجهلاء ومعدومي الكفاءة ومحترفى الظهور الإعلامى أقوى أدوات انتشار الفساد وانهيار الدولة وسقوطها .

الفساد الأخطر والهادئ والغير مدان قانونًا لكنه مدان أخلاقيًا هو تعطيل صدور قرار أو تأجيل تنفيذ مشروع أو إحالة دراسة منتهية ومدفوعة لمشروع مفيد إلى لجنة تحت دعوى التأكد والاطمئنان ، أو إزاحة قيادات واعدة من أماكن هامة إلى أماكن هامشية بدعوى المصلحة العامة ، أو تلقى الاقتراحات ونتائج الأبحاث ووضعها فى الأدراج وعلى الأرفف ، أو تسهيل حصول حاملى الدرجات العلمية الرفيعة على فرص الإعارة أو السفر للعمل بالخارج بحجة مساعدتهم والتيسير على المواطنين ، والحقيقة هو التخلص منهم لتفريغ المؤسسات من الكفاءات ، وهو ما يدخل فى نطاق الترويج للفشل وإشاعة الإحباط ويعد أحد أنواع خيانة الأوطان.

٤- وعن أبطال هذا الزمان ورموزه كتب الأستاذ فاروق جويدة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٩ بالأهرام يقول فيه :

إذا أردت أن تعرف شعبًا فابحث عن رموزه ، وإذا أردت أن تعرف أمة فاسأل عن أبطالها ، وإذا أردت أن تدرك أحلام الناس فاسأل عن القدوة فيها ، ومن خلال ذلك تستطيع أن تضع الزمن الذى نعيش فيه فى مكانه الصحيح ، أو مكانه الخطأ ، فترى ممسوخات غريبة وقد تحولت إلى رموز وترى الخطايا وقد صارت فضائل ، وتتعجب وأنت تسأل نفسك : هل هذا هو نفس الشعب الذى خرجت منه تلك العقول المبهرة والباهرة ، وكيف أصيبت الأرض بالعقم الطويل ، وأصيب الناس بهذا القدر الكبير من السطحية والبلاهة[١] .

طوال أسابيع انشغل الإعلام المصرى كله بل العربى الرسمى والحكومى

---

(١) الأهرام فى ٢٠٠٦/٦/٩م .

والمستقل من الصحف والشاشات الأرضية والفضائية بمجموعة محددة من القضايا التى حدثت فى مصر ، شغلت هذه القضايا الشعب المصرى كله وكانت حديث كل بيت ، إنها قصص عن بطولات غريبة وأبطال ورموز أطلت على عيوننا لتؤكد واقعًا قبيحًا ترهل واستسلم واستكان.

* حكاية مطرب شاب أدين فى جريمة تزوير أوراق رسمية وخرجت جموع من الشباب المصرى تدافع عن بطلها وترفع اللافتات فى الشوارع وتطالب بالإفراج عنه.

* حكاية فتاة دارت فى المحاكم لتحصل على اسم لابنتها وخرج المجتمع الأنثوى المصرى بسيداته وشاباته ومحجباته وعارياته يطالب بالقصاص من المجتمع الذكورى المتخلف ، رغم أن المجتمع لم يكن شريكًا فى القضية ولا طرفًا فيها ، ووقف من يقول ومن يكتب مقارنًا بين دعوات قاسم أمين وبطولة هدى شعراوى ما هى العلاقة بين هدى شعراوى وهذه الرموز العظيمة وما نراه الآن ؟ إننا لا نفسد الحاضر وحده ولكننا نفسد معه التاريخ والذكريات.

* حكاية فنانة شابة قررت أن ترتدى الحجاب وهذا حقها شرعًا ودينًا وسلوكًا ، وفجأة تحول حجابها إلى قضية مجتمع وأمة وحضارة وكأن زلزالًا أصاب المنطقة كلها إعلاميًا وصحفيًا ، إن ما كتبته الصحف وما أذاعته الفضائيات من قصص عن هذه الفنانة المحجبة يوازى كل ما كتب عن الفن فى مصر فى السنوات العشر الأخيرة ، هل هو إفلاس أم ترهل أم هروب من القضايا والهموم الحقيقية للناس؟

* حكاية خناقة حامية دارت فى مجلس الشعب العريق تطايرت فيها الأحذية وصرخت فيها الاتهامات وأمسك الجميع بالحذاء وتركوا الاتهامات الأصلية ، وبدلًا من أن تكون المعركة قضية نهب مال عام تحولت إلى قضية حوارات بالأحذية ،

وأمسكت عشرات الأقلام بالدفوف وعشرات أخرى بالسكاكين وضاعت القضية الأساسية فى زحمة الصراخ والعويل.

وإذا كان لدينا كل هذا الوعى لكى يخرج الشباب فى مظاهرات والنساء فى حركات تأييد صاخبة ، فأين كان هؤلاء جميعًا وحرية الشعب تنتهك كل يوم أمام إجراءات وقوانين استثنائية؟ وأين كان هؤلاء والمرأة المصرية المكافحة تمتهن كل يوم أمام طوابير الجمعية وفى الحقل والمصنع ودار المسنين والأيتام وهناك ملايين من الشباب بلا عمل؟

ولو أردنا أن نتعامل بدقة وأمانة مع واقعنا المريض ، فإن هناك قضايا تهمشت ودخلت سراديب النسيان وكانت هى الأحق والأولى أن تكون فى الصدارة ، وهذا يؤكد هذا التناقض الشديد فى نظرة المجتمع لأحواله وقضاياه:

كانت القضية الأولى التى تهمشت على شاشات الإعلام وأوراق الصحف هى ضحايا بورصة الأوراق المالية من البسطاء والغلابة الذين حلموا مجرد حلم أن يكسبوا بضعة جنيهات ، ومنهم من باع كل ما لديه وذهب إلى البورصة ليعود منها وقد خسر كل شىء أين ذهبت أموال هؤلاء الناس الذين يقدر عددهم بحوالى مليون وربع مليون شخص ؟ لا أحد يجيب كم خسر هؤلاء ؟ هناك روايات تقول : إنهم خسروا ٢٠٠ مليار جنيه ، ومنهم من يرى أن المبلغ أقل أو أكثر ، ولكن لم يجب أحد على هذا السؤال سواء إعلاميًا أو اقتصاديًا أو فنيًا أين ضاعت أموال البورصة ؟ وماذا فعل فيها الحيتان ؟ وكيف التهموا كل الأسماك الصغيرة التى اقتربت من المحيط؟

كانت القضية الثانية الأولى والأحق بالاهتمام الإعلامى هى كارثة القمح التى توسع الفلاحون فى زراعته بناء على توجيهات الدولة حتى وصلت مساحته إلى

ثلاثة ملايين فدان ، كان ذلك تشجيعًا لشعار رنان حول تحرير رغيف الخبز ، وزادت الكميات واتسعت المساحات وذهب الفلاحون إلى الحكومة لتشترى منهم المحصول ولكنها رفضت ، وقامت بتخفيض أسعار توريد القمح ، وفى الوقت نفسه كانت كميات القمح المستورد تتسلل إلى المخازن الحكومية ؛ لأن مافيا الاستيراد هى الأعلى صوتًا وأكثر تأثيرًا ، وضاعت على مصر فرصة نادرة لأول مرة فى رغيف خبز مصرى المنشأ والهوى.

كانت القضية الثالثة هى تعويضات ضحايا عبارة الموت الذين لم يحصلوا على شىء حتى الآن ومازالوا حائرين بين مكاتب الشركات والحكومة ، حتى أن المتبرعين من رجال الأعمال يطالبون الآن باسترداد تبرعاتهم التى قدموها للضحايا ، واستولت عليها الحكومة وإن كان المدعى الاشتراكى قد أعلن أول أمس عن وصول التعويضات ولا أدرى لماذا يصل قطار العدالة والحقوق للغلابة والبسطاء متأخرًا وكثيرًا ما وصل بعد فوات الأوان .

وكانت القضية الرابعة هى المظاهرات التى اجتاحت الشارع المصرى من القضاة والصحفيين والمعارضين والاعتداءات الصارخة عليهم ، ومهما كانت درجة الخلاف أو الاتفاق حول هذه المظاهرات إلا أنها تمثل جانبًا مضيئًا فى حياتنا وسط سرداب طويل مظلم ، فأين نحن من كل هذا ؟ وما درجة التفاعل والتجاوب مع مطالب الحرية وحقوق الإنسان والمجتمع العادل لأبناء الوطن الواحد ؟

إن هذه الظواهر تؤكد أننا أمام أشياء مقلوبة وقضايا ملفقة وأبطال مزيفين ورموز فاسدة ، وللأسف الشديد إن هناك عملية خداع ذكية يمارسها البعض من أجل تشويه الحقيقية وإخفاء الأبطال الحقيقيين».

سادسا : الانتخابات والأحزاب واختيار المسؤولين وتصرفات نواب الشعب :

إن عملية صنع السياسات العامة ذات طابع ديناميكى متعدد الأطرف ، إذ هى نتاج ومحصلة تفاعل بين مؤسسات حكومية وأفراد وجماعات مصالح وعوامل خارجية .

الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكون من السيد رئيس مجلس الوزراء ونوابه والسادة الوزراء ونوابهم ، والسيد رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ولسيادته وفقًا للدستور اختصاصات أصيلة يمارس بعضها بنفسه ويمارس البعض الآخر بالاشتراك مع مجلس الوزراء فى وضع السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها فى ضوء بيان السيد الرئيس وبرنامج مجلس الوزراء الذى يتقدم به عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب ، ويتولى مجلس الوزراء توجيه ومتابعة أعمال الوزارات من خلال عدد من اللجان الوزارية التى تقوم ببحث سياسات وخطط الوزارات والتنسيق بينهم ، ودراسة مشكلات التطبيق واقتراح الحلول المناسبة ، كما أن الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها.

ويقوم مجلس الشعب بثلاث وظائف ، منها الوظيفة التشريعية وتشمل الموافقة على القوانين التى تتعلق بالصالح العام وسياسة الدولة ، وتتأثر بمسألة توزيع الأدوار خاصة حزب الأغلبية.

والوظيفة المالية للمجلس بإقراره للموازنة العامة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تعلنها الحكومة فى بداية عملها أمام المجلس.

والوظيفة الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية تعتبر أهمها إذ يمكن من خلالها التعرف على الموضوعات التى تحظى باهتمام المجلس ونواحى الضعف والقصور فى

السياسات العامة السائدة.

أما مجلس الشورى فإن دوره هو المشورة وإصدار التوصيات فيما يتعلق بتعديل مواد الدستور ، ومشروعات القوانين ، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والمعاهدات والاتفاقيات والمنح والقروض وما يحال إليه من السيد الرئيس.

كما تقوم القوى غير الرسمية بالتأثير على عملية صنع السياسات العامة ، سواء كانت تلك القوى محلية حيث تتمثل فى جماعات المصالح المختلفة ، أو كانت قوى خارجية تحاول من خلال تقديم المساعدات المشروطة توجيه السياسات العامة نحو تبنى بعض المفاهيم.

وجماعات المصالح لا تسعى إلى السلطة وإنما تهدف للتأثير على صانعى السياسات لتحقيق مصالح أعضائها كما هو الحال فى النقابات وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين وباقى مؤسسات المجتمع المدنى ، وقد تصبح أداة فى يد السلطة السياسية لنشر نفوذها فى المجتمع ويختلف نشاط وفاعلية جماعات المصالح من جماعة إلى أخرى وفقًا لطبيعة نشاط الجماعة والسمات الاجتماعية والاقتصادية لها ، وطبيعة الأعضاء ومدى تضامنهم ، فجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين استفادوا من تشجيع صانعى السياسات للقطاع الخاص والقوى الاستثمارية وتوفير جميع الضمانات والتسهيلات لتحقيق ثروات طائلة ومصالح شخصية.

كما تلعب هيئات التمويل الأجنبية دورها فى التأثير على السياسات العامة من خلال تقديم المساعدات الخارجية التى تلجأ إليها الدولة لمعالجة القصور فى التمويل ، وعادة ما يقدم الطرف المانح الخبراء ودراسات الجدوى التى تستنزف جزءًا كبيرًا من المنحة المقدمة ، كما تقدم القروض الدولية وفقًا لمعايير وأولويات

تمليها الجهة المقرضة.

١ـ الأحزاب :

كان نظام الأحزاب السابق على عام ٥٢ نظامًا نالته أخطاء عدة ، ولكنه كان أيضًا يمثل فى جانب منه ، محاولة نبيلة من بعض الأحزاب التى تمتعت بشعبية حقيقية ، لمقاومة القصر والاحتلال ، وترسيخ بعض التقاليد الديمقراطية ، فمثلًا كان فرض أى قيد على حرية الصحافة يقابل بالمظاهرات وأصوات الاحتجاج العالية ، كما كان قيام الملك برحلة باهظة التكاليف ولا تخدم غرضًا قوميًا يستثير مقالات المعارضة.

لم يكن من الإنصاف فى شىء أن توصف الحياة النيابية بأسرها بالفساد والمساهمة فى تعطيل النهضة ، وإصابة الحياة الديمقراطية فى مصر بالشلل فى السنوات الأخيرة من الملكية.

كان هناك مستوى أدنى من احترام كرامة الإنسان لم يكن ليجرؤ أحد من الحكام على النزول دونه ، وكان هناك حد أقصى لما يمكن أن يقبله المسؤول من المساس بكرامته أو التعدى على اختصاصه ، وكان مدير الجامعة أو عميد الكلية يسرع بتقديم استقالته إذا حاول الوزير أن ينقل أستاذًا من كليته أو يعين فى كرسى الأستاذية من لا يستحق.

أما اليوم برغم الظروف المواتية للحزب الوطنى ، إلا أنه يعانى من نقطتى ضعف رئيسيتين أولهما أن الثقة فيه محدودة ؛ لأنه عجز عن أن يقوم بالإصلاح السياسى المنشود طيلة سنوات احتكاره للسلطة خلال العقود الثلاثة الماضية ، وغاية ما تحقق على هذا الصعيد أنه تم تعديل مادة فى الدستور برغم أن ذلك يحسب للسيد رئيس الجمهورية وليس للحزب ، الأمر الذى يسوغ لنا أن نتساءل إذا كنا قد

انتظرنا نحو ربع قرن لكى تغير مادة واحدة فى الدستور ، فكم من الوقت نحتاجه لكى نغير الدستور كله الذى يتضمن ١٩٢ مادة ؟! .

والثانى أن أغلب قوائم المرشحين التى يعلنها تتضمن الوجوه التى ارتبطت بمرحلة عجز الحزب عن النهوض باستحقاقات الإصلاح وهو ما يوحى بأن شيئًا لم يتغير فى تفكيره أو خططه ، بينما أقامت أحزاب المعارضة لأول مرة خلال نصف القرن الأخير تحالفًا نسبيًا لم يخل من ثغرات ، وهو أمر مفهوم فى ضوء حداثة الخبرة بفكرة التحالف ، ومعاناة بعض الأحزاب من تصدع البنيان ، وإن الأغلبية ستظل من نصيب الحزب الوطنى ، كما كانت خلال العقود الثلاثة الماضية ، كما أن جماعة الإخوان المسلمين غير المعترف بها من الناحية القانونية ، تتمتع بشعبية لا بأس بها ، جعلت منها المنافس الحقيقى للحزب الوطنى ، ووفرت لها حصة من الأصوات والمقاعد بالبرلمان تجاوزت بمراحل ما حصلت عليه أحزاب المعارضة مجتمعة .

إن معظم الأحزاب السياسية نشأت من خلال الصفوة السياسية أو الصفوة المثقفة ، ثم بدأت فى الانتشار على المستوى المحلى من خلال جماعات الصفوة المحلية التى لها مصلحة سياسية واقتصادية فى ممارسة السياسة ، ويبقى المواطنون خارج دائرة التنظيم ، وحتى إذا ما سعت الصفوة المحلية نحو ضم أعضاء إلى التنظيمات الحزبية فهى لا ترتبط بإقناع أو اقتناع ، وإنما هى إجراء شكلى لاستكمال صورة التنظيم وثانيًا فإن هذا الانفصال بين التنظيمات السياسية وبين المواطنين يضفى على الممارسة السياسية أهدافًا سياسية متباينة ، من وجهة نظر كل من الصفوة والمواطنين ، فالصفوة السياسية تسعى إلى تدعيم مواقفها مع المحافظة على الشكل التنظيمى للحزب ، وبالتالى أعادت إنتاج نفسها على المستوى السياسى والاجتماعى ، ولا يدخل المواطن كهدف لممارسات الصفوة وسلوكها السياسى ، أما غالبية المواطنين

لا يثقون بأهداف العملية الانتخابية ، وحتى الأهداف من وراء إنشاء تنظيمات كالأحزاب ، وهنا فالممارسة السياسية للمواطن العادى إما «ممارسة قهرية» بمعنى أن عليه أن يذهب إلى صناديق الاقتراع بحكم القانون وإما ممارسة ترتبط «بأهداف عملية» كمساعدة شخص معروف بأنه يسهل الحياة اليومية للمواطن أو يساعده فى التغلب عليها.

فالمواطنون لهم حياتهم اليومية ومشكلاتهم العملية التى لا تنعكس غالبًا فى الممارسات السياسية ، ومن هنا تكون السلبية متوقعة ، وتكون اللامبالاة من جانب المواطنين أحد منتجات الظروف المحيطة.

٢ـ الانتخابات :

إن الأوعية الحزبية المعروضة على المواطنين لا تتمتع بدرجة كافية من الجاذبية والإقناع بالنسبة لهم ، فى حين أنها تجد ما يجذبها أكثر إلى بعض الأوعية المحجوبة عن الشرعية ، وإذا صح هذا التحليل فإنه يثير أكثر من سؤال وجيه حول مصدر الشرعية ومعاييرها فى الخريطة السياسية المصرية ، وما إذا كانت تلك الشرعية تكتسب من رضى السلطة أم من قبول المواطنين ورضاهم؟!.

والفكر المتحضر يعنى أن يتخلى صاحبه عن عواطفه عندما يحكم على أمر من الأمور ، أو يقيم موقفًا من المواقف ، أو يدلى برأيه فى إنسان أو حزب أو جماعة ، فالتقييم لابد أن تحكمه أسباب واقعية تستند إلى الحقائق والمنطق والمصلحة العامة هذا هو أحد أوجه التحضر ، ومع الأسف فإن ردود أفعال الكثيرين تجاه نتائج الانتخابات البرلمانية تأتى بعيدة عن السلوك السوى والمتحضر عندما يتركوا لعواطفهم العنان وهم يهاجمون هذا الحزب أو تلك الجماعة أو أولئك المستقلين ، وكل فريق يحاول بما يملكه من أدوات قطع الطريق على مرشحى الفريق الآخر

للحيلولة دون نجاحهم ، ومحاولة استعداء السلطة ضدهم بالتدخل بشكل أو بآخر ضاربين عرض الحائط بأهم قيمة ترسخها الديمقراطية التى ينادون كلهم بها صباح مساء وهى النزول على إرادة المواطنين واحترام اختيارهم ! .

لقد أوضحت الانتخابات بكل أنواعها ومستوياتها مدى بُعد المجتمع المصرى بمعظم طوائفه وعلى كل المستويات السياسية والحزبية عن السلوك الحضارى ، ومدى اتساع الفجوة بين حديثنا عن الديمقراطية من جانب وبين إدراكنا حقيقتها والتزامنا بأصولها وشروطها من جانب آخر ، وأوضحت الانتخابات أيضًا أن كثيرًا من المسؤولين الذين عاشوا طويلًا فى ظل الحكم الشمولى واحتكار السلطة لم يتأهل وجدانهم وعقولهم ونفوسهم بعد للتعامل مع كل القوى السياسية بشكل متحضر ومحايد ، وكذلك أسلوب التدخل الخشن عند اللزوم ما زال هو سيد الموقف ، والدافع لذلك ترسيخ السيطرة الكاملة على فعاليات الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر .

فالمواطنون بوجه عام لم يدرجوا على الثقة بالانتخابات العامة كوسيلة أو آلية للتغيير السياسى ، فلقد أغلقت هذه الآلية السلمية للتغيير السياسى أو التأثير على السياسات العامة لفترة طويلة ، بسبب التدخل والتلاعب الإدارى من ناحية والضعف الأصيل للبرلمان دستوريًا وسياسيًا من ناحية ثانية ، ولهذا لم تكن لدينا انتخابات سياسية فى مصر ، وإنما انتخابات خدمات وعصبيات ، ولكن التناقض الكامن من هذا التفسير هو أن عدم التصويب كان الضمان الأساسى للتلاعب المأمون بنتائج الانتخابات العامة من جانب السلطات ، فإذا كانت الطبقة الوسطى بالذات تشارك فى الانتخابات ، لما كان من السهل أن يتم تزويرها ، ومن ناحية أخرى فإن المشاركة السياسية ما أن تبدأ فعليًا حتى تخلق قنوات تأثيرها ، وتضمن

بنفسها فعالية هذا التأثير ، ليس فقط داخل البرلمان وإنما على المستويات الدستورية والسياسية جميعًا ، والمهم فى الامتناع عن التصويت أنه مجرد مؤشر للامتناع عن المشاركة السياسية تقريبًا لدى فئات واسعة ـ ربما الأغلبية ـ من الطبقة الوسطى وتصبح القضية الحقيقية هى تفسير ضعف أو اختفاء المشاركة السياسية أصلًا وحتى بعد أن بدأ حراك سياسى واسع فى مصر .

٣ ـ الظواهر السلبية التى ارتبطت بأعضاء المجلس النيابى :

لم يعد هناك خلاف على أن هناك ظاهرة تزويغ السادة النواب وغيابهم المستمر عن الجلسات ، ويظل الواقع المرير يتحدث عن نفسه وهو أن النواب غائبون ، ولعل الظاهرة الثانية هى الانصراف عن الجلسة حيث يوجد نواب حاضرون تحصيل حاصل ، فإما أن نجد النائب مستغرق فى النوم أثناء الجلسة ، وإما أن نجده صامتًا ومحجمًا عن أية مشاركة جادة وكأنه يحضر لمجرد توقيع اسمه فى كشوف الحضور والانصراف ليصبح له أحقية فى بدل الجلسات ، وإما أن يكون النائب منصرفًا عن الجلسة فى صورة الحديث مع زميله ، وقد تكون الظاهرة الثالثة أيضًا وجود نواب فى المجلس لا عمل لهم تحت القبة سوى التصفيق ورفع الأيدى بالموافقة.

وقد نجد من يبرر هذه الظواهر السلبية بسلبيات أخرى ، فمثلًا النواب الغائبون يبررون غيابهم بأنهم يلاحقون الوزراء لتوقيع طلبات أهالى الدائرة ، والنائب يشكو من صعوبة بالغة فى الحصول على موعد مع الوزير ، والنواب يتهمون الوزراء بأن أبوابهم دائمًا مغلقة ، ومن هنا يبررون تغيبهم بأنه غياب له ما يبرره ومرجعه الوزراء وليس النائب نفسه.

كتب الأستاذ شريف العبد بصحيفة الأهرام بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٩م تحت

عنوان (الانتفاع البرلماني) ما يلي:

« قال لى الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الصحة البرلمانية : إننى والحمد الله راض عن نفسى كل الرضا ومستريح الضمير وصفحتى ناصعة بيضاء وأتحلى بالنزاهة أمام المواطن فى دائرتى ، فأنا لم أنتفع من عضويتى فى البرلمان التى امتدت لسنوات ، ولم أحصل طولها على متر أرض واحد ولم يخصص لى شاليه فى مارينا أو فيلا فى التجمع الخامس أو منتجع فى مرسى علم .

قلت لنفسى : لماذا يتحدث الرجل عن سلوكه هذا كما لو كان سلوكًا نادرًا فريدًا من نوعه؟ ولماذا يتحدث عن عدم الانتفاع كما لو كان استثناء ، بينما المفترض أن يكون هو الأصل والقاعدة؟ ولو قلنا : إن هناك ٤٥٤ عضوًا فى مجلس الشعب فكم منهم انتفع وحقق الملايين عن طريق السمسرة والتسقيع؟ وكم منهم كان ملتزمًا منضبطًا حصل على لقب نائب من أجل خدمة أهالى دائرته وتخفيف المعاناة عنهم والقضاء على مواجعهم وهمومهم ومرارتهم ؟ كم منهم منذ أن خطت قدماه أعتاب البرلمان وشاغله الشاغل الحصول على الامتيازات والاستثناءات والصفقات ؟ وكم منهم حرص على أداء الرسالة واحترام القسم وتقديم القدوة والعمل الجاد تحت القبة؟ .

كنت خلال عملى كمحرر برلمانى أجد غالبية النواب يصفقون لهذا الوزير ويتوددون إليه ويتصدون لأى نائب يتجاسر ويتجرأ على مهاجمته ، وكنت قد هاجمت هذا الوزير مرات ، واقترح زميل لى تصفية الأجواء وذهبت إليه فى مكتبه فى الوزارة وفوجئت أن المكتب ملىء عن آخره بالنواب وعدد آخر فى السكرتارية ينتظر فترات تطول لحين أن ينعم عليه الوزير باللقاء ، وعلمت أن مثل هذا اللقاء هو بمثابة صفقة للنائب يحظى عن طريقها بقطعة أرض ممتدة أو فيلا فى موقع متميز ،

من هنا فقط جاءت الثروات وتولدت الملايين ، وإذا كان هناك نواب أعطوا العمل النيابى دون أن يحصلوا على أى مقابل سوى الشعبية وحب الجماهير ، فعلى الجانب الآخر نجد طرازًا من النواب لم يشعر بهم أحد تحت قبة البرلمان ، ولم يشعر بهم أحد تحت قبة البرلمان ورصيدهم السياسى لا شىء إنما رصيدهم بلغ ذروته فى عالم البيزنس والسمسرة والتصقيع ، الأصل أن النائب رشح نفسه واحتل مقعده البرلمانى لخدمة دائرته وليس من أجل المتاجرة بالأراضى والسمسرة بالعقارات ، ومرة أخرى نتساءل كم نائب فى البرلمان لم ينتفع ولم يحصل على أية أراض أو عقارات ، هل نقول ٥٠٪ من النواب أو ٣٠٪ أو ربما أقل كثيرًا ، وكم نائبًا يمكنه أن يعلن بأعلى صوت أنه سار فى الطريق الصحيح[(١)].

نشرت الأهرام العربى فى ٧/ ٧/ ٢٠٠١م بالعدد رقم ٢٢٤ بالصفحة ١٦ ما يلى تعليقًا على انتخابات مجلس الشعب :

« أكد السيد محمد محمود على حسن زعيم الأغلبية فى مجلس الشعب أنه ليس أمام مشعل ولكح والعماوى حلًا سوى أن يستقيلوا وإلا سوف تسقط عنهم العضوية تلقائيًا ، ومن ثم سوف يخسر كل منهم موقعه الحزبى والحكومى ، وأشار إلى أن الحزب طرح فكرة تقديم الاستقالة إكرامًا لهؤلاء النواب.

وأضاف أن الموقف داخل الحزب الوطنى واضح وصريح ، وكلام الرئيس مبارك كان واضحًا ، والحقيقة أن هناك نوابًا صدرت ضدهم أحكام إدارية من القضاء الإدارى وهذه الأحكام واجبة التنفيذ قبل حلف اليمين أمام المجلس ، وكان يجب على وزارة الداخلية أن تنفذها لأن هذه الأحكام صدرت ضد وزارة الداخلية بصفتها مسؤولة عن متابعة الانتخابات.

---

(١) الأهرام فى ٣١/ ٥/ ٢٠٠٩م .

نريد فهم نوعية الأحكام ومعرفة عددها ؟!

هناك ثلاث نوعيات الأولى خاصة بالشكل وهى مثل الأحكام الصادرة ضد الوزير سيد مشعل ، فهذا النائب مطعون فى ترشيحه بدائرة هو ليس مدرجًا فى جداولها الانتخابية ، وبالتالى فليس أمامه إلا أن يستقيل احترامًا للحكم القضائي.

وماذا عن موقف الوزير الثانى أحمد العماوى؟

العماوى وقع فى خطأ الصفة فكيف يكون وزيرًا فى الحكومة وهو فئات ويرشح نفسه على مقعد العمال ، هذا الشرط يعد كافيًا لكى تسقط عضوية العماوى.

لكن هناك نوابًا آخرين مطعون فيهم بسبب الجنسية وعلى رأسهم رامى لكح؟

رامى لكح هو النائب الوحيد الذى اعترف بأنه يحمل الجنسية الفرنسية ، ومن ثم فسوف يلقى مصير العماوى ومشعل ، وهناك أقوال بأن هناك ثلاثة نواب آخرين لديهم مشكلة الجنسية لكن لم يتأكد الحزب من كونهم يحملون جنسيات أخرى.

إذن يبدأ المجلس وكأنه لن ينفذ إلا أحكام القضاء الإدارى الخاصة بالشكل والصفة والجنسية؟!

هناك حوالى ٢٥ عضوًا آخرين مطعون فى عضويتهم ؛ لأنهم كانوا عمالًا وعندما خرجوا على المعاش سقطت عضويتهم تلقائيًا وبالتالى أصبحوا يحملون صفة فئات ، فمثلًا أنا مهندس وعضو نقابة مهنية فهل عندما أخرج على المعاش تسقط عنى صفة عامل تلك هى المشكلة ، وأعتقد أن هؤلاء النواب مظلومون ولن تسقط عضويتهم.

لكن هناك أحكام أخرى من محكمة النقض بلغت أكثر من ١٧ حكمًا ، وهناك ما يقرب من ٧٠ حكمًا أمام مجلس الدولة والقضاء الإدارى مطعون فى بعضهم بسبب

التزوير والجداول إضافة إلى الصفات السابقة ؟!

هؤلاء يفصل المجلس فى صحة عضويتهم باعتباره سيد قراره ؛ لأن أحكام محكمة النقض ليست نهائية ، لكن هناك حوالى ثلاثة أو أربعة أعضاء مطعون فيهم بسبب التجنيد ربما تسقط عضويتهم فى حالة ثبوت ذلك[1] .

فإذا كان الوزراء والنواب يفعلون ذلك فماذا ننتظر من المواطنين ؟!

وتعليقًا على مدى شرعية الأغلبية التى يكتسبها حزب بانضمام المستقلين الناجحين إليه فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥م نشرت الأهرام تعليقًا للدكتور أحمد كمال أبو المجد بتاريخ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥م نورده فيما يلى:

ردًا على سؤال : ما مدى شرعية الأغلبية التى يكتسبها حزب بانضمام المستقلين الناجحين إليه ؟

أجاب الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان وأستاذ القانون الدستورى على السؤال قائلا:

«العملية الانتخابية هى فى النهاية تعبير مطلوب وضرورى عن إرادة الناخب الحقيقية فى اختيار من ينوب عنه ، وإذا كان فقهاء القانون الدستورى لم يكيفوا هذه العلاقة على نحو قاطع نجمع عليه ، فإن روح المسألة كلها يحكمها مبدأ أساسى وهو عدم جواز الحصول من الناخب على اختيار معين يقوم بتغييره بعد ظهور النتيجة ، ولنتصور عمليًا أن ناخبًا يسارى التوجه يختار مرشحًا لحزب اشتراكى أو يسارى ، ثم يفاجأ بعدها بأن هذا المرشح الذى أيده قد انتقل فجأة إلى حزب يمينى متطرف ، فإن هذا يعنى ـ بعيد عن التكييفات القانونية ـ إن المرشح قد غرر

(١) الأهرام العربى فى ٧/ ٧/ ٢٠٠١م .

بصوت الناخب ، ودلس عليه ، وجعل صوته يصب في غير الخانة التي أرادها ، وهذا لا يبرر مطلقًا ما فعله بعض المستقلين من تقدمهم للناخبين رافعين راية الاستقلال ، ثم تنكيس هذه الراية ورفع راية حزبية أخرى يهدرون بها اختيار الناخبين لهم ، ولكنى منذ البداية كنت متوقعًا أنه إذا احتدم الصراع حول عدد المقاعد الذى يطمع كل حزب فى الحصول عليها ، فإن هذه المبادئ جميعها سوف تتوارى ، ويبقى الاعتبار الانتخابى الخالص سيد المواقف ، وأتمنى أن نفكر معًا فى وسيلة تحول دون تكرار هذه الظاهرة مستقبلا ، كأن ينص مثلا فى تشريع على عدم جواز تغيير النائب لانتمائه الحزبى خلال الدورة البرلمانية الذى انتخب فيها ، والأمر مطروح على رجال الفكر الدستورى وخبراء السياسة ورؤساء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى ، وأظن أنهم جميعًا حريصون على أن يأتى المجلس التشريعى معبرًا عن الإرادة الحقيقية للناخبين ، والتى اعتمدت على موقف المرشحين المعلن قبل الانتخاب ، وفى ظل التشريع القائم فإن الأغلبية التى تتحقق عن طريق انضمام آخرين من الناخبين يصعب الطعن فيها قضائيًا ، ولكنها تظل مشبوهة ومدانة سياسيًا وأخلاقيًا»[1].

وفى ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩م كتب الأستاذ عبد العزيز محمود بالأهرام تحت عنوان : «حل مجلس الشعب» فيما يلى بعض من فقراته:

«بعض النواب توقعوا صدور قرار (الحل) خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ، مؤكدين أن المجلس الحالى لن يكمل مدته الدستورية ، فتقارير محكمة النقض أكدت بطلان عضوية ٧٧ نائبًا فى ٤٤ دائرة ، وهى تقارير لم يعد من الممكن تجاهلها ؛ لأنها تتعلق بصحة عضوية سدس أعضاء المجلس ، كما أن صدور قانون بتخصيص

(١) الأهرام فى ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥م .

٦٤ مقعدًا للمرأة أعطى انطباعًا بأن الاستعدادات جارية لتشكيل مجلس جديد ، وهكذا توالت التكهنات حول صدور قرار جمهورى بقانون بتعديل قانون الدوائر الانتخابية لتوزيع مقاعد المرأة وتقسيم دوائر محافظتى حلوان و٦ أكتوبر ، استعدادًا لانتخابات مبكرة فى نوفمبر المقبل ، لكن غالبية النواب قالوا : إنه لا توجد مبررات قوية تستوجب حل المجلس قبل انتهاء مدته الدستورية ، فتقارير محكمة النقض ببطلان عضوية الـ٧٧ نائبًا لا يمكن اعتبارها نهائية حتى يقول المجلس كلمته بشأنها ، وحل المجلس قبل ١١ شهرًا من إكمال مدته الدستورية فى يونيو المقبل سوف يثير أكثر من علامة استفهام ، كما أن صدور قانون بتخصيص ٦٤ مقعدًا للمرأة لا يستوجب حل المجلس ، فهذا القانون من الطبيعى أن يبدأ تطبيقه فى أول انتخابات برلمانية مقبلة فى أكتوبر ٢٠١٠م»[1].

وقد أصابت الخطب والتصريحات السياسية بعد عام ١٩٥٢م درجة من الغوغائية لم تعرفها مصر فى تاريخها الحديث ، فاتسم الهجوم على بعض الحكام العرب فى الستينيات باستخدام عبارات يأباها الذوق ، بصرف النظر عن القضية السياسية محل الجدل ، ثم استفحل الأمر فى السبعينيات فاستخدمت ألفاظ كالذبح والفرم ووصف الاستغناء عن وزير بالطرد ، وإعادة وتكرار الخطب المرة بعد المرة بوسائل الإعلام وتداولها بالمدارس ، كما أصبح أطفالنا مطالبين بالتعليق على حدث سياسى عارض لا يحمل أيه دلالة ، أو التهليل لإجراء يتخذ المسؤولون عكسه فى الأسبوع التالى.

فدأبنا على تفسير هجرة الشباب المصرى إلى الخارج بالصعوبات الاقتصادبة ، بينما أن الأسباب النفسية لها دورها أيضًا ، فالصعوبات الاقتصادية هى بلا شك

---

(١) الأهرام فى ٢٠٠٩/٦/١٧م .

عامل طرد هام، ولكن ضعف الولاء للوطن هو أيضًا من عوامل الطرد، كما أن من عوامله أيضًا شعور غامض، قد يصعب على المهاجر التعبير عن سببه بالاغتراب والسخط على المناخ الثقافى العام.

إننا نرى ونسمع من التصريحات والخطب ما ليس له صله بحقيقة مشاعرنا أو حقيقة تفسيرنا لما حدث، فتوصف رفع الأسعار بمجرد التحريك وإلغاء الدعم بترشيده، وتصفية القطاع العام بدعمه وتقويته، وتتعرض بسالة وشجاعة الجيش المصرى فى عبور القنال للابتذال بأن يوصف كل شىء بالعبور، ويتخذ ارتفاع أسعار الشقق دليلا على الرخاء، وتتخذ صورة أخرى لطفلة منتقاة وهى تقدم الزهور إلى بعض المسؤولين كدليل على شعبيتهم، كما تتخذ صورة لمسؤول وهو يصلى فى المسجد دليلًا على تقواه وتدينه، وقضاؤه إجازته فى قريته دليلًا على حبه للفلاحين وتواضعه.

٤ـ اختيار المسؤولين :

ويبدو أنه وفى غفلة من الزمن وغياب التدقيق فى بعض المعايير الأساسية للانتقاء وتفشى داء المجاملات والوسطات قد تسرب إلى بعض مواقعنا المهمة والمؤثرة من هم ليسوا أهلًا لها ولا هم بقدر تحمل مسؤولياتها الكبيرة، وكم صدمتنا الأيام إما بوزير مغيب تلاعب به من حوله بالنفاق والرياء، أو محافظ فاسد لم يراع الله فى مسؤولياته ولا مواطنيه أو مدير بنك متواطئ فتح باب القروض والنهب والسلب على مصراعيه لمدعين ونصابين محترفين، وإما لرئيس مجلس إدارة شركة ضئيل وحاقد وغير متخصص، وبالتالى وأد الكفاءات من حوله وضيعها بالنفى والتهديد، أو قد تسرب البعض إلى مجالسنا التشريعية مستغلين الحصانة والمكانة فى أعمال النصب والحصول على القروض دون وجه حق والتهريب، ومن المؤكد أن

هؤلاء قد أحاطوا أنفسهم بشبكة معقدة ومتمكنة من المنتفعين.

يعتقد المواطن البسيط أن المناصب تكليف وليس تشريف، كما أن المواطن البسيط يشعر بالضيق والمرارة من مواكب المسؤولين، وحراستهم المخنقة، لأنه يقف فى الشمس لساعات من أجل مرور موكب لشخصية لا يعرفها.

ويتساءل المواطن البسيط عن استمرار البعض فى أماكنهم برغم فشلهم! ويتمنى المواطن البسيط أن يكون هناك سقف زمنى لمدة أى مسؤول تنفيذى سواء كان موفقًا أو غير ذلك.

نحن لا نقصد شخصية بعينها ولا تجريحًا لأى منهم ولا النيل من وطنيتهم وإخلاصهم، فكلهم أدوا ويؤدون كل بطريقته لكننا حريصين عليهم وعلى استكمال مسيرتهم لخدمة الوطن.

فكم وزير عضو بمجلسى الشعب أو الشورى؟

وهل يستطيع ممارسة عمله التنفيذى مع عمله التشريعى والرقابى؟ وهل يستطيع وزير أن يكون عضوًا بمجلس الشعب ومشرف على نقابة المهندسين، بالإضافة إلى مهام ووظائف أخرى، أن يكون ملتزمًا الحيادية ومؤديًا ما عليه فى أى منهم دون المساس بالأخرى، وأى من تلك الاختصاصات يمارسها على وجه صحيح ودقيق؟.

وتعد عضوية مجلس الشعب مع رئاسة لجنة من لجانه أو مع موقع قيادى حزبى أو حكومى مع ممارسة أنشطة تجارية أو صناعية يجعل من السلطة التنفيذية والتشريعية خادمًا أمينًا للرأسمالية ويصبح الزواج باطل .

ويتمنى المواطن البسيط أن يشارك فى انتخابات حقيقية دون مضايقات

وتجاوزات أو مساندات مكشوفة ، وهو يرى العازفين عن المشاركة فى الترشيح أو الانتخابات أحسن حالًا فهم على الأقل بمنأى عن الأهوال ووجع الدماغ ، وإن النواب المعينين أكثر التزامًا ومشاركة عن غيرهم .

ولقد أصبح الإعلان عن وظائف بالجهاز الإدارى للدولة لا حاجة له بها وتمويلها من مصادر مختلفة لامتصاص البطالة يعنى : ترهل الجهاز الإدارى وزيادة حجم البطالة المقنعة بدلا من خلق فرص حقيقية باستصلاح الأراضى فى المناطق الغربية والشرقية والجنوبية ، وجعلها مناطق جذب حقيقية بها كل فرص الحياة .

لا يمكن السكوت على وجود شركات البترول ووزاراتها بالقاهرة ، بدلا من مكانها الحقيقى فى أماكن البترول والغاز والثروة المعدنية.

كما لا يمكن السكوت على بقاء شركات تنمية الثروة السمكية بالقاهرة ومكانها الشواطئ والبحيرات.

وهل يعقل استمرار وجود وزارة الرى وهيئاتها بالعاصمة ، بينما البيئة الطبيعية لها إحدى القناطر أو السدود أو وسط وادى النيل.

سابعا : استبعاد وإهمال الميزانية الزمنية (اقتصاديات الزمن / أو ميزانية الوقت) فى مصر :

إن موضوع الميزانية الزمنية أمر تهتم به كثير من الدول فحصًا وتحليلًا ودراسة ، فالزمن مورد من موارد كل دولة ومورد من موارد كل فرد فى أى دولة يمكن أن يخضع لحسن الاستغلال ويمكن أن يتعرض للتبديد وسوء الاستغلال والإهمال .

والزمن على خلاف كثير من الموارد الأخرى غير قابل للتخزين ؛ لأن اللحظة التى تمضى لا يمكن استرجاعها ، وأن ما يمضى من الزمن لا يمكن إعادة استغلاله أو استثماره لهذا أصبح التحليل ضرورة خاصة وأهمية قصوى .

فالزمن ثروة تضيع إذا لم يتم استغلالها لحظة حلولها ، واللحظة التى تمر من الزمن لا يمكن أن تعود ، بل تذهب بما فيها من أحداث.

تعنى الميزانية الزمنية المصرية كيفية استغلالنا كمواطنين لساعات الأسبوع أو ساعات اليوم أو ساعات الليل والنهار ، لكى نتدبر ما الذى نفعله بزماننا؟ وماذا يفعل الزمان بنا؟ وهل هناك استثمار لهذا الوقت الذى يملكنا ولا نملكه ، أو أن هناك تبديدًا لوقت الوطن ووقت المواطن؟

إن الوطن مصر يعانى من ظاهرة الفراغ فى أوقات العمل ومن ظاهرة العمل غير الرسمى خارج مكان العمل الرسمى فى أوقات العمل الرسمية ، فالمواطن المصرى ـ وفقًا لتقديرات المسؤولين ـ لا يعمل إلا فى حدود متوسط نصف ساعة خلال ساعات العمل الرسمية فى مكان عمله الرسمى ، والذى قد يعنى بعبارة أخرى أن ما ينتجه المواطن المصرى فى سبع ساعات يعادل ما يمكن إنتاجه نظريًا خلال نصف ساعة أو ما يستغرق إنتاجه نصف ساعة فى بلاد أخرى أكثر تقدمًا منا.

إننا جميعًا نعلم أن الفترة الزمنية التى يقضيها كل منا فى محل عمله فترة يحددها النظام العام أى يحددها لنا الرؤساء ، وأن ساعات العمل نسميها ساعات العمل ؛ لأننا نقضيها فى مكان العمل وليس بالضرورة ؛ لأننا نقوم خلالها بأى عمل.

وحتى لو قمنا بإنجاز كمية معينة من العمل خلال فترة العمل الرسمية فإن هذا الالتزام عادة ما يكون موقوتًا بمدى الإلحاح الذى يمثله هذا العمل والضغط الذى تمارسه الأحداث علينا لإنجازه ، وهذا لا يحدث إلا من قبيل الطوارئ وكاستثناء من القاعدة ، قاعدة التراخى فى العمل والتكاسل عنه.

أما نحن فإننا قد خفضنا أيام العمل ، مسايرة لركب الحضارة فقط دون أن نحرص على أن نحصل على أربعين ساعة عمل فى الأسبوع ، ودون أن نحرص على

أن نحصل من كل ساعة عمل على إنتاج محدد مسبقًا ومعروف .

يضاف إلى ذلك أن الذين أرادوا ـ فى البلاد المتقدمة ـ أن تكون أيام العمل عندهم خمسة أيام بدلًا من ستة ، حرصوا على ألا يفقدوا من الإنتاج الأصلى شيئًا بل زادوا على هذا الإنتاج إنتاجًا جديدًا ، أى أنواعًا جديدة من الإنتاج.

حين تطول عطلة نهاية الأسبوع عندهم لتصبح يومين بدلا من يوم واحد ، وهو ما يعنى حرص العاملين على الاستفادة من يوم العطلة الزائد فى الترويح عن النفس بالرحلات والرياضة ؛ ولذلك نشأت صناعات جديدة لإنتاج وسائل الترويح فى عطلة نهاية الأسبوع.

نحن جميعًا نحرص على الاستفادة من كل الحقوق لصالحنا ، ولكننا لا نفكر لحظة فى أداء ما يقابل هذه الحقوق من واجبات ، فنأخذ من التقدم مظاهره وقشوره من باب التقليد ونترك الجوهر.

نحن جميعًا كمواطنين مصريين لا نعرف كيف نقضى ٢٤ ساعة (ساعات الليل وساعات النهار) موزعة على الأنشطة المختلفة بشكل يحقق الاستقلال الأمثل ويقلل الفاقد من الوقت باعتباره موردًا يستحق وضع ضوابط له ، وهذه هى المأساة ، فى موضوع الميزانية الزمنية.

ثامنا : إهمال و استبعاد ثقافة الإحصاء فى مصر :

تعيش الدول خارج العصر إذا فقدت أو ابتعدت عن ثقافة الإحصاء ، ولا تستطيع الدول كشف وقراءة الواقع ، ولا التخطيط للمستقبل بغير إحصاء دقيق يرصد الموجود والمتاح ، وفى العصر الحديث صارت الإحصائيات الصحيحة والدقيقة ضرورة لازمة لا يستغنى عنها عاقل ، وصارت قراءة هذه الإحصائيات وفهمها وتحليلها أشد احتياجًا.

فبغير الصدق والسلامة والدقة ، تكون دلالات الإحصاء بعيدة عن الواقع ، أما التلاعب أو القصور وعدم الصدق فى الإحصائيات ، يعنى تعتيم الرؤية وخطأ التقديرات أو القرارات المبنية على الإحصاء !!.

إن إحدى المشاكل الصعبة التى تقابل الإحصاء ، أنه مضطر للتعامل مع الظاهر ، ولا يستطيع فى كل الأحوال أن يقرأ المخبوء وراءه ، كالبطالة المقنعة مثلا ، والآثار النفسية وما يتصل بها من انطباعات أو ردود أفعال أو أساليب فى التعامل والأداء ، إن هذه القوانين الإحصائية لا يحسب فيها جساب «فردية» المواطنين وما لدى كل منهم من روح وإرادة ، وما تتغذى به روحه ، وهذا الواقع الذى لا حيلة للإحصاء الصادق فيه ، مما يوجب المتابعة وإعادة الحصر والإحصاء الدقيق بين وقت وآخر لمتابعة المتغيرات التى حدثت أو فى طريقها للحدوث.

لا يوجد مجال للنشاط البشرى إلا وهو بحاجة إلى الإحصاء ، غالبية القوانين - علمية كانت أو فنية - هى قوانين إحصائية فى جوهرها ، حتى القوانين التشريعية ، تتحدد وترتسم خطوطها ونتائجها إيجابية وسلبية تبعًا لنتائج الإحصاءات ؛ لذلك لا تستطيع دولة فى الوقت الحاضر أن تقدم مشروعات قوانينها للسلطة التشريعية إلا مرفقًا بها الإحصاءات الدقيقة لتعين السلطة التشريعية على قراءة الخطوط العامة التفصيلية للتشريع المطروح عليها.

إن ثقافة الإحصاء هى دليل الدول المتحضرة ، ودستور تخطيطها وآلياتها التنفيذية ، ومع ذلك ليس سهلًا على المواطن فى تعامله الشخصى أو أدائه المجتمعى أو الوظيفى ، أن يخلص إخلاصًا كاملًا لثقافة الإحصاء .

والمؤكد أن ثقافة الإحصاء تعين الدولة على تجميع الرؤى المبعثرة ، تحقيقًا للأهداف المنشودة وبغير الصدق فى الإحصاء ، فإن الأهداف تضيع فى متاهات ولا

سبيل لتحقيق المأمول الذى ننشده.

إن تضارب الأرقام التى تناولها المسؤولون فى أحاديثهم أو فى بياناتهم أو ردًا على استجوابات لهم فى المجلس النيابى ، يعد دليلًا على عدم الإخلاص لثقافة الإحصاء وضعف ثقة المواطن فيما يدلى به من معلومات لأجهزة الإحصاء ، وضعف ثقة من يقومون بالإحصاء على مختلف المستويات ، وعدم إدراكهم لأهمية ما يقومون به من أعمال التى هى بداية التخطيط الصحيح لمستقبل أى أمة .

لقد أصبح من الطبيعى أن تجد فى الوزارة الواحدة السيد الوزير يدلى أثناء لقاء تليفزيونى أو حديث صحفى أو أمام لجان مجلسى الشعب والشورى بأرقام ، بينما وكيل وزارته يقدم لإحدى اللجان المختصة بإحدى المجالس النيابية بأرقام مغايرة والأدهى أن كبار موظفى نفس الوزارة يقدمون أرقام ثالثة لوزارة المالية أو التنمية الاقتصادية أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أثناء الإعداد لمشروع الموازنة.

كما يحار المواطن أمام تعدد الروايات وتناقض البيانات والإحصائيات حول:

مساحة سيناء بالنسبة لمصر فالبعض يقول : إنها ١ / ١٦ ، والآخرون يقولون : إنها ١ / ٣ مساحة مصر ورأى ثالث يقول : إنها ١ / ١٠ من مساحة مصر.

مساحة الوادى الجديد يقول البعض : إنها تمثل ٤٤٪ ، وآخرين يقولون : إنها ١ / ٢ مساحة مصر .

ويقول البعض : إن العمران فى مصر يشغل ٥٪ من مساحتها ، بينما يقول رأى آخر : إنها تصل إلى أكثر ١٠٪ .

ويقول البعض أيضًا عن عدد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة : إنهم يمثلون ١ / ٤ سكان مصر وبما يعادل ٢٠ مليون نسمة ، ويقول آخرون : إنهم يقتربون من ٣٠ مليون نسمة .

كما يقول البعض عن خزان المياه الجوفية فى جنوب المنطقة الغربية : إنه يكفى لزراعة مساحة أراضى تصل إلى ٦ مليون فدان لمدة مائة عام فى حالة ثباته ، وآخرون يقولون : إنه يكفى ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ عامًا فى حالة ثباته ، أما فى حالة تجدد مياهه وهو الاحتمال الأرجح فإنه يكفى إلى ما لا نهاية.

وهكذا تجد وسائل الإعلام ويجد المواطنون أرقامًا متضاربة حول المياه والأراضى الزراعية والمستصلحة والتى تم التعدى عليها ، وأعداد الألغام فى مصر والمبالغ المطلوبة لتحقيق التنمية فى مجال معين ، وأعداد المواطنين المطلوب محو أميتهم أو تشغيلهم ، وأعداد المواطنين المهاجرين بالخارج والعاملين بالدول العربية والأجنبية ، وإجمالى الدين الداخلى والخارجى ومستحقاته السنوية ، والعجز فى الموازنة وأموال المعاشات ، وضحايا أى حادث أو كارثة ، وحجم مشكلات المحافظات الحقيقية خاصة العشوائيات والنجاح الذى تحقق فى أى مشروع ، وحقيقة حجم الثروات البترولية والمعدنية والغاز فى مصر ... إلخ.

تاسعا : الانفتاح والخصخصة :

ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية ، وتحول الاقتصاد المصرى بالتدريج إلى اقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية ، وتحل فيه الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية .

وقد تميز النمو فى عهد الانفتاح بالتراجع فى قطاعات الإنتاج الرئيسية ، «الزراعة والصناعة» بينما برزت قطاعات البترول والسياحة وقناة السويس كقطاعات رائدة ومجالات حيوية للنمو ، ولا شك أن هذا النمو لا يستند إلى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد المصرى ، لأنه نمو هش لا يطمأن إلى قدرته على الاستمرار مدة طويلة ،

كما أنه نمو مرهون بالخارج.

واتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعة الوطنية عن طريق محاصرة وتطويق القطاع العام وتعرضه للتصفية وتفكيك أو صالة وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطنى، وإلغاء احتكار الدولة لمفاتيح الاقتصاد كالصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية.

كما توقفت عمليات الإحلال والتجديد فى وحدات القطاع العام، نتيجة لتقلص الاستثمار العام، وبدأت صناعتنا الهامة تعانى من الاختناق، مثل (صناعة الغزل والنسيج ـ الورق ـ الصناعات المعدنية والهندسية) بالإضافة إلى اتجاه الاستثمار الأجنبى والمشترك إلى هذه الصناعات، ونافست وحاولت قتل الصناعة الوطنية .

وكان من نتيجة فتح السوق على مصراعيه وبدون حساب أن زاد المخزون السلعى والراكد لدى الشركات الوطنية الكبرى، فقد تأثرت مبيعات العديد من المصانع بعد أن كان أغلب إنتاجها يتم تصريفه فى السوق المحلى.

وأصبحنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق حجم ما ننتج وندخر ونصدر، وانخفضت صادراتنا من السلع الزراعية الأساسية مثل (القطن والأرز والبصل)، وزادت النسبة المئوية للواردات من القمح والسكر والذرة والفول والعدس واللحوم والزيوت .

إن اتساع الفجوة بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا من ناحية وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى، أدى بدوره إلى سعى أبناء هذه الطبقات إلى كسب المال بأى وسيلة، وهو الأمر الذى يدعو إلى الانحراف والفساد وإلى السخط الذى يؤدى إلى التطرف.

وقد كان لظاهرة التضخم أثرها فى عامل الطرد للمواطنين المصريين الذين أصبحوا غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة وتكاليف ومتطلبات الحياة ولا يملكون الإفلات من ضغطها فكانت الهجرة إلى دول الخليج على نطاق واسع فى السبعينيات ، والتى كان من شأنها تدعيم قيم الاستهلاك وإهدار قيمة العمل المنتج ، فقد كان المهاجر يخضع بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد هناك ، حيث يجد أحدث ما وصل إليه العالم الغربى من سلع ، ويأتى المصريون العاملون بالخارج أثناء زيارتهم لمصر بأنواع من السلع بل إن الجانب الأكبر مدخراتهم اتجه إلى أعمال حرة خاصة بهم.

راجت فى السبعينيات قيم الكسب المادى السريع ، ومن أقصر طريق ليشمل مجالات غاية فى التنوع ، ابتداء من تربية المواشى إلى صالات عرض السيارات والمقاهى والبوتيكات وتملك العقارات وتجارة الشنطة وتشغيل وتأثيث الشقق المفروشة وتأجيرها للسائحين ، كما اجتذبت جرائم الاختلاس والرشوة بعض الذين يشغلون مستويات الوظائف العليا ، بعد أن كان ذلك مقصورًا على المستويات الدنيا الفقيرة ، وأصبح من الطبيعى أن تسمع شعار (المال السايب يعلم السرقة) أو شعار (اسرق الحكومة قبل أن تسرقك) .

أما البقشيش فقد انتشر فى بعض المؤسسات والجهات ، خاصة التى لها تعامل مباشر بالمواطنين كضريبة على صاحب الحاجة أن يقوم بدفعها وإلا تعطلت مصالحه.

وظهرت فئات اجتماعية جديدة تثرى من خلال الأنشطة الطفيلية كالوساطة والسمسرة والاتجار فى الأراضى والتهريب ، واستطاع هؤلاء المغامرون ومحترفو الجريمة أن يشقوا طريقهم إلى دنيا المال والأعمال ، وامتد نشاطهم فى مجال الخدمات

المشروعة وغير المشروعة ، مما خلق منهم قوة تملك القدرة على حماية مصالحها ومواقفها ، وإن تعارضت مع السلطة ذاتها خاصة وأن لها ارتباطاتها مع الرأسمالية العالمية من خلال التجارة والتوكيلات.

ظهرت بعض قضايا الفساد فى الجهاز المصرفى ، وتمثل ذلك فى «القروض بلا ضمانات ــ الشيكات بدون رصيد» نتيجة التواطؤ بين العملاء وموظفى تلك المصارف ، بحيث أُعطيت القروض والتسهيلات بدون ضمانات حقيقية تحفظ للبنك حقه من الضياع عند توقف العميل عن السداد.

كما كان لظهور المغريات الاستهلاكية الارتفاع الجنونى والمستمر فى أسعار جميع السلع ، مما يجعل دخول العاملين بالدولة كبارًا أو صغارًا غير كافية لسداد احتياجاتهم المعيشية ومتطلبات أسرهم .

وفى ظل الطبقية المفرطة والسماح بانتشار الشقق المفروشة تدعيمًا للنشاط السياحى نمت جرائم البغاء والاتجار بها ، وفى السبعينيات ، وأصبحت مصر سوقًا جيدة لاستهلاك المخدرات ، مما كان له تأثيرًا على القوى العاملة والمنتجة واقع نفوذ أباطرة المخدرات ، وتشعب نشاطهم الاقتصادى ليشمل مجالات متعددة لغسيل الأموال ابتداء من تربية المواشى إلى صالات عرض السيارات والمقاهى والبوتيكات وتملك العقارات .

كما ظهرت عشرات المهن الطفيلية ، فمثلًا بعض صغار الموظفين لا يذهبون إلى عملهم ، ولكنهم (مشهلاتية) يحلون للمواطنين مشاكلهم التى تحتاج إلى جهد ووقت ، ويقومون بتحديد موعد مع مسؤول ، تعريفك بمدير بنك...إلخ ، ويرتبط ذلك بالهجرة من الريف إلى المدن للهروب من معاناة الزراعة إلى مهن سهلة فى المدن مثل (مسح زجاج السيارة ـ بيع علب الكلنيكس وفوط السيارات ــ بيع الليمون

والنعناع).

إن جهاز منع الممارسات الاحتكارية أكد براءة شركات الحديد من أى مخالفة للقانون لكن أصابع الاتهام تشير إلى أن هناك شبهة تواطؤ بين المنتجين والمستوردين ووجود اتفاقات بينهم لتحديد أسعار حديد التسليح داخل السوق المصرية فيما يشكل نوعًا جديدًا من الاحتكار! فالأسعار العالمية للخامات، كما أن تكلفة النقل انخفضت أيضًا، والفرص الآن متاحة لزيادة الإنتاج للدولة إذا كانت ترغب فى تحسين الصناعة وتحسين إنتاجية شركة وطنية كبيرة مثل: شركة الحديد والصلب لسد العجز فى السوق المصرية، ووضع سعر مناسب يحقق هامش ربح، فالدولة لديها الآليات لتحجيم سوق الاستيراد والسيطرة عليها.. والعمالة المصرية متوافرة وبأجور رخيصة فما المانع من الإنتاج وبوفرة للقضاء على الاحتكار.

وتضم الطبقة الرأسمالية التى طفت على السطح مع الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات شرائح عديدة، منها بقايا الطبقات القديمة من الإقطاعيين والرأسماليين، وشرائح وفئات من كبار الإداريين والفنيين التى تكونت فى الستينيات وشريحة من الرأسمالية الوطنية، وأهم هذه الشرائح وأخطرها هم جماعة من المغامرين و المحترفين.

بدأت أغلب شركات توظيف الأموال عملها بتأثير المناخ الانفتاحى حيث تعد جزءا من ظاهرة المشروعات الانفتاحية التى تركز على أنشطة تدر أرباحًا سريعة مثل: (الاتجار فى السلع الاستهلاكية المعمرة ـ محلات الذهب ـ أكشاك السمك والجزارة ـ سوبر ماركت ـ حضانات للأطفال ـ شراء العقارات ـ التخليص الجمركي)، وامتد نشاطها لإفساد الذمم، وشراء ولاء بعض كبار موظفى الدولة وعناصر الإدارة العليا لتسهيل أعمالها، ومنح الموافقات والتراخيص دون سند

قانونى .

ولم توجه الطبقة الجديدة ثرواتها إلى أى نشاط إنتاجى حقيقى ، ولم تلتزم بأى وسيلة مشروعة ، وبحثت عن أقصر الطرق وأقل الجهد لتحقيق الأرباح والمكاسب ، ولم تهتم بالوطن إلا بقدر ما تستطيع اعتصاره إلى آخر نقطة دم ، وفرضت قيمها السلبية بين المواطنين ، وكان من الطبيعى فى ضوء سيطرة هذه الطبقة أن تنتشر قيم اللا عمل واللا إنتاج والبحث عن الربح السهل والسريع بدون مجهود أو بأقل مجهود ، بالطرق المشروعة وغير المشروعة.

عندما رفع شعار الخصخصة لأول مرة لم يقل لنا أبدًا : إن المشترين يمكن أن يكونوا أجانب ، بل لقد ذهب المروجون إلى حد القول بأن البيع سوف يكون للعاملين بهذه الشركات ، وكأن العمال تتوفر لديهم من الأموال والمدخرات التى لا يدرون ما يصنعونه بها مما يسمح لهم بهذا الشراء ، ثم أصبح الكلام عن البيع وكان المشترين هم الرأسماليون الوطنيون ، وفجأه نسى هذا كله وأصبح الحديث عن البيع للأجانب وكأنه أمر بديهى طبيعى ، دون حتى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع دخول دول بعينها للشراء تحت أسماء أخرى .

إن هناك صورًا شتى للخصخصة منها : خصخصة الإدارة دون التنازل عن الملكية العامة ، وهناك نسب مختلفة لاشتراك القطاع الخاص فى الملكية دون التضحية بحق الدولة فى التدخل لتحقيق مصلحة عامة ، هناك نظم إدارية يمكن إصلاحها دون التخلى عن الملكية العامة ، وهناك سياسات تسعير وتشغيل يمكن التخلى عنها مع الإبقاء على الملكية العامة ...إلخ.

والمروجون لبيع القطاع العام مغرمون بالتظاهر بالعلمية وبأنهم لا يتعاملون إلا بلغة الأرقام ، يقدمون الأرقام الدالة على حجم الخسائر التى تحققها شركات القطاع

العام ، وبصرف النظر عن الإمكانيات الكبيرة للتلاعب بهذه الأرقام يبقى السؤال عما إذا كان لهذه الخسائر أى علاقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة منذ بدأ الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤م ، أى منذ بدأ التخلى الفعلى شيئًا فشيئًا عن القطاع العام ، ولنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه الخسائر فى معظم الأحوال ناتجة عن السماح للمصالح الخاصة المصرية والأجنبية ، بتخريب القطاع العام تحت مظلة الانفتاح الاقتصادى ، وإرهاقه بأعباء تتمثل فى عمالة زائدة عن الحاجة ، وحرمانه من الإحلال والتجديد والصيانة ، واعتداء على الممتلكات من جانب المغامرين والنصابين ، فالحكم على نجاح أو فشل الملكية العامة لا يصح أن يكون مبنيًا على ما إذا كان المشروع المملوك للدولة يحقق ربحًا أو خسارة فى ظل سياسة اقتصادية عامة فاشلة ، وفى ظل تخطيط قاصر وعاجز ، وفى ظل أعباء فرضتها سياسة لا تستهدف إنجاح المشروعات المملوكة للدولة بل تستهدف تخريبها وإثراء البعض على حسابها.

كما اتضح سوء النية عندما نسوا حتى التمييز بين الخاسر والرابح ، وأصبح الكلام عن البيع بصفة عامة ، بما فى ذلك أكثر مشروعات القطاع العام نجاحًا وهى البنوك والمرافق العامة التى يجب ألا تستهدف الربح أصلًا ، والغريب فى الأمر أننا أمام مشهد آخر مغاير حيث نرى برنامج لإقامة ألف مصنع أغلبها حول القاهرة ملاكها مستثمرون ومتنوعة بين صغير ومتوسط مختلفة الأنشطة.

وفقدت القرية وظيفتها الإنتاجية وتحولت إلى وحدة استهلاكية ، وبدلًا من أن تمول الصناعة بالمواد والرجال ، انضمت إلى المدينة كمستهلك وهانت عليها الأرض وحولتها إلى أرض بناء لسكنى أهل الريف أنفسهم ، بل باعتها أو جرفتها بالاتفاق مع مصانع الطوب وانتشرت فى القرية « البوتيكات » للسلع المستوردة مما

يحمله أبناء القرية القادمين من الخارج ، وكان من جراء تداخل القرية فى المدينة وذوبانها فيها أن انتقلت إليها سوءات المدينة دون حسناتها ، وذلك بفعل ظمئها الشديد إلى تقليدها ، يقابل هذا عند بعض أبناء القرية الوافدين إلى المدينة ، استنكارًا لما حولهم ويتفاعل الرفض وموروثهم الريفى فيحدث الاضطراب فى النفوس.

ويعد إحجام بعض أصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة عن المشاركة فى برنامج تحديث الصناعة (IMP) راجع إلى عدم ثقة المواطن فيما تطرحه الأجهزة الحكومية من أفكار وهو المنشأ والمخطط أساسًا لتنمية القدرات الإنتاجية والتصديرية لتلك المصانع ، ويرجع ذلك إلى ما يلى:

١ـ أن أصحاب المصانع يعتبرون الربحية المباشرة والمستمرة هى طريق النجاة الوحيد لبقاء المصنع يعمل ولا يعانى شبح الإغلاق.

٢ـ أنهم لا يؤمنون ولا يثقون بمبدأ التعامل مع مستشار فنى أو خبير .

٣ـ يفضلون إسناد مهام إدارة الإنتاج لأهل الثقة من أقاربهم بدلًا من أهل الخبرة (المناخ العام) .

٤ـ لا يعترفون بالبحوث والدراسات الفنية ما لم تتحول لإنجازات منفذه تحقق لهم فائدة متطورة مباشرة.

كان الجهاز المصرفى موحدًا تنفرد الدولة بملكية كل وحداته ، فأصبح منقسمًا إلى قطاعين: قطاع عام وقطاع خاص يشمل البنوك الخاصة والمشتركة ، وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنك الأجنبية ، كما تدفق المستثمرون الأجانب على القطاع المصرفى ، وتزايد بالتالى الوزن النسبى للبنوك الأجنبية ضمن النشاط الإجمالى للجهاز المصرفى ، على حساب التراجع النسبى للبنوك الوطنية ، ويعنى هذا

أن البنوك الأجنبية تستحوذ على حصيلة متزايدة من مدخرات المصريين بالنقد الأجنبى وبالجنيه المصرى كما تتولى توظيفها ، بالإضافة إلى هيمنة المراكز الرئيسية للبنوك الأجنبية على نشاطها فى مصر ، كما تمكن بعض العملاء نتيجة إهمال أو تواطؤ بعض العاملين بالبنوك الوطنية من التلاعب والحصول على أموال طائلة من البنوك بقصد الاستيلاء عليها .

إن أهم الأهداف الإستراتيجية للبنوك الأجنبية هى تمهيد الطرق أمام الشركات دولية النشاط لممارسة أنشطتها التجارية والاستثمارية ، حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات المحلية وتجميعها ووضعها تحت تصرف هذه الشركات ، أى أن هذه الأموال التى توظفها الشركات العملاقة ـ إنما هى أموال المواطنين المصريين .

وعلى عكس المأمول من وراء فتح الأبواب أمام تلك البنوك ، فقد كان متصورًا أن تحمل الخبرة الأجنبية الوافدة أحدث التقنيات المصرفية وتسهم فى تطوير أساليب التعامل المصرفى ، إلا أن حقيقة نشاط تلك البنوك قد أكدت أن الذى تحمل عبء إدارة نشاطها هم المصرفيون المصريون الذين نزحوا من بنوك القطاع العام للاستفادة من الرواتب الكبيرة التى تدفعها لهم هذه البنوك ، كما أنها استحوذت على نسبة كبيرة من عملاء البنوك الوطنية عملاء لها.

عاشرا : تراجع مستوى التعليم والبحث العلمى والتدريب ومحو الأمية :

١ـ التعليم :

شهدت قيم التعليم هبوطًا مستمرًا منذ إعلان سياسة الانفتاح ؛ لأن الأجيال الجديدة بدأت تشهد بعينها أن هناك طرقًا للكسب السريع لا تحتاج إلى بذل مجهود فى التحصيل الدراسى ، كما أن الأجيال الجديدة وجدت أن المكاسب التى يحصل عليها أغنياء الانفتاح بعضها يعتمد على النصب والاحتيال فلم تكن نتيجة إنتاج

ولا تحتاج إلى تعليم.

أصبح التعليم لا يحظى بالاحترام والتقدير ، فالعلم ليس هو الطريق للنجاح فى المجتمع وأنه ليس السبيل إلى الترقى ، وأن المال بأى وسيلة هو المفتاح السحرى إلى كل شيء وأى شيء وتقهقرت قيم التفوق العلمى لتحل محلها قيم التجارة والأعمال الحرة والكسب التى تعطى تفوقًا اجتماعيًا بصرف النظر عن التعليم والإنجاز ، ونتيجة للظروف القاسية اقتصاديًا واجتماعيًا أصبح من الصعب على أعداد ليست بالقليلة من أبناء الفقراء الاستمرار فى التعليم ، وحتى إذا ما التحقوا بالمدارس فإما الرسوب أو التسرب ، ففى الوقت الذى ازدادت فيه المدارس الخاصة والأجنبية والتهب أسعارها ، وتدخلت الوساطات والمحسوبيات فى إنشائها ورفع قيمة مصروفاتها عن المدارس الخاصة العتيقة نجد الفقراء ليس أمامهم إلا المدارس الحكومية التى بدأت تئن بأوجه النقص وكثرة الأعداد مما أفقر الخدمات بها ، وزادت شكوى المواطنين من تعليم أبنائهم بها .

إن ما حدث فى امتحانات شهادة الثانوية العامة عام ٢٠٠٨م من تسريب امتحاناتها بمحافظة المنيا ، كان نتيجة طبيعية لمسلسل طويل اسمه الفساد اجتاح الشارع بضراوة فى السنوات الأخيرة ، كان ينبغى أن ندرك منذ زمن بعيد أن نظام التعليم فى مصر قد وصل إلى أعلى نقطة فى مسلسل الفساد ، ومن خلال نظرة بسيطة لمستوى الخريجين والمجاميع التى تجاوزت ١٠٠٪ والحاصلين على الشهادات العليا ، ولا يستطيع البعض منهم أن يكتب أو يقرأ قراءة صحيحة ، كان ينبغى أن نعلم أن المؤسسة التعليمية فى مصر قد اجتاحتها مواكب الفساد من كل جانب ، وعندما حاولنا الإصلاح دخلنا فى سرداب طويل من التجارب لم يسفر عن شيء غير المزيد من التراجع والفشل ، تحول أبناؤنا فى السنوات الأخيرة إلى حقول تجارب مثل

الفئران ما بين إلغاء السنة السادسة الابتدائية أو إعادتها.

وكان رد فعل المجتمع على جريمة تسريب أسئلة الثانوية العامة فى محافظة المنيا غير طبيعى ، واتسم بالبرودة الذى يمكن تفسيره بإحدى أمرين :

أولها : أنه ليس هناك إدراك كامل بحقيقة الزلزال الذى أصاب النظام التعليمى ومنظومة القيم التربوية والأخلاقية.

وثانيهما : أن المواطنين قد ألفوا التعايش مع هذا المناخ ، فلم يعد يحركهم أو يهزهم ما يقوم به البعض من عبث وامتهان لكل القيم وتطاول على الأخلاق والقانون.

وفى ظل تدهور التعليم وتدنى مستوى الدراسة بالمدارس الحكومية والخاصة على حد سواء ، استفحلت الدروس الخصوصية وأصبحت عائقًا أمام تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، كما أنها تدعم قيمًا هابطة ، والتحدى الذى تفرضه هذه المشكلة اليوم يتمثل فى إضعافها لقيمة المدرسة الرسمية للدرجة التى توشك معها هذه المدرسة أن تحتل وجودًا هامشيًا لا يبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الشهادة ، وإعطاء دلالة على عدم كفاءة العملية التعليمية التى تجرى داخل فصول الدراسة بالإضافة إلى تهديدها لمبدأ تكافؤ الفرص ، ومن هنا يمكن القول أن قيمة التعليم قد تدهورت عندما بدأت تنهار مجانية التعليم وتكافؤ الفرص وتكريس الطبقية ، وحتى الجامعة لم تسلم من الغزو الانفتاحى ، بل الأدهى من ذلك أن (أستاذ الجامعة) نفسه قد تأثر بهذا المناخ الانفتاحى فما جدوى العمل الجاد والمبدع إن كان عائده يسبب له إحباطًا وإحساسًا مريرًا بالعجز عن مسايرة الأنماط الاستهلاكية الترفيهية ، والحل الفردى الذى يبرز أمام أستاذ الجامعة شأنه فى ذلك شأن كثير ممن تقع عليهم مهمة الإنتاج فى مصر أن ينصرف عن مهمته الحقيقية فى الإنتاج المبدع

وأن يتوجه إلى البحث عن حلول فردية للمشكلة العامة.

ومن هنا شغلت الاحتياجات المادية كثيرًا من رجال الجامعة وزاحمتهم فى مهمتهم الحقيقية فى تطوير البحث العلمى ، وهذه الاحتياجات تتحقق لدى المحظوظين من رجال الجامعة عن طريق الهجرة أو الإعارات كما تتحقق لدى غير المحظوظين عن طريق الكتاب الجامعى فى عدد محدود من الكليات وعن طريق التوسع فى الانتدابات ، وقد أصبحت الهجرة والإعارة تمثل بابًا أوسع للخلاص لدى كل رجال الجامعة ، وتحولت جامعات مصر إلى مؤسسات طاردة لخبرات أبنائها وصفوة رجالها حيث يذهبون بحثًا عن مناخ علمى للأبحاث أو حياة توفر لهم معيشة أفضل أو كلاهما معًا ، أما القابعون فى مصر من رجال الجامعة فلجأ بعضهم إلى وسائل تبتعد عن التقاليد والقيم الراسخة للجامعة ، فظهرت الدروس الخصوصية وبدأت تتفشى فى الجامعة لتحولها تدريجيًا من جامعات حكومية إلى جامعات أهلية ، وبدأت تنزوى قيم الإبداع الفكرى ، والإنتاج العلمى الأصيل ، كما أن الكتاب الجامعى قد بدأ يتلاشى دوره القديم من كونه نافذة للخلق والإبداع والحوار العلمى ليتحول إلى وسيلة معترف بها للإثراء ، وتحول التدريس للأعداد الكبيرة إلى هدف ، بل إن هناك صراعًا بين الأساتذة للتدريس لطلاب السنوات الأولى الذين تكتظ بهم المدرجات ، فالأستاذ الجامعى الذى كان أهم ما يشغله أن يكون كتابه خاليًا من الأخطاء ، وأن يتضمن جديدًا يضيفه إلى العلم ، أصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره .

وعلى ذلك تدهورت قيمة التعليم ولم يصبح مؤشراً للمكانة الاجتماعية أو الدخل ، وأصبح الغالبية العظمى من المتعلمين فى المجتمع يندرجون ضمن أكثر الفئات معاناة ، وقد اضطرت أعداد كبيرة من خريجى الجامعات والمتعلمين عمومًا

تحت ضغط الحاجة وفى ظل حقيقة أن شهاداتهم لا تمثل أى ضمان لتحسين هذه الظروف ، وأن ما اكتسبوه من تعليم غير مقبول بسوق العمل فاضطروا إلى مزاولة أعمال لا تمت إلى تخصصاتهم بصلة وربما إلى العلم عمومًا ، وفى ظل هذا المناخ سيطرت قيم الاستهانة والغش والتزوير على العملية التعليمية ، فأولياء الأمور والطلاب يطالبون الوزارة بتخفيف المقررات وسهولة الامتحانات ، كما انتشر الغش بين الطلاب ، والمدرس لا يقوم بالتدريس فى الحصة وإنما فى الدروس الخصوصية ، بل ويلمح إلى أسئلة الامتحانات الشهرية ولا يتورع عن تغشيشهم ، فالجيل الجديد أصبح لا يهتم بالأداء الفعلى لما هو واجب وإنما الإنجاز الشكلى ، وأنه ليس مهمًا أن يعمل ، وإنما المهم أن نبدو وكأننا نعمل ، فلا يتهمنا أحد بالتقصير ، وأن وسيلة الإنجاز ليست بذات بال فما لا يدرك بالجد والاجتهاد يمكن أن يدرك بالغش والتزوير ، وأصبحت فكرة النجاح التى تزرع فى عقل الشباب وتطبع فى وجدانهم فكرة مشوهة لا صلة لها بالعمل المنتج أو الاستقامة ونظافة اليد وراحة الضمير ، فالنجاح أصبح مرتبطًا بالغنى وبأنماط الاستهلاك.

وعن تراجع مستوى التعليم وانتشار الفساد يقول الأستاذ فاروق جويدة بمقاله هوامش حرة فى الأهرام بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٨م تحت عنوان (حين يغيب الحساب) نورد فيما يلى بعضًا منه:

«وما بين تغيير نظام الثانوية العامة بين مرحلتين أو مرحلة واحدة ، وتغيير المناهج عشرات المرات ، وتشويه أحداث التاريخ لأهداف سياسية ، وتشجيع الدروس الخصوصية ، وإنشاء التعليم الخاص ابتداء بمراحله الأولى وانتهاء بالجامعات ، وكيف تحول إلى مشروعات تجارية استثمارية لا تقل خطرًا عن تجارة الحديد ومضاربات الأسمنت فى أسواق البناء .

لقد تداخلت المشاكل والأزمات فى بعضها ، وترتب على ذلك كله سقوط منظومة القيم بين السلطة والشعب فكلاهما أصبح شريكًا فى هذه الجريمة.

فى قضية الثانوية العامة وتسريب الامتحانات ظهرت مجموعة مؤشرات منها : أن عددًا من كبار المسؤولين فى مواقع مهمة وخطيرة أقاموا لأبنائهم لجنة خاصة يؤدون فيها الامتحانات ، وهذا ليس جديدًا فقد كنا نعلم أن أبناء كبار المسؤولين فى الأقاليم يلقون معاملة خاصة ، بل أن بعض العائلات كانت ترسل أبناءها من المدن الكبرى لتأدية الامتحانات فى المحافظات حيث يلقون معاملة خاصة فى الغش وتسريب الامتحانات وتصحيح الأوراق والنتائج النهائية.

فإذا كان المسؤولون يفعلون ذلك مع أبنائهم فى امتحانات الثانوية العامة ، فماذا ننتظر منهم بعد ذلك ؟ إن هؤلاء الأبناء يدخلون الجامعات بلا أدنى جهد ، وينجحون فيها بلا متاعب ، ويعينون فى أرقى المناصب دون وجه حق ، إن الذى يحكم العمل فى مصر الآن ليست معايير الكفاءة أو التميز ، ولكنها إعلام وراثة يتسلمه الابن من الأب حيًا وليس ميتًا.

إن المسؤول الكبير الذى ارتضى أن يسرق الامتحانات لابنه هو مواطن قبل أن يكون مسؤولا هذا النموذج المريض أصبح هو القاعدة وليس الاستثناء ، فالذين اشتروا الامتحانات والذين باعوها والذين سرقوها من كواليس الوزارة كل هؤلاء مواطنون مصريون فكيف انتشر هذا الداء ، داء الفساد بهذه الدرجة المخيفة ، ومن الذى يحاكم هؤلاء وهم أصحاب سلطة وأصحاب مال وأصحاب قرار ؟!»[1].

أعتقد أن المشكلة الكبرى تتمثل فى المناهج الدراسية الحالية التى لا تناسب مقتضيات العصر ، فهى مناهج طويلة ومعقدة وتعتمد على سياسة الحفظ والتلقين .

---

(١) الأهرام فى ٢٧/٦/٢٠٠٨م .

ولا يزال نظامنا التعليمى فى حاجة إلى مزيد من المدارس الجديدة لتقليل كثافة الفصول ، حتى نصل إلى معدل (٣٠) طالبًا فى أقرب فرصة ممكنة ، حسب تقرير مجلس الوزراء (مصر والقرن الحادى والعشرون) ، وهو ما يستلزم استمرار بناء المدارس وإعدادها فى حدود (١٥٠٠) مدرسة سنويًا على الأقل ، وإن تبادر مؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال وأهل الخير فى مصر إلى الإسهام فى زيادة ذلك المعدل ، برًا وزكاة بأطفال مصر وشبابها ممن سيحملون رسالة النماء المطرد فى مستقبل هذا الوطن .

إن جميع قياسات الأكاديميات العالمية أقرت بأن الطفل المصرى من أذكى أطفال العالم ومن أكثرهم نبوغًا فى مراحله الأولى ، إلا أنها ذكرت أنه مع تقدم مراحله يفقد ذكاءه وتتراجع قدراته نتيجة أسباب محددة ، ومنها قصور القيادات المسؤولة عن فهم هذه الحقائق وتفعيلها وتنشيطها وتنبيهها؟ فمن المسؤول هل التعليم ، أم الإعلام أم المجتمع؟

إن الغرض الأساسى من الدروس الخصوصية التى امتدت الآن لتصل إلى الجامعة ليس العلم أو الفهم وإنما النجاح فى الامتحان ، والحصول على شهادة للوظيفة أو للوجاهة الاجتماعية ، مع أن الدولة أقرت مجانية التعليم وتصرف عليها مليارات الجنيهات لإنشاء جيل من المفكرين والمخترعين والمبدعين ، فالحفظ والصم يؤرقان الطالب والأسرة ؛ لأنه ربما ينسى ما حفظه ولكنه لن ينساه إذا فهمه بطرق التوضيح المختلفة ، مثل معامل اللغات والدروس العملية والخرائط السينمائية وزيارة الأماكن المختلفة ، أما بالنسبة للامتحانات فقد بدأ الاتجاه إلى أسئلة لا تحتاج إلى الحفظ فقط قالوا عنها : إنها امتحانات صعبة . إن حل مشكلة الدروس الخصوصية يتطلب وقتًا طويلًا ولابد من تعاون الأسرة والإعلام وتطوير

نظم التعليم والامتحانات .

كتب الدكتور/ جابر عصفور مقالًا بعنوان : «انحدار الجامعة المصرية» نشرته صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٣/ ١/ ٢٠٠٦م يقول فيه:

«وأتصور أن انحدار الجامعات المصرية سيمضى فى مساره المحتوم ما لم تتدارك الأوضاع التى لا تزال تؤدى إليه ، ومع اقتناعى التام بأن سوء الأحوال المعيشية وبؤس الأوضاع الاقتصادية والتدنى المخجل لراتب الأستاذ الجامعى فى الجامعات المصرية سبب رئيس من أسباب انحدار هذه الجامعات وارتفاع معدلات الهجرة منها ، لكن تدنى الأحوال المعيشية وما يقترن بها ليس هو السبب الوحيد ، فهناك إلى جانبه أسباب عديدة تتضافر فى صنع مأساة الجامعات المصرية التى هى ـ فى النهاية ـ مقترنة بأوضاع الواقع المصرى كله ومتأثرة به بقدر ما هى مؤثرة فيه .

والسبب السياسى سبب رئيس يقف على رأس أسباب انحدار الجامعات المصرية التى تحولت إلى صورة موازية للمدارس الثانوية ، وذلك نتيجة التعليمات العليا التى تفتح أبواب الجامعة بالقوة لتستوعب ما لا طاقة لها على استيعابه ، ويقترن هذا السبب السياسى بالتدخل الأمنى السافر فى الجامعة وضياع استقلالها فى مواجهة السلطة السياسية التى لا تخلو من جهل أو ضيق أفق فى حالات عديدة ، وتنفر من الحرية فى أغلب الأحوال ، والنتيجة موجتان من طرد الأساتذة: الأولى فى الخمسينيات ، حين طردت حكومة ثورة يوليو أكثر من خمسين أستاذًا جامعيًا ، حسبتهم على المعارضين ، والثانية فى مطلع الثمانينيات ، حين أبعد نظام السادات أكثر من ستين أستاذًا من الجامعات المصرية بحجة أنهم معارضة ، يعملون على إثارة الفتنة الطائفية ، وهو سبب هزلى لا يقل إضحاكًا عن الأسباب التى أعلنت مع الموجة الأولى التى خلفت كالثانية آثارًا لم تتخلص الجامعة من آثارها الضارة ، سواء

على مستوى الخوف والانصياع ، أو على مستوى السقف الذى يهبط عامًا بعد عام من الحرية الفكرية اللازمة لأى بحث علمى خلاق أو أية جامعة تسعى إلى التقدم .

وقد لزم عن هذا العامل السياسى سوء اختيار القيادات الجامعية التى تتولى الدولة تعيينها من أهل الثقة لا أهل الخبرة ، وذلك تأكيدًا لحضور المطيعين المذعنين للتعليمات ، وبدلا من أن تترك الدولة للجامعيين حرية اختيار قياداتهم من بين الكفاءات المتميزة بينهم ، حرمت الدولة الجامعيين من هذا الحق الطبيعى ، وفرضت عليهم قيادات لا تعبر عن مطامحهم أو أمانيهم ، أو حتى أحلامهم بجامعة حرة مستقلة ، ولا تزال النتيجة مقترنة بأشكال النفاق السياسى التى نراها ، وقيم الطاعة والإذعان التى أصبحت مفروضة على الجميع ، وغياب النماذج القيادية البارزة التى أصبحت تاريخًا مدفونًا فى صفحات ماضى الجامعة الذى استضاء بأسماء لطفى السيد رئيس الجامعة الذى استقال احتجاجًا على نقل واحد من أساتذتها ، وطه حسين الذى رفض أن تمنح كلية الآداب التى كان عميدًا لها درجة الدكتوراه الفخرية لرئيس الوزراء فى ذلك الزمن البعيد الجميل .

ولا ينفصل عن السبب السياسى المقترن بالأحزاب الرسمية أو غير الرسمية (التى لم يعترف بها بعد) والتى تسعى إلى تسييس طلاب الجامعة على حساب الدرس العلمى ، ودفعهم إلى توجهات تتناسب ومصالح هذه الأحزاب ، وأتصور أن أخطر عامل - فى هذا المجال - يختص بقوى الضغط التى تمثلها التيارات الدينية المتطرفة التى تعادى الدولة المدنية وترفض تعددية المجتمع المدنى ، والتى نجحت فى اختراق صفوف طلاب الجامعة ، وكانت النتيجة وقوع الجامعات المصرية بين سندان الحكومة التى لا تسمح لها بالاستقلال ، ولا تتيح لها حرية الحركة أو مبادرة اتخاذ القرار ، ومطرقة مجموعات للضغط المتسع باسم الدين فى الأغلب الأعم

وتحولها إلى مجموعات قمعية تطارد حرية الاجتهاد، وترفع سيف التكفير على المخالفين.

وإذا تركنا سندان الحكومة ومطرقة مجموعات الضغط غير الحكومى، واجهتنا الأسباب الاقتصادية التى تبدأ من تدنى المرتبات الجامعية وتمر بعجز ميزانية الدولة عن تغطية مطالب الجامعة الضرورية خصوصًا ما يتصل منها بدعم البنية الأساسية المتمثلة فى المبانى التى اكتظت بها لم تعد تحتمله من الأعداد الضخمة، والمعامل التى تراجعت ولم تعد تعرف كيفية مواكبة تقدم العصر، والمكتبات التى أصابها فقر الدم، وفقدت ميزتها التنافسية كما فقدت فائدتها الأكاديمية، وقس على ذلك بقية العناصر التى تقترن بالبنية الأساسية للجامعة ابتداء من الملاعب الرياضية اللازمة لتنمية صحة الأبدان وما يوازيها من توفير المسارح والمعارض النافعة فى تنمية العقل والوجدان»[١].

٢ـ التعليم المفتوح:

لعل الخلاف بين وزارتى التعليم العالى والتنمية الإدارية حول تشغيل الحاصلين على شهادات التعليم المفتوح كشف عن خلل واضح فى تقييم نوعية هذه الدراسة، الأمر الذى أدى لعدم الاعتراف بها من جانب الأجهزة الحكومية التى استندت فى ذلك إلى أنها لا تتساوى من حيث المنهج أو الدراسة والتطبيق مع المناهج المناظرة بالدراسات المنتظمة.

إن سلبيات التطبيق حولته إلى مشروع تجارى يهدف فقط إلى الربح، وإلا ما هو معنى أن تقبل كلية الإعلام عدد طلاب فى التعليم المفتوح أكبر من عدد الطلاب المنتظمين؟! فالوساطة تلعب دورًا كبيرًا فى إلحاق كثيرين بتخصصات لا

(١) الأهرام فى ٢٣/١/٢٠٠٦م.

علاقة لهم بها.

إن أنصار التعليم المفتوح يؤكدون أنه حق مشروع لمن فاتتهم فرص التعليم الجامعى على الرغم من وجود مشكلات تتعلق بالتعليم المفتوح ، إلا أن ذلك ينبغى ألا يحجب إيجابياته ، وعلينا أن نواجه السلبيات مع ضرورة إتاحة فرصة تلقى المعلومات للطالب من خلال القنوات التعليمية والوسائط الأخرى والإنترنت والبرامج المطورة ، وأن تتدارك الجامعات تلك الثغرات البديهية.

ويعتبر كل من معهد التعاون والجامعة العمالية من النماذج التى لم تحقق أهدافها التى أنشئت من أجلها ، وتحول كل منهما إلى مشروع لمنح خريجيه مجرد رخصة لمؤهل عال ، فالهدف الذى أنشئ من أجله معهد التعاون (التجارى / الزراعى) هو لخلق أجيال من التعاونيين يستطيعون المساهمة فى إثراء الحركة التعاونية والحياة السياسية بمتخصصين فى هذا المجال وليس لتسريبهم لمجالات أخرى يعملون فى غير تخصصاتهم وتحول الهدف لاسم فقط وكذلك الحال للجامعة العمالية.

٣ـ مراكز البحث العلمى والجامعات :

دور مراكز البحوث العلمية فى حياتنا ظلت داخل دائرة مغلقة وهمشت توصياتها ، بل ووضعها على الأرفف وبالأدراج ، وبقاء العاملين بها بما فيهم العلماء والمفكرين سد خانة وديكور ، مع أن العالم كله يستفيد من جهودهم فى أبحاث مشتركة بمصر وخارجها أو إعارتهم وتسهيل الهجرة لهم إلا نحن فهم وأبحاثهم من المحرمات إلا ما يستعان به على استحياء ، ولسوف أكتفى بمقتطفات من حوار أجرته الأستاذة أمل سعد بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩م ونشرته صحيفة الأهرام مع علماء أفاضل بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية كنموذج للعلاقة بين السلطات فى مصر ومراكز البحوث[1] : «إذا كان من الخطأ تهميش دور البحث العلمى فى الحياة

(١) الأهرام فى ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩م .

العلمية ، وعدم الاكتراث بنتائجه ، فالخطأ الأفدح هو عدم الاكتراث بالأبحاث الاجتماعية التى تعالج الآفات والمشكلات المجتمعية ، أولها: أصغر وأهم خلية فى الوطن وهى الأسرة».

فالعديد من الظواهر المجتمعية تنبه إليها الباحثون والمتخصصون فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لكن هل تجد أصواتهم من يسمعها؟!

تقول أ.د/ عزة كريم أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : إن المشكلة الأساسية التى يعانيها المجتمع المصرى هى الانفصال ما بين العلم والتطبيق ، فالعلم يحذر المجتمع والمسؤولين قبل وقوع المشكلة ، ويضع النظرة والحلول المستقبلية ، لكن للأسف لا ينظر إليها إلا بعد وقوع المشكلة .

حذر المركز من المأساة التى يمكن أن تحدث فى المناطق العشوائية ومشكلاتها السلوكية ، وتم وضع حلول لكيفية معالجتها ولكن لم يتم اتخاذ أى إجراءات علمية سليمة فى هذا الصدد.

وعن أوجه القصور فى السجون ، فلم يتم نشر هذه الدراسات وبالتالى لم تتم معالجة هذه المشكلات ، وكذلك الزواج العرفى ، فكل المشكلات والمسببات التى أدت إليه نظرًا للعقبات الضخمة أمام الزواج الشرعى ، لذلك سوف يستمر ما دمنا لم نعالج أسباب الظاهرة ، بل إنه الآن يكتسب حقوقًا تدريجية بدأت بحق دعوى النسب وصلت الآن إلى دعوى الطلاق والنفقة!!.

فالأبحاث الاجتماعية بالتحديد يمكننا من خلالها التعرف على شخصية المواطن ، وعوامل الضعف والقوة فيها ، وأساليب علاجها ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا : إن هناك بحوثًا عديدة (ممولة) تأتى من الخارج تقوم بدراسة أدق دقائق شخصية المواطن المصرى وتوضح كيفية التعامل معه.

ومن ناحية أخرى ، هناك معوقات إدارية تصادفنا تتمثل فى عدم وجود نظام إدارى متفق عليه لتنظيم العمل العلمى البحثى ، وقد فقد مركز البحوث الاجتماعية ، على سبيل المثال ، العديد من الباحثين الكبار والصغار نظرًا لانتدابهم فى أماكن أخرى ، فلا يوجد قانون عادل يعطى الباحث قدره المادى الجيد ليقوم بوظيفته العلمية بشكل جيد» .

وبتاريخ ٦/ ٥/ ٢٠٠٩م كتبت الأستاذة إيمان إبراهيم بصحيفة الوفد : «إن أساتذة المراكز والهيئات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى وعددها ١١ مركزًا وهيئة يهددون بوقفة احتجاجية ، وأن هذه المراكز تشهد حالة من الغضب والغليان بسبب عدم صرف بدل مشروع الجودة رغم انضمامهم للمشروع تلقائيًا منذ قرابة عام ، وعدم مساواتهم بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، وحيث رفض السيد الدكتور وزير المالية صرف الدفعة الأولى البالغة ١٧ مليون جنيه بحجة أن ما سبق إرساله للجامعات كان شاملًا المراكز البحثية»[1] .

كما كتب الدكتور يحيى الجمل مقالًا بصحيفة المصرى اليوم بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠٨م حول الفجوة بين أهل العلم وبين متخذى القرار يقول:

«فى تقديرى أن هذه الفجوة ترجع إلى أسباب عديدة فى مقدمتها : أن قيمة العلم تأتى فى مؤخرة القيم بالنسبة للنظام الذى يحكم مصر الآن ، دليل ذلك تدنى نصيب البحث العلمى من موازنة الدولة وتدنى قيمة أهل العلم أنفسهم فى نظر الدولة ، قارن بين ما ينفق على البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث ، وما ينفق على الأمن المركزى ، الفارق بعيد وهذا الفارق يعكس مدى أهمية العلم من ناحية ، ومدى أهمية الأمن المركزى من ناحية أخرى .

---

(١) الوفد فى ٦/ ٥/ ٢٠٠٩م .

كان وراء العدول عن فكرة انتخاب العمداء فى كليات الجامعات ذلك أن الانتخاب كان يأتى أحيانًا بعمداء أقوياء وهو أمر غير مطلوب ؛ لأن العميد المنتخب الذى يشعر أنه جاء بإرادة زملائه سيناقش ويوافق أحيانًا ويرفض أحيانًا ، والأدهى من ذلك أنه قد يعتز برأيه ويتمسك به إذا اعتقد أنه على صواب ، وكل هذه الأمور غير مرغوبة ولا يرحب بها فى الأنظمة التى تقوم على فكرة الولاء والخضوع.

هذه واحدة من أسباب اتساع الفجوة بين أهل العلم وأهل القرار ، ويزيد هذه الفجوة أيضًا طبيعة الاختلاف فى التكوين الشخصى ، وفى خلفية النشأة بين الفريقين: أهل العلم وأهل القرار ، فريق يعتد بالقوة العضلية وقوة البندقية وفريق يعتد بقوى العقل ومدى تحصيله وتكوينه العلمى ، فريق حصر ارتكازه على المعالجات الأمنية ، وفريق ينظر إلى العالم كله وما فيه من تطورات ، بل وثورات علمية تكاد تقفز قفزاً.

إن التقدم يقوم على قدمين قدم اسمها الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ، وقدم أخرى اسمها البحث العلمي.

هذا هو الذى حقق التقدم فى بلد كان موغلًا فى التخلف مثل الهند»[١].

وحول تطفيش العلماء كتب الأستاذ صلاح منتصر فى عموده اليومى بالأهرام مجرد رأى تحت عنوان « حكاية الدكتور شرف ! » يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩م جاء فيه ما يلى:

« حكاية الدكتور مصطفى شرف خبير النمل العربى الوحيد فى الشرق الأوسط ، وقد جاء إلى مصر متصورًا أنه سوف يجد أبواب الجامعات مفتوحة أمامه ، وتحمس

---

(١) المصرى اليوم فى ٥/ ٥/ ٢٠٠٨م .

وزير التعليم العالى لحكايته ... وبالفعل اتصل بالدكتور مصطفى رئيس إحدى الجامعات مرحبًا ، لكن بقيت مشكلة صغيرة وهى ضرورة الإعلان عن الوظيفة ومضت الشهور دون نشر الإعلان وعرف بالموضوع الأستاذ خيرى رمضان «أحد الفرسان الثلاثة لبرنامج البيت بيتك» استضافه فى برنامجه الشهير الذى يشهده الملايين وهو واثق من إنهاء مشكلة الدكتور وحيد خبراته ، وقد دار الدكتور شرف حول نفسه وحول مراكز وجهات كثيرة ، ومن حسن الحظ أنه تم حل مشكلة الدكتور شرف ، ولكن خارج مصر فى جامعة إحدى الدول العربية التى رحبت به وقدرته التقدير المناسب . إننا نعمل بمبدأ عظيم ومهم وهو أن العلم لا وطن له ؛ ولذلك نقوم بتطفيش علمائنا وإغلاق الباب فى وجوههم»[١] .

ومن اللافت للنظر لدينا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة لأعداد العلماء وأساتذة الجامعات المصريين بالخارج ، فهم يعملون بالدول العربية ثم الأوربية والأمريكية حيث لا تتوافر فى الوطن مصر الإمكانيات التى تعين الباحث على التفرغ لإنتاجه العلمى ، بالإضافة للنظام المجحف فى الأجور وقواعد الترقية فى مقابل ما فى الخارج من إغراءات مادية وإمكانيات معملية حديثة وتكنولوجيا متطورة ، مما يستدعى آلية قومية جديدة للتخاطب مع علمائنا بالخارج ، إذ لا يمكن الاستمرار فى العزف على مشاعر الولاء ، مع عدم الاهتمام بالعلماء بالداخل وإحباطهم ، وإذا وجد فهو محدود التأثير بطىء الخطوات ، مما خلق نوعًا من اليأس بينهم واندفاع أعداد ليست قليلة منهم نحو العالم الجديد حيث البيئة الخصبة للعمل والإبداع بعيدًا عن قصور الإمكانيات وسوء التقدير والبيروقراطية التى تقتل الكفاءات ، ووفق تقارير الأمم المتحدة تستأثر أمريكا وكندا وبريطانيا بنسبة ٧٥٪ من جملة

(١) الأهرام فى ٢٨/٦/٢٠٠٩م .

التدفق فى العقول والكفاءات المهاجرة من العالم النامى ، مما وفر لدولة مثل أمريكا الكثير فى نفقات التعليم والتدريب والوقت .

وأشار التقرير أيضًا إلى أن الظروف الصعبة جعلت هاجس الهجرة الدائمة أو المؤقتة يشغل بال كل خريج بمصر ، والضرر الحقيقى يأتى من تحمل ميزانية الدولة لملايين الدولارات للمبعوثين لاستكمال تعليمهم فى دول متقدمة ثم تلتهم هذه الدول خبراتهم .

وفى عالم لا يعترف سوى بالعلم ، أصبح العلماء هم عقل وقلب أى أمة تبحث عن مكان لنفسها فى ميدان المعرفة ، وتخوض التحديات التى يفرضها عصر المعلومات وثورة التكنولوجيا ، وإذا كان العلماء هم ذخيرة أى دولة تسعى للتقدم ، فإن مصر فيها جيش من العقول بين عالم وخبير معظمهم من حملة الدكتوراه فى مختلف التخصصات العلمية ، كما أن هناك آلاف العلماء يعيشون فى الخارج .

لكن مازال البحث العلمى فى مصر تعترضه عقبات عديدة فى ظل غياب سبل الاستفادة من رسائل الماجستير والدكتوراه ، ونتائج الأبحاث العلمية التى أصبحت مجرد حفنة أوراق للترقى فقط ، وليس للتطبيق وخدمة المجتمع وحتى براءات الاختراع ضلت طريقها وظلت نائمة فى مخازن أكاديمية البحث العلمى دون جدوى .

علماء مصر يبدعون فى الغربة ، ويسخرون عقولهم وأبحاثهم لخدمة دول أخرى ، توفر لهم المناخ الأفضل من حيث الدخل المادى والإمكانيات العلمية والمعامل التكنولوجية ، عكس الحال فى مصر حيث يعيش العلماء أوضاعًا اجتماعية واقتصادية لا تليق بمكانتهم ، فيضطر معظمهم للعمل فى مجالات أخرى بعيد عن تخصصاتهم فى أوقات إضافية ، ليدبروا لأسرهم احتياجات الحياة اليومية ،

ويستنزفون طاقتهم فى أمور بعيدة عن العلم والبحث العلمى ، والخاسر الوحيد هو مصر .

وقد تعددت أسباب الانفصال شبه الكامل فى مصر ، بين البحث العلمى من ناحية ، والصناعة والزراعة والخدمات من ناحية أخرى ، والنتيجة واحدة ، لكنها مؤسفة: قاعدة علمية كبيرة قوامها أكثر من مائة ألف باحث وعالم ، وتجهيزات ومبان ومعامل قيمتها النقدية تتجاوز الخمسين مليار جنيه ، تشكل كيانًا كبيرًا مغتربًا عن قضايا التنمية ، لا شاغل له غير إعادة إنتاج باحثين يعملون ـ إلا فيما ندر ـ دون هدف تطبيقى ، ويراكمون الأبحاث من أجل الترقى فقط ، فيما تمضى الزراعة والصناعة والخدمات نحو تنمية منشودة ، يستحيل بلوغها من دون بحث علمى .

فى ظل هذا الانفصال ، تقدمت الدول الصناعية الكبرى ، عبر شركاتها ومراكز أبحاثها وجامعاتها ، لتستوعب جهد عدد كبير من علمائنا وباحثينا فى حل مشكلات صناعية وزراعية وخدمية ، وتحقق طموحات تخص الدول المتقدمة ذاتها ، حتى وصل الأمر إلى حد قيام عدد من علمائنا بإجراء أبحاث تطبيقية فى اليابان حول القطار الطائر ، وهم ينتمون إلى بلد تعانى قطاراته من تخلف يصل إلى نصف قرن ، إذا ما قورنت بالقطارات العادية فى الدول المتقدمة ، والغريب فى الأمر أن سكك حديد مصر بدأت فى ١٨٥٢م وفى اليابان ١٨٧٢م متأخرة ٢٠ عامًا عنا .

كما ينتشر فى الوطن مصر عدد لا بأس به من معاهد ومراكز التدريب تتنوع من حيث النشاط والجهات التابعة لها ، فبعضها يتبع وزارات وله ميزانيته المستقلة وأحيانا تطوله المساعدات والمنح بأجهزة ومادة علمية وحوافز ، وأخرى تتبع الوزارات لكنها ضعيفة الموارد والإمكانيات ولها خطط محدودة الأهداف ، فهناك مراكز تابعة للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة

الاتصالات ، وهناك أنواع أخرى تابعة للمصانع ووزارة الإسكان والمرافق ووزارة الصناعة والتجارة ... إلخ .

لكن هذه المراكز تحتاج إلى مضاعفة إمكانياتها الحالية ، ومدها بعناصر جديدة لتؤدى دورها وخطط وبرامج تدريبية تتلاءم مع متطلبات العصر ، وأدوات ومعدات حديثة ، باختصار تحتاج لحصر شامل وتصنيف حقيقى يؤمن برسالتها وأهميتها وجديتها ويحقق الانضباط .

فهى بوضعها الحالى وفى أغلبها تقدم دورات وتمنح شهادات لزيادة إعداد المتدربين فاقدى الثقة فى مستواهم أو جدوى ما قدم لهم ، بل إن أغلبهم يعتبر المدة فترة راحة واسترخاء بعيدًا عن العمل .

كما أنه لابد من تنامى مراكز تدريب وشركات القطاع الخاص وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى التى بدأت فى النمو بشكل لافت أخيرًا فى هذا المجال ، لكنها تحتاج لمزيد من الدعم والتشجيع والتعاون بين الجهات الحكومية ومؤسساتها وأجهزتها.

٤ـ محو الأمية :

الأمية أثر الماضى البغيض فى تاريخنا ، حيث كان الحكام الأجانب يتحالفون مع قوى الاستعمار للإبقاء عليها ؛ لأنها كانت عاملًا من العوامل التى تجعل المواطنين فى حالة سبات علمى وفكرى ، وبذلك يمكن التأثير عليهم سريعًا ، أما الآن وقد أصبحت مصر ملكًا لأبنائها فإن من مصلحتنا جميعًا ألا يبقى على أرضنا أميًا واحدًا .

إن المجتمع المصرى لا يعمل ولا ينتج بطاقة كاملة ، وإنه يستخدم أقل من نصف طاقته تقريبًا فى عملية النمو الاجتماعى والاقتصادى ، الأمر الذى يجعل مشاريع التنمية بأنواعها المختلفة تسير ببطء وبدون فاعلية .

فالمواطن الأمى لا يجهل القراءة والكتابة فحسب ، ولكن يجهل حقوقه وواجباته تجاه وطنه .

إنه رغم الكد والجهد المبذول من جانب هيئات وجهات كثيرة ، كالقوات المسلحة ، والشرطة ، ولهما دور لا يمكن إنكاره ، وكذلك الإذاعة والتليفزيون واليونسكو ، واللجنة المسكونية القبطية ، ووزارة الزراعة والمؤسسة العمالية ، والجهود الفردية لكن رغم تلك الجهود ، فإن هذه المحاولات تبقى دائمًا جهودًا متناثرة مبعثرة ، لا يحكمها حصر أو إحصاء علمى دقيق ، ولا تنظمها أولويات الحاجة ، مما يوصمها فى النهاية ، إما بالقصور أو بالتقصير ، أو بالأمرين معًا .

وعلى الرغم من التصريحات المتكررة من قبل الحكومة حول قضية محو الأمية باعتبارها قضية أمن قومى ، إلا أن النتائج المتواضعة التى حققتها تلك الجهود فى محو أمية المصريين الذين يقعون فى مرتبة متأخرة بين الدول الأقل أمية ، وضعت الكثير من علامات الاستفهام حول جهود الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، التى يرأسها السيد رئيس الوزراء والتى لم تجتمع منذ مدة طويلة لتقييم النتائج التى حققتها الجهات المنوط بها محو الأمية ، والتى يتعدى عددها إحدى عشرة جهة ، فضلا عن هيئة محو الأمية نفسها وهى ما بين جهات حكومية وأخرى أهلية وشعبية .

رغم أهمية التعليم فى قيادة قاطرة التنمية لأى أمة ، إلا أن نظرة المجتمع المصرى وخاصة الريفى للتعليم تراجعت بشكل كبير ، حيث أصبحت الأسرة المصرية تعيش بشكل طبيعى مع الأمية ؛ لأن البطالة وعدم توافر الوظائف لخريجى الكليات جعلت الكثير من أولياء الأمور الفقراء يفاضلون بين تعليم أبنائهم وإخراجهم من المدارس للعمل فى الورش لمساعدتهم على أعباء الحياة ، وتكون المحصلة النهائية هى تسرب الآلاف من التلاميذ من المرحلة الابتدائية إلى سوق العمل ويضافون إلى

قائمة الأميين فى هذا البلد .

ويعد نقص التدريب والعائد المادى الضعيف وغياب التقدير المعنوى تمثل مثلث الإحباط لمعلمى فصول محو الأمية ، كما أن مشكلة عدم توافر المعلمين المؤهلين لعملية محو الأمية من المشكلات الكبيرة التى تقف حجر عثرة أمام كل الجهود التى تقوم بها جميع الجهات الرسمية والشعبية ، حيث يفتقر مدرس فصول محو الأمية إلى الأدوات التعليمية والتربوية التى تساهم فى تطبيق برامج التعليم للكبار والصغار من الأميين بشكل سهل .

حادى عشر : انهيار الطبقة الوسطى :

إن ما تعرضت له مصر من ضغوط منذ هزيمة ١٩٦٧م والتغيرات التى لحقت النظام الدولى وتغير شكل العلاقات بين الدول النامية قد لعب دورًا أساسيًا فى خلق الإحباط ، واقترن بتغيرات جوهرية فى التركيب الطبقى للمجتمع المصرى ، وعلى الأخص فى الطبقة المتوسطة حيث الغالبية العظمى من المثقفين المصريين ، يسارًا ويمينًا ووسطًا تنتمى إلى الطبقة المتوسطة القديمة ، أنهوا تعليمهم الجامعى فى الأربعينيات أو الخمسينيات ، وشهدوا اشتداد عود الحركة الوطنية ووجدوا عهد الثورة فى البداية تعبيرًا عن آمالهم ، كما رأوا هذه المكاسب تتهاوى واحدة بعد الأخرى مع بدء سياسة الانفتاح وتشجيع الهجرة ، وما اقترن بهما من ظهور طبقة متوسطة جديدة تتسم بسمات أخلاقية وثقافية وبتطلعات تختلف اختلافًا جذريًا عن مطامح الطبقة المتوسطة التى سيطرت على الحياة الثقافية والاجتماعية فى الخمسينيات والستينيات ، هذه الطبقة الجديدة هى التى قامت ببناء العمارات التى تنهار بمجرد قيامها ، وهى التى يمارس أبناؤها اليوم الغش الجماعى دون إحساس بالذنب ، وهى التى يخرق أبناؤها قوانين المرور والبناء والضرائب ، وهى تعتبر

الانتماء الوطنى واحترام القانون وبديهيات الالتزام الأخلاقى من السذاجة السياسية أو الاجتماعية ، هذه الطبقة الجديدة هى التى غزت مجالس الشعب المتتالية والمجالس المحلية منذ السبعينيات ، كما غزت الصحافة ووسائل الإعلام وهيئات التدريس فى الجامعات ومصالحها ومطامحها هى التى تتحكم فى القرارات وهى الآن تجد البعض من المشتغلين بالسياسة ، بل والبعض من الكتاب والمثقفين ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة القديمة من هم على استعداد لخدمتها والتعبير عن مصالحها وقيمها الجديدة .

وتحولت فجوة الثقة بين النظام والمثقفين إلى قضية احتدم حولها النقاش ، وظلت أوضاع هذه الطبقة تتحرك من السيئ إلى الأسوأ على امتداد عدة عقود متتالية ، وأدى الاعتماد على أهل الثقة إلى انهيار التعليم والاقتصاد وباقى مجالات النشاط الإنسانى ، أما ذروة الانكسار فكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧م التى كانت شهادة وفاة للنظام السياسي.

وكأن النظام قد أكمل خطة حصار الطبقة الوسطى لتصفيتها ونزع قواها الحيوية ، بكسر العمود الفقرى للطبقة الوسطى الزراعية والسيطرة على النقابات المهنية واتحاد العمال ونوادى هيئات التدريس وباقى منظمات المجتمع المدنى ، وكما هو معروف فإن الطبقة الوسطى هى عماد أى مجتمع من المجتمعات ، فهى الطبقة الحافظة للقيم التى تحفظ للمجتمع تماسكه وصلابته ، باعتبارها العمود الفقرى لكل ما هو نبيل ، كما أنها القوة الرئيسية فى المجالات العلمية والتعليمية والاقتصادية والثقافية ، وهى التى تحد من جموح وضعف طبقتى الأغنياء والفقراء ، وتحافظ على المجتمع وعدم اندفاعه على مسارات غير مأمونة.

ثانى عشر : هجرة المواطنين المصريين للخارج :

أصبحت سياسة ضمان العمل لخريجى المدارس والجامعات تبدو وكأنها عبء لا لزوم له ، كما رفعت تدريجيًا القيود التى كانت مفروضة على حركة القوى العاملة ، وجاء تضاعف أسعار النفط عدة مرات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، ليجعل من التشجيع غير المباشر على هجرة القوى العاملة سياسة رسمية معلنة ، وصحب هذا فى الوقت نفسه تسريح آلاف من الشباب المصريين من الخدمة العسكرية فى منتصف عام ١٩٧٤م.

وتعرضت دخول الفئات الثابتة من أصحاب المرتبات والمعاشات الذين ينتمون للجهاز الحكومى والقطاع العام للتدهور ، إذ إن دخول هذه الفئات تكون عادة محكومة بلوائح ونظم إدارية يصعب تغييرها بسرعة ، تتناسب مع ارتفاع الأسعار فى السلع والخدمات وأصبحت الهجرة إلى الدول العربية والأجنبية خيارًا لاجتياز حاجز الفقر والتهميش الاجتماعى .

كان الاعتقاد بأن هجرة العمالة للدول العربية والأجنبية سوف يساعد على التخفيف من حدة البطالة ، دون أن يؤدى ذلك إلى المساس بمستويات الإنتاج وبرامج التنمية فى القطاعات المختلفة ، ولكن ثبت عدم صحة هذا الاعتقاد ، نظرًا لأن عمليات الهجرة وانتقال الأيدى العاملة عادة ما تأخذ طابعًا انتقائيًا يمس فئات معينة ومهارات محددة ، ونذكر على سبيل المثال مهندسو البترول وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والحرفيين وبالذات فى قطاع التشييد والبناء.

إن المواطن الذى يعمل بالدول العربية والأجنبية وإن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر ، إلا أن هذه الزيادة فى دخله لا ترتبط بزيادة فى مستوى إنتاجيته ، كما أن الكثير قد قبلوا وظيفة أدنى بكثير من مستوى المهارة التى

يتصف بها ، ما دامت تدر عليه دخلًا أكبر بكثير مما كان يتقاضاه فى مصر ، وقد أثبتت الدراسات أن البعض من العاملين بالخارج يزاولون أى عمل يجدونه متوافراً.

إن الصورة التى تراكمت ملامحها عن الآخرين الذين حققوا فرصة النجاح المالى بسهولة ودون جهد ملحوظ قد بدأت تضرب بجذورها عميقًا فى نفسية عدد متزايد من المواطنين المصريين ، حتى أصبحت الكلمات التى تدل على النجاح هى كلمات مثل (الحظ) (الإعارة) ، (الفرصة) وتتنافس على تجديد العقد أو الحصول على عقد جديد.

لقد ساد اتجاه لدى العاملين بأن أملهم الأساسى لا يكمن فى زيادة إنتاجيتهم وخدمة مؤسساتهم وتحقيق الترقى والتقدم داخل المؤسسة ، بل يتم بترك المؤسسة والانتقال منها إلى خارج البلاد ، وقد خلق هذا فى عديد من الحالات سلوكًا يتصف بعدم المبالاة والإهمال المتعمد ، بهدف الحصول على استغناء المؤسسة عن العاملين فيها بما يتيح لهم فرصة أكبر للهجرة.

لم يعد استهلاك منتجات الصناعة الوطنية المصرية مصدرًا للكبرياء والاعتزاز الوطنى ، ولا عاد يمثل استجابة للضمير الوطنى ، فالغالبية الفقيرة تستهلك المنتجات الوطنية لمجرد أنها لا تستطيع استهلاك السلع الأجنبية ، وقد أدى ذلك إلى تحويل السوق المصرية من سوق للصناعة الوطنية إلى سوق استهلاكية للشركات المتعددة الجنسية ، كما انتقل هذا النمط الاستهلاكى الذى يتميز (بتقديس كل ما هو أجنبى مستورد ، واحتقار كل ما هو مصرى أصيل) إلى المال ، فلابد أن يكون فى صورة (عملة أجنبية) ومن هنا كانت (عبارة الدولار) والتخلص من الجنيه المصرى.

كما لوحظ أن المصريين يخلعون أنفسهم من سائر الأعمال التى يجتمعون فيها كزملاء عمل ، فتجد كل منهم يسعى إلى زعزعة ثقة صاحب العمل أو رئيسه فى قدرات زميله المصرى ، سواء داخل مصر أو خارجها ، ويكون واضحًا فى الخارج مما يجعل الجميع فى نهاية الأمر يتحسرون على ما اقترفوه من آثام فى حق بعضهم.

إن عقول مصر وعلماؤها شرايين دمائها وفكرها يتركونها ويهجرونها باحثين عن وظيفة حتى ولو كانت أدنى مستوى ، فهل هى الحاجة المادية أم هو البحث عن فرار من أجواء خانقة للعلم والعلماء ؟ وماذا يبقى لمصر من عقلها وقدراتها؟ ماذا يعمل وكيف يجد له مكانًا وسط هذه الأجواء الصعبة والمرتبات الوضيعة؟ كيف يعقل أن تكون مرتبات أساتذة الجامعات ومعاشاتهم ذليلة إلى هذا المدى وبعد كل هذا العطاء وهم عقول مصر وفكرها؟

يكفى أن يكون بكل وزارة أو هيئة أو مؤسسة مسؤولًا يعطل ويؤجل ويعيد النظر فيحقق هدفين فى آن واحد ، أولهما تفريغ وزارته أو المؤسسة أو الهيئة من العناصر النشطة المميزة لإصابتهم باليأس والإحباط ويبحثوا عن هجرة لبلد آخر ، وثانيهما نشر ثقافة (ارتاح وخد وقتك ماله المستورد سعره معقول وجاهز والكل يستفيد) ، ويبقى هذا المسؤول لا يصاب بأذى أو مكروه بالعكس هذه النوعية يقال عنها : « دا راجل طيب بتاع ربنا ملوش فى المشاكل عايز الكل يعيش ويستفيد ».

ثم أليس العلماء والمفكرين هم الأولى بالرعاية والسؤال عليهم عند مرضهم من مسؤولى الدولة وقياداتها.

لقد نشرت الصحف قصة عن مأساة عالمة الكيمياء الدكتورة ألفت ياسين على منصور بقسم السليلوز والورق ـ بالمركز القومى للبحوث ـ أملًا فى أن تجد استجابة من السيد الدكتور وزير الصحة بعد أن عجزت إمكانياتها والتأمين الصحى ومعهد

الأورام عن علاجها من السرطان لاستصدار قرار بسفرها للخارج للعلاج على نفقة الدولة ومساواتها بالفنانين ولاعبى الكرة.

وبتاريخ ٨/ ٦/ ٢٠٠٩م كتب الأستاذ لبيب السباعى بجريدة الأهرام تحت عنوان «ومن جوه يعلم الله» يقول:

(فى وزارة التعليم والبحث العلمى مشروع يحمل اسما محترمًا وفخمًا وهو « برنامج البحوث والتنمية والابتكار » وهو برنامج ممول من الاتحاد الأوربى ويكفى اسم البرنامج لكى تشعر بأننا فى مقدمة دول العالم فى مجال البحث العلمى ، وتنسى أن ميزانية هذا البحث العلمى أقل من نصف فى المائة ، وهذه التجربة صاحبها شاب مصرى حاصل على درجة الدكتوراه من ألمانيا من واحدة من كبرى المؤسسات العلمية والبحثية هناك ، ولكنه استسلم لضغوط والده الأستاذ الجامعى المحترم وعاد إلى جامعته فى مصر وهى جامعة حلوان ليتقدم مبهورًا باسم البرنامج الذى يثير الإعجاب والأمل ببحث هدفه هو تعامل المواطنين مع الأجهزة الحكومية من خلال مشروع متكامل يضمن ألا يكون هناك اتصال مباشر بين المواطن طالب الخدمة وبين المواطن الموظف مقدم الخدمة ، حتى لا يضطر طالب الخدمة لأن يدفع لمقدم الخدمة مقابل لها وهو ما يعرف باسم الرشوة ، وبحيث تتم الإجراءات بخطوات واضحة ومعايير ثابتة وتحقق فى نفس الوقت بسهولة فى الأداء ومتابعة من القيادات العليا.

واختار الدكتور العائد من ألمانيا استجابة لضغوط الأب الأستاذ الجامعى تطبيق هذا البرنامج على كافة التعاملات بين المواطنين وإدارات الأحياء فى جميع المحافظات ، وفى مقدمة هذه التعاملات بالطبع تصاريح البناء والهدم بحيث يضمن البرنامج إنهاء جميع التعاملات المتعلقة بهذه التصاريح دون أى اتصال بين الطرفين ،

ولا يعرف الموظف الذى يصدر التصاريح مع من يتعامل !!.

وبعد أن تقدم بمشروعه تم عرضه على اللجان العلمية المتخصصة فى برنامج البحوث ومعها التنمية وفوقها الابتكار، والتى تكرمت بعد شهور من الفحص والدراسة بإرسال خطاب بدون توقيع للدكتور العائد من ألمانيا تخطره بأن مشروعه قد حصل على ٣٣,٣٥ درجة من المجموع الكلى للدرجات وهو ٥٠ درجة يعنى ٣٣,٣٥ من ٥٠ طيب وبعدين ؟! بعدين ياسيدى يقول الخطاب المجهول للدكتور الشاب متشكرين جدًا قوى خالص، ولكن يؤسفنا غاية الأسف أن نخطرك أن مشروعك لم يقع عليه الاختيار على الرغم من توافر المعايير العلمية المعروفة)[1].

ليس فى مصلحة الوطن ألا يجد الموهوبون والمتفوقون من أبنائه فرصتهم ومكانتهم الحقيقية بداخله ويجدونها بوفرة خارج حدوده، ثم بعد ذلك نندب حظنا ونتباكى ونتساءل : هل فقدت مصر عبقرية أبنائها مع أنهم يقيمون فى مكان وموقع فريد يحسدهم عليه الآخرون؟!

إننا فى مصر نعانى ظاهرة غريبة لا توجد فى أى مجتمع آخر وهى ظاهرة محاربة النجاح، فما أن يظهر موهوب أو عبقرى إلا وظهر له من يسارع إلى محاربته وقتل موهبته، فيسرع بالفرار إلى الخارج، ولهذا ينجح المصريون فى الخارج ويظهرون نبوغًا لم يظهروه فى بلادهم!

ثالث عشر : ظاهرة الفتنة الطائفية :

غابت الروح المتسامحة وباتت مفتقدة بين أبناء الأمة الواحدة ليحل محلها مناخ من التعصب تتجدد فيه مقولات وأفكار خاطئة تسيطر على أذهان البعض مثل فرض الجزية على المسيحيين، والتحذير من اتخاذ الأقباط أولياء، والسماح لأقباط

---

(١) الأهرام فى ٨/٦/٢٠٠٩م .

مصر ببناء الكنائس أو ترميمها ... تلك المقولات راحت تلوكها ألسنة بعض العامة من المسلمين و يرددها البعض من خطباء المساجد من على المنابر على مرأى ومسمع من الجميع عبر المكبرات الصوتية ، كما يروج لها عبر أشرطة الكاسيت ، وفى الكتب التى تباع على الأرصفة وأرفف بعض المكتبات.

إن الذين يتبنون أفكارًا متطرفة أو مغلوطة فى التعامل مع الأقباط عادة ما يكونوا أناس بسطاء الثقافة لا يرون أمور الدين الصحيحة ولا مصلحة الوطن ، وهم إما أن يكونوا متعصبين أصلًا أو لديهم استعدادًا للتعصب ، أو ليس لديهم مشروع وطنى مشترك ، فعندما أقول أنا مسلم أو أنا مسيحى فذلك يعنى أنه لا يوجد ما يجعلنى أقول : أنا مواطن مصرى ، وهذا الشعور كفيل لأن يعكر صفو العلاقة بين المواطنين وبالتالى فنحن بحاجة إلى ثقافة جديدة ونموذج للتسامح.

فمؤسسات الدولة مقصرة فى إبراز الحقائق فى مناهج التعليم ، ولا تتبنى إيضاح مثل هذه الأمور ، وبالتالى من الطبيعى أن تظهر هذه الثقافات المتعصبة سواء فى الترويج لها فى أشرطة الكاسيت أو على المنابر فى بعض المساجد أو فى بعض الكتب.

وعلى الجانب الآخر فبعض الأقباط ينظرون إلى المسلمين بأنهم غزاة ، والحقيقة أن المسلمين يمثلون الغالبية من سكان الوطن ، وقد جاءت المسيحية من فلسطين وجاء الإسلام من شبه الجزيرة العربية ، ولم يستقر فى مصر من القبائل العربية إلا القليل وكان وجودهم مرهونًا بحكم الولاة العرب.

فأقباط مصر أصولهم فرعونية ومسلمو مصر فى عمومتهم أصولهم قبطية ، فكيف ننكر عليهم حقهم فى وطنهم ، وندعى أنهم غزاة؟

كما لا يمكن أن نحاسب الأقباط على احتمائهم بالكنيسة بقدر ما نحاسب المسؤولين الذين تقع عليهم مسؤولية حشد الأمة كلها لصالح مشروع وطنى

مشترك يجمع كافة مواطنى الأمة ، ففى ظل انعدام مناخ الثقة والعزوف عن المشاركة فى الحياة السياسية ، من الطبيعى أن تتقوقع كل فئة حول الطائفة التى تنتمى إليها ، فأغلب المسلمين والأقباط لا يشاركون فى الحياة السياسية بالقدر المطلوب والكافى ؛ لأن هناك انعدام فى الثقة نحو تغيير أى شيء.

يجب عدم الاستمرار فى حالة التجاهل والتغابى والإنكار والادعاء بأن مصر لا تعانى من فتنة طائفية أو احتقانًا بين بعض المسلمين وبعض المسيحيين ، ويجب عدم الاعتماد فقط على التفسيرات الأمنية وجهودها وإجراءاتها ، فهى إحدى الوسائل التى تعمل بإمكانياتها المتاحة فى معالجة مظاهر هذا الصدام الذى يحتاج للكل ، خاصة وأن أجهزة الأمن لديها ما يكفيها من مهام متعددة لأن الأمر لو اقتصر على اعتداء على كنيسة أو دير لمرة أو لمرتين لهان العلاج والمواجهة ، لكن حينما تقع صدامات متكررة وتتبادل الأطراف الاتهامات والاعتداءات والمظاهرات الغاضبة وصولًا للاحتجاجات التى تطالب بتدخل الرئيس الأمريكى وأمريكا لحماية المسيحيين المصريين ، فإن الأمر يصبح خطيرًا ويعكس مناخًا معبأ بالفرقة والتطرف المتبادل والاستقواء بالنفس أو بالأجنبي.

لقد بدأ سوس الفتنة الطائفية ينمو ويشتد فى مصر منذ بدايات السبعينيات ، حين وقعت أحداث «الخانكة» عام ١٩٧٢م ، ثم امتدت طوال عقدى السبعينيات والثمانينيات ، حتى وصل الإرهاب إلى ذروته فى التسعينيات ، سابحًا فوق أفكار شديدة التطرف وتنظيمات شديدة التعصب ، ليس فقط ضد المسيحيين بل ضد معظم المسلمين.

ولو كانت الدولة والمجتمع قد عالجا الفتنة الطائفية هذه فى بداياتها بالعلاجات السليمة وليس بالمسكنات الوهمية ، لما توسعت وصولًا لما نحن فيه اليوم من

صدامات متكررة ولو كانت الدولة طبقت توصيات لجنة تقصى الحقائق التى شكلها البرلمان عام ١٩٧٢م برئاسة الدكتور جمال العطيفى لتمكنت من وأد الفتنة وحل الإشكالات ورفع المظالم وكسر شوكة التطرف الذى أفرز تطرفًا مضاداً!.

مصر اليوم أكثر عرضة للتمزيق الطائفى والصراع الدينى ، بعد أن قويت أسلحة المتشددين والمتطرفين على الجانبين ، والأكثر استهدافًا لمشاريع قديمة تتجدد لتقسيمها فى إطار نظرية «الفوضى الخلاقة».

لقد بات واضحًا دور القوى الأجنبية فى خلق وتعميق وتشجيع ما يسمى بالفتنة الطائفية فى المنطقة العربية عمومًا ومصر بصفة خاصة ، وقد كتب حول هذا الموضوع المرحوم الأستاذ صلاح الدين حافظ فى الأهرام بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٨م تحت عنوان «جريمة تدمير مصر بالفتنة الطائفية» يقول فيه :

(اختراع واشنطن لنظرية «الفوضى الخلاقة» القائمة على نشر الفوضى فى الدول العربية والإسلامية لتدمير كياناتها القائمة والمتهمة بالاستبداد والفساد وتفريخ التعصب والإرهاب ، ثم بناء دولة أخرى جديدة تقوم على القيم الأمريكية تحديداً.

مارست أمريكا الفوضى الخلاقة وهى المدمرة حقًا ، فى العراق حتى مزقته ليس سياسيًا وعسكريًا فقط ، بل مزقته على أسس عرقية أولا بين العرب والأكراد ، ثم على أسس طائفية بين السُنة والشيعة ، ثم بين السُنة والسُنة ، والشيعة والشيعة ، وحال العراق اليوم ينطق بهذه المأساة الطائفية القتالية ، برغم ادعاءات بوش بأنه جلب الديمقراطية والأمن للعراقين !!.

عدوى الصدامات الدينية والفتن الطائفية الساخنة تنتقل سريعًا عبر دول المنطقة ، ليس فقط بتحريض أمريكى غربى ، ولكنها تسبح فوق تراكمات قديمة ومظالم لم تجد لها عدلًا ، وتنظيمات متطرفة تضخ أفكارًا متعصبة ضد الآخرين من هذا الدين

أو ذاك ، واقرأ بعض الكتب والصحف على الأرصفة ، وتابع السموم التى تبثها بعض الفضائيات الإسلامية والمسيحية ، واسمع بعض ما يقال فى عدد من المساجد والكنائس ، بل واقرأ بعض مناهجنا التعليمية ، لتدرك أن روح التعصب تعصف بنا جميعًا عائمة فوق أسباب داخلية ، مدفوعة بأسباب خارجية تمدها بالفكر والمال والتشجيع الذى صار علنيًا!!.

ربما يرى البعض أن لبنان بلد الطوائف المتوازنة «١٨ طائفة» هو الأكثر عرضة لانفجار الصدام الدينى والعنف الطائفى وهذا صحيح ، لكننى أعتقد أن مصر تحديدًا هى الآن الأكثر استهدافًا لتمزيقها على أسس دينية إسلامية مسيحية تغذيها ، كما نكرر عوامل نابعة من داخلنا وتشجعها وتلهبها حملات من الخارج معروفة الهدف والوسائل والمصادر)[١] .

رابع عشر : الزراعة واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية والسمكية والداجنة والموارد المائية :

إن موضوع استصلاح الأراضى لم يأخذ من العناية الكافية لرعايته والاستمرار فيه ، فها هى مديرية التحرير والنوبارية والخطاطبة والصالحية ووادى النطرون ، وكذلك الساحل الشمالى والمنطقة الشرقية وسيناء بما فيهم من ألغام طال الحديث عن تطهيرها ببرامج متواضعة وتوشكى والعوينات ، ثم موضوع الموارد المائية العذبة (النيل والأمطار والسيول والآبار وبحيرة ناصر وغيرها من البحيرات العذبة) ثم المحاصيل الزراعية التى كانت مفخرة مصر وعزها كالقطن والقمح والذرة والفول والعدس ، وحدائق الموالح والثروة السمكية فى عدد من البحيرات المميزة بمائها العذب والمالح والبحرين الأبيض المتوسط والأحمر وقناة السويس

---

(١) الأهرام فى ١٨/٦/٢٠٠٨م .

ومزارع سمكية والثروة الحيوانية والداجنة بتنوعها وخبرة أهل مصر طويلة بها ابتداء بالأبقار والجاموس وانتهاءً بالدواجن .

وخلال رحلة تقارب الستين عامًا وجدنا مشروعات قيل : إنها مدروسة وانقلبت إلى النقيض ، وتوقف البعض الآخر لأسباب غير معلومة وجرفت أجود الأراضي ، وتقاسم المسؤولون مع عوامل خارجية المساهمة فى تفريغ الوزارات المعنية بالزراعة واستصلاح الأراضي ومراكز بحوث الصحارى والزراعة والثروة الحيوانية والرى والكليات والمعاهد المغذية لهم ، فأصاب الجميع باليأس والإحباط والاتجاه لأعمال أخرى ، أو الهجرة للخارج بأبحاثهم وأفكارهم وآمالهم وحماسهم تاركين للجشع ما أراد.

وقد حدثنا علماء فى الموارد المائية عن مشروعات عملاقة داخل الوطن مصر ومع دول حوض النيل ضمن اتفاقيات تعد الأفضل لنا ولهم ، كما تحدثوا عن المياه الجوفية والأمطار وتحلية المياه وربطوا بين خطة استصلاح الأراضى البطيئة جدًا والتى تسير كالسلحفاء وبين المتاح من المياه ، ونحن نسأل عن أى مياه تتحدثون؟ وأى وطن تقصدون؟.

إذا كنتم فى مصر ولديكم النيل ، والمياه الجوفية التى تعد فى الصحراء الغربية مشكلة من كثرتها فى بعض المناطق ، وفى الدلتا مخزون هائل منها ، والأمطار والسيول التى لم يستفاد منها حتى الآن بالشكل اللائق بنا فى الساحل الشمالى وسيناء والجنوب ، ولم تستخدموا تحلية المياه ولا مياه الصرف (الصحى والزراعى) بالشكل الأمثل بعد فى زراعة نظيفة ، ولم تستخدموا الأراضى البور والمياه المالحة فى زراعة النخيل والزيتون والأعلاف وغيرها من المحاصيل التى أثبتت الدراسات نجاحها ، فهناك تجارب وأبحاث علمية ودراسات ممتازة من داخل مصر لعلماء

مصريين ، وكذلك لدول أخرى نستطيع الأستفادة منها ، وكذلك أبحاث وتجارب لمصريين وعرب بالخارج يمكنهم مساعدتنا إذا دعوا لذلك فى مؤتمر خاص بالزراعة واستصلاح الأراضى والمياه والبيئة والثروة الحيوانية والسمكية والداجنة ، مؤتمر للدراسات والأبحاث يستمر مددًا طويلة بعيدًا عن الشعارات والخطب الحماسية والخلاف على رئاسته وبرعاية من.

كفانا وزيرًا هرب فى عهده أغلى الرجال وأفضل العلماء من وزارته والجهات التابعة لها ، ودمرت أعز وأفضل محاصيل مصر وأشهرها فى العالم «القطن طويل التيلة» ونجح بامتياز فى مد يدنا للعدو قبل الصديق طلبًا للقمح والذرة والفول والعدس ، كما أمدنا رجاله بالمبيدات المسرطنة والتقاوى المصابة بالأمراض والمناحل الفاسدة ، والأسمدة الغير صالحة ، وغذاء الحيوانات والأرض لم يسلم منهم فأصابوا الزراعة فى مقتل والثروة الحيوانية بالعدوى والتراجع واستصلاح الأراضى بالضعف ، فهجر الفلاح المصرى أرضه ، وأهمل زراعته وحيواناته باحثًا عن العمل الآخر داخل المدن فى مصر وبالهجرة للعمل بالخارج.

وتمكنت المجموعة التى ارتبطت به رجالًا ونساء بعد اتهامهم فى قضايا التقاوى والمبيدات المسرطنة وسؤالهم بالمحكمة وخروجهم من السجن لمنازلهم بقانون تم تفصيله خصيصًا لهم وأمثالهم الهروب لجهة غير معلومة (أصبحت بريطانيا هى ملجأ أغلب الهاربين من مصر متهمين بقضايا متعددة ، لكنها تخص كل ما هو عام فى مصر).

وهكذا أصبح الخاسر الأول هو مصر الوطن ، أما أبناؤها الذين هاجروا بحثًا عن عمل آخر أو أصابهم المرض من منتجات زراعية أو حيوانية أو داجنة فكانوا الخاسر الثانى ، وهو الهدف من تحالف بعض المسؤولين مع أهداف خارجية دون

إدانة وهو شكل من أشكال « الفوضى الخلاقة » لتحقيق التدمير الذكى.

خامس عشر : نماذج من معاناة المواطنين اليومية :

١ـ غياب المنطق والموضوعية فى تقييم أسباب الفشل والإخفاق :

عندما يجانب التوفيق فريق كرة قدم مصرى فى الخارج تنطلق التصريحات من هنا وهناك ، مؤكدة أن للفشل أسبابًا بعيدة عن الفريق ، الذى أدى دوره ، والمدير الفنى والمدربين وباقى المسؤولين الذين تحملوا المسؤولية بكفاءة واقتدار.

وهكذا يغيب المنطق والموضوعية ، ويتعذر فهم الأخطاء والأسباب الحقيقية ، وبالتالى تضيع فرصة العمل الجاد لتصحيح الأخطاء ، ويتم إهدار أى محاولة للتقييم الجاد للفشل.

وعلى امتداد السنوات والعقود تتكرر الأخطاء ، ويتعاقب الفشل ؛ لأن الجميع شاركوا فى التبرير ، أو صمتوا حرصًا على المكاسب المعنوية أو المادية ، وهى كثيرة ، فالمدربون الفنيون يتقاضون مرتبات ومكافآت بعشرات الألوف شهريًا ، واللاعبون أيًا كانت المستويات الدراسية التى وصلوا إليها ينعمون بدخول شهرية ، لا يحلم بها الوزراء أو أساتذة الجامعات أو القضاة والكتاب.

وهذه الأعذار أو التبريرات التى يتم تداولها عقب كل فشل رياضى ، ليست مقصورة على كرة القدم ، بل تمتد لتشمل الجميع من فرق الأندية فى كل اللعبات إلى الفرق القومية مع استثناءات محدودة.

وعقب كل دورة نسمع نفس التصريحات ، مع اختلاف وتعدد المسؤولين ، والأدهى أن الجميع يعدون فى ظل الغضب الشعبى ببدأ التخطيط والاستعداد للدورة المقبلة ، التى لا تأتى أبداً.

ومن المنطقى وجود أخطاء فادحة ، يتداولها البعض فيما بينهم ويعرفون يقينًا أنها

السبب فى الفشل وعدم التوفيق ، وفى أحيان قليلة يجرى تسريب هذه الأخطاء للرأى العام ، ولكن نادرًا ما يتم التوقف أمامها إلا فى حالات محدودة ربما بسبب تصفية حسابات أو لأهداف أخرى.

وهذه الظاهرة أى البحث عن أسباب خارجية للفشل ليست مقصورة على الرياضيين ، بل تشمل الجميع تقريبًا ، فقد أصبح المواطن المصرى المسؤول فى أى موقع فى معظم الأحوال مواطنا لا يفشل ، وإن فشل فذلك نتيجة لأسباب أخرى خارجية.

ومن أبرز الصور وضوحًا صورة المرشحين الذين لم يحالفهم التوفيق خلال الانتخابات ، فالكل ينسبوا الفشل إلى أسباب منها التآمر عليهم ، أو الغدر أو نقض التحالفات والعهود ، أوالتنكر للخدمات والأعمال التى نفذوها ، أو لترويج شائعات غير صحيحة ، أو لمنع ناخبيه ومؤيديه من الوصول إلى صناديق الانتخابات ، أو لأن منافسيه استخدموا عنصر المال بصورة فاضحة ، أو لتدخل عناصر من السلطة لحساب آخرين ، وغير ذلك من الأسباب ولم يفكر أى من هؤلاء المرشحين فى أنه قد يكون السبب.

وحتى هؤلاء الذين لمعوا إعلاميًا نتيجة تصرفاتهم وسلوكهم المعيب ، خلال الدورات البرلمانية السابقة ومنهم تجار المخدرات ، ونواب القروض وغيرهم الذين برزوا فى هذا المجال، ، لم يعترف أى منهم بأن سلوكه وتصرفاته قد بعد الناخبين عنه وظلوا جميعًا يرددون أن الآخرين هم السبب ، ولم يسأل أى منهم نفسه كم مرة زار دائرته وكم ناخبًا من دائرته استطاع أن يقابله سواء بالدائرة أو حيث يقيم أو يعمل ؟.

وتقودنا هذه الظاهرة التى انتشرت خلال الفترة الأخيرة ، إلى نتيجة مؤداها : أن

المواطن المصرى ليس مسؤولا أبدًا عن فشل يواجهه ، أو أى إخفاق يتعرض له والآخرون بالتالى هم المسؤولون عن هذا الفشل أو الإخفاق .

وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحًا أو قريبًا من الصحة ، فإننا أمام ظاهرة تستحق الدراسة ، فالذى لا يعترف بمسؤوليته أولًا عن فشله فى تحقيق مهمة معينة ، لن يتمكن أبدًا من علاج العوامل التى قادت إلى هذا الفشل.

٢ـ اتجاهات القيم فى المجتمع المصرى تدعم روح الخضوع والتراجع والخوف :

إن اتجاه القيم فى المجتمع المصرى يدعم روح الخضوع محل روح الاقتحام ، وروح التراجع محل روح المبادرة ، وتبعًا لذلك فالقوى المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، وباسم أننا شعب مسالم لا نستعد للحرب إلا إذا جاءت إلينا ، كما أن البعض من المواطنين من فرط الاعتدال يحسنون الرضوخ لكل صاحب سلطة ويجيدوا نفاقه.

وظهرت أمثال تدعم هذا الإذعان والخضوع « رايح فين يا صعلوك بين الملوك» «العين متعلاش عن الحاجب » «الناس مقامات» ، كما ظهرت لدى المواطن المصرى « قيمة الصبر» بحيث أصبحت إحدى السمات التى يتسم بها سلوك ونمط تفكيره ، ويأخذ الصبر مفهومًا دينيًا ، وقد انطلقت هذه القيم المرتبطة بالسلطة السياسية من خلال عملية التنشئة من جيل إلى جيل لكى تشكل أحد المكونات الهامة للقيم فى المجتمع المصرى ، ولذلك وجدنا أن الخوف من السلطة شعور شديد الارتباط يسير بمحاذاة الخوف من الأب أو الطبيعة ومن النواهى الفقهية والشرعية أى أننا نجد القمع فى العائلة ، العمل ، السلطة ، فالنظام الأبوى يعتبر جزءًا متممًا ومتساويًا مع النظام الاجتماعى ـ السياسى الذى يقوم بدوره على الاستبداد ، ويمثل الأب فى

البيت صورة مصغرة من النظام السياسى ويمهد له ، فعلاقة الرئيس بالمرؤوس تتسم بهذا النمط التسلطى الرضوخى ، وتتسم به علاقة المرأة بالرجل والمعلم بالتلميذ تثبت علاقة القهر والرضوخ بما تحمله من عنف فى نسيج الحياة النفسية بجوانبها الانفعالية والذهنية .

وأصبح المواطن المصرى يتقبل وضعية الاستغلال ويعترف بسيادة المتسلط ، ليس له أن يطالب بمساواة ، بل كل ما يمكن أن يطمح إليه هو الأمل فى فضل يتفضل به عليه ذو الحظوة .

٣ـ ترسيخ الشعور العام بالقلق وعدم الاستقرار :

الشعور بالعجز والقلق من المستقبل وغياب الضمانات التى تؤمن المواطنين على غدهم ، فلا أحد فى مصر ينام على فراشه فى المساء ويعرف ما ينتظره فى الغد ، فهناك غياب كامل للتخطيط السليم والرؤية المستقبلية الواعية ، كما أن هناك غيابًا للقواعد التى تحكم الحياة السياسية ، وتكفل للناس حالة من الأمان والاستقرار النفسى ، وتسهم القرارات العشوائية وتعديل القوانين والقواعد التى تحكم التعاملات داخل المجتمع فى ترسيخ الشعور العام بعدم الاستقرار النفسى.

كما يعد الشعور الذى ينتاب بعض المسؤولين والأغنياء بعدم القدرة على التأثير الحقيقى فى مجريات الأمور ، إضافة إلى الخوف من متغيرات المستقبل وما يدخره الغد من مفاجآت تؤدى كلها إلى أن تخيم حالة من الارتباك والقلق النفسى المزمن على الجميع .

يضاف إلى هذا ما نراه من صعود نجم الانتهازيين وأصحاب الأساليب الملتوية وبعض من يستخدمون البلطجة والصوت العالى للوصول إلى أغراضهم على

حساب الشرفاء ومن يؤثرون احترام النفس .

وليس مستغربًا فى هذه الظروف أن الرموز التى كانت تعد البوصلة الهادية للمواطنين المصريين قد توارت من الساحة ، ولم تظهر بدائل فى مختلف المجالات لتلعب دورها وتؤدى رسالتها أو تسد ما تركته تلك الرموز من فراغ.

٤ـ الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية يفقد الدولة هيبتها ويتحمل المواطن المصرى النتائج :

هيبة الدولة ضرورة لاستقرار النظام ، ويعبر عما يجب أن يكون لها من الاحترام وقوام الاحترام هيبة واحترام الجميع للقانون حاكمين ومحكومين ، وتقوم فكرة هيبة الدولة فى أساسها على «احترام القانون » ، وهو احترام لا يتجزأ ، أو يسرى على أحد دون غيره ، فلا تفرقة بين غنى وفقير ، وبين حاكم ومحكوم ، وإذا كانت هيبة الدولة على مواطنيها مستمدة ومحكومة بالقانون الذى يجب عليهم أن يلتزموا حدوده ، فإن احترام الحكومة للقانون هو حجتها فى إلزام المحكومين باحترامه وحين تتجاوزه ولا تلتزم به ، فإنها تعطى للمواطنين مبررًا لمخالفته ، ومهما أظهروا احترامه ظاهريًا ، فإنهم سيحتالون بكل السبل لمخالفته ما دامت السلطات لا تحترمه.

إن هناك كم هائل من الأحكام القضائية النهائية التى لا تنفذ ، وهناك الآلاف يفلتون من العقوبات المقضى بها عليهم ، كما أن التراضى يخل بهيبة القانون ومعه هيبة الدولة ،ويشجع ضعاف النفوس أن يتخذ كل منهم لنفسه قانونه الخاص ، ما دام القانون قد وصل لهذه الحالة يطبق حينًا ولا يطبق أحيانًا أخرى ، وأن امتناع أو تراخى السلطة عن تنفيذ الأحكام القضائية التى لا تروقها ، أو تسوف باللجوء إلى

قضاء غير مختص ، فلا يبقى أمام المواطنين أصحاب المصالح إلا أن يبحثوا عن قانونهم الخاص الذى يستطيعون به تسليك مصالحهم ، فحينما تعلو ارتفاعات مبانى السلطات الرسمية بالأحياء والمدن فوق قيود الارتفاع التى قررتها الدولة ، فإن ذلك يشجع كثيرين على ارتكاب المخالفات بما فيها الارتفاع بالمبانى ، ويفقد الدولة حجتها فى دعوة الناس لاحترام القانون أو أى نظام لا تحترمه هى ، فعندما تبحث وراء أى مبنى مخالف فى أى حى وداخل أى مدينة ستجده إما أن صاحبه كان يشغل أو شاغلًا لمنصب مهم أو قريب لمسؤول بالدولة أو يسكنه مسؤولون حاليون أو سابقون فى السلطة ، أو أعضاء فى البرلمان .

وفى ١٢/ ٦/ ٢٠٠٩م كتب الأستاذ فاروق جويدة بالأهرام حول الآثار المترتبة على عدم تنفيذ الدولة لأحكام القضاء المصرى تحت عنون : (وخسرت مصر القضية) يقول:

«إن هذه القضية تعتبر نموذجًا فجًا لعمليات بيع الأراضى المصرية ، لقد قامت الدولة بتوزيع مساحات هائلة من الأراضى فى مناطق كثيرة بأسعار هزيلة ، ووقعت عقودًا هنا وعقودًا هناك .. حدث هذا فى الغردقة .. شرم الشيخ وطابا .. دهب والطريق الصحراوى ، وطريق الإسماعيلية ، ووصلت هذه القرارات العشوائية إلى مناطق بعيدة فى الواحات ومطروح والعلمين والساحل الشمالى .. القصة باختصار شديد قصة المال السايب فى وليمة اللئام ..

تعاقد وجيه سياج مع الحكومة على شراء ٦٥٠ ألف متر تمتد على مساحة ٨ كيلو متر على الحدود مع إسرائيل فى منطقة طابا ؛ ولأنها قريبة من إسرائيل سال لعاب جنرالاتها القدامى على هذه الصفقة ، وفى عام ٩٤ وقع رجل الأعمال المصرى اتفاقًا

مع الشركة الإسرائيلية لإنشاء مشروع سياحى مشترك ، ولكن الحكومة المصرية قررت إلغاء التعاقد أمام ضرورات الأمن القومى وضوابط الاستثمار فى سيناء ، وقررت تخصيص الأرض للمنفعة العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٢م إلا أن د.عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق أصدر القرار رقم ٣١٥ لسنة ٢٠٠٣م بتخصيص هذه المساحة لمستثمر آخر هو شركة غاز الشرق لتصدير الغاز إلى الأردن ، وهنا بدأت الأزمة بين وجيه سياج والحكومة المصرية .

من أخطر الجوانب التى استندت إليها القضية أن هناك ٣ أحكام من مجلس الدولة فى مصر لصالح رجل الأعمال لم تنفذها الحكومة ، ولأنه يحمل الجنسية الإيطالية مع جنسيته المصرية حمل أوراق القضية وسافر إلى فرنسا ومنها لجأ للتحكيم الدولى .

هذه القضية التى خسرتها مصر أكبر دليل على الأخطاء الكبيرة التى شهدتها عمليات التوزيع العشوائى والعقود الهلامية فى بيع أراضى الدولة المصرية أمام حكومات متعاقبة ، وهذه الأراضى التى فرطت فيها مؤسسات الدولة بسعر زهيد ، وما حدث فى أرض طابا أكثر من جريمة .. كانت الجريمة الأولى عندما باعت الحكومة متر الأرض على حدود إسرائيل بسعر ١,٥ جنيه للمتر ، وكانت الجريمة الثانية عندما قررت الحكومة استرداد الأرض من رجُل الأعمال للمنفعة العامة ، ثم سربتها فى صفقة مريبة لمستثمر آخر ، أما الجريمة الثالثة فهى عدم احترام أحكام القضاء المصرى بصرف تعويضات قررها وكانت خمسة ملايين جنيه فقط مقابل فسخ العقد ، وتأتى الجريمة الرابعة وهى أن يتحمل الشعب المصرى الغلبان هذا التعويض المخيف وهو ٧٤٠ مليون جنيه ، نحن أمام مسؤولين أم أمام عصابة؟!..

أعتقد أن هناك قواعد قانونية تحاسب المسؤولين السابقين عن أخطائهم بأثر

رجعى ، بمعنى أن خطأ المسؤول وهو فى السلطة لا يسقط بالتقادم خاصة إذا ترتبت عليه نتائج سيئة ، كما حدث فى هذه الجريمة ولا أقول القضية ، والسؤال الآن: أليس من واجب الحكومة الحالية ومجلسى الشعب والشورى محاسبة المسؤولين السابقين الذين شاركوا فى هذه المهزلة؟ أم أن الشعب الغلبان هو الذى سيدفع ثمن هذه الأخطاء فى كل الحالات؟!»[١]..

٥ـ ظهور بعض المنتجات الصناعية الرديئة المصنوعة محليًا والمستوردة :

بدأت بعض الصناعات التى تسيء إلى المنظومة الصناعية فى وطننا مصر تفقد المواطنين الثقة فيما صنع فى مصر مثلا (كل ما تشترى لمبة كهرباء تفرقع فى ظرف أيام وبلا مبرر ولا سبب سوى رداءة الصناعة وكروتة التقفيل) و(حذاء تشتريه لأولادك وفى ظرف شهر يفتح ممزقًا من جنابه) وماذا تفعل أمام منتجات غذائية حين تفتحها فإذا العفن والفطر يملأ مكوناتها رغم ملصق صلاحية المدة المزيف؟!

أين كل الجهات الرقابية التى تراقب وتتابع وتعاير الجودة والصلاحية ؟ وأين هى جهات حماية المستهلك وجمعياته وصون حقه فى هذه المصنوعات المسيئة للصناعة المصرية وسمعتها ؟ وما هو الحل فى كل تلك الورش غير المرخصة فى الحوارى والبدرومات والشقق السكنية ؟ وهل صحيح أن أمواس الحلاقة يعاد تعبئتها وكذلك الحقن المستعملة يتم تغليفها ؟ وما حقيقة الأعشاب المجهولة التى تشفى الأمراض فى طرفة عين ؟ وهل يتم متابعة الصابون والشامبو ومواد المكياج والصبغات المجهولة المنشأ والمكونات والتى تسبب احتراق الجلد وإيذاء الشعر والجسم؟

---

(١) الأهرام فى ٢٠٠٩/٦/١٢م .

ونحن نرى أنه حان الوقت لوقفة حاسمة مع كل هذا التسيب والفساد والغش التجارى فى السوق المصرية ، ونرى أنه من الواجب الإعلان عن المصنع أو الشركة وحتى المحل الذى يبيع أو يروج سلعًا مغشوشة أو منتهية الصلاحية ، ويتطلع المواطن أن نعيد للسوق المصرية فى كل مكان سمعتها الطيبة وجودة إنتاجها ، ويتمنى المواطن أن يفتخر بإنتاجنا المحلى فى الداخل وأن تكون الرقابة عليه مثل الرقابة الصارمة الحالية على إنتاج المصدر للخارج ، والذى يحظى بسمعة مشرفة ونأمل من المسؤولين وجمعيات المستهلك مزيدًا من الحزم والمتابعة لمختلف المنتجات حفاظًا على صحة المواطنين فى الوطن وعلى سمعة المنتجات المصرية فى الخارج .

٦ـ التقدم للشهادة فى حادث عطلة و«بهدلة» :

المواطن غير مستعد لتحمل «البهدلة» والعطلة التى نسمع عنها لمن يتقدم للشهادة ، ولهذا يجب على الشرطة أن تعامل المواطن باحترام حتى يطمئن من يتقدم للشهادة بأنه لن يعامل كالمتهم ، فالناس لا تحمى المتهمين ولكنها تخشى التعامل مع الشرطة وهذه عقدة قديمة.

إن الأديان السماوية والشريعة الإسلامية أوجبت على من رأى شيئًا أن يشهد به ، ونصت على ذلك فى آية قرانية واضحة وذلك فى آخر سورة البقرة فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ [البقرة:٢٨٣] ، وفى الحديث النبوى الشريف «**الساكت عن الحق شيطان أخرس**» ، وكتمان الشهادة نوع من السكوت عن الحق ، ومن حق المظلوم أن ينصر فى الشريعة الإسلامية ، وفى كل الشرائع السماوية ، ومن نصرته الوقوف بجانبه والشهادة لصالحه بما رأيناه ووعيناه ، فمن لم يفعل فهو مقصر فى حق الأخوة ، ولا أعنى الأخوة الدينية ، بل الأخوة

الإنسانية ؛ لأن المسلم مطالب بأن ينصر أخاه فى البشرية والإنسانية بغض النظر عن دينه أو جنسه أو لونه.

ولا يجوز للإنسان أن يترك الشهادة بدافع الخوف سواء كان خوفًا من جُناه أو الظلمة أو خوفًا من التبعة والمسؤولية ؛ لأننا لو تركنا الشهادة خوفًا وجُبنا فلن يجد المظلوم من ينصره .

ومن المهم بما كان تشجيع المواطنين على التعاون مع بقية أفراد الوطن إذا وجد أى ضرر يلحق بأحد ، فيجب أن يهب لنجدته فورًا وألا يترك الأمور كأنها لا تعنيه ، فنحن فى النهاية نعيش فى وطن واحد ، ويجب أن يسود التعاون بين جميع مواطنيه ، وهذا هو الأصل ، كما أننا يجب أن نذكر المواطنين دائمًا بأن كلا منا سيأتى عليه موقف يقع فى مأزق ، ولن يجد أحدًا ينجده ، ومن هنا لابد من تغيير هذا الوضع وهو أمر يحتاج إلى وقت حتى نقضى على هذه السلبية.

لابد من استعادة الثقة فى التعامل بين المواطنين والشرطة و توعية المواطن بأهمية الدور الأمنى ، وأن المواطن لابد أن يتعامل مع الأجهزة التنفيذية خاصة رجال الشرطة للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع.

فإذا تحقق هذا بدون أى حساسية أو تحفظات وحسن استقبال الشهود وإنهاء إجراءاتهم وتوفير الحماية لهم ، وأن يقتصر استدعاءهم عند الضرورة وبشكل لا يضر مصالحهم أو أوضاعهم فى جهات عملهم أو محل إقامتهم ، فسنصل إلى تحقيق شعار أن الشعب والشرطة فى خدمة الوطن ، ووقتها سيجد رجال الشرطة أمامهم عشرات الشهود الذين يتطوعون للمساعدة بدون خوف لإحساسهم بالمسؤولية تجاه وطنهم .

٧ـ بطء إجراءات التقاضي :

بطء التقاضي في مصر ظاهرة يلمسها الجميع حتى لقد شجعت المخطئ أحيانًا على أن يرحب بالدخول في قضية لما سيتبع ذلك من تأجيلات ، واستيفاءات متكررة (كعربات النقل البطيء) سنين يبقى فيها الحال على ما هو عليه حتى يصدر حكم ، ويا ترى «مين يعيش» .

ولبطء سير القضايا أسبابًا كثيرة لعل أولها وأكثرها منطقية : هو قلة عدد القضاة بالنسبة لعدد السكان بتزايدهم السريع ، مع قلة التعيينات الجديدة ، وتعجب لهذا الشح بالرغم من وجود كليات حقوق وخريجيها بالآلاف كل عام ، وثانيها : النقص في عدد المحاكم مع أن وزارة العدل من أكثر الوزارات في مصر دخلًا ، ثم هذه التأجيلات المتكررة بسبب ثغرات في القانون يلجأ إليها البعض ، وقد ترحب بها هيئة المحكمة أيضًا حتى تتمكن من التقاط أنفاسها ودراسة القضايا المتراكمة بالمئات ، ولعل المسؤولين في مؤسسات الأحزاب والمجالس النيابية والعدل والنيابة وأساتذة الجامعات المتخصصين يتكفلون بإغلاق هذه الثغرات ، وقد ساهمت الدولة بمزيد من التأجيل عندما ألزمت المتقاضين مع دوائر الحكومة باللجوء أولا إلى لجان فض المنازعات التي تصدر بعد المرافعات والمذكرات والمداولات والتأجيلات توجيهًا غير ملزم ، وعادة ما يطعن فيه المسؤولون إذا كان الحكم ضدهم.

٨ـ برامج والتزامات الحكومة تجاه الشعب :

واجب الحكومة ـ أي حكومة ـ أن تريح المواطن لا أن تتعبه أو تنكد عليه ، وأن تضع السياسات والبرامج التي تلبي احتياجاته ، وتعينه على مواجهة متاعب الحياة ،

وأن تيسر له سبل العيش ، وأن تنظم له إيقاع الحياة من حوله ، والحكومة الناجحة هى التى لا تضيق بمطالب المواطنين ، بل تحاول ـ قدر الإمكان ـ أن تستجيب لهم ما دامت مطالبهم مشروعة وضرورية ولا تستقيم حياتهم بدونها ، وأى حكومة تنجح فى ذلك تريح مواطنيها ، وعندما يستريح المواطن سوف تستريح الحكومة بالضرورة وتشعر بالنجاح فيما جاءت من أجله .

أى حكومة تريد أن تنجح ، لكن نجاح الحكومة يتوقف على مقدار ما يشعر به المواطن من تحسن فى مستوى معيشته ، فيجد ما يكفيه من مأكل ومشرب وملبس ، ويتوفر لأبنائه فرص عمل ويجد الحد الأدنى من العلاج الصحى والمسكن الملائم وكوب الماء النظيف والتعليم الجيد وغيرها من ضرورات الحياة ومقوماتها الأساسية.

ينبغى ألا نغفل جهود الحكومات المتعاقبة فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى وتجديد البنية الأساسية لمرافق الوطن المختلفة ، كما أن الكوارث هى حصاد فترات طويلة من إهمال حكومات متعاقبة.

ومن الأهمية بما كان دور الدولة فى ضبط الشارع وتنفيذ القانون والسيطرة على الأسعار ومنع الاستغلال والاحتكار ، فهذه أمور من سلطة الحكومة ولا تحتاج إلى أموال طائلة لتنفيذها ، فانظروا إلى شوارعنا اليوم وكيف زحف لها انفلات خطير.

إن الدول التى سبقتنا فى التقدم جعلت التعليم والبحث العلمى قضية قومية ، ورصدت لها المليارات ، فلا يمكن أن تتقدم دولة أو تنمو إلا فى ظل وجود تعليم وبحث علمى جيد ، والاستثمار فى البشر وسعى الحكومة لتأهيل شبابنا ليكون منتجًا ، مثلما فعلت دول كثيرة وفى مقدمتها الهند والصين وماليزيا.

ولابد من وضع حدود فاصلة لزواج السلطة بالمال ، وأن ننتهج خطوات عملية جادة ، وتنفيذ اللامركزية وهو ما يتطلب تعديلات فى القوانين وتطبيقا سريعًا طالما أنها ستصب فى النهاية لصالح المواطن البسيط .

إن نجاح الحكومة يتوقف على سعادة المواطنين ، والاستجابة لمطالبهم وحل مشاكلهم ، حتى لا يزداد الغنى غنى والفقير فقرًا ، وحتى تختفى الوساطة والمحسوبية ، ويحل محلها الكفاءة والمساواة والعدل وسِيادة القانون على الجميع دون استثناء.

٩ـ الاعتداء على حرية المواطن :

أخطر ما يواجه المواطن هو الاعتداء على حريته دون مسوغ قانونى ودون سند ، وهو انتهاك للقانون وحقوق الإنسان الطبيعية ، فالمواطن مجموعة من الحريات المصونة من الاعتداء عليها ؛ لأن هذا الاعتداء سوف يكون معولًا يهدم شخصية المواطن التى هى فى مجموعها شخصية الوطن ؛ ولذلك فقد كفل الدستور هذه الحريات وأنها مصونة من أى عدوان أو تعد.

١٠ ـ هل يمكن لأبناء المقبوض عليهم أن يصبحوا ضمن منظومة تنمية المجتمع؟

هل من البديهى أن يشارك أبناء المقبوض عليهم فى جرائم سياسية أو تنظيمات دينية متطرفة أو محظورة فى أى عملية تنمية فى ظل هذا الخوف والرعب ؟! هل هؤلاء الأطفال والشباب يمكن أن تكون لديهم قدرة على المشاركة السياسية ؟! وماذا تتصورون أن يفعلوا فى شبابهم ؟ ماذا ستمثل هذه الوقائع الغريبة بالنسبة لهم ؟! وهل يمكن أن ينسوا هذه المواقف؟ نحن نحتاج إلى إعادة صياغة لعلاقة

الأمن بالمواطن والوطن وكيف يحدث التوازن المطلوب ؟! فهؤلاء الأطفال والشباب سوف يصبحون يومًا جزءًا من المستقبل ، وقد تكسرت قلوبهم وفقدوا أمانيهم واطمئنانهم ، إن السياسة الأمنية يجب أن تكون لحماية الوطن ولخدمة النظام فى وقت واحد حتى لا يغرسون فى نفوس أطفالنا حالة الخوف والرفض لهذا النظام.

١١- علاقة الشرطة وأجهزة الأحياء بالباعة الجائلين وشغل المقاهى والمحلات للأرصفة :

يعانى الباعة الجائلون من مطاردة شرطة المرافق ، حيث تقف فجأة سيارة شرطة ويقفز منها مجموعة من الجنود فى هجوم شرس على الباعة كأنهم فى معركة حربية ، ويجرى الباعة كالفئران المزعورة ، ويلملم بعضهم ما استطاع من بضاعة على الأرض هى كل رأس ماله ، ويجمع الجنود عنوة كل ما تصل إليه أيديهم ونرى على سبيل المثال:

- مشنة جوافة وميزان من فلاحة «غلبانه» تبكى مستعطفه بلا جدوى .
- صندوق مسح أحذية من شاب بسيط يحاول كسب قرش حلال .
- دراجة عليها صندوق به بعض السلع .

وتنتهى الهجمة المباغتة والشرسة بمحصول ضخم من السلع والأدوات تملأ سيارة الشرطة ، أو كما يسمونها الباعة (البلدية).

ومحصلة الصورة على أرض المعركة تبدو كما يلى:

- امرأة تبكى فى حرقة وتستنزل اللعنات على العسكر (الظلمة).

ـ ماسح أحذية يقسم بأنه سيعمل من الآن نشالًا !.

ـ آخرون من الباعة والزبائن يقولون : « حسبنا الله ونعم الوكيل».

أليس من المناسب البحث عن أسلوب لهؤلاء الباعة الجائلين يحفظ لهم مصدر رزقهم؟ أليس هناك من وسائل لتنظيم عمل الباعة الجائلين سلوكًا ومكانًا وحفاظًا على صحة وسلامة المواطن ، وتحصيل رسوم شغل الطريق العام بدلًا من المصادرة وقطع الأرزاق تشبهًا بسياسة المحتل الإنجليزى زمان عندما كان يصدر أوامر بجمع الباعة والسريحة وينفذها عساكر مصريون.

أليس من الأفضل تنظيم عمل المقاهى على الأرصفة بشكل جمالى وتحصيل رسوم ، بدلًا من المصادرة اليومية للكراسى والترابيزات وأدوات العمل ويكون المرور عليهم من الأجهزة الرقابية (صحة / الحى / الشرطة) للتأكد من الالتزام بدلا من المصادرة.

١٢ـ اغتيال الأحلام :

فى هوامش حرة للأستاذ فاروق جويدة نشرته الأهرام فى ٥/ ٩/ ٢٠٠٣م نعرض فيما يلى أجزاءً منه:

«تعلن المؤسسة أو الهيئة الحكومية فى مساحة كبيرة بالجرائد عن طلب موظفين أو خبراء أو حتى سائقين أو سعاة ، وتطلب مسوغات التعيين من الشهادات والأوراق وتحدد رسومًا يدفعها طالب الوظيفة تصل أحيانًا إلى مئات الجنيهات عن كل طالب.

يتقدم الشاب إلى الجهة الحكومية ، يدفع الرسوم ، يؤدى الامتحانات ابتداء بكشف الهيئة والمقابلة الشخصية ، وانتهاء باختبارات المعلومات العامة ، ويخرج من

لجنة إلى أخرى ، ومن امتحان إلى امتحان ، فى النهاية يقولون له : سوف نعلن قريبًا نتيجة المسابقة ومن فاز فيها.

والواقع يقول : إن معظم المسابقات التى نراها ونسمع عنها كانت لوظائف محجوزة من البداية ، وإن هذا الإجراء الشكلى عمل «روتينى» تتبعه معظم أجهزة الدولة.

وقد ترتب على ذلك إحساس عميق بالمرارة والإحباط لدى ملايين الشباب ، وأن أحاديث تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ليست أكثر من شعارات رنانة ، وأن واقع حياتنا يؤكد غير ذلك ، وهنا يصبح من الصعب أن نضع معيارًا للتفوق أو الخبرة ؛ لأن المواقع محجوزة ؛ ولأن الفرص مقصورة على من يستطيع الوصول إليها ، وليست الكفاءة هى مقياس الوصول ، ولكن هناك أساليب أخرى.

وكان من نتيجة ذلك كله أن أبناء المسؤولين فى الأجهزة الإدارية يرثون الآن مواقع آبائهم ، وقبل أن يحال المسؤول إلى المعاش يكون قد رتب كل شىء لأبنائه!.

لا شك أن هذا الأسلوب يحرم مصر من كفاءات ومواهب كثيرة ويحرم شبابها من الحصول على فرص يستحقها.

إن مثل هذه الأساليب تصيب الشباب بحالة من الإحباط والشعور بالظلم أمام قيم وموازين مختلفة ، حيث لا يحصل الإنسان على المكان والمكانة التى يستحقها ، وهذا الإحساس بالمرارة تجاه واقع اجتماعى وإنسانى مختل يجعل الشباب فى حيرة من أمرهم فيفقدون الثقة فى كل ما يقال عن القدوة والعدالة والفرص المتكافئة»[1].

---

(١) الأهرام فى ٥/ ٩/ ٢٠٠٣م .

١٣ـ عقدة الخواجة :

إن أخطر أشكال الهزيمة ليس هزيمة الجيوش فى ميدان القتال ، ولكن هزيمة النفوس من الداخل وتسرب اليأس والإحباط وفقد الثقة بالذات وضعف الانتماء للوطن ، والتشبه بمن نعتقد أو نتصور ولو خطأ بتفوقه وتميزه علينا ، وبالتالى فتح الطريق إلى الذوبان والتلاشى والفناء ، بل إنه يمكن اليوم غزو العقول وهزيمة النفوس بغير حاجة لأى تدخل عسكرى ، ولعلنا نلاحظ أن من أقوى أسلحة أمريكا اليوم والتى تحرص على بثها ونشرها فى كل أنحاء العالم : هى مطاعم الهامبورجر والهوت دوج والفرايد تشيكن والأيس كريم ، وفانلات وبناطيل الجينس والكاوبوى وغيرها من المأكولات والملابس والتقاليع الأمريكية ، وقبلها بالطبع والممهد لها أفلام السينما والموسيقى الصاخبة ، ولقد نجحت العقول الأمريكية والغربية عمومًا بهذا التخطيط المدروس فيما فشلت فيه الجيوش والمدرعات والطائرات ، إن من أسباب تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية هو تأثر شعوبها بالثقافة الغربية وبداية تقليد الغرب والحرص على اقتناء الملابس الأمريكية والإنجليزية والعطور والأربطة الفرنسية ، ومشاهدة وسماع الأشرطة والأفلام الأجنبية والتى تظهر الوجه الحسن للحضارة الغربية وتخفى وجهها الآخر ، وبعدها اختيار قيادات محدودى المعرفة والقدرات والثقافة لشغل المواقع الحساسة والهامة فكان الانهيار.

ولكن ماذا نصنع مع فقدان الثقة بالنفس ؟! وماذا نصنع مع الشخصيات المهزوزة ومركبات النقص والانبهار الأحمق بكل ما هو خارجى وأجنبى حتى ولو كان فى الحقيقة من صنعنا ، ولكن التاجر الخبيث نزع العلامة المصرية ووضع مكانها كذبًا وزورًا العلامة الأجنبية ، ولقد وصل بنا الحال إلى حد إهمال لغتنا العربية

وقبلها ديننا وحضارتنا وثقافتنا ؛ لأننا غارقون فى بحر التشبه والتقليد والمسخ والتشويه ، غارقون حتى نكاد نهلك ، وبالتالى فلابد من وقفة تنتشلنا من دوامة الهلاك وتعيد إلينا هويتنا وشخصيتنا وكياننا ، وتوقف نزيف اقتصادنا وتقليل عثرتنا ، وقفة تبدأ بنا ومن داخلنا ولا تفرض علينا.

١٤ ـ غياب الشفافية وانتشار الرشوة والمحسوبية :

إن الرشوة مأخوذة من الرشاء ، وهو الحبل الذى يربط بالدلو ليوصله إلى عمق البئر ، وليرفع به الممسك الماء من البئر ، فهى حبل الصلة بين الراشى صاحب المصلحة ، وبين المرتشى الذى هو أشبه بالدلو الذى ينزع للراشى مصلحته ، فالرشوة هى إعطاء مال إلى مسؤول لقضاء مصلحة بعيدة المنال لمعطى المال ، سواء أكانت موصلة إلى حق أم إلى باطل ، فقبول الرشوة قد يترتب عليه أحيانًا تضييع الحقوق وصدور أحكام جائرة ويتبدل الحق إلى باطل وتتحول العدالة إلى ظلم ويتغير النظام السليم إلى فوضى وتسيب .

إن غياب الشفافية والعمولات وتستقيع الأراضى وتسخين البورصة وغسيل الأموال ، كلها مفردات لمعنى واحد هو الفساد ، وإذا كان للفساد مفرداته ومصطلحاته ، فإن له أيضًا درجاته ومستوياته التى تتباين فى الدول المتقدمة عن نظيرتها فى الدول النامية ، ففى الأخيرة حيث تغيب الشفافية والمحاسبة والمراقبة والمساءلة نرى الفساد ينتشر بوحشية متحالفًا مع الاستبداد ، وغنى عن القول أن الفساد هو الأب الشرعى للتخلف والفقر والإحباط والظلم وغياب الانتماء وافتقاد القدوة ، لقد قيل : إن فساد المحليات فى مصر قد وصل إلى الركب ، وقال البعض : بل إنه قد غطى الرؤوس ، وقيل : إن السمكة تفسد من رأسها ، وقال البعض : إن السمكة فى مصر تفسد من رأسها ومن ذيلها ومن زعانفها ومن كل

مكان فى جسمها.

فأين الخلل؟

سكرتير وزير يتحول إلى مليونير فأين الأجهزة الرقابية؟ زمان لم يكن هناك من هذه الأجهزة غير ديوان المحاسبة، وكانت جرائم المال نادرة جدًّا، واليوم يوجد الجهاز المركزى للمحاسبات والرقابة الإدارية والكسب غير المشروع ومباحث الأموال العامة وغيرهم من الأجهزة الرقابية واللجنة العليا للشفافية، ومع ذلك أصبحت سرقة المال العام بابًا يوميًا فى الصحف.

١٥- جمعيات استصلاح الأراضى الصحراوية والمتاعب التى تواجه المواطنين:

نشرت أخبار اليوم فى ٢٣/ ٣/ ١٩٨٨م تعليقًا من الأستاذ عبد الفتاح الديب يقول فيه:

(قصة اتحاد مستصلحى الأراضى الصحراوية بمنطقة الخطاطبة وكفر داود استطاع مجموعة من المستثمرين المصريين تخطى عقبات وضعتها أمامهم البيروقراطية، وكادت تنهى المشروعات التى قاموا بها فى استصلاح الأرض بعد عشرين عامًا من الكفاح، ولم تنته متاعب هؤلاء مع الروتين والبيروقراطية، فقد أقام كل واحد منهم بئرًا ارتوازيًا كلفته عدة ألاف من الجنيهات، ليروى الأرض منها وفوجئوا بعد هذه المدة الطويلة بوزارة الرى تطلب من كل صاحب بئر مبلغ مائتى جنية كتأمين لعداد يتم تركيبه على كل بئر!

لماذا؟ هكذا سأل المستثمرون وجاءهم الجواب: لترشيد استخدام المياه!

ويخبط اللواء جمال الدين الذاكر أمين عام اتحاد مستصلحى الأراضى الصحراوية

بالخطاطبة وكفر داود كفا بكف وهو يقول:

«هل تركيب عداد، يؤدى إلى ترشيد استهلاك المياه؟ ثم إن هذا النوع من العدادات غير موجود فى السوق؛ لأنه صدر قرار بمنع استيراده، فمن الذى سيتولى تركيبه.

ومرة ثانية، جاءه الجواب: أنتم ملزمون بإحضاره وتركيبه، وإلا فلن نعطيكم ترخيصًا بوجود مورد مائى للرى منه.

وقبل أن يسأل المستثمرون: إذا كنا نحن الذين سنتولى تركيب العدادات، فلماذا تحصل منا مبالغ التأمين! تذكروا أنهم حتى الآن محرومون من التعامل مع بنك الائتمان الذى يعطى المزارعين مستلزمات الإنتاج بأثمان معقولة، ومحرومون من الحصول على قروض من بنك التنمية، لأن هذه الجهات تشترط أن يكون لدى المزارع الذى يتعامل معها مورد مائى مرخص به.

ومعنى هذا أن البذور والسماد والقروض المتاحة للزراعة لا يمكن السماح بها إلا إذا أبرز المزارع ترخيصًا من وزارة الرى بمورد مائى يروى منه.

إلى هنا « والنكتة » لم تنتهى بعد، فوزارة الرى لا تعطى تصريحًا بوجود مورد مائى للرى منه، إلا إذا كانت الأرض مزروعة فعلًا!!

النكتة انتهت، وهى تشبه إلى حد كبير حكاية البيضة أولا أم الفرخة!!)[1]

١٦ــ الوزير والوظيفة:

تحت هذا العنوان وفى عموده «حديث السوق» كتب الأستاذ عماد غنيم فى الأهرام بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٩م يقول فيه:

---

(١) أخبار اليوم فى ٢٣/ ٣/ ١٩٨٨م .

« الدكتور إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق رئيسًا لشركة الخدمات البترولية .. المفارقة أن الدكتور سليمان يستمد أهميته كشخصية عامة من كونه أستاذًا فى الهندسة الإنشائية وصاحب مكتب لاستشارات الهندسة المدنية ، وهذه هى المؤهلات التى صعدت به إلى موقع الوزير والذى استمر فيه نحو ١٣ عامًا خرج بعدها ملاحقًا باتهامات وشبهات مازال صداها يتردد حتى الآن ، ولهذا فإن تاريخه المهنى لا يجعله أفضل المرشحين لشغل هذه الوظيفة التى يصل إليها عادة من له خبرة طويلة فى قطاع البترول ، أما وقد ظهر اعتبار إضافى يتعلق بتعارض عضويته فى مجلس الشعب مع اختياره لشغل الوظيفة فإن هذا الاختيار جاء مستفزًا بدون ضرورة خاصة إن الوزير بخبراته المعروفة قادر على أن (يكسب رزقه) من مجال تخصصه الأصيل دون الحاجة لتولى منصب فى شركة عامة ، حتى ولو كان (شكلها) قطاع خاص.

فالدولة يجب أن تنأى بنفسها عن شبهات المجاملة ، وقطاع البترول قادر على أن يفرز قياداته ، والسيد الوزير يملك من الخبرات ما يكفيه مئونة البحث عن عمل ، وقبل كل ذلك وبعده فإن القوانين يجب أن تحترم .. خاصة من البرلمانيين المسؤولين عن تشريع القوانين»[١].

وكانت وسائل الإعلام قد أشارت إلى توجيه أصابع الاتهام للدكتور محمد إبراهيم سليمان وبعض كبار مسؤولى الدولة فى مصر باعتبارهم مسؤولين وراء الزج بالدكتور ممدوح حمزة فى السجن بلندن ــ وكان مدعو من ملكة بريطانيا لحضور حفل ـ لتهديدهم بالاغتيال فى القاهرة والقبض عليه تم فى لندن ، فكيف يعقل تنفيذ ذلك بدون مؤامرة واختيار توقيتات سفره والتنسيق مع آخرين.

---

(١) الأهرام فى ٧/٧/٢٠٠٩م .

ومع ذلك حاورت الأهرام فى سبتمبر ٢٠٠٤م السيد الوزير تحت عنوان : «أين الحقيقة» مستفسرة عن كل الجوانب أجراه كل من السادة د. جمال عبدالجواد ، والدكتور محمد عبدالسلام ، والأستاذ سيد على ونشرته يومى ١١ ، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٤م وتطرقوا للهجوم على الدكتور ممدوح حمزة واستبعاد مكتبه من أية أعمال خاصة بالوزارة وحجم الأعمال المسندة لمكتب شقيق زوجته (ضياء المنيري) وثروته وعلاقاته بالآخرين ، واتسمت ردوده بالعنف والخروج عن المألوف وخانه التوفيق فى شرح صلاحياته والدفع بوقائع نفاها أصحابها بعد ١٣ عامًا وزيرًا لأغنى وزارات الوطن مصر وهو الأستاذ الجامعى وصاحب مكتب استشارى وعضو بالبرلمان ممثلًا لدائرة تضم منطقة الدويقة ، ويشكك كثيرون أن سيادته يعلم تفاصيل ما تعانيه ، ولسوف أعرض فيما يلى تعليق كل من :

الدكتور مصطفى الفقى .

الدكتور أسامة الغزالى حرب .

الدكتور إسماعيل حلمى .

الأهرام .

يقول الدكتور مصطفى الفقى:

أولًا : التقيت بالدكتور ممدوح حمزة - وهو صديق قديم - فى فيينا عندما كنت سفيرًا لمصر بالنمسا ، وكان مدعوًا لإلقاء محاضرة عن مشروع مكتبة الإسكندرية ، وقد اشتكى لى يومها (١٩٩٨م) من تدهور علاقته بصديقى الوزير الدكتور سليمان فأجريت اتصالا تليفونيا مع سيادته بالقاهرة ، حيث عبر لى عن استيائه من تصرفات الدكتور حمزة ولم أجد لديه حماسًا للحوار حول هذا الموضوع .

ثانيًا : اتصل بى فى العامين الأخيرين صديقى الدكتور أسامة الغزالى حرب عدة مرات وطلب منى معاودة الاتصال بالسيد الوزير لكى نحدد موعدًا للقاء رباعى أحضره أنا والدكتور أسامة الغزالى مع الوزير والدكتور حمزة ، ولكن الوزير رفض ذلك لأنه يرى أن الدكتور حمزة يقف وراء الحملات الصحفية ضده .

ثالثًا : لم أذهب مع الدكتور أسامة أو الدكتور حمزة إلى مكتب السيد الوزير ، كما لا تسمح لى أخلاقى أنا أو غيرى بأن نطلب شيئًا يخالف القانون مثل : إرساء تنفيذ مشروع على مكتب الدكتور حمزة بالأمر المباشر كما ورد فى الحديث الصحفي[1] .

يقول الدكتور إسماعيل حلمى:

أولًا : أذكر سيادة الوزير بردوده فى الإسكندرية على أحد أعضاء مجلس الشعب ، وما كان فيها من ألفاظ مبتذلة ، وزار أحد المعارض التى كانت تحتوى على التحف والمقتنيات الفنية ، وعامل مدير المعرض فى ذلك الوقت بمنتهى القسوة وترجل فى المعرض بالشورت والفانلة !

اكتفائه بإرسال موظف لتلقى طلبات أعضاء المجلس والرد عليها من خلال الصندوق الخاص بهم ، مع ذكرهم دائمًا بألفاظ لا تليق .

ثانيًا : موضوع بن لادن ومارينا: ألغى التخصيص الصادر له سنة ١٩٩٠م ، ثم اقتنع بعد لقائه مع بن لادن وأصبحت منطقة بن لادن فى مارينا أو تلك الجزيرة كما يسمونها محروسة بالحرس الخاص ومنطقة ممنوعة على المصريين ، وقد منعنا ومنع أصدقاء لنا كثيرون منها .

---

(١) الأهرام فى ١١ ، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٤م .

ثالثا : أما موضوع «قطاع المقاولات فى مصر توحش ولابد من فرملته» فأين كان الوزير منذ سنة ١٩٩١م إلى الآن؟ لماذا لم يضع الضوابط ؛ لأن هذا التوحش ليس وليد يوم وليلة ولا سنة ولا سنوات .

رابعًا : أما عن الفنان الكبير حسن الإمام ، فإنى أقول لسيادة الوزير لم تكن أفلامه من الدرجة الثالثة كما تقول ، بل كانت تخاطب كل عقول وقلوب المصريين ، فنال حبهم.

خامسًا : فى حديثكم تهكمات وتلميحات تؤكد ميلكم للخروج عن المألوف وشعوركم بأنكم تختلفون عن زملائكم والناس ، ثم عندما تكلمتم عن رئيس الوزراء قلتم بالنص: «فهل مطلوب أنه يحلف على المصحف». هذه الألفاظ ليست ألفاظًا تصدر من وزير .

تعقيب من الدكتور أسامة الغزالى حرب:

ذكر السيد الدكتور إبراهيم سليمان وزير الإسكان فى حديثه مع «الأهرام» صباح السبت ٩/١١ أننى ذهبت إليه مع الدكتور مصطفى الفقى والدكتور ممدوح حمزة حتى يتخذ لمصلحة الدكتور حمزة قرار إسناد عمليات الوزارة .

وتعقيبًا على ذلك التصريح أوضح الآتي:

أولًا : لم يحدث أن ذهبت إلى د.إبراهيم سليمان بصحبة د.مصطفى الفقى ، أو بصحبة د.ممدوح حمزة ، أو بصحبتيهما معًا على الإطلاق.

ثانيًا : المرات القليلة التى قابلت فيها سيادته كانت منفردة ، مرتين فى مكتبه ، فضلا عن مقابلته بشكل عابر فى المناسبات العامة .

ثالثًا : إننى فى تلك المقابلات مع سيادته كنت دائمًا أرجوه أن يحسن علاقته بالدكتور ممدوح حمزة (صديق منذ أيام الدراسة الإعدادية والثانوية ، وشقيق زوجتي) ؛ لأن د.حمزة كان دائم الشكوى لى من تعنت الوزير معه ،ومحاربته المستمرة لمكتبه ! ولم أتطرق على الإطلاق لأى مسائل خاصة بعمليات الوزارة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعًا : إننى طلبت أيضًا من الصديق العزيز د.مصطفى الفقى أن يتدخل هو أيضًا للمصالحة الشخصية بينهما دون التطرق لأى عمليات للوزارة أو غيرها.

ولم ينجح د.مصطفى ــ مثلما لم أنجح أنا ــ فى تغيير موقف السيد الوزير من د.حمزة! والدكتور مصطفى الفقى موجود ويمكن أيضًا سؤاله عن تلك الوقائع.

نظرية المؤامرة :

فى الوقت الذى تروج فيه بعض الصحف المصرية لوجود مؤامرة «ساذجة» لتوريط الدكتور ممدوح حمزة فى القضية المنظورة الآن أمام القضاء البريطانى ، يشعر السيد وزير الإسكان أيضًا بأنه يتعرض لمؤامرة تستهدف تشويهه بغرض صرف الانتباه عن قضية الدكتور حمزة ، لقد لفت نظرنا هذا الاتهام المتبادل بالتآمر ، والذى يعد جزءًا من مناخ عام وثقافة سياسية تسممها المؤامرات ويسممها الاستدعاء المتكرر لنظرية المؤامرة .

أين الحكومة ؟

إن الاتهامات والانتقادات الموجهة لوزير الإسكان هى قضية عامة بكل المعايير ، فالوزير موظف عام فى أعلى المراتب ، والسياسة التى ينفذها هى سياسة حكومة

وليست سياساته الخاصة ، حتى لو كان هو الذى يبادر باقتراحها ويضع تفاصيلها ، فبمجرد مناقشتها فى مجلس الوزراء وفوزها بموافقة المجلس ورئيسه تصبح سياسة عامة للدولة ، أما الجوانب المتعلقة بالنزاهة ، فهى وإن كانت موجهة ضد شخص وزير بعينه ، فإن آثارها لا تقف عند هذا الحد.

والقضية التى نحن بصددها ، مثل غيرها من القضايا التى جرت إثارتها فى الماضى القريب ، تبين أن الحكومة والهيئات العامة فى مصر تواجه مشكلة علاقات عامة مع الشعب المصرى .

فالحكومة ، أى حكومة ، فى مصر تعانى مشكلة مصداقية تسهل التلاعب بالرأى العام ، وترجع هذه المشكلة إلى نقص فى اهتمام أهل الحكومة بالتخاطب مع الرأى العام وقصور فى فهم معنى السياسة ، والتى تدور فى الأساس حول إقناع المواطنين وكسب تأييدهم ، باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد لتأسيس وصيانة وتدعيم الشرعية .

وربما لفت نظر الكثيرين فى السنوات الأخيرة ، أنه فى كل مرة تعرض فيها أحد الوزراء لاتهامات بالتقصير أو بغيره ، فإن الحكومة كهيئة وكرئيس حرصت على عدم الدخول كطرف فى القضية ، وكأن الوزير والوزارة موضوع الجدل ليسا جزءًا من الحكومة ، وكأن السياسات التى يوجه لهما النقد بسببها هى سياسات خاصة بالوزير المعنى وحده ، وليست جزءًا من السياسات العامة للحكومة ، بحيث إنه عند تجاوز النقد خطًا معينًا ، فإنه يكف عن أن يكون موجهًا لوزارة أو وزير ، ويصبح موجهًا لحكومة بأكملها ، يصبح عليها أن تتدخل لبيان الحقيقة ، ومعاقبة

الانحراف وتصحيح الخطأ ، والتصدى للشائعات ، إذا كان الأمر مجرد شائعات ، المهم فى هذا ألا يترك الرأى العام حائرًا بين كلام وكلام مضاد ، فيصبح الأمر كله مجرد كلام ، حتى يفقد الكلام معناه».

١٧ ـ تضارب الروايات حول أحداث وتطورات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

إن تضارب الروايات من بعض السادة معاصرى أحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م سواء كانوا ضباطًا أو مدنيين عملوا بالقرب من مجلس قيادة الثورة ، أو تنظيم الضباط الأحرار أو مؤسسة الرئاسة ، أو تقلدوا مناصب مختلفة حول الأحداث التى جرت خلال الخمسينيات والستينيات خلقت وأحدثت شرخًا فى نفوس المواطنين ، وأضعفت ثقتهم فيما يسمعون ويقرؤون ويتساءلون : هل هذه الروايات صادقة أو بعضها ؟ وأيهم غير صحيح أو كل الروايات غير صحيحة مشكوك فى مصداقيتها؟

كما أن الكلام عن رتب لواءات لضباط لبسوا الزى المدنى ما بين رتب نقيب ومقدم تجعل المواطن يشعر بمحاولات الاستخفاف والاستهانة بعقليته خصوصًا وأن القانون رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٦م يحظر عليهم ذكر أسماءهم كضباط سابقين بالقوات المسلحة والمصالح والهيئات ذات النظم العسكرية مقرونة برتبهم العسكرية.

أضف إلى ذلك أن كثيرًا من هؤلاء استصدروا قرارات جمهورية تعطيهم حقوقًا ومصالح لهم ولأبنائهم ، وآخرون ادعوا انتسابهم لتنظيم الضباط الأحرار وهو أمر يتطلب ضرورة فتح ملف هذا التنظيم لمعرفة الحقيقة حول الأعضاء المؤسسين والمنتسبين والذين ادعوا دون وجه حق ، ثم المزايا التى حصل عليها كل واحد منهم .

١٨ ـ مجلس الدولة يحظر على الموظفين مزاولة أى أعمال تجارية أو ترخيص بمحل صناعى أو عام :

حيث نشرت جريدة الجمهورية فى ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٨ مايلى:

مجلس الدولة يحظر التراخيص التجارية والصناعية للموظفين:

«حظر مجلس الدولة على العامل أو الموظف بالحكومة أو القطاع العام مزاولة أى أعمال تجارية ، أو الحصول على ترخيص محل صناعى أو محل عام حتى لو حصل على موافقة جهة العمل التابع لها طبقًا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة.

قالت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجاس الدولة برئاسة المستشار رئيس المجلس : إن المبدأ المسلم به من الوظائف العامة هو تكليف للقائمين بها خدمة المواطنين تحقيقًا للمصلحة العامة طبقًا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها»[١].

كما سبق لذات المجلس أن حظر على العاملين بالدولة الجمع بين وظيفتين طبقًا لقانون العاملين المدنيين بالدولة ، والغريب فى الأمر أن الحظر يسرى فقط على العاملين الصغار دون الكبار ، فالكبار وحتى الوزراء أعضاء مجالس إدارات ورؤساء لأكثر من لجنة ومسؤولون عن أنشطة متعددة ويتقاضوا أجورًا خرافية عن هذه الأعمال ويحصلون على مزايا عينية ونقدية منها .

كما أن بعض الوزراء يملكون ويمارسون ويتابعون عمليًا أنشطتهم ومعارضهم وممتلكاتهم الخاصة كشركات وفنادق ...إلخ ، صحيح أنه على الورق من يقوم بالمتابعة والإشراف والإدارة لكن الواقع شيء آخر ، كما أن أعضاء مجلسى الشعب

---

(١) الجمهورية فى ٢٥/٦/٢٠٠٨م .

والشورى يمارسون أعمالًا أخرى ويتربحون منها فتسيير أعمال شركاتهم وقيادة مؤسساتهم وتقديم برامج بالفضائيات ، أليست هذه وظائف ؟ فالوظيفة العامة واحدة ولها معايير واحدة ويجب أن تطبق المبادئ على الكل صغيرًا كان أو كبيراً.

١٩ـ جمود الروتين ومركزية المصالح الحكومية وتعدد اللوائح وتجسيم الخطأ وتفضيل أهل الثقة عن أهل الخبرة والاعتداء على المال العام :

كتبت الدكتورة نعمات فؤاد تقول :

«يعانى الشباب من الروتين ، ومركزية المصالح والوزارات ، فطالت الإجراءات وتأخرت ساعة الفصل وصعبت الدراسة العميقة للموضوعات ؛ لأن للطاقة البشرية حدودًا ، فانعدمت الثقة ، وضعفت الشخصية ، وماتت روح المسؤولية ، وانحصرت الخبرة والتكوين الفنى فى أشخاص قليلين فتوقف النمو الإدارى ، عتيقة بالية معقدة غامضة ، كثيرة ومطولة يتعذر الإلمام بها حتى لقد صار فى كل مصلحة أو قطاع أخصائى معروف يستبقى فيها دون سواه ، لابد من بث روح الاستقرار فى نفوس الناس بإفهامهم أن الأصل فيهم جميعًا أنهم أهل ثقة إلا حين يثبت غير ذلك ، فلا فضل لمصرى على مصرى إلا بالكفاية ، لا يمكن أن يستمر أسلوب أهل الثقة وأهل الخبرة حيث يسود الجهل والعشوائية والمزاجية ، لا يمكن أن يستمر هذا إلى يوم القيامة وإلا قامت القيامة قبل موعدها .

وقوع السوق فى قبضة المحتكرين الذين يوجهون الاقتصاد توجيهًا يتفق مع منافعهم الشخصية بغض النظر عن المنفعة القومية ، إلى آخر ما هو معروف من الآثار السيئة التى تصيب البنيان الاجتماعى حيثما انتشرت الرشوة وسهل الاعتداء على المال العام ، وقد تعرت نماذج صارخة عندما أتيح الكشف عنها ولا يزال وراء الأكمة ما وراءها.

إن التعقيدات المكتبية (البيروقراطية) قد ساعدت على نجاح المختلسين فى إتمام

عمليات فى ظلام الثنايا الكثيرة التى تتخلل الطريق ، قدرة الذين استطاعوا الوصول إلى مراكز السلطة والنفوذ ، واستطاعوا الوصول إلى أهدافهم فى الثراء السريع ، وعجز الباقين»[١].

٢٠ـ لماذا يسافر الوزراء ؟

كتب الأستاذ فاروق جويدة فى الأهرام الجمعة ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩م تحت هذا العنوان ما يلى:

«لا يمضى الآن أسبوع واحد دون سفر وزير أو أكثر إلى أمريكا أو الدول الأوربية ، وفى الوقت الذى يتنافس فيه السادة الوزراء على السفر إلى هذه الدول غابت الوفود المصرية تمامًا لسنوات طويلة عن دول أهم بالنسبة لنا مثل : السودان وباقى دول إفريقيا ودول شرق آسيا وحتى الدول العربية ، ولا أعتقد أن ذلك يعكس فكرًا أو خططًا أو مشروعًا لدى الحكومة ؛ لأن سفر السادة الوزراء أصبح الآن عملية عشوائية لا هدف لها ولا غاية إلا إذا كان الهدف هو تغيير الجو ، والحصول على أجازة قصيرة من زحام القاهرة وأتربة الخماسين ومنغصات الصحف المستقلة وطوابير العاطلين عن العمل أو الواقفين أمام المخابز أو المطالبين بحل مشاكلهم مع التأمينات الاجتماعية أو الضرائب ..

لا يعقل أن يسعى السادة الوزراء للسفر إلى أمريكا طلبًا للبركات ويتخلفوا عن الذهاب إلى مجلس الشعب المصرى ، وهو صاحب الحق فى مساءلتهم وحسابهم واستجوابهم ..

من أين تأتى حكومتنا الرشيدة بكل هذه الأموال التى تنفقها ببذخ على سفريات

(١) أزمة الشباب وهموم مصرية د. نعمات فؤاد .

الوفود الرسمية؟ .. من أحق بهذه الأموال ؟ المرضى فى المستشفيات أم طلاب المدارس أم القرى التى لا توجد فيها مياه صالحة للشرب ..

وإذا كانت الحكومة تطالب المواطنين بتحمل آثار الأزمة الاقتصادية ، فالأولى بها أن تطبق ذلك على وزرائها الذين يتنقلون بين دول العالم ، خاصة أوربا ويقضون نصف العام فى زيارات وتنقلات وأسفار هنا وهناك تحت مسميات طرق الأبواب أو لجان الاستماع أو حل أزمات الآخرين ، بينما نحن غارقون فى أزماتنا ..

هل مصالح مصر لا توجد إلا مع واشنطن ولندن وباريس وهذه العواصم الجميلة؟ .. أين وفود مصر فى قارة ضخمة يتسابق الغرب عليها اسمها قارة إفريقيا؟ .. أين وفود مصر فى الدول العربية الشقيقة وهى الأحق بنا ، ونحن الأحق بها ؟ بل أين الوفود التى سافرت إلى الصين أو اليابان أو شرق آسيا وما نتائج كل هذه الزيارات على الشعب المصرى فى دخله وإنتاجه وأزماته وصادراته ؟..»[(١)].

٢١ ـ حكومة القاهرة :

صحيح أن عدد سكان القاهرة يمثل ربع سكان الوطن مصر وأنها العاصمة ، لكن ذلك لا يعد مبررًا لتدخل الحكومة بكل وزرائها فى كل صغيرة وكبيرة تخص القاهرة ثم إقليم القاهرة الكبرى.

ولا يمكن فى ظل وجود السادة المحافظين والمسؤولين المحليين والمجالس الشعبية أن تفكر الحكومة بالنيابة عنهم وتترك باقى محافظات مصر لا تأخذ منهم سوى وقتًا ضئيلًا يسمعون فيه تقارير عندما تعقد جلسات خارج العاصمة تضم المحافظين وأغلبها فى محافظات قريبة لم نسمع مثلًا اجتماعات تمت فى المنطقة الغربية أو الجنوبية أو الشرقية أو سيناء وتكرارها.

---

(١) الأهرام فى ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩م .

فمثلًا التخطيط العمرانى التابع لوزارة الإسكان ينتهى من وضع مخطط العاصمة الإدارية والسياسية لمصر ، واقتراح بضم القاهرة والجيزة ومديرها بدرجة وزير واقتراح وجود قانون خاص بالعاصمة (المصرى اليوم ٨/ ٧/ ٢٠٠٩م).

كما انتهى التخطيط العمرانى من مخطط تطوير كورنيش النيل من شبرا إلى حلوان والسماح لأول مرة ببناء ناطحات سحاب فى القاهرة عند ماسبيرو وروض الفرج (المصرى اليوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٩م).

كذلك الاستثمار والتوسع فيه يتركز فى المدن الصناعية المحيطة بها أو القريبة منها مثل : السادس من أكتوبر والعبور وبدر والصالحية الجديدة وكفر الدوار حيث فتحت الهيئة العامة للتنمية الصناعية الباب للمستثمرين ، وكتصريح السيد المهندس وزير الصناعة والتجارة أنه يأتى فى إطار خطة الوزارة لتنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس ، وتأكيد المهندس رئيس الهيئة هذا المعنى (الأهرام ١١/ ٧/ ٢٠٠٩م) وفى المصرى اليوم بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩م خبرًا حول قرار السيد الدكتور رئيس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة وتخطيط نقل الصناعات الثقيلة من حلوان.

وحتى تجميع القمامة من المنازل بالقاهرة الكبرى وتدويرها ومعالجتها ، فقد عقدت الحكومة المصغرة ورئيسها عدة اجتماعات وآخرها فى ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩م تصريح الدكتور مجدى راضى المتحدث باسم مجلس الوزراء عن عرض السيد المهندس وزير الدولة للبيئة للمواقع المقترحة لإنشاء محطات وسيطة للتجميع وأخرى للتدوير والمعالجة وهى تغطى إقليم القاهرة الكبرى بشكل متوازن (الأهرام ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٩م) .

ولقد أثبتت الحكومة دائمًا أنها لا ترى من الوطن مصر غير القاهرة ، أما باقى

المحافظات الـ ٢٨ ومدينة الأقصر ففى المواسم والأعياد والظروف والأحداث.

٢٢ـ تكرار جرائم العنف وتحور أشكالها وأساليب تنفيذها :

تعددت الجرائم فى السنوات الأخيرة وأزدادت صور العنف فيها وشملت كل المراحل السنية بين المواطنين لتشمل الذكور والإناث وقد حصر الدكتور يسرى عبدالمحسن أستاذ الطب النفسى بجامعة القاهرة أسبابها ودوافعها فى عشر نقاط نشرها بريد الأهرام يوم الأحد ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩م وهى:

أولًا: الجرائم تولد فى مناخ الازدحام وزيادة تعداد السكان والتوزيع الجغرافى الخاطئ ، حيث التكدس والعشوائيات مقارنة بالأحياء السكنية الراقية والأراضى الشاسعة غير المأهولة بالسكان .

ثانيًا: تدنى المستوى المعيشى والحالة الاقتصادية الصعبة التى تؤدى إلى ازدياد معدلات الفقر حتى مستوى ما تحت حد الحياة الكريمة التى تليق بالإنسان.

ثالثًا: البطالة التى تدفع إلى الفراغ ، خاصة بين الشباب ، حيث الخيال الواسع فى أعمال الشر والشذوذ والانحرافات الأخلاقية والإدمان.

رابعًا: الأمية الأبجدية التى تجعل العقل فى حالة ظلام دامس لا يستطيع معها التمييز بين الخير والشر ، وبين العدل والظلم ، والحق والباطل...إلخ .

خامسًا: الفجوة بين مستويات الأجور ودخل الأفراد ، هذه الفوارق التى تخلق جوًا فاسدًا من الحقد الطبقى مما يدفع ضعاف النفوس إلى الرغبة فى الانتقام فيستحلون سرقة الأغنياء.

سادسًا: التفكك الأسرى بغياب دور الأب بسبب السفر سعيًا وراء لقمة العيش أو التراخى فى أمور تربية الأبناء وضياع الدور الحقيقى الذى يجب أن يلعبه كل من

الأب والأم.

سابعًا: غياب الوازع الدينى بسبب ضعف الخطاب الموجه للناس وتشتت الإفتاءات وافتقارها إلى مواجهة واقع مشكلات حياة الناس اليومية واهتمامها بالشكليات والغيبيات التى لا تخدم الوعى الدينى الحقيقى .

ثامنًا: الغياب الأمنى الواقعى (مثل عسكرى الدرك سابقاً) أو الدوريات بالدراجات البخارية أو التحركات الفورية لإجهاض الجرائم قبل وقوعها .

تاسعًا: بطء العدالة وفقدان عوامل الردع العام وعدم الإعلان بشكل واضح عن أحكام قاسية يستحقها المجرم ليكون عبرة لغيره .

عاشرًا: حالة الإحباط العام نتيجة اهتزاز منظومة القيم والأخلاق بسبب عجز النظام التعليمى ... واهتزاز الثقة فى الرموز والقدوة والمثل العليا.

٢٣ ـ أخطاء الحكومة وقوانينها :

كتب الأستاذ محمد على إبراهيم رئيس تحرير الجمهورية فى العدد الأسبوعى يوم ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩م تحت عنوان : «أخطاء الحكومة وقوانينها» جاء فيه ما يلى:

«أحيانًا تصحو الحكومة متأخرة على خطأ ارتكبته .. نوبة الصحيان تكون عادة بعد فوات الأوان .. الوزراء والمسؤولون بشر يمكن أن يصيبوا وأحيانًا أكثر يرتكبون أخطاء .. لكن أحيانًا تكون الأخطاء شرعية ! وأعنى أنه تصدر قوانين تكتشف الحكومة بعد فترة أنها لم تكن لتصدر ، بل الأفضل أن تبادر إلى تصحيحها ، وعندما تفعل يكون الوقت قد فات .

إن صدور القانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨م شابه الاستعجال وعدم الرؤية المستقبلية .. مع أن الحكومة عليها مسؤولية هامة وهى عدم إصدار قوانين إلا بعد دراسة السوق

جيدًا .. البعض يقول : إن وزراء الحكومة يحدث بينهم تنافس أحيانًا فتتشكل جبهات ويحارب فريق ضد فريق آخر ، لكننى أشك فى صحة ذلك رغم أن هناك بعض الدلائل عليه .

ثم إن أخطر ما قاله وزير الاستثمار : إن القانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨م عندما صدر كان بسبب توفير موارد إضافية للدولة!! والحقيقة أنا لا أفهم كيف أوفر موارد إضافية وأنا «أطفش» الاستثمارات .

وقال : إن مشروع قانون تعديل القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨م يستهدف تصحيح التباس بشأن إضافة نشاط تكرير البترول ضمن الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة ، والتى حظر القانون المشار إليه الترخيص بإقامة مشروعاتها بنظام المناطق الحرة ضمن عدد من الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة.

لابد من تحديد المسؤولية .. وإلا فإننا نكون أرهقنا أنفسنا بقوانين سيئة السمعة ثم نلغيها بعد ذلك ، ثم نعدلها ثم نلغيها .. وكأن مصالح الوطن تحت التجربة ، وأن الاقتصاد عرضة للتجريب والتخريب.!. اسألوا أهل الاختصاص الحقيقيين ولا تحاولوا تصفية حسابات بين وزراء وزملائهم أو بين رجال اقتصاد وأهل السياسة .. لطفك يا رب»[١] .

٢٤ـ رواج فكرة شقة ٦٣م٢ أو أقل :

انتشرت منذ سنوات فكرة إقامة عمارات سكنية فى مناطق متعددة من الوطن مصر خاصة القاهرة وضواحيها مساحتها إما ٦٣م٢ أو أقل بدعوى تلبية احتياجات المواطنين خاصة الشباب المقبل على الزواج ، وقد سارع العديد من المستثمرين والشركات بإعلانات متكررة عبر وسائل الإعلام تحت شعار «وعدت

---

(١) الجمهورية فى ٢٠٠٩/٦/٢٥م .

فأوفينا» وكأن هدفهم تنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس.

ويقع المواطن فى حيرة حين يرى مناطق واسعة غير مستغلة تمثل قرابة ٩٠٪ من مساحة المعمورة ونضيق على أنفسنا وأبنائنا بشقق تمثل ترحيل للمشكلة ، فلا يعقل أن الشاب الذى يقبل بشقة ٦٣م٢ أو أقل اليوم لفك الأزمة فى حالة توافر المقدم للحجز + دفعة تعاقد + دفعة استلام ، ناهيك عن الأقساط وهو أمر صعب تحقيقه فى الظروف الطبيعية إلا إذا أمده أحد الوالدين بتلك المبالغ ، أو أن الشباب أنفسهم يؤدون أعمالًا فى ظروف خارج السياق العام أى أنها استثنائية.

ومع ذلك فإنه بعد عدة سنوات سوف يعيد البحث عن شقة أخرى أكثر اتساعًا لتسمح باستيعاب الأولاد وهو ما يعقد المشكلة ويضاعف حجمها.

فلماذا لا يكون البديل الدائم والمسموح به هو شقق لا تقل عن ١٠٠م٢ وبدون مقدم وبأقساط شهرية مناسبة وبضمان الشقة نفسها ، ولا داعى لطلب ضمانات تعجيزية ــ بها غرفة نوم واحدة ومطبخ ودورة مياه والباقى مساحة مفتوحة للاستخدام المستقبلى ، فيتم تحجيم ومحاصرة المشكلة بطرح المناسب لتلبية الاحتياج الحالى والمستقبلى مراعاة لظروف مجتمعنا دون النظر لمشاريع الإسكان فى دول أخرى ونقل المسطرة .

٢٥ـ أخطاء إنشاء طريق مصر الإسكندرية الصحراوى وباقى الطرق المسماة السريعة :

يعد الطريق بين القاهرة والإسكندرية والطريق المسمى بالطريق الدولى الساحلى نموذجين لسوء التخطيط وتباعد الأجهزة واختلاف المصالح يدفع ثمنها المواطن ، فالطريقين تم دراسة إنشائها وهما فى الأغلب أراضى فضاء ، وفى بعض أجزائها أراضى إما تابعة للدولة أو شركات أو أفراد ، وكان من الممكن لو تعاونت أجهزة

وزارات الإسكان والنقل والداخلية ومراكز البحوث الاجتماعية وعلماء مراكز البحوث والجامعات والمياه وغيرهم وطبقت المعايير العالمية للطرق الدولية والسريعة لمواجهة حركة المركبات المتزايدة بأنواعها ، معتمدين على استراتيجيات وليست مجرد توجهات وسد خانة لما كنا الآن نعانى ازدحام الطرق ، وأمام بوابات تحصيل رسوم المرور وإصلاح وترميم وتوسيع وتعديل عدة مرات ، وتأخذ كل مرة مسمى جديد تارة تحرير الطريق الصحراوى وبتكلفة مليارى جنيه ، ومرة تعديل المسارات وإلغاء الدورانات والتقاطعات السطحية لتأمين طريق القاهرة الإسكندرية ، ومرة الالتزام بالمواصفات العالمية وعزل المناطق السكنية عن حرم الطريق (تصريح رئيس هيئة الطرق فى يوليو عام ٢٠٠٩م بالأهرام) ، وكذلك الحال للطريق الدولى الساحلى.

*****

الفصل الرابع
للثقة .... لا للخوف

تمهيد :

إن أزمة الثقة وعقدة الخوف بكل مظاهرها وأسبابها قيمًا سلبية تمثل معاناة متبادلة بين الأجهزة الحكومية وغيرها والمواطنين فكلاهما يكتوى بنارها .

فالحكومة أو السلطة أو الدولة بكل أجهزتها تشك فى نوايا المواطنين وقدرتهم على تحمل عبء ممارسة الديمقراطية وتبعاتها وكل المؤسسات والأجهزة ، وحتى البنوك يفترضون الكذب فى كل ما يدلى به المواطنون من أقوال وعدم صحة ما يقدمون من بيانات وأوراق.

كما تفترض أجهزة الحكومة أو السلطة أو الدولة أن المواطن غير صادق ومراوغ ولا يؤتمن إلا إذا قدم وثائق ومستندات موثقة ومختومة تثبت العكس ، ولا تصدق أنه على قيد الحياة إلا إذا ثبت أنه لازال يتنفس .

والحال كذلك عند المواطنين فهم لا يثقون فى بعض أو معظم ما يصدر عن السلطات الحكومية وأجهزة الدولة بكل أنشطتها من بيانات أو تصريحات أو تعليمات حتى لو كانت من أجلهم ، وامتد ذلك حتى لرجال الأعمال ومؤسساتهم فالمواطنون يخافون منهم ويترددون عند التعامل معهم ويشككون فى معظم أو كل ما يسمعون أو يشاهدون عنهم ، ولا تجدهم متحمسون بل محبطون تسيطر عليهم مشاعر اللامبالاة وتفضيل الظل .

الوطن مصر والمواطنون المصريون يمثلون بطبيعتهم وخصائصهم الذهب

الخالص الذى يظهر معدنه الأصيل وقت المحن والشدائد ، ويعود إلى الاستكانة والسلبية عند انتهائها باحثًا عن سبل عيشه .

فهم مع حكامهم الإغريق والرومان والفرس والتتار والمغول والصليبيين والعثمانيين ، ثم يتركوا الأمر برمته لمن حكموهم ؛ لأنهم أرادوا الحكم وليس حقوق المواطنين ، كما كان الشعب المصرى ضد الفرنسيين فقام بثورتيه الأولى والثانية حتى رحلوا فاختار المصريون بقيادة عمر مكرم محمد على واليًا عليهم ، وانصرفوا أيضًا عندما عرفوا أنه يريد الحكم ولا يسعى لحقوقهم .

وهبوا فى انتفاضات وثورات عرابى و ١٩١٩م وحركات وطنية ومقاومة الاحتلال الإنجليزى فى كل المدن المصرية ومنطقة القناة مشاركين ومتابعين ، غير أنهم وجدوا أن من حكموا مصر بعد ١٩٥٢م أعطوهم منح ووصفات جاهزة دون مشاركة فعلية منهم أو إبداء رأيهم كمواطنين ، فلم تكن حقوق لكنها أشبه بلقمة العيش مقابل السكوت .

إن المواطن المصرى يهاجم حكومته بأشد ألوان النقد ، لكن يزأر عندما يتعرض رأس السلطة لأى نقد أو هجوم خاصة لو كان من غريب .

ولعلنا نلاحظ أن من حكموا الوطن مصر أو ترأسوا السلطة فيه نسوا دائمًا :

أنهم يترأسوا أقدم جهاز إدارى وأعتى بيروقراطية عرفها التاريخ .

إن للشخصية المصرية طبيعة خاصة جدًا لها مفاتيح بغيرها يمكن حكم الدولة دون قيادة الأمة .

وتصوروا دائمًا أنهم الأصلح لحكم مصر وليس بها من يصلح غيرهم .

إن مصر الوطن احتلتها كل الإمبراطوريات فى العالم القديم والوسيط والحديث

ما بين تطلعات أو أطماع أو نفوذ أو طموح ، ولازالت الأنظار تتجه نحوها ليومنا هذا فلا أحد صغيرًا أو كبيرًا يريد لها النهوض .

واللافت للنظر أن خطط التنمية منذ عام ١٩٥٢م لم تحقق أهدافها بالمعدلات المرجوة ، ولا أية خطط اقتصادية واجتماعية مستقبلية ستحقق المراد منها ، حيث أثبتت التجارب وفى كل الظروف وفى كل الأزمان وفى كل الدول أنه إذا لم يتم بناء الإنسان وإعداد الأجيال إعدادًا جيدًا على أساس من العلم والمبادئ والقيم الأخلاقية فلا رجاء ، فالرسل والأنبياء كانت بدايتهم إعداد الإنسان فهو جوهر القضية وهو صانع البناء ومبتغاه .

فالمواطنون المصريون بمعدنهم الأصيل بداخلهم مجموعة كامنة من الصفات والقيم الإيجابية افترشتها طبقة عازلة من القيم السلبية ، تراكمت عبر آلاف السنين بفعل مقومات وعوامل تاريخية وسياسية وثقافية ودينية ، عملت كسطح عازل مقاوم لأى تغيير لا تعالج بالوصفات والمسكنات ولا الخطط المعتادة والمكررة ، لكنها تحتاج جراحة لإزالة تلك الطبقة العازلة من القيم السلبية ، وهو ما يتطلب أولا تشخيص واقعنا بأمانة لتحديد القيم الإيجابية وأيضًا السلبية بكل إنصاف ودقة ، وأن نتحرر من عقدة الخوف ونثق فى أنفسنا لنتصدى للتحديات التى تواجهنا ، وإلا فقدنا الإرادة فى التأثير وخضعنا للحلول المستوردة والمعلبة لقضايانا .

فالأمر الواقع لا يمكن تغييره إلا إذا أخذت النخبة السياسية الحاكمة قرارًا استراتيجيًا بذلك ، والتخلى عن الشعارات الخادعة التى تذهب إلى أنه ليس فى الإمكان أبدع مما هو قائم ، وأن هناك ضرورة لممارسة النقد الذاتى ، تقوم به كل الأطراف فى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى وتجمعات المثقفين ومراكز الأبحاث والجامعات ووسائل الإعلام المقروءة

والمسموعة والمرئية .

إن القرار الاستراتيجى لإجراء الجراحة المنتظرة يتطلب عقدًا اجتماعيا جديدًا يحدد علاقات كل من المواطنين والدولة ، والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدنى ، والمواطنين فيما بينهم ، حيث ينتقل المواطنون من مجرد عبء ومتلق إلى شريك فاعل .

إن العقد الاجتماعى المقترح له ثلاثة أطراف هم : المواطنون والدولة ومؤسسات المجتمع المدنى ، أما بنوده المقترحة والمراد مناقشتها والاتفاق على ما يتم التواصل إليه هى :

البند الأول: الإنسان بكل ما يحمله من أمل وقيمة وحضارة آلاف السنين وهو المواطن الذى يمثل أهم الثروات وأول الاهتمامات .

البند الثاني: الأرض بكل ما فيها من كنوز وما يرتبط بها من مياه بأنواعها المختلفة وثروات حيوانية وداجنة وسمكية وصناعات قائمة عليها وثروات معدنية وبترولية ....إلخ .

البند الثالث: إحياء القيم والمبادئ الأخلاقية .

البند الرابع: تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدنى داخل وخارج الوطن وتفعيل إمكانياتها فى المشاركة المجتمعية .

فثروات الوطن (الإنسان والأرض) المقترحة فى البندين الأول والثانى لا تنضب ولا تخضع لتأثير عوامل خارجية (دولية أو إقليمية) من ضغوط وتوتر فى العلاقات أو تقلبات سياسية أو أزمات مالية أو حروب وتتمتع بالثبات خلافًا لكل الثروات ، فتنميتها تزيد من قوة الوطن وعزته وتدفع بالتطور للأمام فى جميع المجالات ، وتزيد من حاجة دول العالم لإنتاجها طالما كان متميزًا بفضل إرادتنا وحسن إدارتنا.

عندها سوف نتحرر من ضغوط البنك الدولى ، وشروط صندوق النقد الدولى ، ولن نكون بحاجة إلى منح ومساعدات أمريكية ، أو غيرها مرتبطة بأجندة سياسية وأمنية ولا رحلات بعثات طرق الأبواب السنوية ، والتحرر من حرج المجلس الأمريكى المصرى وتفرغه لدور يعيد للطرفين الندية ، وتهميش دور الشركات متعددة الجنسيات ووكلائهم فى مصر ، وإبقاء الموارد الأخرى بدفعاتها الحالية وإصلاح أساليب إدارتها مثل : قناة السويس والبترول والثروة المعدنية والسياحة والاتصالات والصناعات مع تطوير الصناعات الوطنية التابعة للدولة المصرية باعتبارها ملكية عامة بشفافية وحسن اختيار مسؤوليها.

ومن المهم للغاية وبالتوازى إحياء وترسيخ القيم الأخلاقية والمبادئ ، وتصويب السلوكيات بإعادة الاعتبار لتاريخنا ورموزنا الوطنية ولعلم مصر ولهيبة الدولة وشوارعنا القديمة ، وإعطاء دفعة قوية للقدوة ، وتفعيل قانون ضد التمييز ، ووقف كل أشكال الاستهتار بقيمة المواطن ، فكلها عوامل ترفع من هامة المواطن وفخره وعزته وسترقى بالنفوس وتسبح بالمعنويات إلى مستوى كلنا نأمله.

كما يعد تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدنى داخل الوطن وخارجه أمر لابد منه ، فكثير من الموضوعات الشائكة لا تستطيع الأجهزة الحكومية القيام بها ماديًا واجتماعيًا وسياسيًا ، فهذه المؤسسات تستطيع لعب دور حيوى فى تنمية المجتمعات العشوائية والجديدة والقائمة ، ورفع مستوى الخدمات التعليمية ومحو الأمية والرعاية الصحية والمساهمة بشكل فعال فى تدريب الشباب والفتيات بإعادة التأهيل على مهن وعلوم ولغات يحتاجها سوق العمل ، وزيادة نسبة المشاركة فى الحياة العامة وثقافة التطوع وضبط إيقاع الشارع بالتعاون مع الأجهزة المختصة ، والتعاون بين أبناء الوطن فى الخارج ومؤسسات الدولة فى الداخل والخارج ،

وخلق أجواء مناسبة لدور مصرى أكثر فعالية واستثمار إرث قديم تركه لنا الأجداد والآباء فى بلدان كثيرة حان الوقت لاستكمال البناء عليه.

البند الأول : الإنسان :

تمهيد :

المواطن هو صانع التقدم وليس العكس ، كما أن التحديث مرتبط بالإيمان بحتميته وإبراز القدوة ، والرؤية المستقبلية ، وتعد الاستفادة من الثروة البشرية بتطوير التعليم والبحث العلمى والتدريب ودعمهم أخلاقيًا أيسر وأنجح سبيل إلى نهضة شاملة ونجاح لجميع خططنا ، فنجاح اليابان وألمانيا ثم ماليزيا وسنغافورة كان سببه الثروة البشرية فيها وأخلاقيات العمل ، كما وأن دفع عملية التنمية البشرية ليست مهمة الدولة وحدها بل تكون فى إطار تكاملى مع منظمات المجتمع المدنى .

إن موطن الخلل لا يكمن فى الثروات الطبيعية .. فاليابان على سبيل المثال تفتقر إلى هذه الثروات ، وتبلغ المساحة الجبلية غير الصالحة للزراعة حوالى ٨٠٪ من مساحتها ، ولكنها تعتبر ثانى أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

إننا لسنا فقراء لأننا نفتقر إلى الموارد الطبيعية ، أو لأن الطبيعة بخلت علينا بمواردها ، ولكننا نعتبر من الدول الفقيرة ؛ لأننا لا نطبق المبادئ التى تؤدى إلى التقدم.

إن الأسلوب الذى يفكر ويعمل به المواطنون هو المسؤول عن الفرق بين الدول المتأخرة الفقيرة والدول الغنية المتقدمة ... وأسلوب الإدارة والقيادة الذى يعمل تحت مظلته العاملون بالدولة بدليل تحول الكثير من دول شرق آسيا وعلى رأسها ماليزيا من الدول الفقيرة المتأخرة إلى الغنية المتقدمة.

فحجم صادرات مصر وماليزيا كان واحدًا فى عام ٨٣ من القرن الماضى ، أما الآن حجم صادرات ماليزيا ٣٥ ضعف حجم صادرات مصر على الرغم من الزيادة السكانية التى طرأت فى ماليزيا فى هذه الفترة بلغت ٣٢٪ ، بينما الزيادة المماثلة فى مصر هى ٢٥٪ فقط .

إن الذين يعلقون تراجع الاقتصاد على شماعة زيادة عدد السكان والتهامها لكل نجاح تنموى غير صحيح ، فالإدارة والقيادة قادرة على أن تخرج أحسن ما عند المواطنين ، وفى الوقت نفسه يمكن أن تخرج أسوأ ما عندهم وهو ما يتطلب توافر قيادات إدارية فعالة مؤمنة بالتغيير لديها القدرة على تبنى التغيير والعمل على تحقيقه وهم من يطلق عليهم قادة التغيير.

إننا نحتاج إلى إدارة تتبنى باقتناع فلسفة التحسين المستمر وما يواكبه من استراتيجيات التعليم والتدريب كما نحتاج إلى طراز مختلف من المديرين يتحلون بمهارات التفكير الابتكارى .

أولا : التعليم العام :

إن كارثة التعليم المصرى لا تحتاج لإعادة إنتاج الانتقادات والأسباب ، وإنما تحتاج إلى دراسة مشكلات التعليم ومؤسساته ومقارنة ذلك بالنظم التعليمية الأكثر تطورًا ، وكيف يمكن إصلاح نظامنا وسياستنا التعليمية ، ورفع مستوى المعلمين وتنشيط دور نقابتهم من حيث الخدمات والدور الذى تؤديه يمتد إلى مجالس التأديب على غرار الجامعات ؟

وتستحثنا أوضاع التعليم الراهنة بشتى مراحلها على تبنى مشروع وطنى جاد كى تصبح العملية التعليمية بشتى مراحلها ومجالاتها قادرة على إعداد كوادر بشرية مؤهلة يمكن الاعتماد عليها فى عصر باتت الثروة المعرفية والتكنولوجية أهم ملامحه

ورد الاعتبار للبحث العلمى.

إن نظام التعليم فى شقيه المدرسى والجامعى يتحمل جزء من المسؤولية عن نشوء ظاهرة السلبية السياسية لدى الشباب بما أفرزته من مظاهر الفردية واللامبالاة وعدم الاكتراث المجتمعى ، كما أن مناهجنا الدراسية القائمة على التلقين المتخمة بثقافة الكم المتشبثة بأحادية الرؤية قد فرضت حصارًا عقليًا على النشء والشباب ، بحيث أضعفت من ميولهم نحو تقبل الرأى الآخر وغرست فيهم النزعة الفردية ولم تمنحهم الشعور بالثقة .

ولما كانت العملية التعليمية قد ارتكزت على الحصة المدرسية أو المحاضرة الجامعية كشكل وحيد ، انعدمت إلى جواره تقريبًا كافة أشكال التنشأة التربوية والاجتماعية والثقافية الأخرى فلا وقت مخصصًا لذلك ، وربما عدم اقتناع بأهميته ، فقد التهمت الحصص والمحاضرات والامتحانات كل إمكانية للتنمية الحقيقية فى المدرسة والجامعة ، ثم جاءت الدروس الخصوصية لتدق ناقوس الخطر وتهدد المؤسسة المدرسية نفسها.

إن التخطيط للتعليم يجب أن يعتمد على المتخصصين وخبراء أكاديميين وممارسين غير مرؤوسين لا سلطان عليهم إلا علمهم وتجاربهم وخبرتهم ، وأن يتم اختيارهم على هذه الأسس فقط وليس غيرها.

ولابد أن يكون لهم صفة الاستمرارية وإستراتيجية ثابتة متطورة لا تتغير بتغيير الوزارة أو الوزير حتى لا يأتى الوزير الجديد وتتكرر الصورة ، وبالطبع يخرج مع القديم كل من شارك فى تحقيق أفكاره والتى لم تنفذ ويستمر الحال على ما هو عليه.

وما يتبع ذلك من تغيير فى المجالس والجلسات والنظم وعقد العديد من المؤتمرات والتى تتمخض عن مشاريع كثيرة للتطوير تفتقد عند ولادتها لأهم

مكونات استمرار حياتها وطرق لتنفيذ آلياتها .

إن وجود مجلس أعلى للتعليم بكل أنواعه يختار أعضاؤه بكل عناية ودقة من المتخصصين فى كل المجالات يكون له الدور الأهم والأكبر فى وضع سياسة تعليمية ثابتة تحدد الهدف والمطلب ، وله صلاحيات مطلقة بعيدًا عن البيروقراطية وديمقراطية الدكتاتورية التى تأخذ الآراء فيما يطرحه السيد الوزير من آراء ... ويقتصر دور الوزارة على المتابعة ... وبدلًا من أن يكون هناك عشرات المجالس .

كما أن التعليم الحكومى يجب أن يحظى باهتمام الدولة لتحسينه ورفع مستواه وكفاءته حتى يؤدى رسالته ، وإلى جانبه يحتل القطاع الخاص مكانًا مؤثرًا فى العملية التعليمية ، فالتعليم الخاص يتحمل عبء تعليم أعداد لا يستهان بها من التلاميذ والطلاب ... ولا يجوز تركه بدون ضوابط وذلك بالسماح للكثيرين باقتحام هذه السوق بعقلية تجارية بحتة دون أن تفحص الوزارة طبيعة ومكانة من يتقدم لإنشاء مدرسة أو معهد أو جامعة .

إن سوق التعليم مفتوحة ومتاحة ومباحة لمن يرغب دون النظر لسابق خبراته فى مجال التعليم ، وفى هذه الحالة نصبح أمام هدف واحد هو تحقيق الربح أولًا ثم التعليم بعد ذلك .

ترتب على ذلك أن العديد من المدارس العريقة فى مصر والتى تعمل منذ نصف قرن وأكثر تواجه منافسة غير عادلة ، فالوزارة تسمح للمدارس الخاصة الجديدة الاستثمارية بتحديد ما تشاء من مصروفات دراسية وبأرقام فلكية تجعلها قادرة على اختطاف الكفاءات التعليمية التى اكتسبت خبراتها من المدارس الخاصة العريقة ، والتى تتقاضى مصروفات دراسية معقولة ، ولا تسمح لها الوزارة بزيادة هذه المصروفات إلا بنسبة متواضعة تجعلها تعجز عن الإبقاء على معلميها الأكفاء أمام

الإغراءات المالية التى تقدمها لهم المدارس الجديدة بإيراداتها الكبيرة .

والأمر يتطلب من الوزارة دراسة شاملة لأوضاع المدارس الخاصة فى مصر وتحقيق درجة من التوازن بينها والحفاظ على المدارس العريقة حتى لا يتراجع مستوى التعليم بها ، وأن تبادر الوزارة إلى تنظيم حقيقى لسوق التعليم الخاص يحقق التكافؤ الفعلى بين المدارس ويدعم بشكل واضح المدارس الجادة التى حققت مكانتها العلمية على مدى سنوات طويلة من الأداء .

ومن الأهمية بما كان توفير الدعم المالى المكافئ لأحلام التطوير وأهدافه ، وتلك مهمة الدولة التى لابد أن ترى فى التحديث المستمر للتعليم قضية بقاء ووجود ومستقبل وأمن قومى ، وفى الوقت نفسه مهمة الفئات القادرة التى لابد أن تبذل من مالها ما يعود على وطنها بالنفع والازدهار ، وتوجيه الجزء الأكبر من عمليات بيع الأراضى والعقارات للتعليم والبحث العلمى والتدريب بما يقارب النسبة التى طالبت بها هيئة اليونسكو من إجمالى الناتج القومى.

١ - المناهج . . . والكتب المدرسية :

مناهج التدريس التى تعتمد على التلقين والاستماع دون المشاركة فى حوار بين المعلم والطالب ، وعدم توصيل المعلومة بشكل يعتمد على إعمال العقل ، وهو ما ينعكس بالطبع على أساليب التقييم التى ترتكز على قياس القدرة على الحفظ والترديد ، وليس قياس قدرات التفكير والبحث وتعبير الطالب عن ذاته وعما حصله من معلومات بأسلوبه.

- كتب الأستاذ عبد الله عبد البارى فى صحيفة الأهرام بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٨٣م حول كراسة التلاميذ ومبادئ الأخلاق بمناسبة لقاء السيد الرئيس مع رجال الإعلام فيقول :

«تحدث الرئيس عن سلوكيات الأفراد وكيف أن الحكومة أو القانون لا يمكن أن يمسكا بتلابيب المخالف ، وأننا لابد أن نبدأ فنصلح داخلنا وأن نتعاون مع الحكومة حتى ننهض بأمورنا ونحل مشاكلنا.

وقد اقترح أحد الزملاء الذين حضروا الاجتماع أن تعود وزارة التربية والتعليم إلى طباعة النصائح التي كنا نقرؤها في صفحة الغلاف الأخير للكراسات ونحن طلبة وفيها حض على النظافة ومبادئ الأخلاق والتي كنا نحفظها عن ظهر قلب وتؤثر بطريقة غير مباشرة وتلقائية في سلوكياتنا .

وهنا التفت الرئيس إلى وزير الإعلام وكان حاضرًا ذلك اللقاء وطلب إليه أن ينسق مع الدكتور مصطفى كمال حلمي نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم عودة تلك النصائح القيمة إلى كراسات الطلاب من المرحلة الابتدائية .

واعتقادي أن هذا التوجيه سوف يلاقي حظه من التنفيذ حتى ولو كان بالنسبة لباقي الكميات التي لم تطبع من الكراسات العام الدراسي القادم .

لماذا لا نعود إلى كل قديم طيب؟ فلم يكن ـ للحق ـ كل قديم سيئ والرجوع إلى الحق فضيلة» [(١)] .

وعلى الرغم من مرور ٢٦ عام على اللقاء فلا اهتمت الحكومة بنظافة ولا بسلوكيات المواطنين بشكل جدي ولا تم طباعة النصائح ومبادئ الأخلاق في صفحة الغلاف الأخيرة للكراسات ولا الكتب.

في ١٦/ ١١/ ١٩٩٩م كتب الأستاذ جمال غيطاس بصحيفة الأهرام تحت عنوان مدرس خصوصي مجاني لكل طالب طوال ٢٤ ساعة شرح ينمي ملكات الإبداع

---

(١) الأهرام في ١٩/ ٧/ ١٩٨٣ .

والبحث فيقول :

« بناء نظام معلومات قوى يعمل على المستوى القومى من خلال الإنترنت ويتم فيه تحويل جميع المواد والبرامج التعليمية الموجودة فى التليفزيون أو فى أى مكان آخر بالوزارات والجامعات والمؤسسات الخاصة إلى شكل قابل للتخزين والاسترجاع عبر أجهزة الحاسبات وشبكات المعلومات ، وتوضع جميع هذه المواد فى قاعدة بيانات قوية جدًا داخل حاسب آلى قوى أو أكثر من فئة الحاسبات الخادمة وتخدمها مجموعة سهلة الاستخدام من برامج المعلومات والتطبيقات التى تسهل البحث داخل قاعدة البيانات ، مع إنشاء هذه القاعدة وتطبيقاتها بالطرق الفنية المتبعة على الإنترنت ووضعها على الشبكة العالمية وفتحها أمام جميع طلاب مصر فى مختلف المراحل التعليمية ، ليقوموا بالدخول عليها والحصول على ما يريدونه من مواد دراسية أو كتب أو دروس تعليمية.

التكنولوجيا الحديثة باتت تسمح باستخدام التليفزيون العادى الموجود فى كل منزل تقريبًا ، كحاسب آلي بعد إضافة وحدة خاصة سعرها يقل عما يدفع فى الدروس الخصوصية لتلميذ فى الشهادة الابتدائية ، هذه الوحدة تسمى الصندوق الفوقى وتجعل الطالب يستخدم تليفزيونه المنزلى فى التجوال على الإنترنت والدخول على قاعدة البيانات المقترحة .

ومع تشغيل النظام ستتاح المواد العلمية والبرامج بشكل شبه مجانى للطالب طوال ٢٤ ساعة فى اليوم ، ويمكنه التفاعل معها بشكل عصرى ، قائم على الفهم المشترك وتنمية مهارات البحث والابتكار ، وستتاح له الفرصة للاستفادة من خبرات آلاف المدرسين والمعلمين التى ستوضع فى القاعدة بدلا من التعامل مع

مدرس واحد[(١)] » .

إن التوجه التكنولوجى المتقدم دفع لتطوير برمجيات الكترونية حديثة لبرامج المقررات الدراسية المحملة عبر الأقراص المدمجة ، وهو ما يجعل من الأهمية بما كان ضرورة تبنى إستراتيجية شاملة لإدخال تكنولوجيا التعليم المتقدم فى المؤسسات التعليمية وتزويدها بمصادر تكنولوجيا التعليم المتقدم ، وإنشاء شبكة اتصالات متقدمة لتبادل برامج تكنولوجيات التعليم الإلكترونى على الخط أو عن بعد وامتدادها للمناطق النائية وإنشاء مشروعات لتطوير وتصنيع تكنولوجيا التعليم المتقدم مع ضمان التمويل والتشجيع لها ، وربط هذا التطوير بالتخطيط التعليمى والتربوى وسن سياسات وتشريعات لحجز نسبة من قنوات الكابلات للاستخدام التعليمى بتكاليف مخفضة تتحملها المدارس والجامعات والمؤسسات .

لقد بات من الضرورى نشر التعليم التكنولوجى والإلكترونى فى مختلف المراحل التعليمية والمواد الدراسية وجعله أهم الأولويات القومية ، وتحقيقًا لذلك يتم :

أ ـ طباعة الكتب بعد تعديلها وإيداع عدد من النسخ تكفى لطلاب كل مدرسة فى مختلف الصفوف بمكتبة المدرسة مع زيادة عدد فصول الاطلاع .

ب ـ التعليم الإلكترونى قضية قومية : إصدار ونشر المناهج التعليمية على اسطوانات مدمجة مشروحة بمعرفة أفضل المدرسين وواضعى الكتب الخارجية والمدرسية وعلى موقع الوزارة .

سيحقق النظام ما يلى :

ـ تعود الطالب منذ الصغر على الاطلاع بالمكتبة .

---

(١) الأهرام فى ١٦/ ١١/ ١٩٩٩م .

ـ تعود الطالب على الدخول على مواقع الوزارة ، واستخدام الأقراص المدمجة فى منزله .

ـ تعود المدرس من جديد على دخول الفصل والتدريس والشرح والطالب على الكتابة والتسجيل والاهتمام بكراساته ، فأصبح لدى المدرس الجديد والمهم والطالب عليه الإنصات والانتظام .

ـ توفير مئات الملايين وقد تتعدى المليار ثمن الورق والطباعة والجهد فى التوزيع وتوفيرها لمواجهة متطلبات أخرى مثل إقامة مدارس جديدة ومعامل وتجهيزات مكتبية وأثاث وإعادة تأهيل المدارس القائمة.

ـ ضرورة إقامة أكثر من مكان للمكتبة بالمدرسة الواحدة بدلًا من مخازن الكتب حتى يتسنى للطلبة الاطلاع على الكتب الدراسية فى الوقت المتاح أو المقترح أو ما توفره المدرسة كل حسب ظروفه .

ـ أن يكون للحضور المدرسى ولدخول المكتبات عدد من الدرجات لجميع الصفوف ، وأن يكون للامتحانات التحريرية الشهرية نصيب من الدرجات فى جميع الصفوف وليس الشفهية حتى لا تتدخل المجاملات أيًا كان نوعها .

ـ النشاط المدرسى يقسم أنواعًا وأقسامًا ويعطى كل نوع أو قسم للطالب مرة واحدة ولا يكرر ويمتحن فيه شفويًا وعمليًا ، فإذا رسب فالعقاب هو إعادته فى الصيف .

ضوابط إعداد واستخدام الكتاب المدرسى :

ـ حذف الحشو والتكرار .

ـ استبعاد المواد التى لا تفيد .

ـ عدم تكرار موضوعات بالمواد فى السنوات الدراسية فالتاريخ ، مثلًا به موضوعات مكررة فى ابتدائى وإعدادى وثانوى .

ـ الكتب مكانها المكتبة وعلى موقع الوزارة الإلكترونى فقط .

يصرف للطالب :

أسئلة على المناهج التى يدرسها الطلبة وامتحانات فى شكل كراسات بها أماكن إجابات كافية ، وفى ظهر آخر صفحة النصائح والإرشادات ومبادئ الأخلاق .

قصص باللغة العربية واللغات الأجنبية حسب ما يدرسه كل طالب .

حظر إصدار تراخيص أو تجديد إصدار كتب خارجية أو طباعتها أو الإعلان عنها أو الترويج لها فى أى وسيلة إعلانية .

كما يحظر على الصحف أو المجلات بكل أنواعها إصدار الملاحق التعليمية أو صفحات لنشر أو شرح مواد تعليمية وإلا فإن الدولة تعترف بالعجز كل العجز وفشل مؤسسة التعليم وتشجيع مسلسل التسيب .

كلما قمنا بتغيير المناهج كل فترة زمنية لتواكب العصر فإن ذلك يستلزم ما يلى :

أ ـ تدريب السادة المدرسين أولًا بكليات التربية المنتشرة فى أنحاء البلاد كل فى تخصصه .

ب ـ طباعة الكتب المدرسية بأعداد تتناسب مع عدد الطلاب فى كل مرحلة تودع بالمكتبات المدرسية وليست للتوزيع .

جـ ـ يوزع على الطلاب المناهج مشروحة على اسطوانات مدمجة ومعها كراسات أسئلة متروك بها أماكن خالية للأجوبة على جميع فصول المنهج ، وكذلك أسئلة متنوعة على المنهج ككل.

د ـ التنبيه على كل المطابع ومنتجى الكراسات والكشاكيل بضرورة طباعة النصائح والتوجيهات والإرشادات التى تحض على النظافة ومبادئ الأخلاق وأن يشمل ذلك كل ما يخص المطبوعات الدراسية وفى حالة المخالفة تصادر ويعاقب المخالف بسحب الترخيص.

٢ـ تجربتنا مع المتفوقين :

هناك بعض فصول للمتفوقين فى بعض المدارس لكنها لا تلق العناية الكافية ، ولا تجد الموارد المادية التى تساعد الجهود المختلفة من أصحاب الرسالة التربوية حيث تخلو منظومة التعليم فى مصر من أى برامج لرعاية الموهوبين ، فهم لم يحظوا بعد بالقدر الكافى من الإعداد الذى يتناسب مع قدراتهم ومواهبهم الذهنية باستثناء مدرسة واحدة للمتفوقين فى عين شمس أنشئت منذ خمسين عامًا وهى لازالت تحافظ على مستواها رغم أنها مدرسة حكومية وحيدة لا نظير لها ... المدرسة اسمها المتفوقين بعين شمس تلك المدرسة التى أنشئت بقرار من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤م وكانت فصولًا ملحقة بمدرسة المعادى الثانوية ، ثم انتقلت لمكانها الحالى بعين شمس عام ١٩٥٨م تبرعًا من عزيز باشا المصرى لتعليم المتفوقين وتقبل ٩٦ طالبًا جديدًا سنويًا من مختلف المحافظات من الحاصلين على أكثر من ٩٠٪ بالشهادة الإعدادية والناجحين فى الاختبار الخاص بالمدرسة ، وفى الأغلب يزيد الحد الأدنى للقبول فيها على ٩١٪ والمدرسة بها قسم داخلى وهو إجبارى لطلاب الصف الأول الثانوى واختيارى للصفين الثانى والثالث ، بالرغم من أن نسبة طلاب القسم الداخلى بها تزيد عن ٧٥٪ ويقيم طلاب الصف الأول الثانوى بحجرات مفردة ويتم تغذيتهم بطريقة صحية وإجازاتهم يومى الخميس والجمعة أسبوعيًا والدراسة مجانية بالكامل ، وأن الميزانية المخصصة من وزارة التربية والتعليم لا تكفى إلا

للمأكل والملبس فقط ، وأن دعم الأنشطة وصيانة المرافق واحتياجات الطلاب والخريجين تتم بالمشاركة المجتمعية والجهود الأهلية ، وأن الطالب المتفوق يحصل على حافز شهرى ٤ جنيهات ...!

وبالمدرسة مكتبًا لمتابعة الخريجين والاستفادة من خبراتهم نظرًا لأن ٩٥٪ من خريجى المدرسة حاصلون على شهادة الماجستير والدكتوراه ، ويتواجد مدرسون بمختلف المواد بالفترة المسائية لشرح وتبسيط ما يواجه الطلاب من صعوبات دراسية ، ويوجد بالمدرسة أقراص مدمجة وشرائط فيديو لجميع المناهج الدراسية للتبسيط على الطلاب لذلك لا يحتاج الطلاب للدروس الخصوصية والمطلوب :

١ ـ عدم نقل المدرسة من مكانها الحالى نظرًا لقربها من وسائل المواصلات المختلفة وللتجهيزات المتطورة بها ومساحتها الشاسعة التى تبلغ ٩٠ فدانًا.

٢ ـ إقامة مدرسة للمتفوقين بكل محافظة فى أنحاء الجمهورية والحفاظ على المدرسين والنظار والمدراء أصحاب الخبرات بالمدرسة الحالية والمقترح إقامتها .

٣ ـ تجارب الدول المختلفة :

أ ـ التجربة اليابانية فى التعليم :

التعليم فى المجتمع اليابانى يكاد يحتل نفس المنزلة التى تحتلها الأديان فى المجتمعات الأخرى وما يميز التعليم اليابانى هو تأكيد أهمية بناء الشخصية والتركيز على تعزيز وتنمية الجوانب الأخلاقية والقيمة لدى التعليم ، وهو ما يطلق عليه « تربية القلب » .

وإن هناك مقاومة شديدة فى الفكر التربوى اليابانى لأى محاولة لتصنيف البشر وفقًا لقدراتهم العقلية ، فكما أن البشر متساوون أمام الله ، فإن بناء الشخصية

المتكاملة المعتمدة على القيم والأخلاق لا تختلف بين تلميذ وآخر فى المجتمع الياباني .

كما يؤكد الفكر التربوى اليابانى تحقيق أكبر قدر من المساواة فى الدخل لجميع الأفراد بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية بصورة تضمن حياة كريمة لجميع الأفراد ، ولضمان تنفيذ مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وفقًا للتصور اليابانى ، فإن هناك رقابة صارمة من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا على السلطات التعليمية والمحلية ، وتهدف تلك الرقابة الصارمة من السلطات المركزية إلى ضمان تطبيق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى جميع المدارس اليابانية .

هذا وقد غيرت اليابان مناهجها بين التعليم الجامعى و قبل الجامعى ست مرات إلى ما يتواكب مع ما وصل إليه العالم اليوم خلال العشرين سنة الأخيرة ، ومن هذا المنطلق استطاعت اليابان أن تصل إلى القمة بعلومها وفكرها المتجدد بين آونة وأخرى وتغزو بصادراتها الأسواق العالمية ، وبفضل كوادرها من الشباب الطامح الذى خططت له عدة سنوات بالتحديث والتجديد فى أسلوب تعليم من مرحلة إلى مرحلة دون توقف وفقًا للمتغيرات من أجل أن يتواكب مع الثورة العلمية .

ب ـ التجربة الروسية :

تعتمد التجربة الروسية على التعبئة السنية لكل الطلبة والشباب فى المدارس بالمدن والأقاليم والجمهورية .. ثم تجرى عليهم سلسلة من المباريات والاختبارات الذهنية متزايدة الصعوبة لاختيار ٦٠٠ طالب ، وبعدها ينقلون إلى معسكر صيفى بمدينة العلم حيث يعقد لهم اختبار أخير لاختيار ٣٠٠ طالب فقط يتم إلحاقهم للدراسة بها ٣ سنوات .

ج ـ التجربة الصينية :

تعتمد التجربة الصينية على اختيار الصفوة من الموهوبين الأكثر نبوغًا وتقدمًا وذكاء فى جميع أنحاء البلاد وضمهم إلى مدرسة المتفوقين « مدرسة بكين رقم ٨ » ، وهى واحدة من المؤسسات الخاصة التى يتلقون فيها برنامجًا علميًا مكثفًا يتناسب مع طاقاتهم الإبداعية بصفتهم علماء ومفكرى المستقبل الذين سينشلون الصين من تخلفها التكنولوجى .

٤ ـ إقامة مدارس جديدة وشراء المؤجرة :

تطبيق سياسة اللامركزية فى تمويل إقامة مدارس جديدة وشراء المدارس المؤجرة:

إن تطبيق سياسة اللامركزية سيتيح قدرًا من التمويل وذلك بتوفير جزء عن طريق إنشاء صندوق محلى لدعم التعليم فاحتياجات مصر خلال تلك المرحلة من المدارس تقدر بنحو ٢٠٠٠ مدرسة سنويًا لاستيعاب الزيادة الطلابية وإلغاء كثافة الفصول وخفضها إلى ٣٠ طالبًا فقط فى الفصل الواحد حيث إن قدرة الدولة حاليًا على إنشاء المدارس تقدر بنحو ألف مدرسة سنويًا فقط ، والنسبة المتبقية لابد أن يتم الحصول عليها بالمشاركة المجتمعية.

على الدولة توفير أماكن إقامة المدارس وذلك بالتعاون بين هيئة الأبنية التعليمية وجهاز أراضى الدولة ، وهيئة التنمية الزراعية ، وهيئة التنمية الصناعية ، وهيئة التنمية السياحية والشركات الحكومية التى تمتلك أراضى فى أماكن داخل كردون المدن وبالتنسيق مع وزارة الدفاع والداخلية وتسليم تلك الأماكن للسادة المحافظين لإقامة مدارس عليها .

ثم تقوم جمعيات رجال الأعمال وسيدات الأعمال ونوادى النخبة السياسية والاقتصادية ومستثمروا المدن الجديدة وغرف التجارة الصناعة والسياحة والتشييد والبناء وشركات البترول ، بتمويل إقامة وتجهيز المدارس بعد استلامها تلك الأرض من السادة المحافظين وبالتنسيق مع هيئة الأبنية التعليمية ، لإقامة مدارس عليها يتوفر فيها أكبر عدد من الفصول الدراسية والمعامل وقاعات المكتبات والحاسب الآلى والملاعب والأنشطة بكافة أنواعها ومبنى إدارى منفصل .

كما تقوم جمعيات رجال الأعمال وسيدات الأعمال والمستثمرين وغرف الصناعة والسياحة والتجارة والتشييد وشركات البترول والغاز الخاصة والحكومية بعد الانتهاء من كافة الأعمال المطلوبة بتسليم المدارس إلى وزارة التربية والتعليم بكل محافظة (هيئة الأبنية التعليمية) بجداول زمنية محددة تحت أشراف السادة المحافظين .

تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى فى كل المحافظات التكاتف والتنسيق مع هيئة الأبنية التعليمية والسادة المحافظين لشراء المدارس المؤجرة والتفاوض مع أصحابها على نقل ملكيتها للوزارة ، حتى يمكن هدمها وإعادة إنشائها من جديد كما حدث مع العديد من المدارس المؤجرة الأخرى فى مختلف المناطق مثل مدرسة غمرة ـ مدرسة الخليفة المأمون ـ مدرسة الحسينية ـ مدرسة التربية الفكرية بالزيتون ـ مدرسة القبة للبنات ـ مدرسة فم الخليج ـ مدرسة سنان ـ مدرسة المساعى فى الشرقية وغيرها ، وعلى الرغم من أن هناك خطة لإنهاء المشكلات المترتبة على موضوع المدارس المؤجرة بصفة عامة ، ولكنها سوف تأخذ بعض الوقت لضعف الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض .

٥- الامتحانات :

إذا كانت الأسئلة قد تفاوتت فى المستوى المطلوب لتوظيف المعلومات ولم تكن

جميعها فى مستوى التطبيق المباشر ، فهذا الأمر يحسب للامتحان ولا يحسب عليه .. حيث يصبح لمثل هذه الامتحانات أثر إيجابى ملموس على باقى عناصر منظومة التعليم ، فنحن بحاجة ملحة لقليل من الجرأة المحسوبة بعيدًا عن وساوس المتخوفين من كل محاولة للتطوير .

ولأن قيادات الوزارة من غير المتخصصين ولم يمارسوا العملية التعليمية الميدانية فإنهم لا يدركون هذه الفنيات ؛ لذلك فهم يصدرون تصريحات وبيانات بأن الامتحان فى مستوى الطالب العادى ، وأن الأسئلة من نماذج امتحانات الوزارة ولم تخرج عن المنهج.

إن ما تسوقه الوزارة بأن الامتحان فى مستوى الطالب المتوسط يسيء إليها ؛ لأن الدولة تنفق الملايين ، لإيجاد الطالب المتفوق ، فلو أخذنا مقولة المتوسط فإن الوزارة غير طموحة ولا تهدف لتخريج متميزين ، ويكفى أن مدير أى مدرسة فى السنوات الدراسية الأخرى ملزم بأن يحقق نتيجة فوق ٨٠٪ فى آخر العام ، فإذا انخفضت طلب إليه رفع النتيجة أى أنه يجيز نجاح الهابطين وإعطائهم وسامًا للنجاح فترفع الدرجات بالقلم .

إن الخلل فى امتحانات الثانوية العامة له جذور من الاستهتار والاستخفاف بمستقبل أولادنا وبطريقة رسمية .

٦ـ الثانوية العامة :

من الممكن أن تكون ثلاث سنوات أو سنتين أو سنة المهم أنها ترتبط بمجموعة عوامل :

اجتياز الطالب لعدد من المواد غير مكررة فى سنوات الثانوية العامة ، فالمادة أى مادة تدرس مرة واحدة يتساوى فى ذلك اللغة العربية واللغات الأجنبية.

يحق للطالب تكرار دخول الامتحان أكثر من مرة لتحقيق معدل أعلى طالما أنه يسدد رسومها .

يحق للطالب التحويل من مدرسة حكومية إلى خاصة والعكس .

وأن يكون لكل كلية الحق فى تحديد المواد المؤهلة لدخولها أيًا كان عددها أو نوعها بحيث يتساوى فى النهاية عدد المواد التى يدرسها الطلبة وإجمالى درجاتها.

يظل المجموع هو الفيصل فى دخول الكليات عن طريق مكتب التنسيق .

وهنا يحقق للكليات حرية اختيار طلابها ، ويحقق للطالب حرية اختيار ما يحب دارسته من مواد فتنطلق الملكات بلا ضغوط نفسية .

ثانيا : الجامعات ومراكز البحث العلمى :

نحن فى حاجة إلى احترام منطق تنمية البشر علميًا وثقافيًا وتأكيد احترام العلماء وتمكينهم وطمأنتهم على مستقبلهم .. نحن فى حاجة إلى تقديم العلماء على السفهاء والصالحين على الطالحين ، ونحن فى حاجة إلى ثقافات تحترم العلم وتوقر مكانته حتى نحافظ على ما تبقى لدينا من علماء محترمين بدلا من الهجرة للخارج ، وأن نعرف قدر الرموز والقيم العلمية الذين أكرمنا الله بهم وأدركت قدرهم الأوساط العلمية الدولية ، وإعادة النظر فى قواعد لوائح الاتحادات الطلابية وبما يسمح بانتخابات حقيقية ودور حقيقى للأساتذة مع الطلاب ، وألا يكون إقامة الأسر بديل لأى نشاط طلابى وحظر إقامة أو تشجيع أو الترويج بأى وسيلة لأى نشاط دينى فمكانه دور العبادة والجمعيات المتخصصة .

فالقوة البشرية هى المنبع والاحتياطى الاستراتيجى للاستثمار طويل المدى ، حيث إن القوة البشرية هى المصدر الرئيس للثروة وهى العنصر الذى بواسطته يمكن تحقيق أهداف البحث العلمي.

إنه لمن الضرورى أن تستقل الجامعات استقلالًا تامًا وتضع لنفسها خطوطًا واضحة وأهدافًا محددة من خلال ارتباطها بالمجتمع واحتياجاته ، ومن خلال المشاركة العلمية فى مواقع الإنتاج ، ويقتصر دور الوزارة (إن وجد) على التقييم الموضوعى وتطبيق معايير الجودة العالمية تدريجيًا .. ومع المجلس الأعلى للجامعات للمتابعة وتبادل الخبرات وبحث السياسات .

إن أهم المعوقات التى تعرقل مسيرة الجامعات وتطويرها فى مصر .. التبعية الكاملة والمنقادة إلى الدولة وسيطرة وزير التعليم على كل تصرفاتها بل وأهليتها .. مع أن القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢م واللوائح المعدلة ينص على استقلالية الجامعات .

كيف يمكن للجامعة أن تتطور وهى لا تتحرك إلا بأوامر واعتماد كل قراراتها من الوزير وخصوصًا التى تتعلق بالمسائل المالية وهى تعانى من قصور شديد فى الموارد .. وهل للجامعة الحق أن تستخدم الأموال التى تعود إليها من أنشطتها العلمية .. والاجتماعية والمساهمة فى الصناعة والمشاركة فى مواقع الإنتاج المختلفة فيما يراه مجلس إدارتها أو أمناؤها .

أين الأستاذ الجامعى ودوره فى عملية التطوير والتحديث للجامعات؟

إن الأستاذ الجامعى هو أساس الجامعة وهو الأداة الأهم والأكثر تأثيرًا فى تقدمها وتطويرها .. والاهتمام بأعداده إعدادًا جيدًا يتناسب مع أهمية دوره بدءًا من مراحل حياته المتعددة وحتى يصل إلى درجة النضج والتمييز التى تؤهله لدوره القيادى ، ولكى يكون القدوة التى تساعد فى رفع المستوى العلمى والثقافى لخريج الجامعة.

كما أن الجامعات الحكومية يمكنها تطبيق قواعد مالية على الطلاب الجدد المقبولين بها من الناجحين فى الثانوية العامة وما يعادلها من شهادات عربية وأجنبية

لزيادة مواردها المالية على النحو التالى :

١ـ حاملوا الشهادات الأجنبية يسددوا مصروفات تعادل التكلفة الفعلية للدراسة بالكلية التى التحق بها الطالب شاملة كل شيء فى جميع سنوات الدراسة.

٢ـ حاملوا الشهادات العربية يسددوا ٨٠٪ من التكلفة الفعلية للدراسة بالكلية التى التحق بها الطالب شاملة كل شيء فى جميع سنوات الدراسة .

٣ـ حاملو الشهادات من مدارس خاصة مصرية لغات يسددوا٥٠٪ من التكلفة الفعلية للدراسة بالكلية التى التحق بها الطالب وبما لا يتعدى متوسط مصروفات المدارس الخاصة ، أما حاملو الشهادات من مدارس خاصة عربى يسددون ٢٥٪ من التكلفة الفعلية وبما لا تتعدى متوسط مصروفات المدارس الخاصة عربى فى جميع سنوات الدراسة .

٤ـ أما حاملو الشهادات من مدارس حكومية يسددون المصروفات العادية الحكومية .

كما يمكن توفير فرص رفع مستوى الطالب خلال فترة الدراسة الجامعية بإحدى اللغات الأجنبية والحاسب الآلى ، وإعادة توزيع السادة أعضاء هيئات التدريس وفقًا لاحتياجات الجامعات وسد العجز فيما بينهم وبالتنسيق داخل إطار المجلس الأعلى للجامعات .

كما يمكن دراسة فكرة استخدام كليات الجامعة لإمكانياتها على مدار الأسبوع ولفترتين صباحية ومسائية وتوزيع المحاضرات والفصول الدراسية للقضاء على التكدس الحالى وإتاحة الفرصة للتفاعل والاحتكاك بين الطالب وأستاذه وتحقيق الاستفادة قدر الإمكان من التجهيزات والأجهزة والمعامل والمكتبات ....إلخ

وذلك وفقًا لظروف كل كلية وجامعة .

يقول الأستاذ الدكتور محمد غنيم مدير مركز أمراض الكلى والمسالك البولية بجامعة المنصورة السابق والأستاذ حاليًا بها فى مقال تحت عنوان « الجامعات ومتطلبات العصر » بصحيفة الأهرام عام ٢٠٠١م جاء فيه:

« إن التطوير الحقيقى للجامعات ومؤسسات البحث العلمى يتمثل فى المقترحات التالية :

أولًا: ضرورة بناء هياكل وظيفية لأعضاء هيئة التدريس بالأقسام بالكليات المختلفة ، تعكس الحاجة الفعلية لكل قسم ولكل تخصص فيما يتعلق بالتدريس والبحث العلمى وخلافه ، وبحيث تتراوح هذه الهياكل بين الضيق والاتساع وتبعًا لاختلاف كل جامعة عن الأخرى ، ويمكن الأخذ بمعيار نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب .

ثانيًا: أن يكون شغل جميع الوظائف الجامعية الأكاديمية بدءًا من وظيفة مدرس حتى وظيفة رئيس القسم عن طريق الإعلان المفتوح ، بما يضمن عدم الترقية بنظام الزحف ، وبما يحفز أعضاء هيئة التدريس على مواصلة البحث العلمى .

ثالثًا: القسم الأكاديمى هو الوحدة الأساسية لكل كلية ، ومن ثم يجب أن يتوافر له الاستقلال الكامل من الناحية المالية والإدارية والأكاديمية .

رابعًا: يكون رئيس القسم هو « أستاذ الكرسى » ولا يتم اختياره بالأقدمية من بين أقدم ثلاثة أساتذة أو بالانتخاب ، وإنما عن طريق الإعلان المفتوح .

ويجوز ــ فى شغل هذه الوظيفة بالتحديد ــ الاستعانة بمحكمين من الخارج لفحص الإنتاج العلمى للمتقدم لشغلها درءًا لأية شبهات ، كما يجب الرجوع إلى

تاريخه العلمى وتفضيل الحاصلين على جوائز الدولة التشجيعية أو جوائز التفوق العلمى .

خامسًا: ضرورة التقويم لأعضاء هيئة التدريس ـ خاصة شاغلى وظائف رؤساء الأقسام ـ عن طريق حصر وتقويم إنتاجهم العلمى ومدرستهم العلمية وإنجازاتهم الإنشائية ، وإعادة الإعلان لشغل الوظيفة نفسها كل ست سنوات ، ويجوز الاستعانة بمحكمين من الخارج فى هذا الصدد أيضًا .

سادسًا: هناك تناقض آخر يتحتم النظر إليه ومعالجته وهو «قضية إعارة أعضاء هيئة التدريس» فإنه من المستغرب أن تشكو الجامعات من قلة أعضاء هيئة التدريس بها فى الوقت الذى يسمح فيه القانون بإعارة ٥٠٪ من أعضاء هيئة التدريس للعمل فى الخارج ، أو فى الداخل (الجامعات الخاصة !!) لمدة كانت محددة بست سنوات من قبل ، ثم أصبحت تصل إلى عشر سنوات !!

والأغرب من ذلك أن يسمح فى الوقت نفسه لعضو هيئة التدريس المعار بالاحتفاظ بأقدميته والتقدم للترقية فى مواعيدها .

سابعًا: ضرورة تفرغ أعضاء هيئة التدريس تفرغًا كاملًا ، ويمكن تنفيذ هذا التوجه على عدة مراحل ، تبدأ المرحلة الأولى بتضمين قانون الجامعات بوجوب تفرغ المدرسين تفرغًا كاملًا لمدة ٣ سنوات من تاريخ حصولهم على درجة الدكتوراه ، ووجوب تفرغ القيادات الجامعية المتمثلة فى رؤساء الأقسام ووكلاء الكليات وعمدائها ونواب رئيس الجامعة ورئيس الجامعة فى المرحلة نفسها .

ثامنًا: فى إطار « وجوب التفرغ » يجب تحفيز المتفرغين وتعويضهم ماديًا فى مقابل التفرغ .

وهناك بعض الأفكار التى تعالج هذه المسألة مثل :

١ ـ أن تخصص الاعتمادات ـ المدرجة لما يعرف ببدل الريادة وبدل الساعات الإضافية وبدل البحث العلمى ـ لدعم أعضاء هيئة التدريس المتفرغين .

٢ ـ أن يقتصر السفر فى المهمات العلمية وحضور المؤتمرات على المتفرغين فقط .

٣ ـ الأخذ بنظام « ما يعرف بالتفرغ الجغرافى » بمعنى إمكان السماح للوحدات الجامعية ـ فى نطاق اختصاصها بالتعاقد مع الهيئات والمؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية للقيام بالبحوث العلمية أو الإدارية أو الخدمات العلاجية ، داخل أسوار الجامعة مستفيدة بإمكاناتها العلمية والمعملية .. إلخ ، وتخصص هذه الحصيلة للإنفاق على الأقسام ومتطلبات البحث العلمى والحوافز.

عباءة الأكاديمية :

أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، هى العباءة التى يخرج من تحتها المراكز البحثية المختلفة ، وتحوى المجالس النوعية والشعب المشتركة ، كما تتضمن براءات الاختراع وتدعم المسابقات العلمية بالإضافة إلى جوائز الدولة التشجيعية والتقديرية وجوائز كثيرة جدًا للعلوم والتخصصات المختلفة.

وفى يوم السبت الموافق ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩م نشرت الأهرام تحقيقًا حول المركز القومى للبحوث نورد فيما يلى بعضًا منه:

«بالرغم من أن الإمكانيات التكنولوجية تمثل واحدة من أكبر مشكلات البحث العلمى فى مصر إلا أن المراكز البحثية المتعددة والمختلفة فى التخصصات تفيض بها ، بل إن بعضها يضم أجهزة ومعدات وإمكانيات يندر وجودها فى أكبر المراكز العلمية على مستوى العالم.

ولعل من أكبر هذه المراكز وأهمها هو المركز القومى للبحوث حيث يعد أكبر المؤسسات العلمية متعددة التخصصات فى مصر وإفريقيا والشرق الأوسط يضم ٥٠٠٠ باحث فى ١٣ شعبة ، والتى يوازى كل منها كلية فى هيكلها الإدارى ، وتغطى هذه الشُّعب مجالات الصناعة والزراعة والصحة والعلوم الأساسية والهندسية ، وتضم فى مجملها ١٠٧ أقسام بحثية متخصصة ويهدف المركز الذى تم إنشاؤه عام ١٩٥٦م إلى تقديم الأبحاث العلمية التى تخدم قضايا المجتمع.

وحتى يتطور البحث العلمى فى مصر لابد من وجود ٤ عناصر أساسية وهى الإدارة والتمويل والعقول البشرية والتسويق ، ويبقى التمويل هو العائق الرئيس ، أما البحث العلمى وكيفية إدارة الموارد المالية والاستفادة القصوى من الميزانية التى تقدمها الدولة للمراكز البحثية واستهلاكها فى الاتجاه الصحيح ، بالإضافة إلى وجود موارد مالية من الأنشطة البحثية والتعاقدات التى تتم بين المركز والجهات الصناعية والشركات ، وكذلك تبرعات رجال الأعمال لتأسيس المعامل.

يضاف إلى ذلك أهمية تطبيق فكرة تسويق الأبحاث ، فعلى سبيل المثال عندما أتم فريق بحثى دراسة خاصة بمشكلة أحد المصانع الكبرى بنجاح ، حصل المركز على عائد مادى وصل إلى مليون جنيه وحصل الباحث وفريق العمل على ٥٠٠ ألف جنيه كعائد خاص لهم من تسويق هذه الدراسة وحلهم لهذه المشكلة ، أما الجزء الباقى من المبلغ فقد وجهه المركز إلى صيانة الأجهزة وتطويرها ودعم الشعب البحثية غير المنتجة.

وعن نزيف العقول فى مصر لابد من البدء من الداخل ، ولذلك أنشأ المركز القومى للبحوث مشروع الطريق إلى نوبل والذى يهدف إلى اجتذاب علمائنا فى الخارج وعقولنا المهاجرة لتساعدنا فى التطوير ، وبالفعل من خلال العلماء الذين

يأتون إلى مصر يأخذون معهم شباب الباحثين للتدريب فى الخارج حيث يضم المشروع أوائل الكليات والموهوبين من الشباب ، ويضم المشروع ٣٦ معملًا فى مجالات البيوتكنولوجى والنانوتكنولوجى ومجالات بحوث الدواء والطبيعة والليزر والكيمياء بصفة عامة والطاقات الجديدة والمتجددة ، ويضم ٢٠٠ عالم من أبناء المركز الذين حصلوا على شهاداتهم العلمية من منح المركز إلى الخارج.

ومن هؤلاء العلماء المشاركين فى الطريق إلى نوبل الدكتور محمد عبد الرحيم أستاذ بحوث الدواء السويدى المصرى الأصل والذى قام بتأسيس معملين بالكامل بتكلفة وصلت إلى ١٥ مليون جنيه ، والدكتور مصطفى السيد وهو من الأساتذة المؤسسين للمشروع ، وأيضًا ساعد المركز على إنشاء وحدة تكنولوجيا الليزر.

هناك ٤٠ مركزًا بحثيًا كبيرًا فى مصر موزعة على العديد من الوزارات لابد أن تنضم تحت مظلة واحدة وهى وزارة الدولة للبحث العلمى ، وذلك يضمن العديد من المميزات أهمها : عدم تكرار شراء الأجهزة باهظة الثمن والتى يحتاجها البحث العلمى من كل هذه الجهات ، وكذلك التنسيق بين المراكز البحثية بما يوفر الإمكانيات المادية والوقت.

إن هناك ضعفًا فى الإمكانيات والميزانية المخصصة للبحث العلمى فى مصر بصفة عامة والتى تبلغ ٠,٢٪ فقط من الدخل القومى ، بينما يبلغ المتوسط المخصص للبحث العلمى فى دول العالم بين ٢٪ و٣٪ من الدخل القومى وبالتالى نحتاج إلى زيادة ميزانية البحث العلمى.

وربما يعد تكرار شراء الأجهزة بين المراكز البحثية المختلفة واحدة من المشكلات التى تواجه البحث العلمى ، والتى يمكن تفاديها من خلال التنسيق بين المراكز المختلفة والعمل على الأجهزة مع بعضها البعض.

وأخيرًا ، فإن وضع إستراتيجية وخطة للبحث العلمى كان إحدى المشكلات والتى تم حلها بشكل جزئى من خلال إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ، والذى يرأسه رئيس مجلس الوزراء والعديد من العلماء المصريين المعروفين ، بالإضافة إلى الوزراء المختصين ، ولكنه لا يزال فى حاجة إلى المزيد من التوضيح للخطط البحثية[1] » .

وبتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠٠٩م نشرت الأهرام تحقيقًا حول نشاط صندوق العلوم والتنمية والتكنولوجيا:

« البحث العلمى الحق هو الذى يتم تحويليه من الجانب النظرى إلى الجانب التطبيقى ثم تسويقه فى العالم وتحويله إلى اختراع يخدم البشرية .

إن صندوق العلوم والتنمية والتكنولوجيا لا يقوم بإجراء الأبحاث ، ولكن دوره هو تمويل البحث العلمى فى كل المراكز البحثية سواء الخاصة أو العامة ، وكذلك فى الجامعات المصرية العامة والخاصة أيضًا ، إضافة لتمويل الأبحاث فى الشركات كما نص القرار الجمهورى ، حيث يقوم بتمويل دورة الابتكار العلمى التى تعنى تمويل البحث العلمى الأساسى ، ثم البحث العلمى التطبيقى ، ثم التطوير التكنولوجى ثم مرحلة تطوير المنتجات ، ولكل مرحلة منهم مقياس علمى ، وبالبحث العلمى الأساسى هو أن نجد أبحاثًا علمية منشورة ، ونادرًا ما نتخطى هذه المرحلة إلى مرحلة البحث العلمى التطبيقى وهى تعنى مرحلة براءة الاختراع التى يمكن بيعها ، ثم تأتى مرحلة التطوير التكنولوجى ، وهى عبارة عن عمل نموذج وتجريبه ثم إخراجه على نطاق صناعى ، ثم المرحلة الأخيرة وهى إخراج

---

(١) الأهرام فى ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩ .

المنتج وهى التى تتطلب تمويلًا كبيرًا لهذه الشركات.

فى مصر الصناع هم فى حقيقتهم تجار يشترون التكنولوجيا ويطبقونها فى مصر ولا يحاولون أو حتى يفكرون فى إنتاج البحث العلمى فى الداخل .

إن الدول المتقدمة تفصل العلاقة بين التمويل والأبحاث ، فكان القرار بأن تتحول الأكاديمية إلى مكان للدراسات العلمية دون التمويل ، وتختص بدراسة التوجهات العلمية وتوجيه الباحثين للتركيز على مجالات بحثية معينة »(١).

نشرت صحيفة الأهرام تحقيقًا للسيدين عبد الواحد عبد القادر وفكرى عبد السلام حول مدينة مبارك العلمية باعتبارها صرح علمى على مائة فدان فى برج العرب:

المكان مدينة برج العرب الجديدة .. الحدث طاقة إشعاع علمى تكنولوجى يحمل مصر إلى آفاق التقدم العلمى الحديث للقرن الحادى والعشرين ، والهدف بناء مصر بالمنهج العلمى للتنمية والتقدم الصناعى والزراعى والصحى والخدمى لدخول دائرة الرخاء الاقتصادى .

وقد تم تخصيص ١٠٠ فدان بمدينة برج العرب الجديدة لإقامة هذا الصرح العلمى التكنولوجى ، حيث تمثل المدينة قاعدة صناعية توجد بمنطقة محافظتى الإسكندرية والبحيرة حيث تتمركز ٤٠٪ من الصناعة الوطنية بمصر ، وتضم المدينة ١٢ مركزًا علميًا للأبحاث والتطبيقات العلمية والتكنولوجية هى معهد بحوث الهندسة الوراثية والتكنولوجية الحيوية ، ومعهد بحوث زراعة الأراضى القاحلة ، ومعهد بحوث الليزر ، ومعهد بحوث التكنولوجيات المتقدمة والمواد

---

(١) الأهرام فى ١٣/ ٣/ ٢٠٠٩م .

الجديدة ، ومعهد بحوث البيئة والموارد الطبيعية ، ومعهد بحوث الطاقة الجديدة والمتجددة بالإضافة إلى مركز تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، ومركز تنمية الصناعات الصغيرة ، ومعهد تطوير الصناعات الهندسية ومركز تطوير الصناعات الصيدلية والتخميرية ، بالإضافة إلى معهد بحوث الكيماويات الدقيقة.

نقل أصول المدينة لوزارة البحث العلمي :

« يقول المهندس حسام الدين عبد المنعم رئيس جهاز تعمير مدينة برج العرب الجديدة : إن مدينة مبارك للأبحاث العلمية هى المدخل السليم الواعد إلى القرن الحادى والعشرين والتى تبحث وتناقش وتطوع وتنقل التكنولوجيا العالمية المتطورة لخدمة التنمية الاقتصادية فى مختلف مجالاتها بمصر ، وخدمة التنمية البشرية لما تضمه من خبراء متخصصين فى مختلف المجالات العلمية والبحثية التى تفجر الطاقات العلمية المصرية وتؤكد نبوغها فى بلدها أيضًا لخدمة الأهداف القومية لمصر والمنطقة كلها .

وأضاف المهندس حسام الدين عبد المنعم : أنه انطلاقًا من هذا الهدف فقد وافق الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة على نقل أصول مدينة مبارك العلمية إلى وزارة البحث العلمى خدمة لهذا المشروع القومى العملاق الذى يعيد لمصر وجهها الحضارى العلمى القديم بمساحة الأرض المقام عليها ومساحتها ١٠٠ فدان بمدينة برج العرب الجديدة الواعدة ».

والسؤال الآن : لما كانت المدينة تضم ١٢ مركزًا للأبحاث التطبيقية والتكنولوجية ومصممة على شكل الأهرامات ، وقد تم إعدادها من موازنة الدولة وتبرعات ومنح من جهات مختلفة ، فهل تم ضم تلك المدينة إلى وزارة التعليم العالى

والبحث العلمى ؟!

وهل أصبحت ضمن المراكز البحثية التابعة للدولة توجه عن طريق المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء ؟ وما هى مصادر تمويلها حاليًا حتى يمكن الاستفادة منها ؟!

ثالثا : مراكز التدريب :

لتفعيل وتعظيم دور التدريب وإعادة التأهيل ورفع المستوى فإن ذلك يتطلب ما يلى:

تدريب جميع خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية وحتى مستوى الإعدادية أو محو الأمية فى مراحل سنية معينة على برامج مهنية متنوعة عالية المستوى وفقًا للرغبات ولمواجه احتياجات سوق العمل داخل وخارج مصر .

ضم كل مراكز ومعاهد التدريب التابعة لجميع الجهات الحكومية بالإشراف المباشر لوزارة التنمية الإدارية لتوحيد خطط التدريب والأنشطة الأكثر احتياجًا ، ومعدات وأجهزة التدريب المطلوبة لإجراء الإحلال والتجديد المستمر ورفع مستوى المدرب علميًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ، واستمرار إعمال التدريب على مدار العام مع تطبيق قواعد الانضباط والجدية والتركيز على الجوانب العلمية ، وبالتنسيق مع مراكز ومعاهد التدريب التابعة للقطاع الخاص للاهتمام بمستوى تدريب المواطن المصرى وتقليل الفروق فى مستوى الخريج .

اختبارات الكادر للسادة المعلمين :

يعتمد التدريب الحالى بوزارة التربية والتعليم على موازنة ضعيفة للغاية ، فإذا نفذ المبلغ توقف التدريب وانصرف المعلمون والمدربون واقتصروا على الحضور والانصراف وهى حالة أشبه « بالكوميديا » والمشكلة أن المبالغ المدرجة فى البند يتم

التصرف فيها بمعرفة ديوان الوزارة التى يتم استنفاذها فى صورة مكافآت للعاملين بالديوان تحت مسمى وفورات .

ولعل من المناسب إعادة النظر فى :

أسلوب امتحان الكادر للمعلمين بسبب سلبياته النفسية والفنية والإدارية واستبداله بنظام تدريب المعلمين بكليات التربية المنتشرة على مستوى الجمهورية وفقًا لخطة وبرامج مستمرة على مدار العام تراعى ظروف كل مدرسة والمعلمين دون استثناء .

تحسين مرتبات المعلمين التربويين العاملين بنظام التعاقد ومساواتهم بزملائهم المعينين تمهيدًا لتعيينهم تحقيقًا للاستقرار النفسى الذى سينعكس على أدائهم .

رابعا : محو الأمية :

محو الأمية هدف قومى نسعى إليه ونتحدث عنه أكثر مما نفعل من أجله منذ عام ١٩٥٢م وقد تعددت الجهات التى تضع له الخطط والأهداف وتحاول الوصول إلى نتائج ، لكنها محدودة التأثير من حيث العدد والمناطق .

وأصبحت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار هى المسؤول الرئيس عن الملف ، ولكن موازنة الهيئة المفروض أن تكون موازنة أداء ، وليست موازنة بنود ، فلا يصح أن تخصص بنودًا للإنفاق على وسائل انتقال ، وهناك منع لشراء السيارات ، أو يتم تخصيص بند للإنشاءات ، وهناك حظر لإقامة أى مبنى حكومى ، فهناك بنود مخصص لها مبالغ ، ولكن هذه البنود غير قابلة للاستخدام.

القضاء على الأمية هو بداية أساسية ونقطة انطلاق محورية فى سبيل دعم البنية الأساسية للمعرفة ، فلا يعقل ونحن نتكلم عن استكمال البنية الأساسية للمعرفة أن نقبل بداية تهميش نسبة مئوية من المواطنين ذوى القدرة المتدنية والمهمشين عمليًا

عن متابعة مقتضيات التقدم والتطور ، وعاجزين فعليًا عن المشاركة فى بناء ودعم الاقتصاد القومى ، ويشكلون عمليًا إهدارًا خطيرًا للثروة البشرية وبطالة فاضحة لجزء من قوة العمل المصرية .

إن الإنفاق على محو الأمية مهما بلغت تكاليفه يتضاءل بجانب ما يمكن توفيره من فاقد قومى مهدر حتى الآن .

وتتزايد نسبة الأمية فى الريف ؛ لأن النظام التعليمى أصبح نظامًا لا يحقق أى عائد للفقراء وخاصة مع ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة مما دفع الكثير من الأسر الفقيرة إلى إخراج أبنائهم من التعليم لمساعدتهم على أعباء الحياة ، وكثيرًا ما تدفع البنت هذا الثمن ؛ لأن الأسرة تفضل تعليم الولد على البنت وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأمية .

تجارب عالمية نجحت فى محو الأمية :

١ـ التجربة الكوبية :

تعد التجربة الكوبية من أنجح التجارب ولكنها لا تصلح حاليًا ؛ لأنها تجربة ثورية حيث تسببت كلمات الرئيس الأمريكى عام ١٩٦٢م فى الأمم المتحدة للرئيس فيدل كاسترو والذى أهانه أمام الجميع قائلًا له « بأنك رئيس أمة من الأميين » ليعود بعدها كاسترو إلى كوبا ويقرر إغلاق الجامعات والمدارس لمدة عام ، وكلف كل طالب ومدرس ومتعلم بأن يمحو أمية مجموعة من الناس حيث كان يحصل المعلم على سرير متنقل ومصباح من الجاز وينتقل إلى الأمين فى أماكنهم لتعليم كل الناس .. ونجحت التجربة الكوبية بالفعل فى محو أمية الشعب الكوبى بأكمله .

٢ـ التجربة الماليزية :

وتقوم على شعار « يوم من أجل ماليزيا » وذلك من خلال تكليف كل طالب

جامعى للتبرع بيوم فى الأسبوع من أجل المشاركة فى محو أمية عدد من المواطنين .. ونجحت تلك الحملة فى القضاء على الأمية بين السكان الأصليين .

٣ ـ التجربة التايلندية :

قيام الطلبة خلال فترة الإجازة الصيفية من خلال المعسكرات الصيفية بالمشاركة فى محو أمية عدد من الأميين ، وقد نجحت تلك التجربة بالفعل بشكل كبير .

٤ ـ التجربة الصينية :

يقوم الجيش الصينى بمهمة محو أمية القرى الصينية بإرسال وحدات من القوات المسلحة إليها.

تقوم الوحدة العسكرية بعمل سور من السلك الشائك حول القرية لمنع الدخول والخروج منها بشكل نهائى حتى يتم محو أمية كل سكانها.

تمكنت تلك الطريقة من محو أمية ٣٥ مليون صينى من مجموع الأميين لديهم البالغ عددهم ٣٧٤ مليون.

٥ ـ تجربة أمريكا اللاتينية :

تقوم تلك التجربة على نظام الحوافز والدعم لكل من يسرع فى عملية محو أميته من خلال الفصول التى تفتحها الدولة ليحصل على دعم كبير وهو ما يسمى لديهم الدعم مقابل زيادة الالتزام وهذه التجربة هى الأنسب للمجتمع المصرى.

خامسا : وزارة لمحو الأمية :

لم يبق أمامنا إلا خيار واحد هو قيام وزارة خاصة باسم (وزارة تعليم الكبار) لمحق وسحق الأمية مرتكزة على معادلة منطقية بحتة بسيطة للغاية تقول : إنه على فرض أن عدد الذين يلحقون بالتعليم خمسة ملايين ... وتنهض وزارة بمسؤولية

خدمتهم فإنه وقد بلغ عدد الأميين ما يقرب من ثلث السكان ، فإنهم يستحقون إذن وزارة للقضاء على أميتهم ، وهذه قاعدة عدل ولابد أن يكون ملحوظًا إزاء إنشاء هذه الوزارة الجديدة الوليدة والمجيدة عدة اعتبارات من أهمها :

أن خطر الأمية يتزايد عامًا بعد عام فبالرغم من التصريحات بأن نسبة الأمية انخفضت فإن عدد الأميين فى النهاية يتصاعد باطراد زيادة عدد السكان.

أن هذه الوزارة ليست وزارة خدمات ، بل على العكس تقوم بأكبر مسؤولية إنتاجية فى الوجود (إنتاج المنتج) وهو الإنسان والذى يشكل بمصر أضخم وأهم ثروة لدينا.

أن تكون مسؤولية هذه الوزارة وجوبية وإلزامية وحقًا وواجبًا معًا وشمولية تطرق كل الدروب الحكومية والشعبية معًا ، ولها استقلاليتها وميزانيتها التى تعتمد إلى حد كبير على العطايا والهبات ، ولها كوادرها التى تقرن محو الأمية بتعليم حرفة كاسبة تحد من اختناقات الحرفيين ، وأن تركز بحدة وشدة على القيم الدينية والأخلاقية السياج الحقيقى للمحافظة على مجتمعنا وتطويره وتغيره .

على أن تضم كل الأجهزة والمؤسسات التى تعمل فى هذا المجال وتتعاون مع كل الجهات التى تسعى لإنجاز هذه المهمة الوطنية سواء كانت مؤسسات مدنية أو جهود أفراد.

وتتعاون معها كل الأجهزة بكل المحافظات بالإحصائيات والإمكانيات المادية وأماكن التدريس ، وتضع كل الجهات مثل التربية والتعليم وغيرها شروطًا للتعيين بها : أن يكون ضمن مسوغات التعيين ما يفيد تعليم عدد ١٠ مواطنين على الأقل بشهادة معتمدة من هذه الوزارة مدونًا بها الأسماء وأرقام بطاقات الرقم القومى ومستخرجه من جهاز الكمبيوتر.

كما تمسك بكل الملفات والقوانين والتشريعات واللوائح والتجارب التى قامت بها المحافظات والوزارات وأعداد من تم محو أميتهم وأسمائهم وأماكن إقامتهم وأرقام بطاقات الرقم القومى خاصتهم وأعداد المطلوب العمل من أجلهم مقسمين إلى فئات عمرية وإلى رجال وسيدات.

وتضع مع السادة المحافظين البرامج المناسبة لكل محافظة ، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال والأحزاب وأعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية وغيرها من المؤسسات ..إلخ.

البند الثانى : الأرض :

تمهيد :

من بين تفسيرات عديدة تبارت فى تحليل أسباب فتور الشعور الوطنى وخفوت الإحساس بالانتماء لدى المصريين فضلًا عن نزوحهم المستمر نحو السلبية واللامبالاة ؛ أطلت قضية غياب المشروع القومى أو الهدف الوطنى الذى تلتئم من حوله إرادات المصريين وطاقاتهم كواحد من أبرز العوامل التى آلت بالمصريين إلى هذا المآل ، حتى إن أصواتًا رسمية وشعبية مصرية طفقت تطلق الدعوات من أجل إعادة تدشين مثل هذه النوعية من الأهداف ، والمشاريع التى من شأنها أن تجمع من حولها جميع أطياف وفئات المواطنين المصريين تطلعًا لإعادة الروح للشعور الوطنى وإنعاش الإحساس بالانتماء لدى أبنائه.

يعد استصلاح الأراضى ، وإزالة الألغام ، وإنشاء الممر الجديد ، وإقامة مزارع سمكية غير تقليدية ، والتوسع فى تربية المواشى والأغنام والجمال ، وتربية دودة القز ، وإقامة مناحل للعسل وعش الغراب ، وزراعات القمح والذرة والبقول والأشجار الزيتية والنخيل والقطن والكتان والمحاصيل والنباتات والأشجار المقترح زراعتها ،

واستغلال المياه بكل أنواعها ومصادرها والطاقة بكل ألوانها ، والإسراع فى الصناعات الغذائية والقطنية والكتان والأصواف والحرير هو إحدى المشروعات القومية التى يجُمع ويراهن عليها ويشارك فيها كل المواطنين المصريين داخل وخارج مصر .

نعلم جميعًا أن الأراضى المستغلة ونعيش عليها من مساحة الوطن تمثل نسبة متواضعة زادت بصورة غير محسوسة خلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة ، ولعل مرجع ذلك إلى:

١ ـ ضعف الإرادة للخروج من مناطق الوادى والدلتا .

٢ ـ عدم وجود رؤية إستراتيجية لإعادة رسم الخريطة السكانية والإدارية والتعدينية لمصر كلها ، يشترك فيها علماء ومتخصصون فى الجغرافيا والاجتماع والتخطيط العمرانى والمرور والسكان والإدارة والثروات التعدينية والبترول والجيولوجيا والبيئة والاقتصاد واستصلاح الأراضى والمياه والزراعة والآثار والسياحة والصناعة وأملاك الدولة والقوات المسلحة والعدل .

٣ ـ الإصرار على إبقاء قانون الإدارة المحلية حبيس الأدراج كأنه يماثل النشاط النووى من حيث ضغوط الخارج وهواجس الداخل ، فالمسألة لا تحتاج أكثر من الإجابة على سؤال : هل هناك نية لتعديلات دستورية تعطى صلاحيات أصلية للمحافظين حكام الإقليم أو المناطق وتقلل من السلطة المركزية أم لا؟ حيث لا يجوز إدارة مصر بالتفويض والرجوع للسلطة المركزية كلما تطلب ذلك.

٤ ـ تبنى سياسة تقليدية فى إزالة الألغام بالمنطقة الشمالية وسيناء والمنطقة الغربية متناسيين:

أ ـ شمول الاحتفال السنوى بضحايا الحرب العالمية الثانية فى معركة العلمين

المواطنين المصريين الذين راحوا ضحية للحرب والألغام فهم الأولى والأهم .

ب ـ تذكير المتسبب عن مسؤوليته لإزالة ما زرعه من ألغام بأنواعها بمعداته وخرائطه وخبرائه فى الساحل الشمالى والغربى وسيناء والمنطقة الشرقية .

جـ ـ المطالبة بصرف تعويضات لمن أصيبوا من المصريين بسبب هذه الألغام فحالات الموت أو البتر أو الإعاقة يجب حصرها بملفات بالحالات والصور.

د ـ السعى للوفاء بتعويضات عن وقف الزراعة أو استخدام هذه الأراضى فى مختلف الأغراض بالأرقام والدراسات العلمية .

هـ ـ التأكيد على المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدنى وجمعيات حقوق الإنسان من الخارج والداخل للتعاون فى إزالة الألغام وما يترتب عليها من آثار .

٥ ـ التخبط فى سياسات استصلاح الأرضى وتوزيعها بدلًا من مساعدة مالكيها فى إقامة مجتمعات متكاملة بها .

٦ ـ خضوع أراضى مصر لأكثر من جهة تتنازع وتتبارى فى إدارتها وتوزيعها أو استصلاحها أو تنميتها.

٧ ـ عدم إنشاء طرق برية واسعة تصلح للأنشطة التجارية والصناعية ولا استكمال شبكات السكة الحديد ، وإهمال الطرق الملاحية والبحيرات مما يخلق صعوبات التوجه للجنوب والغرب والشرق بخطى سريعة.

٨ ـ رغم كل التصريحات والوعود والبيانات ، فالحكومة لازالت فى مجملها حكومة القاهرة وضواحيها .

نريد حكومة لمصر كلها حكومة تكون مسؤولة عن حلايب وشلاتين وتوشكى والنوبة والواحات ومطروح وسيناء جنوب ووسط وشمال ، بدلًا من إنشاء كل ما

هو مقترح من صناعات متعددة الجوانب والأغراض فى ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان تخرج الحكومة إلى المدن غربًا وشمالًا وجنوبًا وشرقًا فى مجالات مختلفة أهو مستحيل ؟!

٩ ـ عدم إنشاء مناطق اقتصادية حرة على الحدود فى الغرب والجنوب والشرق لتفتح الطريق أمام إقامة أسواق وصناعات ومناطق زراعية ومجتمعات سكانية وطرق وخدمات لتصبح مناطق جذب حقيقية ، وتسهم فى ترويج السلع وتبادل المنفعة مع الدول الشقيقة وسد احتياجات السوق المحلى .

والعجيب أن الكثيرين حاولوا بالفعل الخروج إلى الأرض الرحبة وقاموا بمبادرات فردية للتعمير والحياة بعيدًا عن التكدس المخيف حول وادى النيل ، لكن معظم هذه المحاولات أحبطت لأسباب غير مفهومة ، وكأن هؤلاء المبادرين يدمرون ثروات ويعتدون على الأرض ، إنها ثقافة المنع والتحريم التى تسيطر على عقول بعض المسؤولين .

كما أن مشروعات مديرية التحرير والنوبارية والصالحية أضافت إلى المساحة القابلة للزراعة فى مصر لكنها لم تتوسع ؛ لأن هناك من يضع لها سقف غير قابل للاستمرار ولأسباب غير مفهومة ؟!

هل يريد بعض المسؤولين الإبقاء على المناطق الصحراوية على حالها لماذا ؟ إذا كنا نريد تحقيق تنمية حقيقية فإنه لابد من كسر حاجز الخوف من مختلف المناطق الصحراوية ، ولابد من إتاحة الفرصة للمستثمرين الجادين وللشباب كى ينطلقوا فى أرجاء بلادنا الواسعة حيث الصحارى المصرية زاخرة بثروة هائلة غير مستغلة ، فهناك فى منطقة سيناء كنوز من المعادن والأحجار والخامات التى لو استغلت لأسهمت إسهامًا حاسمًا فى إخراجنا من الأزمات التى نعيشها منذ عشرات السنين ،

فهناك الماغنيسيوم والفوسفات وغير ذلك من المعادن المطلوبة والمنطقة الغربية بها ثروات معدنية يمكن أن تشكل نواة لحياة وإعمار ينقذان شباب مصر من أزماته الطاحنة .

لكننا نرضى بالتكدس المخيف فى الوادى وفى المدن الكبرى ، وكأننا عاجزون عن الحركة والتنقل ولا نستطيع أن نترك المكان الذى نشأنا وتربينا فيه ، ويظل يعانى سكان القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن الكبيرة من أزمة إسكان طاحنة وزحام فى كل مكان وتزاحم على الرزق والوظائف ، مع أن الله حبانا بطبيعة رحبة من الممكن أن تستوعب مائة مليون يضافون إلى الثمانين مليونًا الحاليين.

صحيح أن هناك مشروعات أقيمت مثل الوادى الجديد وتوشكى ، لكن المفهوم السائد حتى الآن هى أنها مشروعات لزراعة المناطق الصحراوية وليس لتوسيع رقعة الحياة بالنسبة لمواطنى مصر ، فبعد التنمية البشرية والعمرانية غائب تمامًا عن هذه المشروعات .

والغريب أن بعض مناطق سيناء خاصة فى الجنوب والشمال تكاد تكون المكان الوحيد الذى خرج إليه المصريون للعمل ؛ لأنها أصبحت منطقة جذب سياحى عالمى مع أن سيناء ظلت فى أيدينا عشرات القرون دون استغلال وكأنه كان لابد أن تحتلها إسرائيل وتكتشف مزاياها لكى نهتم بهذا الجزء من أرض مصر ، لكنه على أيه حال يحسب للمسؤولين أنهم قاموا بتعمير أجزاء بالشمال والجنوب من سيناء وجعلوا منها مكانًا يقصده الكثيرون من مصر والعالم .

وما حدث فى شمال سيناء يمكن أن يتكرر فى وسط سيناء وفى أماكن كثيرة من مصر فى الوادى الجديد وحول الواحات المتناثرة فى المنطقة الغربية ، ربما لن تصل هذه المواقع إلى مستوى شمال وجنوب سيناء من الناحية السياحية لكنها أماكن

صالحة للتعمير الزراعى والصناعى والتعدينى والحياة والجذب السياحى .

إن إنشاء عشرات الطرق بين المدن المصرية ليس كافيًا ، فالأهم هو تغيير مناخ التفكير الذى نعيش فيه والذى يعتبر المبادرات الرامية إلى تعمير المناطق الصحراوية اعتداء على حرمة أرض الوطن وجريمة لابد من ردعها فى أسرع وقت ممكن.

لا يكفى أن تهتم الدولة بإيجاد حلول بديلة للتكدس العمرانى المخيف فلا بديل عن فتح الأبواب على مصراعيها أمام الشركات والمستثمرين والشباب ، وتشجيعهم على الخروج من الوادى الضيق إلى أراضى مصر الرحبة وبدلًا من الهجرة إلى أمريكا أو الدول الأوربية أو إلى الدول العربية فليهاجر شبابنا إلى الداخل ليهاجر إلى سيناء وإلى الوادى الجديد وإلى الواحات وإلى حلايب وشلاتين وإلى توشكى وشرق العوينات فهى تتيح الحياة للملايين.

إن الذين يحلمون بالهجرة إلى الخارج أصبحوا يدركون كم المعاناة ، وربما المهانة التى تواكب حياة المهاجرين فى الخارج ، فلم تعد فكرة الهجرة تقترن بالحياة السهلة الناعمة ، فالكل يعرف ما سوف يلاقيه من مشاق ، ومع ذلك فلا زال طلاب الهجرة كثيرون ، فلماذا لو أتحنا لهم فرصة الهجرة إلى الداخل؟ ماذا لو حمينا أبناءنا من الهوان وقدمنا لهم فرصة العمل الشاق بالمناطق الجديدة شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا حفاظًا على كرامتهم طالما أنهم قبلوا بمبدأ المعاناة فى الخارج ، أليس من الأفضل أن يعانوا فى الداخل ويقوموا بعمل رائد فى توسيع رقعة الحياة بمصر للمرة الأولى منذ عصر الفراعنة ومحمد على ؟

وكما أن الحديث عن الخروج من الوادى والدلتا إلى مناطق مصر المختلفة يرتبط باستصلاح الأراضى والزراعة والثروة الحيوانية والتعدينية والسياحة وغيرها ، فإنه لا يمكن فصله عن الثروة السمكية وهى مصدر لتشغيل ملايين الشباب وسد

الفجوة الغذائية وترشيحها للتصدير.

الاستمرار فى زيادة الإنتاج الزراعى رأسيا وأفقيًا عن طريق التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة خاصة الأرض والمياه، والعمل على صيانة هذه الموارد والحفاظ على البيئة وصولًا إلى التنمية الزراعية المتواصلة مع البدء فى تنفيذ مشروعات قومية عملاقة تغير من خريطة مصر الاقتصادية وتزيد من فرص العمل فى المناطق الجديدة مع التأمين الكامل للاحتياجات الآمنة من الغذاء (المخزون الإستراتيجي) على المستوى القومى والمستوى الأسرى، وتنمية الموارد البشرية الزراعية بالاهتمام بمراكز التدريب وتطويرها لإعداد الكوادر الفنية القادرة على النهوض بالزراعة، وتوفير فرص عمل جديدة فى الأنشطة الريفية المرتبطة بها.

أولا : أراضى قابلة للاستصلاح تنتظر من يزرعها :

١ـ مشروع شرق العوينات :

فى يوم ٢١/ ١١/ ١٩٨٣م فى صحيفة الأهرام كتب الأستاذ صلاح منتصر فى عموده «مجرد رأى» تحت عنوان «أمل كبير» يقول :

«مشروع شرق العوينات وهى منطقة ضاربة فى البعد جنوب غرب وادى النيل قيل : إن عمليات المسح التى يقوم بها قطاع البترول قد كشفت عن ستة ملايين فدان [أى مصر أخرى] قابلة للزراعة بواسطة خزان كبير للمياه فى جوفها.

كان هذا منذ سنوات، ثم قبل أيام قرأت أن مجلس الوزراء، أسند إلى القوات المسلحة مهمة استكمال مشروع شرق العوينات، وألخص ما قاله المشير أبو غزالة فى النقط التالية:

أ ـ إن جميع الدراسات التى انتهت وصلت إلى أن الأرض الصالحة للزراعة تمامًا فى هذه المنطقة تبلغ ٣٣ مليون فدان وتعتبر أرضًا من الدرجة الأولى يمكن ريها بالرش أو التنقيط.

ب ـ إن خزان المياه الموجود فى باطن الأرض يحوى من المياه إذا افترض أن هذه المياه ثابتة غير متجددة ما يكفى زراعتها من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ سنة ، أما لو كانت مياه هذه الآبار متجددة وهذا هو الأرجح حتى الآن فإنها تكفى ريها إلى ما لا نهاية .

جـ ـ إن المؤكد أن هذه المياه ليست من مياه النيل ، وإنما هى مياه متسربة من هضبة الحبشة وتشاد وهذا يعنى أن السحب منها لن يؤثر إطلاقًا على ما يصلنا من مياه النيل .

د ـ إنه تمت بالفعل تجربة زراعة ١٠ فدادين وهى مساحة صغيرة جدًا جربت فيها مختلف المحصولات من بطيخ والخضراوات وكركديه وجازورين ونباتات طبية نجحت جميعها .

هـ ـ إنه فى اجتماع مجلس الوزراء الأخير تقرر إنشاء قرية جديدة مساحتها ٢٠٠٠ فدان تكون خطوة تجريبية على المنطقة ، وقد أسند إلى القوات المسلحة التى تحملت أخيرًا عبء ودراسة ظروف المنطقة واحتمالاتها ، استكمال ما بدأته وتنفيذ هذه القرية ، وإنه يوم أول يناير القادم ستتحرك من مصر إلى شرق العوينات ٣٠٠ كيلو متر غرب أسوان القافلة التى تنشيء هذه القرية »[1] .

٢ـ نشرت صحيفة الأهرام يوم ٥/ ٢/ ١٩٨٥م بالصفحة الرابعة موضوعًا حول :

« مهندس مصرى (الدكتور مهندس إبراهيم كامل) يصارع منذ عشر سنوات لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بدراسة مشروع لرى وزراعة ٢٥ مليون فدان بالصحراء الغربية .

(١) الأهرام فى ٢١/ ١١/ ١٩٨٣م .

تحويل مياه وطمى بحيرة السد العالى لاستزراع الصحراء والوادى وتوليد الطاقة عن طريق مشروع السيفونات والأنابيب .

بدأ الدراسة عام ١٩٦٣م وتقدم بالمشروع عام ١٩٧١م والتقى بالسيد رئيس الوزراء عام ١٩٧٤م وخبراء المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٨٤م »[1] .

٣ـ توشكى فى ٦/ ٤/ ١٩٩٩م بالأهرام :

«يقول الدكتور عبد السلام جمعة رئيس مجلس الحبوب وسكرتير عام نقابة الزراعيين والمدير السابق لمركز البحوث الزراعية : أن أراضى توشكى جاهزة للزراعة وهى من الأراضى الممتازة ، وهى تحمل بين ذراتها الغرين الذى كان يأتى مع الفيضان وغير محتاجه لأسمدة أو مبيدات ، وقد حظر استخدام أى كيماويات فى هذه الأراضى لإنتاج منتج زراعى جديد مطلوب للعالم أجمع كما يغطى الاستهلاك المحلى ، بجانب أن المشروع يشمل إقامة صناعات زراعية متعددة المستويات لتعظيم القيمة المضافة بعد الحصاد .

مشروع توشكى سيوفر فى مرحلته الأولى فقط نصف مليون فدان كما ستوفر المشروعات فى شرق العوينات أكثر من ٢٥٠ ألف فدان .

ويقول الدكتور عبد السلام جمعة : إنه تم حصر وتصنيف للتربة والمساحة الصالحة للزراعة أكثر من ١,٥ مليون فدان من الدرجة الممتازة والجيدة جدًا كما تمت دراسة درجات الحرارة ومتوسطاتها على ١٠٠ سنة سابقة ، وأن التربة فى هذه المنطقة هى التربة التى كانت تأتى مع مياه الفيضان والتى يطلق عليها «الغرين» .

ويشير الدكتور عبد السلام جمعة إلى أن هناك تطورًا كبيرًا فى أساليب استصلاح

---

(١) الأهرام فى ٥/ ٢/ ١٩٨٥م .

الأراضى ، فبعد أن كان استصلاح الأراضى يستغرق عشرات السنين اليوم لا يستغرق سوى توفير المياه وإعداد شبكة الرى ثم الحصول على الناتج بعد ٦ شهور ، كما أوضح أن هذه المشروعات العملاقة ستؤدى إلى استقرار أسعار الأراضى الزراعية فى الدلتا وكذلك القيمة الإيجارية حتى لا يبالغ فيها نتيجة المحدودية ، هذا بالإضافة إلى أن أساليب استصلاح واستزراع الأرض الصحراوية اختلفت عما كانت عليه فى الماضى .

مؤكدًا أن الأراضى الجديدة ستعطى محاصيل أفضل من أراضى الدلتا فى القريب العاجل ، كما أن الفدان فى الأراضى الجديدة يقدر بفدان ، ولكن فى أراضى الدلتا أصبح الفدان بعد المصارف والترع والطرق يصل إلى أقل من ٢٠ قيراطًا ، وبزراعتها بالقمح والذرة يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى »[(١)] .

تحتاج شرق العوينات وتوشكى والنوبة وحلايب وشلاتين والمنطقة الغربية بكاملها لمشروعات كهرباء وغاز وطرق برية وسكك حديدية .

ونحن لا نرى ولا نسمع فمرة مشروع كهرباء بطاقة الرياح فى السويس بالتعاون مع الاتحاد الأوربى ، ومرة احتفال بتدشين خط الربط الكهربائى بين مصر ولبنان ، ومرة أخرى خط الغاز الذى يربط بين مصر والأردن وسوريا ولبنان وقبلهم إسرائيل .

فهل عجزت مصر عن طرح مشرعات إنتاج كهرباء بطاقة الرياح والطاقة الشمسية والمياه أو بأى وسيلة لقيامها فى غرب وجنوب مصر ؟!

وهل عجزت مصر عن إنشاء شبكة سكك حديد تربط القاهرة والإسكندرية

(١) الأهرام فى ٦/ ٤/ ١٩٩٩م .

وبنى سويف وأسيوط وقنا وأسوان والوادى الجديد وتوشكى وشرق العوينات وحلايب وشلاتين والنوبة ؟

هل عجزت مصر عن إنشاء أو تجديد خطوط سكك الحديد مع مشروعات فوسفات أبو طرطور ومصنع الألومنيوم فى الصعيد ؟ وهل عجزت الحكومة عن إحلال وتجديد مجمع الحديد والصلب فى حلوان وإنشاء غيره فى أسوان وشرق العوينات ؟ لا تقولوا الإمكانيات ولا الموارد المالية لا تسمح ، اطرحوا المشروعات القومية العملاقة كهذه فى اكتتاب عام ولكل مشروع شخصية وطنية مستقلة لا علاقة لها بحزب ولا حكومة ، وسوف تجدون كل المشروعات القومية تتحقق لتظل مصر الوطن صامدة شامخة .

٤ ـ واحة سيوة :

أ ـ وفى ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٣م وبصحيفة الأهرام كتب الأستاذ عاطف المجعاوى ما يلى:

فى واحة سيوة منزل و«نصف فدان» لكل مزارع !

« فى واحة سيوة يجرى حاليًا تنفيذ مشروع رائد لزيادة الرقعة الزراعية بالواحة ، وتوطين الأسر فى مناطق الاستصلاح الجديدة بالواحة يمنح من خلاله المشروع لكل أسرة نصف فدان ومنزلًا بالمجان فى تلك المناطق القريبة من سيوة لتشجيع تلك الأسر على الإقامة والعمل بها .

يقول المهندس أحمد تحسين رئيس جهاز تعمير الساحل الشمالى الغربى وسيوة : إن هذا المشروع نجح حاليًا فى توطين أكثر من ٢٠٠٠ مزارع من أبناء سيوة فى مناطق الاستصلاح بالواحة ، وتم استصلاح ٢٤٩٢ فدانًا جديدًا فى المناطق المحيطة

بالواحة حيث يتم خلط المياه العذبة المستخرجة من الخزان الجوفى العميق بواحة سيوة والتى تبلغ نسبة الملوحة بها ٢٠٠ جزء فى المليون بالمياه التى تتدفق من العيون والآبار بالواحة، والتى تبلغ نسبة الأملاح بها من ١٥٠٠ إلى ٨٠٠٠ جزء فى المليون، وهى نسبة عالية الملوحة جدًا واستخدام ناتج خلط المياه فى زراعة المحاصيل غير التقليدية بالواحة، وقد تمت إقامة أكثر من ١٥ حوض خلط فى منطقة سيوة، لهذا الغرض، وللمساهمة أيضًا فى تخفيض منسوب الماء الأرضى بالواحة عن طريق استخدام مياه الصرف الزراعى الزائد عن الحاجة فى الزراعة .

وأضاف أن هذا المشروع الذى يقوم بتمويله جهاز تعمير الساحل الشمالى وسيوة حيث قرر الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة زيادة اعتماد المبالغ المخصصة له لزيادة التوسع فى استصلاح واستزراع المناطق الجديدة بالواحة »[1] .

وتعليقًا عليه فإننا نلاحظ :

تعدد الأجهزة التى تقوم بالاستصلاح فهى فى هذه الحالة وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة التى تقوم بالاستصلاح، كما أنها تقوم بالتوزيع .

أنه لا تخطيط ولا تنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (هيئة التنمية الزراعية) ولا مع المحليات ولا أى معهد بحثى كالصحراء .

وهل يكفى نصف فدان لمعيشة أسرة ولا دى سياسة ترحيل المشاكل المشابهة لسياسة نفس الوزارة فى شقة ٦٣ متر وبمقدم ودفعة تعاقد واستلام يعجز عنها

---

(١) الأهرام فى ٢٠/٧/٢٠٠٣ م .

الغالبية العظمى من الشباب ؟

ب ـ وفى١٩/ ٣/ ٢٠٠٤م نشرت صحيفة الأهرام تحقيقًا للأستاذ خالد مبارك يقول فيه:

من ينقذ سيوة من الغرق؟

« الواحة تحتاج لمشروع عاجل لتوفير ماء نظيف للمواطن السيوى وهذا يتأتى من خلال تجديد شبكة المياه المتهالكة والتى يتسرب منها الماء الذى يحمل نسبة عالية من الحديد والمنجنيز ، وإلى عهد قريب كانت مياه الشرب نقية وكان مصدرها بئر الدكرور الكبير وكانت بجوارها بئر أخرى اختباريه (بحثية) فتم استغلالها مما أضر بالبئرين معًا وأصبحت مياهها ملوثة .

كما بدأ منسوب الصرف الزراعى يرتفع فى بحيرات الواحة مما أدى إلى تلف بعض الزراعات وإتلاف الأرض نفسها .

إن واحة سيوة عبارة عن منخفض يقع تحت سطح البحر نحو ١٧ مترًا ، وتوجد بالمنخفض ١٤٦ عينًا يتدفق منها ٣٨ مليون متر مكعب مياه ، ومصدر كل المياه خزان الحجر الرملى النوبى ، والبحيرات المنتشرة فى الواحة هى بحيرة الزيتون وسيوة والمعيسرة ، والمراقى ، ونتيجة لزيادة الصرف الزراعى السنوى يزيد من مسطح تلك البرك والبحيرات بنسبة كبيرة ، وهذا التراكم منسوب إلى عدد السنين المتتالية سوف يحول المنخفض إلى بحيرة كبيرة تطغى على الأرض المزروعة خاصة بالمحاصيل الرئيسية كالزيتون والنخيل .

وعن أفضل الحلول المقترحة للحل إما بيولوجيًا أو ميكانيكيًا ، والطريقة البيولوجية تعتمد على إصلاح ٧٠٠٠ فدان لزراعتها وهذا يستوعب ٢٠ مليون متر

من المياه على أساس أن الفدان يستوعب ٨ أمتار مكعبة يوميًا ، والأماكن المقترحة لاستصلاحها هى «أم الهبوين» و«أم الحومل» بجنوب الهضبة المرتفعة ، وزراعتها بالأشجار ، لتتم عملية تخفيض مستوى المياه فى نطاق التربة ، ويعتبر هذا الحل محدودًا أما الحل الثانى وهو الحل الميكانيكى فيعتمد على الطريقة الميكانيكية فى نقل المياه الزائدة (٣٥مليون متر مكعب) لتنقل خارج سيوة إلى منخفض تبغبغ الذى ينخفض عن سطح البحر ٨٠ مترًا ويبعد ٢٥كيلو شرق سيوة ، كما يمكن الاستفادة من انحدار المياه فى هذه الحالة فى توليد الطاقة الكهربائية ؛ لأن الانحدار سيكون بقوة لسقوطه من ارتفاع ٨٠ مترًا إلى ٣٠ مترًا تحت سطح البحر ، وتلك الطاقة يمكن الاستفادة منها فى تشغيل طلمبات ضخ المياه ، ومن جهة أخرى فإن انخفاض المياه فى البحيرات من ٢ إلى ٣ أمتار سوف يكشف نحو ٥٠ ألف فدان مغمورة بالمياه يمكن زراعتها ، ولتنفيذ هذا الحل يجب توصيل تلك البحيرات بعضها ببعض وتوصل بالمضخة الرئيسية المقترحة لضخها لمسافة ١٥ كيلو جهة الغرب ، ثم تترك لمسافة عشر كيلو فى اتجاه تبغبغ متحركة حركة ذاتية »[١] .

جـ ـ كما نشرت أخبار اليوم فى ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩م بالصفحة رقم ٢١ تحت عنوان «د. نظيف يحاول إنقاذ واحة سيوة قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة» يقول الأستاذ مدحت نصار :

« يقوم د. أحمد نظيف رئيس الوزراء بزيارة لواحة سيوة بمحافظة مطروح الأسبوع المقبل لوضع الحلول المناسبة والفورية لمشكلة الصرف الزراعى وزيادة منسوب المياه الجوفية مما يهدد الواحة بالفناء خلال ٣٠ عامًا ، يرافق رئيس الوزراء

(١) الأهرام فى ١٩/ ٣/ ٢٠٠٤م .

خلال زيارته الأولى لواحة سيوة كل من وزراء الموارد المائية والزراعة والإسكان والتعاون الدولى والتنمية المحلية ، وكان اللواء سعد خليل محافظ مطروح قد قام بزيارة تفقدية سريعة لواحة سيوة أول أمس لبحث ترتيبات الزيارة المنتظرة ، وأعدت المحافظة مذكرة لعرضها على رئيس الوزراء تتناول أربعة مقترحات لحل المشكلة أولها : الصرف الصحى الرأسى فى التكهفات الموجودة بالطبقات الصخرية بعمق ٣٠٠ إلى ٥٠٠ متر من سطح الأرض ، أو نقل المياه الزائدة إلى منخفضات خارج الواحة وليكن منخفض تبغبغ والذى يقع على حافة منخفض القطارة ويبعد حوالى ٨٠ كيلومترًا من الواحة .

والمقترح الثالث : إعادة استخدام مياه الصرف فى الزراعة وتثبيت الكثبان الرملية بزراعة أشجار الغابات الكثيفة ، وأخيرًا : استغلال البرك الموجودة بواحة سيوة فى التخلص من مياه الصرف بالبخر.

جدير بالذكر أن رئيس الوزراء يتفقد خلال الزيارة أحد مصانع مياه الشرب ، ومصنعًا لتجفيف وتعبئة البلح الذى تشتهر به الواحة ، ومصنع تطوير الصناعات الحرفية والبيئية والمقام على مساحة ٦ أفدنة بتكاليف بلغت ٣٢ مليون جنيه من اعتمادات وزارة التعاون الدولى ومن الآن ينتظر أهالى الواحة قرار د.أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الذى يعيد لها الحياة قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة كواحة من أجمل الواحات المصرية »[١] .

عيب ؟! تضييع الوقت بين اختصاصات مفقودة وموارد محدودة وزيارات لحكومة القاهرة حسب ظروفها لمجاملة المحافظات والأقاليم .

---

(١) أخبار اليوم فى ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩ .

٥- وفى مقالة الأسبوعى بصحيفة الأهرام يوم ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٩م كتب الأستاذ أسامة سرايا بعنوان : (من شرق العوينات إلى رؤية عصرية للزراعة والري) يقول فيه :

« يجب أن نعترف بأن الزراعة فى بلادنا تخلفت وما زالت مشروعاتنا ومنها : شرق العوينات ، المشروع الذى يستهدف زراعة ما يقرب من نصف مليون فدان فى منطقة نائية وصعبة ، تقع فى الزمام الغربى للوادى الجديد ، وقد زرع أقل من النصف قليلا بمشاركة الحكومة والقوات المسلحة والعديد من المستثمرين ، وهو مشروع يشكل بالنسبة لنا أملًا ـ مثل غيره من المبادرات المماثلة فى توشكى وسيناء والوادى الجديد ـ لتغيير وجه الحياة فى مصر والخروج من الوادى الضيق وخلخلة الكثافة السكانية فى وادى النيل الضيق ودلتاه المكتظة بالسكان ، وتلبية احتياجات الناس الغذائية والمعيشية.

والأرض فى شرق العوينات تعتمد على خزان جوفى تقول التقارير : إنه يكفى لمدة ٣٠٠ سنة من مياه قادمة من بحر تشاد ، وتلك المنطقة يصفها المتخصصون بأنها من أفضل مناطق الجمهورية للمراعى وللإنتاج الحيوانى ودباغة الجلود وتصديرها ... وحتى تنجح وتلبى احتياجاتنا على أسس اقتصادية سليمة ، فإنها يجب أن تعتمد على التصنيع الزراعى وليس الزراعة فقط لكى تكتسب المنتجات قيمة مضافة وقدرة أعلى على المنافسة فى الأسواق ؛ لأن تكلفة النقل فى هذه المنطقة تجعل المنتجات غير اقتصادية .

أن تكون هناك إدارة جديدة واقتصادية للمياه لاستخدامها بشكل اقتصادى وعملى ، وفى المكان والوقت المناسب بحيث تحقق أكبر عائد اقتصادى للوطن ، بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب والزيوت فالمياه أصبحت هى الحاكمة للإنتاج

وليست نوعية الأراضى طينية كانت أو صحراوية ، فتطور تكنولوجيا الزراعة جعلها ممكنة فى أى أرض مهما تكن نوعيتها ، بل حتى فى علب مغلقة وصوبات بل وفوق أسطح العمارات أيضًا.

فإدارة المياه تستلزم نظرة جديدة أكثر عمقًا للاستخدام ، حيث إن الدلتا التى تستهلك ٤٠٪ من إيراد النيل وتروى أراضيها بالغمر وبلا حساب أو رقابة اقتصادية أو متابعة سليمة للمياه المهدرة .

وأصبح على الزراعة فى مصر أن تنظر بعمق وجدية فى تغيير أساليب الرى بالدلتا لتعتمد الزراعة هناك على المياه الجوفية حتى ينخفض منسوبها ، وتعود لتلك الأراضى عافيتها لمصلحة أصحابها ولمصلحة الوطن أيضًا ، وأن تبدأ الزراعة بالاهتمام بنقل النهر والمياه العذبة عبر أنابيب ـ وليس فى ترع كما يحدث الآن ـ إلى الصحراء لزراعة القمح والذرة والمحاصيل الزيتية التى تستوردها مصر بنسبة ٨٠٪ مع إعادة الاهتمام بالزراعة فى المناطق الساحلية وتخومها فى مصر ، والتى تعتمد على مياه الأمطار والسيول وهى الأراضى الشاسعة فى الصحراء الغربية والساحل الشمالى من الضبعة إلى سيوة ، ففيها «مخزون الغلال» لمصر الفرعونية فى العصر القديم وللرومان فى العصور الوسطى ويجب أن يعود لمصر الحديثة ...! »[١] .

٦ـ سيناء :

إن سيناء هى بوابة مصر الشرقية وعلى مدار التاريخ شهدت العديد من محاولات غزو مصر من خلالها .

إن سيناء مساحتها ١ / ١٦ من مساحة مصر ، وأن نطاق الجيش الثالث يمثل ٤٠٪ من تلك المساحة ، وطبقًا لاتفاقية السلام تتخذ إجراءات تكفل تأمين سيناء

---

(١) الأهرام فى ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٩م .

وحدودها .

تنقسم سيناء إلى محافظتين هما : شمال سيناء ، وجنوب سيناء ، وتضم محافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد أجزاء منها مع أن الوضع الطبيعى أن تكون قناة السويس وخليج السويس فواصل طبيعية بين محافظتى جنوب سيناء والسويس وبين محافظتى وسط سيناء (المأمول إقامتها) والإسماعيلية وبين محافظتى شمال سيناء وبورسعيد.

يشارك الجيش الثالث الميدانى فى معاونة منكوبى السيول فى سيناء وتوفير معسكرات وتوصيل الطعام إليهم ، كما يقوم بمواجهة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع باقى الأجهزة المختصة .

يساهم الجيش الثالث الميدانى فى التنمية حيث قام بإنشاء طرق فى سيناء ، وأيضًا مدقات ودفع قوافل طبية لعلاج بدو سيناء بمعدل قافلة كل شهر بالمجان ، تضم كافة التخصصات الطبية تراعى التقاليد والعادات السيناوية بالإضافة لمستشفى مبارك العسكرى بالطور لتقديم الخدمة الطبية.

ويتعاون الجيش الثالث مع الأجهزة المختصة فى مواجهة الزراعات المخدرة ، وهناك ٣ دوريات شهرية وحملات فى أوقات مختلفة خلال العام بالإضافة إلى المشاركة فى الحملة الكبرى ويتم تدمير هذه الزراعات لحماية الشباب .

إن المشروع القومى بتوطين ٣ ملايين مواطن فى سيناء يتطلب تشجيع الاستثمار للثروات التعدينية المتوافرة بسيناء ، وتوظيفها بشكل يدعم خطط التنمية والاهتمام بمنطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء ووصول مياه ترعة السلام إلى منطقة السر والقوارير ، والاهتمام بالتنمية البشرية وتنمية الشريط الحدودى مع رفح إلى طابا لاستغلال إمكانيات هذه المنطقة لتحقيق المواءمة بين التنمية والأمن فى سيناء .

فسيناء تمثل بعثًا جديدًا لاقتصاد مصر بفضل الثروات التعدينية المتوافرة على أرضها والتى تحتاج إلى منظومة لإدارة هذه المواد الخام التى تدخل فى صناعة الأسمنت والأسمدة ، وكذلك مصانع الرخام والصودا ، ومن الضرورى وصول الغاز الطبيعى والكهرباء للمصانع والمنازل بالمدن الساحلية والقرى بعد إنشاء شركة سيناء جاس لهذا الغرض .

ويعد تقسيم سيناء المقترح إلى ٣ محافظات شمال ووسط وجنوب متفقًا مع ظروف تكوينها ومساحتها وما تحتويه من موارد طبيعية وأرض صالحة للزراعة لإقامة مجتمعات عمرانية ، وفصل كل الأجهزة بها عن الوزارات بالقاهرة ، وضخ استثمارات فى الطرق والخدمات ، وتشجيع الشباب للإقامة والاستقرار من أراض ومنازل وخدمات ، وتشجيع إقامة مشاريع تربية الحيوانات ومصانع تقوم على الزراعة والإنتاج الحيوانى والسمكى ومصانع سماد وأسمنت ورخام ....إلخ .

ثانيا : ممر التنمية والتعمير موازيا لنهر النيل من الإسكندرية شمالا إلى حدود السودان جنوبا الذى اقترحه العالم الدكتور فاروق الباز :

المشروع هو زيادة الرقعة التى يقام عليها أعمار خارج الرقعة الزراعية فى وادى النيل والدلتا ، فالمشروع سيقوم بتسوية الأرض وبناء من ٣٠ إلى ٤٠ مدينة فى الخطوط العرضية وآلاف من القرى بعيدًا عن النيل خلال الخمسين أو المائة سنة القادمة وإلا ستنتهى الأرض الزراعية فى مصر لو استمر الحال على ما هو عليه فى الزيادة السكانية ومتطلباتها ، فهدف المشروع الرئيسى أولًا هو فتح مجال للبناء بعيدًا عن الأرض الزراعية لوقف التعدى عليها بالبناء والعمران ، والهدف الثانى إيجاد أماكن تسمح بإقامة مصانع ومدن صناعية ومدارس بعيدًا عن المساكن ، ثالثًا الاستفادة من الأماكن الموجودة فى مشروع ممر التنمية الصالحة للزراعة باستخدام

المياه الجوفية المتوافرة فى هذه المنطقة.

عبر تاريخ مصر لم ينجح أحد من حكومات مصر وعلمائها عبر الأجيال فى إيجاد بديل للحياة بعيدًا عن الشريط الملاصق للنيل ؛ ولذلك يقال عن مصر إنها هبة النيل .

وهذا هو السبب الذى جعلنى أطرح هذا المشروع وأصر عليه ، فأنا أكثر واحد يعرف تاريخنا وجغرافيتنا ، وأعرف الموقع الذى كان يعيش فيها أجدادنا قديمًا قبل أن يغادروه ويرتبطوا بالنيل ، وعلى أساس هذه المعطيات العلمية وضعت هذا المخطط المقترح وهو ليس بعيدًا عن النيل ومنطقة مشروع ممر التنمية موازية للنيل وبالقرب منه ، فأنا لا أهدف إلى نقل أحد للصحراء إطلاقًا فالنمو فى هذا الممر يقع غرب النيل على مسافة نصف كيلو متر فى نصف كيلو متر ، فنحن سنتحرك رويدًا رويدًا .

الثمرة الأولى والأهم هى إيجاد مكان للتوسع للناس وأمل فى المستقبل فخريجو الجامعات والمدارس وحتى الفلاحون ليس لديهم أمل فى المستقبل فأين سيعيشون؟ وأين يعملون؟ هذا المشروع سيفتح الآفاق والآمال من طول الصعيد إلى غرب الدلتا ١٢٠٠ كم طولًا ونحو ألف كيلو متر فى الخطوط العرضية ، وهذا معناه أنه لدينا أكثر من ألفى كيلومتر مواقع صالحة للتنمية ، وأنت يا مصرى أنت وشطارتك تريد إقامة فندق مصنع محطة بنزين مبنى محل فول وطعميه أذهب الفرصة متاحة ولا تقول لا يوجد فرص عمل ، ولا تقول الحكومة لا تتيح لى فرصة عمل .

أن تعمير سيناء بالبشر وبالمشروعات خاصة مناجم التنقيب عن المعادن سيحقق لمصر رخاء ورفاهية وأحد أسباب طرح اقتراح مشروع ممر التنمية هو ترغيب الناس فى الانتقال بعيدًا عن الشريط الملاصق للنيل ليعيشوا إما فى سيناء أو فى الصحراء الشرقية أو فى ممر التنمية فى الصحراء الغربية فنحن نريد إيجاد مكان ينتقل إليه على

الأقل ٣٠ مليون نسمة .

نستفيد من سيناء بأن نقيم هناك مناجم أكثر وننشيء منتجعات بيئية أكثر ، فهناك أجزاء من سيناء تتمتع ببيئة رائعة ونبحث عن المياه الجوفية فى باطن أرضها ونستخدمها ونستخدم سيناء فى جمع الطاقة الشمسية وإنتاج الكهرباء ، فكل جزء فى سيناء له استخدامات .

فكرة جديدة لتعمير الظهير الصحراوى وإقامة مجموعة من المدن الجديدة وإقامة مناطق جذب سكانى والخروج من الوادى الضيق تخفيفًا للضغط السكانى الرهيب على وادى النيل ، والفكرة تتمثل فى إنشاء محور طولى رئيسى يوازى الوادى يمتد من البحر المتوسط حتى حدود السودان جنوبًا ، مع إقامة ٨ طرق طولية وشبكة سكة حديدية تربط هذه المناطق بالوادى والدلتا مع مد خطوط الكهرباء وأنبوب للمياه ، وأيضًا توصيل ١٢ محورًا عرضيًا للربط بالوادى لكى تفتح مجالا جديدًا للعمران وتوفر فرص العمل للشباب مع إمكان استزراع نحو مليون فدان جديد بالمياه الجوفية .

ثالثا : الألغام :

تشير الإحصائيات أن فى مصر أكثر من ٢٣ مليون لغم أرضى ، وهذا الرقم يمثل نحو ٢٠ ٪ من ألغام العالم معظمها فى المناطق الصحراوية ومنتشرة بمنطقة العلمين من سيدى عبد الرحمن حتى منخفض القطارة ، وغرب منطقة الحمام ومرسى مطروح وسيدى برانى ، والسلوم حتى طبرق نتيجة الحرب العالمية الثانية بالإضافة للألغام التى زرعتها إسرائيل خلال حروبها مع مصر منذ عام ١٩٤٨م ، وتنتشر الألغام فى جنوب سيناء فى منطقة ساحل خليج السويس ، عيون موسى حتى رأس محمد ، وفى منطقة « الزعفرانة » ومنطقة مرسى علم وشلاتين.

كما تؤكد الإحصائيات وجود مالا يقل عن ١٩ مليون لغم فى منطقة الساحل الشمالى الغربى وحده تقف حائلًا أمام إمكان استصلاح عدة ملايين من الأفدنة.

ولقد عادت زراعة الألغام المضادة للأفراد فى هذه المساحة الكبيرة من أرض مصر بأضرار كثيرة وفادحة تتمثل فيما يلى :

١ ـ الخسائر البشرية المستمرة التى تحدث لمن يدخل حقول هذه الألغام.

٢ ـ حرمان مصر من التنمية فى الأراضى المزروعة بالألغام.

٣ ـ حرمان مصر من البحث والاستكشاف والإنتاج للثروات البترولية والمعدنية وغيرها والتى تذخر بها المساحة الكبيرة من الأراضى.

٤ ـ تجمد الاستفادة من مشروع منخفض القطارة.

مسؤولية الدول الزارعة للألغام الأرضية المضادة للأفراد :

تتحمل الدول الثلاث بريطانيا وألمانيا وإيطاليا المسؤولية القانونية الدولية عن قيامها بزرع هذه الألغام فى الأراضى المصرية التى كانت مسرحًا محددًا للعمليات الحربية إبان الحرب العالمية الثانية ، وتبرز مسؤولية هذه الدول فى هذا الشأن استنادًا إلى قواعد قانون الحرب والقانون الدولى ، والقانون الدولى الإنسانى ، وتعليمات الجيوش الميدانية فى شأن ممارسة القوات المسلحة للعمليات الحربية مع مراعاة المحافظة على المدنيين فى حالات الحرب والاحتلال الحربى ، فإن الدول الثلاث قد خالفت بزرعها هذه الألغام فى الأراضى المصرية المحتلة والتى جرت فيها العمليات الحربية الصكوك الدولية التالية :

١ ـ اتفاقيات لاهاى لسنة ١٨٩٩م ، ١٩٠٧م بشأن قواعد ولوائح الحرب البرية التى تلتزم بها القوات المسلحة المتحاربة.

٢ ـ قواعد قانون الحرب بشأن عدم استعمال الأسلحة المحرمة دوليًا.

٣ ـ قواعد القانون الدولى الإنسانى المطبق فى زمن الحرب والاحتلال الحربى.

نماذج من آراء وجهود ومساعى المواطنين المصريين لإزالة الألغام :

١ ـ آراء رجال الإعلام والقانون والدبلوماسية ومنظمات دولية على صفحات الأهرام عام ٢٠٠٥ م:

الدكتور / أحمد يوسف القرعى يرى أنه رغم مطالبة مصر للدول المتحاربة تحمل مسؤولية تطهير صحرائنا من تلك الألغام ، فإن هناك من الأصوات الدولية ما تحاول أن تتهرب من تلك المسؤولية بمزاعم وادعاءات غير مقبولة ، من هنا أضحت خطورة حقول الألغام فى صحرائنا قضية الساعة وبأبعادها الاقتصادية المرتبطة بتجميد امتداد مشروعات العمران إلى صحرائنا الغربية ، وبأبعادها الاجتماعية المرتبطة بحماية أرواح المواطنين سكان المنطقة ، وفى هذا الإطار يعرض المستشار عادل صلاح الدين لتقرير أعدته بعثة الأمم المتحدة عن مشكلة الألغام فى مصر ، والذى يعتبر مصر هى أكبر دولة فى العالم متضررة من الألغام والتى تشغل مساحة ٠٠٠ , ٦٧٠ فدان وعددها يصل إلى ١٩,٧ مليون لغم ، وإن عبء إزالة هذه الألغام يفوق قدرة قوات إزالة الألغام المصرية التى تحتاج إلى إمكانات مادية ضخمة مع ضآلة ما قدمته الدول من معونات ، ويرى التقرير أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وحاجتها لأراضيها لاستيعاب الزيادة المطردة فى السكان تجعل إزالة الألغام قضية حتمية ينبغى مواجهتها .

ويؤكد الكاتب أن مسؤولية إزالة ألغام الصحراء الغربية هى مسؤولية من قام بزراعتها ويجب ألا تؤثر علاقتنا التجارية والاقتصادية مع تلك الدول على وجوب إثارة هذا الموضوع بقوة.

أما المهندس / سمير مترى عضو الجمعية الأمريكية للأمن فيرى على المستوى المحلى لابد من تحمل وسائل الإعلام مسؤوليتها فى عرض المشكلة بتوابعها وبالتفصيل وبالآثار السلبية لها ، وبث هذا على المستوى الدولى عبر قنواتنا الفضائية ، على أن يكون هذا مدعمًا بالصور الحية لهذه المناطق وما يتعرض له المواطن المصرى من تدمير مادى ومعنوى ، كذلك إصدار نشرات دورية توضح حجم الخسائر البشرية والاقتصادية على أن يكون الإعلام بأكثر من لغة.

تعريف المواطن المصرى بصفة عامة عن طبيعة هذه المشكلة من خلال المتخصصين والمهتمين بهذه المشكلة ، كذلك تدعيم اللجنة القومية لمواجهة الألغام ماديًا ومعنويًا لتمكينها من أداء مهمتها وإنشاء جمعية لرعاية مصابى وضحايا الألغام اجتماعيًا وصحيًا.

وعلى المستوى الدولى والعالمى فإن التحرك لابد وأن يكون فى عدة محاور :

١ ـ التحرك مباشرة تجاه الدول المتسببة فى زراعة هذه الألغام وهى انجلترا وإيطاليا وألمانيا ، وإلا يتم هذا فى صورة استجداء أو استعطاف ، وإنما هو حق مباشر وملزم لهذه الدول لإزالة ما خلفته من دمار بالأراضى المصرية على نفقتها الخاصة والتى من الممكن أن تتمثل فى إمداد مصر بالمعدات اللازمة لاكتشاف مواقع هذه الألغام ، وكذلك تحديث الخرائط اللازمة لتحديد المواقع الثابتة لهذه الحقول وإلزامها بتدريب أفراد قواتنا المسلحة على استخدام المعدات التكنولوجية الحديثة والتى تستخدم حاليًا فى إزالة الألغام فى كثير من الدول ، بالإضافة إلى مطالبتها بتعويضات عما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد المصرى نتيجة عدم الاستفادة بالمناطق الملغومة طوال السنوات الماضية ، إلى جانب صرف تعويضات مالية للأفراد المضارين بسبب هذه المشكلة تتناسب مع حجم الضرر الواقع عليهم .

وفى حالة عدم الاهتمام من هذه الدول المتسببة ، فيكون اللجوء إلى التحكيم الدولى أسوة بدولة إسرائيل التى تم تعويضها من قبل ألمانيا عن إبادة اليهود فى حكم هتلر ، بالرغم من أن هذه الأحداث انتهت من عشرات السنين ، ولكن نحن ما زلنا فى أحداث المشكلة ولم ننته بعد .

أ ـ التحرك فى المحافل الدولية والهيئات العالمية ويتم ذلك عن طريق الاتصالات الدولية عبر سفاراتنا بالخارج فى جميع أنحاء العالم لعرض المشكلة وأبعادها.

ب ـ كذلك مطالبة الأمم المتحدة بأنظمتها المختلفة بتحمل مسؤوليتها الدولية فى هذا المجال مع تدعيم المشروع المقدم ماليًا للجمعية العامة حول تقديم المساعدة فى الإجراءات المتعلقة بالألغام ، والذى يتضمن عدة نقاط مهمة منها : التأكيد على المشاكل الاجتماعية والإنمائية الكبرى الناجمة عن وجود الألغام ، وكذلك التأكيد على تكاتف المجتمع الدولى من أجل إيجاد حلول شاملة للمشكلة ، وتكثيف التعاون بين الدول التى زرعت الألغام والدول المضارة ، كما نناشد الحكومات والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات المانحة أن تدعم الجهود المبذولة فى هذا الشأن مع زيادة المساهمات المالية لمحاربة المشكلة.

ـ ويقول الدكتور إبراهيم العنانى عميد كلية الحقوق بجامعة عين شمس : إن زرع الألغام فى حد ذاته عمل غير مشروع ؛ لأنه استخدام لنوع من السلاح يلحق الضرر بالآخرين فى يومهم ومستقبلهم كون الضرر لا يصيب شخصًا أو أشخاصًا يقتلون بل يؤدى إلى تعطيل عملية تنمية المجتمع وتطوره.

ويضيف: لذلك فإن على الدول التى زرعت الألغام مسؤولة عن الضرر وإزالته وتعويض المضارين عن الخسائر البشرية والاقتصادية ، وتنفيذ ذلك يفرض تقديم هذه الدول الخرائط الخاصة بنشر الألغام ومعونات فنية ومالية لتمويل عملية

الإزالة ، ويوضح الدكتور العنانى إنه فى حالة فشل الوسائل الدبلوماسية فمن حق مصر أن تلجأ إلى الوسائل القانونية ومقاضاة الدول المسؤولة لأحقيتها فى طلب التعويض كحق قانونى ثابت.

ـ **السفير الدكتور منير زهران** رئيس وفد مصر السابق فى المقر الأوربى للأمم المتحدة فى جنيف : يرى أن هناك العديد من المبادئ والاتفاقيات الدولية التى تدعم حق مصر بداية من عدم شرعية الاحتلال وقيام المحتل بزرع ألغام مما أدى إلى خسائر بشرية ومادية واقتصادية ، ما يفرض على المحتل حتى بعد زوال الاحتلال أن يزيل الألغام وتقديم التعويض المناسب.

ويلفت زهران فى هذا الصدد إلى قرار اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٦م الذى يعتبر الألغام تمس الإنسان فى حياة آمنة وتهديدًا للبيئة ، وقرار المجلس التنفيذى لمنظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٨م بشأن مسؤولية الدول التى زرعت الألغام عن إزالتها ، وتقديم تعويض للأشخاص والدول المضارة من ذلك .

ـ **ويؤكد السفير سيد قاسم المصرى** مساعد وزير الخارجية الأسبق : أن الألغام الأرضية تعد أسوأ الألغام بشاعة ؛ لأنها عشوائية الأثر وتظل رابضة فى مكانها سنوات طويلة.

٢ـ مساعى وطلبات بعض المستثمرين لتطهير وإزالة الألغام فى مساحة تبلغ مليون فدان :

عرض عدد من المستثمرين فى اجتماع مجلس أمناء الاستثمار لمحافظة مطروح الذى عقد برئاسة الدكتور إبراهيم كامل عام ٢٠٠٥م رغبة المستثمرين فى المشاركة فى إزالة الألغام والاستفادة من الأراضى بعد تطهيرها فى الزراعة ، وتقدم بالفعل

للإدارة العامة للاستثمار بالمحافظة ٥٦١ مستثمرًا بطلبات لتطهير نحو مليون فدان من الأراضى الموجودة بها الألغام فى جميع مناطق المحافظة مقابل الانتفاع بتلك الأراضى بعد التطهير فى الزراعة.

٣ـ جهود علماء مصر لتفجير الألغام عن بعد تأكيد الدكتور سنيوت حليم دوس عضو لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى فى صحيفة الجمهورية يوم ١٠/ ٦/ ٢٠٠٩م بأن إزالة الألغام يمكن أن تتم بتفجير اللغم عن بعد عن طريق «أشعة جاما» ، موضحًا أن الفكرة مصرية مائة فى المائة وأنه قام بتجريبها فى معهد «يوشن» بألمانيا وحصل بها على براءة اختراع .

٤ـ الخطوات التى اتخذتها الحكومة المصرية لنزع وتطهير ألغام الساحل الشمالى:

أ ـ فى ٢٢/ ١/ ٢٠٠٣م نشرت صحيفة الأهرام عن مباحثات الوفد المصرى فى كييف الذى ضم السيد الدكتور حسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية والسيدة فايزة أبوالنجا وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وخلالها أعرب وزير الصناعة الأوكرانى عن استعداد بلاده لتقديم:

المساعدات الفنية لتطوير مشروع فوسفات أبو طرطور ، وإنشاء وحدة ملحقة بالمشروع لإنتاج حامض الفوسفوريك بطاقة إنتاجية ١٢٠ ألف طن سنويًا.

المساعدات الفنية لإزالة الألغام من الصحراء الغربية.

ب ـ فى عام ٢٠٠٥م نشرت الأهرام لقاء مع السيدة الوزيرة فايزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولى حيث تناولت سيادتها ما يلى:

أن ٢٢ مليون لغم مزروعة بالساحل الشمالى الغربى .

خطة لإزالتها على أربع مراحل خلال ٢٠ سنة تنتهى عام ٢٠٢٥م باستثمارات

خطة لإزالتها على أربع مراحل خلال ٢٠ سنة تنتهى عام ٢٠٢٥م باستثمارات ٦٠ مليار جنيه لتحقيق تنمية شاملة للمنطقة.

تبلغ المساحة المستهدفة للتنمية ٢٢٪ من مساحة مصر .

إجمالى الخسائر البشرية من عام ١٩٨٢م ٦٩٦ قتيلًا و ٧٦١٧ مصابًا.

نجاح القوات المسلحة فى إزالة ٣ ملايين لغم على مدار ١٧ عامًا .

صدور قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٥٠ لسنة ٢٠٠٠م بتشكيل اللجنة القومية للإشراف على إزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى الغربى ، والتى تضم فى عضويتها جميع الوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات المعنية ومنظمات العمل الأهلية برئاسة السيدة وزيرة التعاون الدولى .

جـ ـ وفى يوم الجمعة ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٧م نشرت الأهرام حوارًا مع السيد السفير/ فتحى الشاذلى مدير الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى جاء فيه:

« الأهرام : ولكن هناك الكثير من البدائل طرحت لإزالة الألغام ولم تأخذ بها مصر »[1] .

مشاركة شركات استشارية أو مستثمرين أو رجال أعمال لإزالة الألغام هذا سابق لأوانه.

الأهرام: ولكن محافظ مطروح اقترح دعوة رجال الأعمال المستثمرين لتطهير الأرض من الألغام مقابل تمليكها لهم بحق الانتفاع.

بصراحة: إننا لدينا تعليمات وقواعد واضحة أن من يقوم بإزالة الألغام فى مصر

(١) الأهرام فى ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٧ م .

هى القوات المسلحة ، حيث تعمل القوات المسلحة وفقًا لخطة عمليات تندرج فى إطار تنموى ، ولكن يوم أن يتم إزالة الألغام ، وتقوم الدولة وفقًا لخطة التنمية التى تم إعدادها عن طريق خبراء مصريين وخبراء من الأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات فى هذا التوقيت ، تعلن الحكومة بأن لديها أراضى خالية من الألغام ، فمن يرغب من المستثمرين فليتقدم وفقًا للأسعار التى سيتم الإعلان عنها ، إما أن نقوم بدعوة المستثمرين لإزالة الألغام ونعطى لهم الأرض بنظام حق الانتفاع فهذا معناه مخاطرة حقيقية وإهدار من قيمة هذا الاستثمار ومردودة على الدولة ، لو أنى تعجلت فى منح المستثمرين أو حتى مجرد فتح كلام مع المستثمرين والألغام ما زالت موجودة فى تلك الأرض ، كما أننا سنقوم بطرح مناقصة دولية لأربع شركات عالمية لشراء مكتشفات الألغام فى غضون الأيام القادمة.

الأهرام: وما الذى قامت به اللجنة القومية العليا للإشراف على إزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى؟

أهم ما قامت به اللجنة حتى الآن : هى عملية إعداد الخطة القومية لتطوير الساحل الشمالى الغربى وتنميته والتى أقرها مجلس الوزراء بالفعل فى أكتوبر ٢٠٠٥م هذه الخطة التى جاءت نتيجة جهد مصرى دولى دام أكثر من ثلاث سنوات ، حيث تتكلف عشرة مليارات دولار ، وتتكفل بإنشاء ٣٨٤ ألف فرصة عمل ستكون بمثابة النواة الأساسية لمجتمع بشرى جديد ينشأ فى الساحل الشمالى الغربى قوامه مليون ونصف المليون مواطن مصرى نجتذبهم من الوادى والدلتا ، فهذه نعتبرها بحق خريطة جديدة لمصر نعمل بكل جدية لتحقيقها من خلال هذا البرنامج ، وأنا ألتزم من خلال إدارتى للأمانة التنفيذية بأنه سيتم فى نهاية عام ٢٠٠٨م تنفيذ الوثيقة بالأنشطة الواجبة لمساعدة الضحايا ، والتوعية بمخاطر

الألغام ، وقريبًا ستقوم وزارة التعاون الدولى بتوقيع اتفاق مع الصندوق الاجتماعى للتنمية لتوفير على الأقل ٥٠٠ فرصة عمل للضحايا فى المرحلة الأولى ، ونقوم الآن بوضع خطة تحديث قاعدة البيانات الموجودة لدينا عن ضحايا الألغام كذلك فى نهاية ٢٠٠٨م سيتم الإفراج عن الأراضى وتأهيلها للتنمية.

د ـ فى ١٤/ ٦/ ٢٠٠٨م نشرت الأهرام خبرًا يفيد إعلان السيد السفير/ فتحى الشاذلى عن بدء المرحلة الأولى من عمليات تطهير الألغام ، وأن هذه المرحلة تتضمن تطهير ٣٣ ألف فدان بواسطة مستكشفات للألغام تم استيرادها من إيطاليا لهذا الغرض.

هـ ـ فى ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٩م نشرت الأهرام تصريحًا للسيد السفير فتحى الشاذلى مدير الأمانة العامة لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى : أنه تم تسليم وزارة الإسكان ثلاثة آلاف وخمسة فدان فى العلمين لإقامة مدينة العلمين ، وجارى العمل لإزالة الألغام من ٢٨ ألف فدان سيتم تسليمها تباعًا لوزارة الزراعة.

و- وفى لقاء مع السيد السفير/ فتحى الشاذلى المسؤول عن ملف إزالة الألغام بوزارة التعاون الدولى أجرته الأستاذة مرفت المصرى ونشرته الأهرام بتاريخ ١٠/ ٧/ ٢٠٠٩م جاء فيه :

« طرحت منذ فترة بدائل لعملية إزالة الألغام من قبل بعض المستثمرين ورجال الأعمال مقابل تمليك الأرض لهم بحق الانتفاع للاستفادة من هذه الأراضى فى التنمية .. ولكن هذه البدائل قوبلت بالرفض .. لماذا؟

لا ننكر هذا .. ولكن منذ عام ٢٠٠٥ م تقرر لاعتبارات تتصل بالأمن القومى المصرى أن تكون القوات المسلحة المصرية هى الجهة الوحيدة والمسؤولة عن التعاون مع المخلفات القابلة للانفجار.. وهذا الإقرار لا يقتصر على مصر ، وإنما

جرت كثير من الدول على إسناد هذه المهمة إلى قواتها المسلحة وحدها ، وبالتالى ليس من الوارد انخراط أية جهة أيًا كانت فى هذا النشاط وأيًا كانت حيثيات ذلك ومسبباته .. ولكن هناك منهجية مقبولة لاشتراك المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تحمل الأعباء الضرورية لإنجاح عملية تطهير الساحل الشمالى الغربى من الألغام.

قامت القوات المسلحة فى فترة سابقة بتطهير نحو ٩٥ ألف فدان ... فى أى المجالات تم استثمار هذه الأراضى ؟

استخدم جزء كبير منها فى المنتجعات والقرى السياحية بغرض تطوير الساحل الشمالى الغربى .

وأين باقى تلك الأراضى من مشروعات التنمية؟

يسأل فيها الجهات المسؤولة عن التنمية والتى تم تسليم الأراضى إليها .. فنحن نقوم بتطهير المناطق المطلوبة لمشروعات التنمية عن طريق القوات المسلحة ، ويتم تسليم هذه الأراضى لحساب الجهات المسؤولة فى الحكومة بغرض التنمية .

إذن على من تقع مسؤولية تنمية الأراضى التى تم تطهيرها من مخلفات الألغام؟

نحن لسنا جهة اتهام ولا يجب وصف أى جهة مصرية أيًا كانت بالتقصير فى واجبها .. ولكن هدفنا الأساسى أن نحقق أهداف المشروع القومى التنموى فى الساحل الشمالى الغربى الذى أقرها مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥ م ، وجار وضع دراسة مفصلة للمنطقة حول فرص التنمية المطلوبة فيها ، وسنطرح هذه الدراسة على الجهات المانحة فور الانتهاء منها فى غضون أسابيع قليلة لمحاولة الاستفادة منها واستفادة الضحايا من هذه المشروعات.

٥ـ الاحتفال السنوى فى منطقة العلمين بذكرى ضحايا المعركة من أبناء دول الحلفاء والمحور :

فى ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٢م نشرت الأهرام احتفال عالمى بالعلمين بمرور ٦٠ عامًا

على المعركة الشهيرة ، حضر الحفل بعض رؤساء الدول وممثلين عن بريطانيا وإيطاليا وألمانيا واليونان وفرنسا وبولندا واستراليا إلى جانب عدد كبير من المدعوين.

وفى ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٧م نشرت الأهرام أن سفراء ٣٦ دولة ومجموعة من أسر الضحايا يحتفلون بالذكرى الـ ٦٥ لمعركة العلمين فى ساحة المعظمة الألمانية بالعلمين ، ووضع كل من السيد محافظ مطروح وقائد المنطقة الشمالية العسكرية باقات من الزهور على قبر الجندى المجهول بكل من المقبرة الألمانية والإيطالية والكومنولث واليونانية باسم الحكومة المصرية.

طالما أنه يتم إقامة احتفال سنوى بذكرى معركة العلمين وفى حضور ممثلو دول الحلفاء والمحور ومنظمات دولية ومحلية ومجموعة من أسر ضحايا الحرب ، فلماذا لا يتم الإعداد لمؤتمر يعقد بمكتبة الإسكندرية وهى على بعد ١٠٠كم فقط من العلمين ؟

توجه الدعوة فيه لـ : ممثلى دول الحلفاء والمحور .

السفراء والملحقين العسكريين المصريين الذين عملوا بتلك الدول ولهم علاقات وثيقة بمراكز صنع القرار .

علماء وأساتذة الجامعات المصريين داخل وخارج الوطن المتخصصون فى بحوث إزالة الألغام بأحدث الوسائل ، فالأبحاث النووية والتكنولوجية يمكنها بوسائل بسيطة الحصول على نتائج سريعة ومؤكدة.

خبراء وعلماء عسكريون سابقون وحاليون متخصصون فى المجال.

خبراء اقتصاديون ومتخصصون فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية والثروة المعدنية والبترول والسياحة ، ولديهم دراسات حول

المناطق المتضررة من استمرار وجود الألغام وحجم الخسائر وأولها البشرية .

أطباء متخصصون فى ضحايا الحروب خاصة بالألغام .

مؤسسات المجتمع المدنى محليًا وعالميًا فى حقوق الإنسان/ الأخلاقيات/ القانون الإنسانى .... إلخ .

منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية ... إلخ .

كل الهيئات المصرية التى لديها ملفات ووثائق ومستندات ومطبوعات بوسائل حديثة سواء القوات المسلحة أو التعاون الدولى أو الزراعة أو المحافظات أو أراضي الدولة أو السياحة أو الصناعة .... إلخ.

اللجنة القومية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى الغربى والظهير الصحراوى.

يسبق ويصاحب ذلك إعداد مادة علمية شاملة وتنسيق مع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة ... إلخ.

الاستعانة بجهود وزارة الخارجية والمخابرات العامة والملحقين العسكريين المصريين المعتمدين بالخارج لمعرفة أحدث التقنيات فى إزالة الألغام والتخلص منها.

استمرار دعم جهود القوات المسلحة الحالية لتطهير المناطق المحددة لها ، فهى تشكل انطلاقة مبشرة وتنسيقها مع اللجنة القومية لإزالة الألغام وما لدينا من معدات إيطالية وغيرها.

بحث الاستفادة من العلاقات الطيبة مع الصناديق العربية فى تمويل أعمال التخلص من الألغام وتنمية المناطق .

دراسة تحديد أهداف لتحقيقها قبل وأثناء وبعد المؤتمر مع دول العالم المتحضر ، وفى ظل المسؤولية التاريخية والأخلاقية فى ذكرى سنوية تقام لشهداء حرب العلمين من دول الكومنولث والمحور وتجاهل شهداء وضحايا الألغام من المصريين.

رابعا : وزارة جديدة لاستصلاح الأراضى وإزالة الألغام :

يعيش المواطنون المصريون فى الوادى والدلتا وبعض أجزاء من المنطقة الغربية والشرقية والجنوبية وسيناء ، ووفقًا لتقديرات أغلب المسؤولين والمتخصصين والجهات المهتمة بالمعلومات ، فإن المساحة المشغولة من أرض الوطن مصر فى حدود ١٠٪ وهى نسبة غير دقيقة من المفترض أن تضم داخلها الأرض الزراعية والمستصلحة والمستغلة فى أغراض الصناعة والسياحة وباقى الأنشطة ، وتتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى مسؤولية الأراضى الزراعية ، وبالتعاون مع جهات عدة لاتباع سياسات تدبير التقاوى والأسمدة والمحاصيل المستهدف زراعتها ودعمها ... إلخ .

وتبقى النسبة الأكبر من أرض الوطن وهى تقارب ٩٠٪ يتنازع على سيادتها وأسلوب إدارتها ووسائل تنميتها وحتى كنوزها (مياه ــ ثروة معدنية ــ بترول ــ رخام وأحجار ورمال .... إلخ) جهات متعددة منها :-

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (هيئة التنمية الزراعية ـ مراكز البحوث) .

وزارة الرى والموارد المائية.

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

وزارة التعاون الدولى (اللجنة القومية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالى الغربى والظهير الصحراوى) ومن قبلها التخطيط والتعاون الدولى.

وزارة الصناعة .   وزارة السياحة .

وزارة الاستثمار . جهاز أملاك الدولة .

القوات المسلحة (إزالة الألغام فى الساحل الشمالى بتكليف من القيادة السياسية وسيناء ومناطق أخرى).

شركات متخصصة وعلى سبيل المثال فى الصالحية (المقاولون العرب) وفى النوبارية ومديرية التحرير وغيرها .

الأفراد والجماعات .

وتتوالى السنون وتصدر قرارات عن مجلس الوزراء خاصة بسياسات إزالة الألغام أو طرح أراضى بغرض الاستصلاح والزراعة يرتبط تنفيذها بحجم المياه وهو أمر بات غير مفهوم ، إذ كيف يكون لدينا نهر النيل وبحيرات عذبة ومياه صرف زراعى وصحى يمكن معالجتها وفرعى دمياط يمكن تحويل مصبه إلى ترعة السلام ، ورشيد يمكن تحويل مصبه إلى منخفض القطارة ، ومياه جوفية تنتشر فى الوادى والدلتا والمناطق الغربية بكثافة ، بينما تقل فى سيناء والمنطقة الشرقية ، وأمطار وسيول لم يستفاد منها بشكل سليم حتى الآن ، وفى النهاية نتحدث عن ارتباط خطط الاستصلاح بمقننات المياه .

وأمام هذا المشهد المؤلم وأحيانًا الغير مبرر ومع تعدد الأزمات وضعف القدرة على توفير الغذاء المناسب سعرًا ونوعية يصبح من الضرورى الحاجة إلى:

١ ـ فصل وزارة الزراعة عن استصلاح الأراضى وإنشاء وزارة جديدة تحت مسمى وزارة استصلاح الأراضى وإزالة الألغام فى كل مصر وليس الساحل الشمالى الغربى فقط كما يقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ هذه المهام ؛ لأن عوائدها الاقتصادية والاجتماعية ستكون أكبر بكثير من حجم أعبائها.

٢ ـ تحقيق الارتباط الحقيقى بين كل الجهات العلمية (مراكز بحوث وجامعات) وبين وزارة استصلاح الأراضى وإزالة الألغام .

الإعداد لمؤتمرات خاصة بـ : إزالة الألغام وتفجيرها بالوسائل الحديثة بمناسبة الاحتفال السنوى بضحايا الحرب العالمية الثانية فى معركة العلمين.

استصلاح الأراضى .

مصادر المياه .

المحاصيل الزراعية المستحدثة التى تم التوصل لها فى المعامل والمختبرات بالجامعات ومراكز البحوث لزراعتها فى صحراء مصر خاصة المحاصيل الرئيسية (الأرز ـ الذرة ـ القمح ـ والأشجار الزيتية) والتى تتحمل الجفاف والحرارة ونوعيات مختلفة من المياه حتى التى تعلو درجة ملوحتها.

مصادر الطاقة من الرياح والشمس ومن منخفض القطارة ... إلخ .

مد الطرق وتحسين المقام منها فى المناطق الغربية والشرقية والجنوبية وسيناء وخطوط السكك الحديد مهما كانت تكلفتها ، فهى المحرك وإحدى المقومات الأساسية لإقامة خدمات وإقامة للسكان وتنمية شاملة.

كيفية توزيع الأراضى فى المناطق الجديدة وفقًا للمصالح العليا للوطن ومراعاة للحاضر والمستقبل .

إقامة مناطق حرة تجارية وصناعية وخدمات ومجتمعات زراعية على الحدود الغربية والجنوبية والشرقية.

الثروة المعدنية والبترول والصخور والرخام والرمال بأنواعها المختلفة.

خامسا : طرح فكرة الاكتتاب العام بين المواطنين المصريين والأخوة العرب داخل مصر وخارجها لمشروعات :

- إزالة الألغام والتنمية فى الساحل الشمالى والمنطقة الغربية والشرقية وسيناء .
- مشروع منخفض القطارة .
- ممر التعمير .

ولسوف يسهم ذلك فى اختصار الوقت وتوفير التمويل وسرعة قيام مجتمعات عمرانية جديدة تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والصناعات القائمة على المنتجات الزراعية ، إلى جانب التعدين والبترول والغاز ، على أن يكون واضحًا منذ البداية أن مشاركة الشخصيات العامة فى هذه الدعوة أمر بالغ الأهمية لمساعدة الحكومة على تخطى عقبات التمويل بظهورها كوجوه تتمتع بثقة طوائف عديدة من المواطنين.

سادسا : حماية أملاك الدولة ومعوقات التنمية :

فى ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩م نشرت صحيفة الأهرام مقالًا للأستاذ عبدالعظيم الباسل تحت عنوان «من يحمى أملاك الدولة؟» يقول فيه:

« هناك ٣١٠ ألاف فدان على جانبى طريق الإسكندرية الصحراوى لا تصلح للزراعة ، وتقع خارج زمام الأراضى الداخلة فى مشروع غرب الدلتا كان مطلوبًا حصرهًا لطرحها للاستثمار ، ولكنها حتى الآن ما زالت عرضة للاعتداء فى ظل تباطؤ الإجراءات وتعدد جهات الولاية على أملاك الدولة.

وتأتى المفاجأة المذهلة على لسان اللواء محمود عبد البر رئيس هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية الذى خرج عن صمته مؤخرًا وكشف عن حجم الضغوط التى تعرض لها من مسؤولين كبار وأصحاب نفوذ لإرغامه على ارتكاب المخالفات فى حق أراضى الدولة والتغاضى عن الاتجار بها ، ولكن رغم كشفه للمستور بصورة

مفاجئة إلا أنه من حقنا أن نتساءل : لماذا طال صبره على تلك الضغوط طويلًا؟ ولماذا لم يكشف عن أسمائهم حتى تظهر الحقيقة واضحة لكل من قرأ أو سمع ؟ وإذا كان قد صرح قبل ذلك بأن ٨٥٪ من طلبات تقنين وضع اليد لا تنطبق عليها الشروط ، فإن السؤال له أيضًا : لماذا تتباطأ هيئته فى المطالبة بضرورة إصدار القانون الموحد للأراضى الصحراوية حتى يتحرر من تلك الضغوط بتطبيق القانون؟

ونحن بدورنا نتساءل .. من المسؤول عن عدم تقديم هذا القانون للمشرعين منذ أن أصدر رئيس الوزراء قرارًا بإعداده منذ عام ٢٠٠٥م؟ هل لأن هذا القانون سينص على المؤبد وغرامة ٥ ملايين جنيه لكل من يتعدى على أملاك الدولة؟ أم أنه سيغلق الأبواب أمام المتلاعبين بالأراضى بعد توحيد جهات الاختصاص »[١].

معوقات التنمية الزراعية والسياحية والعمرانية :

عادة يتم إنشاء مجموعة من الهيئات المتداخلة المتشابكة فى عدد من الوزارات من لهم علاقة بالتنمية برئاسة الوزير المختص ، وعادة ما تطلق السلطة الصلاحيات والتفويض للمدير التنفيذى ومساعديه على نحو ما يحدث فى الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير الزراعية ، وقد استحدثت الدولة بعد محاولات مستميتة كيانًا مستقلًا للتنسيق بين الهيئات والمشروعات وبرامج استخدام الأراضى وهو المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة تابعًا لرئيس الوزراء مباشرة ، وبمقتضى ذلك فإن هذا المركز الوطنى على حداثة عهده يحاول أن يضع مخططات ترتكز على دراسات واقعية ومنطقية تساعد متخذى القرار على حسم اختيارات التنمية التى يرغب فيها كل راغب فى استخدام الأرض ، والمفروض أن يكون هذا المركز طبقًا لقرار إنشائه وطبيعة تبعيته محل ثقة من جميع وزارات وهيئات

---

(١) الأهرام فى ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩ م .

الدولة ، وأن تكون نتيجة أعماله وخرائطه وتوصياته هى الأساس الذى تتعامل به جميع الهيئات العاملة فى مجال التنمية الزراعية ـ عمرانية ـ سياحية ـ إلخ .. وأن يقوم هذا المركز بعد نجاحه فى العديد من الدراسات باتخاذ جميع الإجراءات التى تنتهى بوضع خرائط استخدام الأرض فى مصر بوضع الزراعى منها فى هيئة التعمير والتنمية الزراعية ، والسياحى منها فى هيئة التنمية السياحية ، والعمرانى منها فى هيئة المجتمعات العمرانية وهكذا ..

إن استمرار تداخل المحليات (دون أن يكون لها حق الولاية وتأجيل صدور قانون الإدارة المحلية) والهيئات الأخرى وادعاء كل جهة أنها صاحبة الاختصاص هو المدخل الرئيسى لإعاقة كل مخططات مشروعات استخدام الأرض فى مصر ، وأن رغبة بعض الهيئات وإصرار البعض الآخر على التعدى على اختصاصات المركز يؤكد على استمرار إجراءات من شأنها إرهاق المواطنين وتعويق الاستثمار بمختلف أوجهه وإضاعة الوقت فى الحصول على الموافقات السبع الشهيرة ، والتردد لسنوات قد تطول على مكاتب صغار الموظفين أو كبارهم ، والتسكع فى الطرقات واستجداء سرعة الإجراءات والخوف من المجهول .

تداخل الاختصاصات وتضارب المصالح وراء تأجيل التنمية وتحقيق الأهداف القومية :

نشرت صحيفة الأهرام بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٥م للأستاذ أحمد نصر الدين فى أخبار محلية أن الجمعية العمومية للشركة القابضة برئاسة السيد الدكتور وزير الموارد المائية والرى ، قد أجلت عمليات بيع الأراضى فى توشكى والساحل الشمالى وغرب الدلتا التى تقع فى نطاق اختصاصاتها وأنشطتها والتى تبلغ ٣٦٥ ألف فدان ، منها ١٠٠ ألف فدان فى توشكى ، و١٦٥ ألف فدان فى الساحل الشمالى ، و١٠٠ ألف فدان فى وادى النطرون وغرب الدلتا.

كما نشرت الأهرام بتاريخ ١٢/ ٥/ ٢٠٠٩م للأستاذ محمد غانم موضوعًا حول « حسم مصير ٥٣٩ ألف و٥٠٠ فدان جاهزة للاستثمار الزراعى » يقول فيه:

« يحسم اليوم وزراء الزراعة واستصلاح الأراضى والاستثمار والموارد المائية والرى مصير ٥٣٩ ألف و٥٠٠ فدان بمناطق توشكى فرع ٤ ومشروع غرب كوم أمبو والسر والقوارير بشمال سيناء جاهزة لطرحها على المستثمرين بغرض استصلاحها وزراعتها ، وذلك بالمزاد العلنى بنظام حق الانتفاع لمدة تتراوح ما بين ٢٠ و ٤٩ عامًا .

ويستعرض الوزراء فى اجتماعهم الذى سيعقد بوزارة الرى موقف المساحات المحددة للطرح بهذه المشروعات والمقدرة بنحو ٢٠٠ ألف فدان فى توشكى و٢٢٠ ألفًا بغرب كوم أمبو ، وذلك للشركات المصرية واتحاد الشركات المصرية والعربية و١١٨,٥ ألف فدان بالسر والقوارير للشركات المصرية فقط ، وخاصة بعد انتهاء الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية من إعداد كراسات طرحها ، وتسلم هيئة الاستثمار لها تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القانونية للتصرف فيها .

وعلم «الأهرام» أن هناك اتجاهًا لطرح مساحات محددة من مشروع غرب كوم أمبو للاستثمار الزراعى بحيث لا تتجاوز ٥٠ ألف فدان ، وإعادة توزيع المياه على مشروعات الاستصلاح الزراعى فى عدة مناطق مختلفة مثل غرب الدلتا لخدمة نحو مليون فدان تجاوزت استثماراتها ١٠ مليارات جنيه ، ويعمل بها نحو ٥٠٠ ألف عامل وتعد من أهم المناطق المنتجة للمحاصيل التصديرية ، إلى جانب مساحات محدودة بالمنيا وأسيوط وسوهاج وحتى شمال قنا.

وكشف السيد أمين أباظة وزير الزراعة واستصلاح الأراضى عن أن هناك اتجاهًا قويًا لتأجيل طرح أراضى منطقة السر القوارير بشمال سيناء إلى مرحلة لاحقة وحتى

انتهاء التصرف فى أراضى منطقة رابعة وبئر العبد على ترعة السلام والبالغ مساحتها نحو ١٤٠ ألف فدان ، وخاصة أن بنيتها الأساسية جاهزة للبدء فى استصلاحها وزراعتها فى إطار خطة الدولة للتنمية الشاملة لسيناء »[١] .

تباطؤ وتأخير فى اتخاذ القرار وهو المطلوب حتى يظل الحال كما هو عليه وإن تحرك فليكن رويدًا رويدًا .

المستثمرون ... وإعادة بناء الثقة :

تتطلب تنشيط حركة الاستثمار فى مصر وزيادة فاعلية مشاركة القطاع الخاص ، وتحفيز القائمين على إدارته ضرورة تطوير جميع القوانين والسياسات الاقتصادية والإدارية التى تعوق نشاط الاستثمار ، من أجل إيجاد نظام ومناخ ملائم لدعم القطاع الخاص ، لكى يكون أكثر كفاءة وقدرة على دفع جهود التنمية فى جميع المجالات .

وتأتى دراسة جميع المشاكل التى تواجه المستثمرين والتى أدت إلى تعثر البعض منهم وإيجاد الحلول المناسبة لها على قمة الأولويات المطلوبة .

إن تطوير السياسات والإجراءات سوف يسهم بقدر كبير فى تشجيع وتنشيط حركة الاستثمار بصفة عامة ، إلا أنه ينبغى أن يتلازم مع هذا التطوير بذل الجهود من أجل إعادة بناء الثقة بين المستثمرين وبين الأجهزة المختصة ، تلك الثقة التى ضعفت واهتزت خلال السنوات الأخيرة .

وهو ما يتطلب تأكيد ثقة الحكومة وأجهزة الدولة فى وطنية ونزاهة وأمانة مجتمع رجال الأعمال من المستثمرين ، وكذلك تأكيد أن القلة منهم التى انحرفت وجانبها الصواب لا تحسب على الكثرة التى أعطت وشاركت فى دفع جهود التنمية فى شتى

---

(١) الأهرام فى ١٢/ ٥/ ٢٠٠٩ م .

المجالات .

على تلك الأجهزة الحكومية تأكيد مصداقية سياسات الاستثمار المعلنة والتزامها بتنفيذها وتيسير إجراءاتها ، مما يشعر المستثمرين بالطمأنينة ويشجعهم على استثمار أموالهم فى ظل توافر الوضوح والاستقرار ، وتوافر البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين ، وسهولة إجراءات التعامل مع جميع الأجهزة المختصة .

سابعا : المياه :

١ ـ نهر النيل .
٢ ـ الأمطار السيول .
٣ ـ المياه الجوفية .
٤ ـ البحيرات العذبة والمالحة .
٥ ـ طمى النيل .
٦ ـ تحلية المياه .
٧ ـ معالجة مياه الصرف الصحى والزراعى .
٨ ـ كيف نحافظ على المياه .

مراقبة وإصلاح دورى لشبكات المياه ورى الحدائق والمنشآت وغسيل السيارات بالشوارع وفى المحطات .

إنشاء الحواجز والسدود والخزانات والمجارى المائية للحفاظ على مياه الإمطار والسيول.

الاستفادة من مياه الصرف الصحى والزراعى.

تحلية المياه والاستفادة بها فى جميع قرى الساحل الشمالى والبحر الأحمر وسيناء.

تحويل الزراعة بالغمر إلى زراعة بالوسائل الحديثة فى أكبر مساحة ممكنة .

الاستفادة من المياه الجوفية فى كل أرجاء الوطن وأهمها : الخزان الجوفى فى المنطقة الجنوبية الغربية بأساليب حديثة لرى مناطق شرق العوينات.

تطهير وتبطين الترع والمصارف وفروع النيل لأطول مسافات ممكنة.

تحويل نهاية فرعى دمياط ورشيد للاستفادة منهما شرقًا وغربًا.

الإسراع فى زراعة المناطق ذات الملوحة العالية بزراعات مناسبة للأعلاف الحيوانية والدواجن والنخيل والزيتون ، والاستفادة من البحوث المقترحة على وزارة الزراعة فى زراعة محاصيل مثل القمح والذرة والأرز .

١ـ تحويل مصبى النيل عند دمياط ورشيد :

يقع مصب نهر النيل الشرقى بين رأس البر وقرية البرج وهو المسمى بفرع دمياط وعرض النيل فى هذه المنطقة عشرين مترًا يمكن إغلاقها بسد مغلق أو بوابه يمكن فتحها وقفلها ، وكذلك نسد نهاية المصب الغربى عند الفرع الآخر للنيل وهو فرع رشيد لحجز مياه النيل فى المصبين ، وتحويل نهاية فرع دمياط إلى الشرق حيث سد دمياط ثم ترعة السلام ، فهناك أراضى غرب قناة السويس وأراضى شرق قناة السويس داخل سيناء تحتاج هذه المياه ، وتحويل نهاية فرع رشيد إلى بحيرة فى الغرب فى منخفض القطارة لتصبح بحيرة من المياه العذبة يمكن من خلالها زراعة الأراضى الصحراوية فى المنطقة الغربية ، وتوفير المياه المهدرة من النيل فى البحر الأبيض المتوسط للاستفادة منها فى خلق مجتمع جديد يعتمد على الزراعة والثروة السمكية والحيوانية والصناعية القائمة عليهم ، إضافة إلى أنشطة أخرى سياحية وخدمية وتعدينية ....إلخ.

نشرت الأهرام تحقيقًا للأستاذ سيد على بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠٠٠م حول فكرة طرحها المهندس جلال محمد بإنشاء بحيرة من المياه العذبة فى منخفض القطارة تتغذى من مياه النيل الفائض من فرع رشيد:

« فكرة جديدة لتخزين مياه النيل بدلًا من فقدها ، اهتدى إليها المهندس جلال

محمد بعد أن حول الفكرة إلى دراسة لإنشاء بحيرة عذبة من المياه الضائعة فى البحر لتتشكل بحيرة عذبة فى منخفض القطارة .

وقد تجلت قدرة وإبداع الخالق سبحانه وتعالى فى تكوين هذا المنخفض الذى يصلح لأن يكون خزانًا طبيعيًا ضخمًا للمياه لا تقل تكاليف إنشاء مثيله الصناعى إن أمكن تنفيذه عن ٤٠ مليار جنيه ، وقد اكتشف المنخفض الرحالة الإنجليزى «جون بال» عام ١٩٢٧م وأطلق عليه قاع إفريقيا فى كتابه «الرمال الجهنمية» تبلغ مساحة المنخفض ١٩ ألف كيلو متر مربع وعمقه يتراوح بين ٦٨٨ و ١٣٤ مترًا تحت سطح البحر ، وتبلغ سعته حوالى ٥٠٠ مليار متر مكعب ، ويمكن تغذيته سنويًا بنحو ١٠ مليارات متر مكعب من المياه ، والمهندس الزراعى جلال محمد أحد المهتمين بالمشروع يقول : إن مصر تفقد كل عام نسبة كبيرة من ماء النيل فى البحر الأبيض المتوسط وصلت عام ٩٨ إلى نحو ٢٣ مليار متر مكعب ، ويقترح استغلال هذا المنخفض فى تخزين الفاقد بدلًا من ضياعه فى البحر ، وهو يرى أن تحويل فاقد ماء النيل إلى المنخفض عمل هندسى غير مكلف يحفظ المياه ويزيد من إمكانية الاستفادة بها بأسلوب يخدم التقنية الزراعية فى مصر ، خصوصًا فى منطقة الساحل الشمالى لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الضخمة.

ويرصد المهندس جلال محمد أهميته فى أن تحويل منخفض القطارة إلى بحيرة للمياه العذبة يقى شعب مصر خطر المجاعة عندما يتضاعف عدد السكان حيث يعتبر خزانًا أيضًا لتوفير المياه لمدة ألف عام ، كما يزيد رقعة الأرض الزراعية حول المنخفض بما يعادل الأرض المزروعة حاليا فى البلاد كلها ، إذ سيضيف حوالى ٥ ملايين فدان وأكثر كأرض تزرع بشكل مستديم على مدى العام ، وذلك فى المنطقة من الإسكندرية للسلوم بعمق ٥٠ كيلو متر ... وسوف تتم الزراعة فى هذه المنطقة

دون خوف من ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير ، حيث تنخفض حرارة الجو فى الساحل الشمالى حوالى ١٥ درجة مئوية عن مختلف المناطق المصرية فى جنوب الوادى وسيناء ، إن مخزون المياه فى المنخفض كنز كبير للأجيال المقبلة .

المشروع الجديد سيعمل أيضًا على قيام تجمعات سكنية كبيرة لقرب منخفض القطارة من دلتا النيل الآهلة بالسكان ، إذ يمكن بناء حوالى ٤٠٠ قرية تستوعب حوالى ٨٠٠ ألف أسرة تعمل بالزراعة ، وهذا التوسع فى إنشاء القرى يعد حلًا لمشكلة التكدس السكانى التى نعيشها حاليًا ، إذ سيتم الخروج من الوادى الضيق إلى آفاق أرحب ، كما يمكن الاستفادة من إنتاج سكانها من تربية الماشية والدواجن ، مما يؤدى إلى الاكتفاء الذاتى والتوقف عن استيراد اللحوم ومنتجات الألبان ، وهذا يعنى توفير ثلاثة مليارات جنيه سنويًا ، ويصاحب ذلك الاستثمارات فى مجالات تربية الماشية وتصنيع اللحوم ومنتجات الألبان حيث إن انخفاض درجات الحرارة فى المنطقة يلاءم تربية المواشى خاصة الأوربية منها ــ كالفريزيان والشورتهورن .

ولنجاح المشروع لابد من توافر عدة عوامل أهمها : الاقتناع بجدوى المشروع ودراسته بجدية مع وقف الدعاوى بعدم كفاية المياه قبل دراسة الفكرة جيدًا .

وبتطهير المنطقة من الألغام ــ وتحويل فاقد مياه النيل الذى يصب فى البحر المتوسط عبر قناتين لتغذية المنخفض ، تبدأ الأولى من منطقة الحمامات جنوب العلمين إلى المنخفض ، والثانية من جنوب وادى الريان عند خط عرض (٢٨.٥) ، وأخيرًا ضرورة وجود طلمبات رى لرفع المياه ولنبدأ بقناة واحدة الآن يحسب اتساعها لتصريف ٢٥ مليار سنويًا .

وأهمية هذا المشروع أنه عمل هندسى غير مكلف ، علاوة على أن منخفض

القطارة تكوين طبيعى كخزان طويل المدى والذى كان من المستحيل حفره حتى فى مائة سنة ، وهكذا يعتبر بنكًا مائيًا يمكن تحويل مخزون بحيرة السد العالى إليه قبل كل فيضان جديد ، لتبدأ أسطورة جديدة من تاريخ مصر الزراعى بإضافة مساحات تصل إلى مساحة دلتا النيل تؤمن لمصر بالتعداد الهائل للسكان القادم فى المستقبل ، ثم إن لهذا المشروع ضرورة قصوى ، خاصة أن الإطماء فى بحيرة السد سيكون تامًا بعد ٣٠٠ عام ، أى أن مياه البحيرة لابد من تحويلها إلى بحيرة منخفض القطارة »[١].

أول مشروع لتخزين المياه الزائدة على الفيضانات أعلى جبل عتاقة:

السبت ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢م الغردقة ـ من أحمد نصر الدين وعرفات على :

« تبحث وزارة الموارد المائية والرى أمكان تنفيذ مشروع هو الأول من نوعه بضخ المياه الزائدة فى وقت الفيضان العالى إلى أعلى جبل عتاقة فى خزان كبير ، واستخدامها فى توليد الطاقة الكهربائية واستغلالها وقت الحاجة وذلك فى الوديان بالصحراء الشرقية .

وصرح الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية بأن هناك عددًا آخر من المشروعات للاستفادة من المياه الزائدة أثناء الفيضانات منها : مشروع منخفض وادى الريان فى بنى سويف .

وأضاف أن مشروع عتاقة يأتى على رأس هذه المشروعات ، وذلك ضمن الخطة المستقبلية للوزارة بعد عام ٢٠١٧م .

وقال : إن هناك ٣ مواقع مقترحة تتم دراستها حاليًا بالتعاون مع وزارة الكهرباء

---

(١) الأهرام فى ١٣/ ١/ ٢٠٠٠م .

لإنشاء الوصلة الخاصة لتوصيل المياه إلى الجبل .

وقال أبوزيد : إن الوزارة لا تصرف أى مياه للبحر إلا المياه الزائدة على قدرة استيعاب بحيرة السد العالى وشبكة المجارى المائية فى حالة الفيضانات العالية .

وإذا كان الفيضان متوسطًا أو اقل من متوسط فلا تصرف أى كميات مياه إلا للمحافظة على التوازن الملحى لدلتا النيل .

إن الوزارة تنفذ عدة خطط للتوسع فى استغلال المياه الجوفية السطحية التى توجد فى الوادى والدلتا على أعماق متاحة ، وتستغل منها الآن خمسة مليارات متر مكعب من المتوقع أن تزيد إلى ٥ , ١١ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠١٧م .

أما بالنسبة للمياه الجوفية العميقة فتستغل منها حاليًا نصف مليار متر مكعب ، من المتوقع زيادتها إلى ٥ , ٣ مليار متر مكعب ، وتتركز فى سيناء والصحراء الشرقية والغربية والوادى الجديد »[(١)].

٢ـ الاستفادة من السيول فى رى واستصلاح الأراضى الصحراوية :

موسم السيول يشكل خطورة شديدة على المناطق السكنية والصناعية ، وخطرًا على الثروة الزراعية والحيوانية ، حيث يجرف معه البيوت والزرع والممتلكات ، وتستعد المحافظات الساحلية ومدن الصعيد لهذه السيول كل بطريقته..

فبعضها يعلن حالة الطوارئ مبكرًا ، والبعض الآخر يبدأ بإعداد المعونات ومواد الإغاثة والإيواء ، والبعض الثالث يصنع خططًا تتبع مسارات السيول ، وإمكانية مواجهتها ، وفى حين يعتبر البعض السيول خطرًا لإضرارها وآثارها المدمرة ، فإن البعض الآخر يستعد لها لتحويلها إلى نعمة للاستفادة من مياهها

---

(١) الأهرام فى ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٢م .

بتخزينها ، ثم استخدامها فى الرى والزراعة بالمناطق الصحراوية .

خزانات للسيول :

كيف نستفيد من مئات الملايين من الأمتار المكعبة لمياه السيول والأمطار بدلًا من أن يبتلعها البحر؟

فى البحث المقدم من أ.د سليم فهمى أسطفانوس الأستاذ بالمركز القومى للبحوث إجابة على هذا التساؤل فيقول : إنه من الممكن تبنى مشروع قومى يهدف إلى استغلال كل قطرة ماء تجود بها السماء خاصة ما ينهمر منها بمئات الملايين من الأمتار المكعبة على جبال البحر الأحمر وجبال سيناء وتذهب هباء فى جوف البحر ، وذلك بإنشاء خزانات ضخمة محكمة لتجميع مياه السيول والأمطار مثل ما يحدث بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية التى تعتمد عليها بشكل أساسى فى تلبية جميع احتياجاتها من المياه فى مجالات الزراعة والصناعة وإعاشة السكان على مدار العام .

٣ـ الخزان الجوفى فى المنطقة الغربية الجنوبية :

مساحة الخزان الجوفى تغطى المنطقة الواقعة أسفل الواحات فى الصحراء الغربية وحتى واحة الكفرة وجزءا من تشاد ، ومساحة داخل الأراضى المصرية تمتد حوالى عُشر مساحة مصر كلها ، وهناك مجموعة آبار مستقلة على طريق القوافل من السودان عبر طريق الأربعين.

ويعتبر الخزان الجوفى الموجود فى الأراضى المصرية واستمرار تجدد مياهه حصن أمان لابد أن تلجأ إليه مصر لتخفيف الضغط على نهر النيل ، وخاصة فى فترات الجفاف وكمنطلق لزيادة الرقعة الزراعية .

فى ٢٥ مايو ١٩٨٨م نشرت صحيفة الوفد موضوعًا للأستاذ عصام رفعت حول

خزان المياه الجوفية فى الصحراء الغربية فيقول:

« إنه قد بدأ التفكير فى هذا المشروع فى عام ١٩٧٨م باستكشاف منطقة شرق العوينات ، ولدراسة إمكانيات الخزان الجوفى فى المنطقة على إثر تصويره بالأقمار الصناعية الأمريكية ، وكان الدكتور فاروق الباز قد بدأ يوجه نظر السادات إلى وجود مياه جوفية فى المنطقة ، وكان موجودًا فى الوزارة أحمد عزالدين هلال الوزير الأسبق للبترول الذى كلف الشركة العامة للبترول بالاشتراك فى دراسة الخزان الجوفى ، وتأكدنا أن هناك مياهًا جوفية وأن التربة صالحة للزراعة فى المنطقة »[1] .

وفى ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م كتب الأستاذ أحمد نصر الدين بالأهرام عن الخزان الجوفى بشرق العوينات عن تصريحات السيدين وزير الرى ووزير الزراعة:

« كشفت الدراسات عن أن العمر الافتراضي للخزان الجوفى الإستراتيجى للمياه العذبة بمنطقة شرق العوينات يزيد على مائة عام على الأقل ، مما يساعد على نجاح عمليات الزراعة واستصلاح الأراضى فى هذه المنطقة الواعدة .

وقد تفقد الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ، والمهندس أحمد الليثى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى مزارع شرق العوينات ، وعمليات زراعة محصولى القمح والذرة الجديدين فى منطقة توشكى .

وأكد الدكتور محمود أبو زيد أن العمل فى توشكى يسير ببرنامج متوازن ومتكامل ، ويتم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية خاصة وزاراتى الزراعة والكهرباء لتحقيق العملية التنموية المطلوبة ، وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة وشاملة وأضاف إن مزارع توشكى دخلت العام الثالث على التوالى فى عمليات التصدير لمحاصيلها المتميزة بها خاصةً الخضراوات والكنتالوب والعنب إلى

(١) الوفد فى ٢٥/ ٥/ ١٩٨٨ م .

الأسواق الأوربية والخليج.

وأشار إلى أن مساحات الأراضى التى تم ريها بمياه النيل حتى الآن تبلغ نحو ١٢ ألف فدان بطرق الرى المتطور من الرى المحورى والرش والتنقيط ، بخلاف البدء فى إعداد البنية الداخلية لمساحة ٣٠ ألف فدان جديدة منها ٢٣.٥ ألف فدان على فرع « ٢ » تخصص لزراعتها بالمحاصيل الزيتية وخاصة الذرة »[١].

٤ـ من ينقذ بحيرات مصر؟

إنها إحدى عشرة بحيرة مالحة وعذبة تنتظر حلولًا لمشاكلها منها ٥ بحيرات رئيسة فى الشمال على ساحل البحر المتوسط (البردويل ، البرلس ، مريوط ، إدكو ، ملاحة بورفؤاد) بالإضافة إلى المنزلة.

واثنتان على طول مجرى قناة السويس (التمساح والبحيرات المرة) ، واثنتان فى منخفض الفيوم (قارون ووادى الريان) ، وواحدة فى الجنوب (بحيرة ناصر).

وهى تعتبر من الموارد الطبيعية الهامة ، فبالإضافة إلى جمالها وسحرها فإن بحيرات مصر تعد مصادر مهمة للدخل القومى سواء من ثروات سمكية أو طيور أو أملاح ، كما أسهمت البحيرات فى إيجاد حرف وفنون شعبية ، ومن خيرات هذه البحيرات تعيش آلاف الأسر فى مصر ..

تعدى الإنسان على هذه الموارد الطبيعية الهامة بكل السبل ، وأصبحت بحيرات مصر تواجه كارثة بيئية سواء بسبب الاعتداء الصارخ على حرمتها وعلى مياهها بالبحيرات ونهب صغار أسماكها للمزارع السمكية الخاصة الأمر الذى أدى إلى تدهور إنتاجها ، حتى أصبح إنتاج هذه البحيرات جميعها عام ٢٠٠٧م حوالى ١٤٤ ألف طن سنويًا بعد أن كان ٢١٣ ألف طن عام ١٩٩٨م هذا بالإضافة إلى تعرض

---

(١) الأهرام فى ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م .

البحيرات إلى الردم والتجفيف والزحف العمرانى وزراعة مساحات منها مما أدى إلى تناقص رهيب فى مساحات العديد من بحيرات مصر وإلقاء الصرف الزراعى والصحى والصناعى فى البحيرات المصرية بدون معالجة مما تسبب فى حدوث تلوث شديد وتغير للاتزان البيئى بالبحيرات.

أ ـ بحيرة قارون :

بحيرة قارون تشغل أكثر من ٥٥ ألف فدان تعانى مرضًا خطيرًا بدأ ينتشر فى مياهها منذ ما يزيد على ١٥ عامًا ، وهى ارتفاع نسبة الملوحة بالبحيرة إلى أكثر من ٤٢ جرامًا فى اللتر ، أدت إلى تدهور خطير ومخيف فى ثروتها السمكية والإضرار بكل الكائنات الحية داخل البحيرة .

المزارات السياحية التقليدية على الساحل الجنوبى لبحيرة قارون بالفيوم فى السبع سواقى ومنطقة عين سيلين وشواطئ البحيرة ، كما أن الساحل الشمالى لبحيرة قارون به مقومات جذب سياحى هائلة وغير تقليدية ولقربها من القاهرة ودفئها شتاء ، حيث تقع ضمن نطاق الصحارى شديدة الجفاف ، ويتميز مناخها بارتفاع درجة الحرارة وزيادة سطوع الشمس وندرة الأمطار ما يجعلها تمثل منتجعًا مثاليًا خلال الشتاء لقضاء أجازات نهاية الأسبوع والأجازات الموسمية القصيرة .

ومنطقة جبل القطرانى معروفة بأهميتها الجيولوجية ليس فى مصر فحسب ، بل على الصعيد العالمى فهى تعد متحفًا جيولوجيًا مفتوحًا لاحتوائها على مجموعات نادرة من الحفريات ثدييات وحيوانات فقارية بحرية متحجرة ترجع أعمارها إلى حوالى ٤٠ مليون سنة مضت .

ومنطقة الخلفية تقع فى نطاق محمية وادى الريان والتى تشتهر أساسًا بمنطقة الشلالات والبحيرة ، وأهم مناطق الجذب السياحى بمحمية وادى الريان بجانب

منطقة جبل القطرانى منطقة جبل المدورة ، ولعل من أجمل المناطق بالمحمية منطقة العيون ، وتتميز بوجود عيون طبيعية وحياة نباتية وحيوانات برية متنوعة تحتوى المنطقة على أربع عيون ماء ، ومن أكثر المناطق إثارة فى المحمية منطقة وادى الحيتان .

تتزايد ملوحة البحيرة سنويًا والتلوث فى البحيرة بسبب مياه الصرف الزراعى والصحى التى تلقى فيها .

ب- بحيرة التمساح والبحيرات المرة :

على مساحة ٦٠ ألف فدان تقع بحيرة التمساح والبحيرات المرة التى تعتبر من المصادر الرئيسة للثروة السمكية فى منطقة القناة وسيناء ، حيث تضم العديد من الأنواع الشهيرة للأسماك مثل : البورى والطوبار والهيلى والجرانة والدنيس والقاروص والكابوريا والوت والجمبرى والوقار ، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من مراكب الصيد درجة ثانية وثالثة تعمل فى هذه البحيرات إلا أن الإنتاج لا يتناسب مع الإمكانيات الهائلة التى تتمتع بها هذه البحيرات ، وذلك بسبب التلوث الشديد الذى أصاب الجزء الغربى من بحيرة التمساح والذى أثر بصورة كبيرة على معدلات الإنتاج .

يصب مصرف الجلاء والمحتم بالبركة ومنها إلى بحيرة التمساح حاملين ملوثات تشكل خطورة على صحة الإنسان ، ومن الضرورى تغيير اتجاه هذين المصرفين نحو مصارف أخرى بعيدًا عن البحيرة وزيادة الثروة بمد هذا الجزء بالزريعة من أسماك مبروك وبلطى فى فترة التبويض ، بالإضافة إلى تطهيرها من الحشائش والنباتات المائية .

جـ بحيرة البرلس :

تعد من أكبر المسطحات المائية فى مصر ، ومن أهم مصادر الثروة السمكية التى تغذى جميع محافظات مصر والتى تقرب مساحتها من الـ ٢٠٠ ألف فدان.

إن أباطرة البحيرات نشروا الخوف والرعب على وجوه جميع صغار الصيادين التى تعد البحيرة هى مصدر الرزق الوحيد واليومى لهم ولأسرهم .

فقد استطاعت مجموعة من الأباطرة استقطاع مساحات كبيرة من أراضى البحيرة بوضع اليد ثم ظلت التعديات مستمرة حتى أصبحت البحيرة عبارة عن مجموعة من المزارع السمكية الخاصة التى يحيطها «البوص والهيش من جميع الجوانب» حتى كادت تصبح دولًا وممالك داخل البحيرة يملكها أباطرة البحيرات تحميهم مجموعة من البلطجية ، كذلك قام بعض الأباطرة بتحويل مساحات من جسم البحيرة إلى أرض زراعية بعد تجفيفها.

د ـ بحيرة إدكو :

تقلصت مساحتها إلى ١٥ ألف فدان وحاصرها التلوث والحشائش والبوص التى غطت ٩٠٪ من مساحتها وتدهور إنتاجها السمكى .

بدأت البحيرة تواجه المشاكل بعد أن كثرت المزارع السمكية ، ووصل عددها إلى ما يقرب من ٢٦٥ مزرعة خاصة وفقًا لتقرير هيئة الثروة السمكية عام ١٩٩٤م على الرغم من أنها كانت من أنقى البحيرات فى مصر ، وتنتج أجود الأسماك التى تنتقل إلى جميع محافظات الجمهورية ، بل يتم تصدير كميات كبيرة منها إلى معظم الدول الأوربية واستمر الحال هكذا حتى أسند لهيئة الثروة السمكية مهمة الإشراف على البحيرة التى بدأت تتدهور وتختفى مع الوقت بسبب تجاهل المسؤولين فى الهيئة ، وبعد أن كان عمق البحيرة يزيد عن متر ونصف المتر أصبح عمقها الآن لا يزيد عن النصف متر وغير صالح للصيد .

قامت هيئة الثروة السمكية بتأجير الكراكتين اللتين تملكهما لأصحاب المزارع الخاصة بدلًا من استغلالهما لتطهير البحيرة من الحشائش وورد النيل الذى يملؤها ،

وتركتها تعانى الإهمال حيث قام بعض أصحاب النفوذ بتحويل مساحات من جسم البحيرة إلى أرض زراعية بعد تجفيفها .

يجب سرعة البدء فى إزالة المزارع السمكية الموجودة بالبحيرة ، والعمل على تطهيرها وتوفير الإمكانيات اللازمة والمعدات للهيئة حتى يمكن التخلص من الكثافة العالية للبوص وورد النيل والحشائش المختلفة ، وإنشاء ميناء بحرى جديد لاستيعاب مراكب الصيد الآلية ، ووقف تلوث مياه البحيرة ومعالجة مياه الصرف التى تصب فيها والملوثة بمياه الصرف الزراعى والصناعى ، وعدم تجفيف أية أجزاء منها للحفاظ على ما تبقى من مساحتها.

هـ- بحيرة البردويل :

بحيرة البردويل من أفضل بحيرات مصر الشمالية ، ويقع عليها عبء كبير فى توفير احتياجات السوق المصرية من الأسماك خلال فصل الصيف الذى يزداد فيه الإقبال على تناول الأسماك ، ولكن معاناة البحيرة لا تنتهى ومشاكلها لا تتوقف ومستقبلها أصبح فى خطر ، ومن أهم مشكلات البحيرة : الصيد الجائر للزريعة ، واستخدام شباك محرمة فى الصيد ، وسد الرمال للبواغيز ، والتهام الطيور المهاجرة لكميات كبيرة من الزريعة ، فمساحة البحيرة تزيد عن ١٦٥ ألف فدان ، وحتى نصل إلى أعلى مستوى لإنتاج البحيرة لابد من تضافر جهود هيئة التنمية السمكية والمحافظة والشرطة وحرس الحدود والسلطة السياسية والشعبية لوضع الأمر فى نصابه بإحكام السيطرة على البحيرة ووقف النزيف والتهريب.

و- بحيرة المنزلة :

تستقبل البحيرة كل يوم كميات كبيرة من مياه الصرف الصحى والزراعى والصناعى ، وهو الأمر الذى يمثل خطورة كبيرة نتيجة لوجود العناصر الثقيلة فى

هذه المياه ، وهو الأمر الذى يهدد الحياة بالبحيرة إلى جانب التعديات التى تقع كل يوم من كبار الصيادين على مسطحها المائى ، وقيام القادرين بإقامة حوش وتحاويط لا يجرؤ صغار الصيادين على الاقتراب منها ، علاوة على مشكلة التجفيف التى عانت منها بحيرة المنزلة أكثر من أى بحيرة طبيعية أخرى فى العالم ، حيث كانت مساحتها أيام محمد على باشا ٧٥٠ ألف فدان تقلصت إلى نحو ١٠٠ ألف فدان ، فمياه الصرف تأتيها من محافظات القاهرة والشرقية والدقهلية وبورسعيد ودمياط عن طريق مصارف بحر البقر وحادوث والعناية الأمر الذى بات يهدد صحة الصيادين إلى جانب صحة من يتناولون الأسماك المنتجة من المناطق الملوثة من البحيرة .

كثير من الصيادين تركوا العمل بالبحيرة وسافروا للعمل فى الدول العربية وهاجر آخرون للعمل فى محافظات الشرقية ودمياط وبورسعيد هربًا من أعمال البلطجة حتى أن الصوت الأعلى فى البحيرة بات للأسلحة النارية من منطلق أن البقاء فيها للأقوى .

ووجود مافيا من الصيادين تمتلك معدات تتمكن بها من قطع كميات من ورد النيل واستخدامها فى إقامة التحاويط والحوش والتى تصبح نواة لإنشاء جزر بعد ذلك .

ز- بحيرة مريوط :

تغذيها مياه النيل منذ آلاف السنين ، وتقع على مشارف مدينة الإسكندرية فى الجنوب الغربى حيث تقطع الطريق الصحراوى بين القاهرة والإسكندرية ، وتبحث عن حل علمى بعد أن أصابها الدمار نتيجة الملوثات والمخلفات التى تلقى فيها ، وأصبحت بؤرة للتلوث والروائح الكريهة بعد أن كانت بحيرة طبيعية منتجة

للأسماك تغذيها مياه النيل ، حتى أصبحت البحيرة الحالية جزءًا صغيرًا من بحيرة قديمة كبيرة السعة كانت تعرف فى العصر الرومانى ببحيرة مريوطس ، حيث كانت تمتد على مسافة ٨٠ كيلومتر بطول الساحل الشمالى غرب الإسكندرية ، وتمتد جنوبًا على مسافة ٣٠ كيلومتر تستمد مياهها من النيل ، وتعد مصدرًا غنيًا للأسماك النيلية ، ومنذ القرن الثامن عشر اندثرت فروع النيل التى كانت تغذى البحيرة تدريجيًا ، وفى أوائل القرن التاسع عشر عندما نسف الإنجليز السد الواقع بين بحيرة مريوط وبحيرة أبى قير ، وتعرضت بحيرة مريوط إلى طغيان مياه البحر واستخدمتها محافظة البحيرة كمصب لمياه الصرف الزراعى ، وفى الخمسين سنة الأخير اقتطعت مساحات كبيرة من البحيرة سواء للإصلاح الزراعى أو المشروعات العمرانية الأخرى حتى أصبح سطح البحيرة الحالى حوالى ١٧ ألف فدان ، ومع زيادة الصرف للمخلفات الصناعية والصرف الصحى والزراعى حدث نقص كبير فى إنتاج البحيرة من الثروة السمكية وتدهورت البحيرة بيئيًا وظهرت الروائح الكريهة ، وكذلك انعدمت فائدتها كبحيرة ترويحية أو منتجع سياحى .

حـ ـ وادى مريوط :

يقع وادى مريوط عند الكيلو ٣٠ جنوب غرب الإسكندرية ، ويبلغ طوله نحو خمسة كيلو مترات ، وعرضه نحو ٣.٥ كيلو متر ، وهو يعد امتدادًا طبيعيًا لبحيرة مريوط من الناحية الشرقية ، والوادى يقع ما بين طريق أم زغيوم ومصرف غرب النوبارية حتى طريق برج العرب ويطلق عليه منطقة الثلاثين ألف فدن أو وادى مريوط ، وهو عبارة عن منطقة منخفضة مغلقة تنخفض عن سطح البحر بنحو تسعة أمتار ويستمد الوادى مياهه من نشع البحر والمياه الجوفية ومياه الصرف الزراعى.

إنه وادى مغلق غير متصل بالبحر وبالتالى ليس له منفذ صرف مما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة به التى تصل فى بعض المناطق به إلى ٢٥٠ درجة ، وهى تساوى تسعة أضعاف ملوحة البحر وكان الوادى فى الستينيات المصدر الأساس بل والوحيد للحصول على محلول الملح الذى يستخرج منه أنواع الملح المختلفة ، وكانت شركة النصر للملاحات تقوم بالمتابعة المستمرة لمنع أى تعديات على أطراف الوادى ، وكذلك منع أى أعمال للردم من أجل الحفاظ عليه نظرًا لأهميته فى استخراج الملح ، ونظرا لشدة ملوحة المياه فإن استغلال الوادى فى تربية الأسماك تعد دربًا من دروب المستحيل ؛ لأن درجة الملوحة به لا تحيا بها إطلاقًا أى من الكائنات الحية ، وتم تأجير أطراف الوادى إلى بعض المواطنين البالغ عددهم نحو ٣٠٠ مواطن بمساحة تبلغ نحو ٣٢٦٧ فدانًا وهى مساحات مرخصة ومتعاقد عليها من الهيئة العامة للثروة السمكية ، ولكن الوادى يعانى من مشاكل التعديات عليه من قبل مئات المواطنين والهيئات وهى حالات كثيرة جدًا وكلها للردم والبناء ومعظمها من هيئات شعبية ونقابات وأفراد ، وتتعامل جهات متعددة مع أراضى الوادى الجافة مثل جهاز حماية أملاك الدولة والأجهزة المحلية وأن عمليات الردم مستمرة .

ط ـ بحيرة ناصر :

هى من أكبر البحيرات الصناعية فى العالم إذ يبلغ طولها نحو ٤٨٠ كيلو متر ، منها ٣٠٠ كيلو متر داخل الأراضى المصرية ، والجزء الباقى ١٨٠ كيلو متر داخل أراضى السودان الشقيق ويطلق عليه : بحيرة النوبة .

وتشكل بحيرة ناصر إقليمًا اقتصاديًا مميزًا يضم المنطقة المحيطة بالبحيرة وتمتد ٣٠٠ كيلو متر من الشمال إلى الجنوب ، و١٢٠٠ كيلو متر من الشرق إلى الغرب .

وبنظرة فاحصة على خريطة بحيرة ناصر ، نجد أن المنطقة ذات قدرات استيعابية اقتصادية وسكانية عالية لوفرة المقومات التى تحتاج إلى اهتمام مخطط ومنظم يشمل :

الاهتمام بالزراعة الدائمة مع الاستزراع السمكى والتركيز على استصلاح الضفة الغربية .

استحداث أنماط جديدة من السياحة (رياضة الجولف ـ صيد الأسماك والتزحلق على المياه والرمال سياحة بيئية) .

صناعات زراعية وتصنيع الأسماك .

صناعات قائمة على الاستخراج التعدينى ـ حديد ـ أسمنت ـ بورسلين ـ سيراميك ـ زجاج ـ فوسفات ـ جرانيت ورخام .

تطوير استخدامات الطاقة المتجددة ـ رياح ـ أشعة الشمس ـ مياه البحيرة .

وعلى الرغم من أن منطقة بحيرة ناصر غنية بالموارد ، ولكن يجب أن تكون هناك مبادئ أساسية لاستخدام هذه الموارد وتتمثل فى:

تخطيط جيد فى إطار خطة الدولة .

تصميم جيد للمشروعات التنموية .

وضع إدارة حكيمة لاستغلال هذه الموارد .

ومن أهم الموارد فى منطقة بحيرة ناصر « المياه الجوفية » التى يمكن استخدامها بكل سهولة ويسر فى تنمية واستزراع مساحات من الأراضى المرتفعة عن البحيرة .

واستغلال مصادر تغذية الحيوان المنتشرة فى أسوان مثل : استخدام مخلفات محصول قصب السكر فى تغذية الحيوانات بعد الإضافات ، وأيضًا مخلفات البلح وكذلك توجد مخلفات تصنيع الأسماك ، مثل هذه المخلفات تعالج لزيادة قيمتها

الغذائية وتصبح علائق اقتصادية تقلل تكلفة تغذية الحيوانات .

٥ ـ وحول الاستفادة من طمى النيل المترسب خلف بحيرة السد العالى كتب الأستاذ الدكتور محمد يحيى حجاب فى بريد الأهرام ما يلى :

الاستفادة من طمى النيل المترسب خلف بحيرة ناصر ، فلقد كان مصدر السلامة والأمان والقوة من كل ما جاءنا من أمراض هذا العصر ، وإذا كان من الصعب نقل هذا الطمى لزيادة تكاليف رفعه ؛ فإنه يمكن لأساتذة الهندسة فى مصر وضع تصميم لأعمدة كالبريمة موزعة بحسابات معينة على سطح البحيرة ، وهذه الأعمدة تأخذ حركتها الميكانيكية للدوران البريمى كى تثير جزئيات الطمى وتعيدها معلقة مع الماء كما جاءت من جبال الحبشة ، هذه الحركة الميكانيكية تأتى من أعمدة أفقية نائمة فى قاع البحيرة ، وتأخذ حركتها مع دوران التوربينات ، وفتح بوابات السد لإخراج تصريف النهر لشبكة الرى على مستوى الجمهورية ليترسب هذا الطمى كسابق عهده فوق التربة المصرية ويعيد لها نضارتها وحيويتها ، وفى الوقت نفسه لا يسمح بتراكم الطمى الجديد القادم مع كل فيضان ، وحيث إن لهذا الطمى خاصية مغناطيسية تعيد للتربة قدرتها على إنماء نباتات مقاومة للأمراض ، فسنرى كم سنوفر من مليارات للأسمدة والمبيدات التى تهدم نظام الحياة الحيوى فى الإنسان والحيوان والنبات ، وكم ستتوفر المليارات التى تصرف على الغسيل الكلوى لأمراض الفشل الكلوى ، والسرطان الذى بدأنا نراه فى الأطفال ، فهل نجد من أساتذة الهندسية « قوى ـ ميكانيكا » من يأخذ الفكرة ويحولها إلى واقع؟

٦ ـ وحول تحليه مياه البحار وخليجى السويس والعقبة كتب الدكتور إيهاب سلامه ببريد الأهرام ما يلى :

(لماذا لا نبدأ بتحلية المياه على الأقل فى الساحل الشمالى ، ونزرع الصحراء الممتدة

هناك بالقمح ، فوسائل التقنية تتقدم وكلما خطونا خطوة يزداد العلم رسوخًا ونتمكن من قهر المستحيل ؟

وها هى إسرائيل تتجه إلى التوسع فى عملية تحلية المياه المالحة بعد أن لاحظت تناقص المياه العذبة بها ونضوب مياه الآبار .

وإذا كانت تحلية المياه عالية التكاليف فإن التقدم التقنى سوف يجعلها عادية التكاليف ، بل منخفضة التكاليف ما دامت يدنا قد دخلت فيها ، ويكفى أن هناك بلادًا تستمد مياهها ليس من الأمطار أو الآبار فقط إنما من تحليه مياه البحر أيضًا ، وقد نلجأ إلى ذلك حينما لا تكفى مياه نهر النيل للشرب والزراعة والصناعة ، والمفروض أن نبدأ من الآن فى استغلال مياه البحار وهى تحيطنا من كل جانب ، فهناك البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج العقبة وخليج السويس .

إن تكلفة تحلية مياه البحر المالحة من الموارد المائية غير التقليدية تعتبر عالية مقارنة بالموارد الأخرى إلا أنها تعتبر بديلًا أفضل من تغذية هذه المناطق).

٧ـ تنقية المياه :

أـ وفى برنامج صباح الخير يا مصر يوم السبت الموافق ٢١/ ٢/ ٢٠٠٩م :

قدم الأستاذ عادل شلبى مكتشف جهاز تنقية مياه النيل اختراع مصرى للقضاء على تلوث مياه نهر النيل من صرف المصانع والصرف الصحى ، ومعالجة مياه الصرف حيث يوجد ٣٨١ مصنع على نهر النيل يتم إنشاء محطات من الإسكندرية لأسوان بتكاليف محدودة بدلًا من المليارات .

وزارة البيئة كانت قد اتصلت به وحددوا ميعادًا يوم الثلاثاء ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩م لمناقشته ، وسبق له أن قدم اكتشافه للحصول على براءة اختراع ولازالوا يناقشوه ، ونأمل إجازته لصالح مياه مصر وصحة المواطن المصرى .

ب ـ كما نشرت صحيفة المصرى اليوم فى يوم الأربعاء الموافق ١/ ٤/ ٢٠٠٩م خبرًا حول «مشروع بكتيريا تنقية مياه الصرف» حيث كتبت الأستاذة منى ياسين تقول :

« الدكتور رضوان علام العالم المصرى ، الذى اكتشف نوعًا من البكتريا يمكنها تنقية مياه الصرف الصحى فى ٣ دقائق ، تلقى عرضًا من إحدى المؤسسات اليابانية العاملة فى هذا المجال الصحى لتنفيذ مشروعه ، وأبدى موافقة مبدئية على العرض بعد تجاهل الجهات المسؤولة فى مصر تطبيق المشروع ، رغم طرحه على وزارات الإسكان ، والصحة ، والبيئة ، والداخلية قبل عام ونصف .

وقال مصدر مسؤول فى مجلس الوزراء : إن المشروع لقى اهتمامًا واسعًا عند تقديمه ، وشكل الدكتور أحمد نظيف لجنة لتنفيذه تضم ٥ وزارات تحت إشراف وزارة الداخلية ، إلا أن المشروع توقف بشكل مفاجئ ، الأمر الذى وضع علام فى مأزق وجعله حبيس منزله ، خاصة أن الحكومة طلبت منه عدم الإفصاح عن أى تفاصيل خاصة بالاكتشاف ، وهو ما أدى إلى إحباطه والتفكير فى العودة مجددًا إلى اليابان .

وكشف المصدر لـ«المصرى اليوم» عن تلقى علام عروضًا أخرى من كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال تنقية المياه فى فرنسا وألمانيا ، لكنه رفضها ، أملًا فى تنفيذ الاكتشاف فى بلده ، أو العودة به مرة أخرى إلى اليابان حيث اكتشفه هناك فى السنوات الماضية .

وقال المصدر : إن أكثر من جهة علمية أرسلت مذكرة إلى الدكتور نظيف تطالبه فيها بسرعة إنقاذ الاكتشاف قبل أن يموت مثلما حدث مع كثير من علماء مصر ، كما طالبوا بتوضيح أسباب توقف المشروع على مدار عام ونصف العام ، وسبب التعتيم

على تفاصيله »[١] .

جـ- وبتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠٠٢م كتب الأستاذ عبده التناغى بالأهرام ما يلى:

القصب يعالج الصرف الصحى :

« نجح أساتذة كليتى العلوم والهندسة بجامعة أسيوط فى استخلاص مادة من مخلفات قصب السكر تعمل على تخليص مياه الصرف الصحى والبحار والأنهار من التلوث واستخدامها فى الزراعة ، وذلك بعد إجراء عدة أبحاث على مدى ثلاث سنوات رصدت لها ميزانية بلغت ٣٢٠ ألف دولار بتمويل من هيئة المعونة وإحدى الجامعات الأمريكية والتى تتبادل الخبرات العلمية والثقافية مع جامعة أسيوط .

إن هذه المادة المستخلصة من مخلفات قصب السكر أخف من وزنها بعشرة أضعاف ، وبعد عدة أبحاث تم التأكد من أنها قادرة على ترشيد الإنفاق فى المياه وتنقيتها من التلوث ، ويمكن الحصول عليها بسهولة من مخلفات محصول قصب السكر الذى يزرع بمساحات شاسعة بمناطق الصعيد خاصة بمحافظتى المنيا وقنا ، وكذلك من بعض مخلفات الزراعات الأخرى التى تتعرض لسوء استخدام من قبل المزارعين كإلقائها بالمصارف والترع للاستغناء عنها أو حرقها مما يؤثر على الصحة العامة للمواطنين[٢] .

ثامنا : تنمية القطاع السمكى فى مصر :

١ ـ تعديل وتطوير القوانين والقرارات الوزارية التى تنظم قطاع الأسماك فى مصر بما يتلاءم مع التطور العالمى وتسهيل إجراءات الاستثمار فى هذا القطاع ، وتقديم ضمانات أكثر للمستثمرين لمساعدتهم على تطوير أعمالهم ، حيث يحدد

---

(١) المصرى اليوم ١/ ٤/ ٢٠٠٩م .

(٢) الأهرام فى ٥/ ١٠/ ٢٠٠٢م .

القانون الحالى إيجار الأراضى لعمل المزارع السمكية لمدة قصيرة ثم يعاد طرحها فى مزاد لإعادة الإيجار مما يجعل المستثمر أمام أمرين : إما أن يستهلك الأرض ويستنزف مواردها ؛ لأنه لا يضمن استمرارية فيها ، أو يصرف على الأرض لتحسين كفاءتها ، ولكنه لا يضمن الحصول عليها فى المزاد بعد أن أضاف إليها قيمة ، وبالتالى يرتفع سعرها أكثر ، لذلك لابد من تعديل هذه القرارات لتكون مدة الإيجار ثلاثون أو أربعون عامًا على الأقل يزاد نسبة الإيجار السنوى لها بـ ١٠٪ .

٢ ـ الاهتمام بجودة المنتج وسلامة الغذاء بما يضمن توافر الأسماك بالشروط والمواصفات التى لا تؤثر على المستهلك المصرى أولا ، وبالتالى يمكن أن يتم تصدير هذه الأسماك التى قد تكون من صيد البحر أو المزارع السمكية إلى الدول الأخرى وهو ما يقع على عاتق مراكز البحوث والأجهزة الرقابية .

٣ ـ الاهتمام بتقوية المنظمات الأهلية العاملة فى قطاع الأسماك حتى تقوم بالدفاع عن أصحاب المصالح بالتعاون مع الهيئات الحكومية .

٤ ـ الاهتمام بمشاكل الأرض والمياه والبيئة ، ومن هنا تظهر أهمية التوسع فى المزارع السمكية وإنتاج الأسماك من المياه العذبة للتصدير للاتحاد الأوربى أسوة بالمنتجات البحرية .

٥ـ أن هناك ٩ منشآت مصرية حققت نجاحًا فى تصدير إنتاجها السمكى على مدى السنوات الماضية فى الإسكندرية وبورسعيد ودمياط والإسماعيلية والعاشر من رمضان والتزامها بمعايير وشروط التصدير الأوربية .

إن إقامة أحواض مائية تستمد مياهها من المسطحات المائية سواء المالحة أو العذبة من سواحلنا البحرية (المتوسط والأحمر وقناة السويس) بمحافظاتنا الساحلية ومناطق البحيرات المرة وتحليتها عن طريق مد قنوات وفتح مسارات

لتدفق هذه المياه إلى هذه الأحواض التى تشبه أحواض المزارع السمكية فى الدلتا بجوار شواطئ النيل ، وذلك بعد مرورها وتعريضها لعمليات تنقية لهذه المياه بطرق تكنولوجية بسيطة كالتنقية البيولوجية غير المكلفة أو الطبيعية غير المعقدة وتربية الأسماك بأنواعها المختلفة والتى تسمح الظروف بها والحصول على إنتاجها الوفير من كافة أنواع وألوان الأسماك والمأكولات البحرية كالجمبرى والكابوريا وأيضًا ربما أسماك الزينة مرتفعة الثمن عالية القيمة التصديرية.

كما يمكن إجراء دراسات لزراعة اللؤلؤ والأصداف والمحاريات وذلك يتبعه بالطبع قيام صناعات سوف تجد لمنتجاتها رواجًا هائلاً فى كافة أسواق ومنافذ العالم التجارية.

فلدينا كليات ومعاهد ومراكز بحوث عالية المستوى وأساتذة وعلماء فى مصايد البحار وأعاليه مع الاستفادة من خبرات دول صديقة مثل الاتحاد السوفيتى واليابان وغيرها ، وهو ما يعنى قيام مجتمعات فى المناطق الصحراوية تستوعب مئات الآلاف من الأيدى العاملة عقب تلقينها طرق التدريب التحويلى على هذه الصناعات الجديدة فى قاعات دروس تنشأ فى مواقع هذه المشروعات والمجتمعات الجديدة ، وهو ما يحتاج تعاون بين مختلف الوزارات المعنية والمحافظات التى ستدخل التجربة بها ، إضافة إلى قيام وزارة الموارد المائية والرى ومعهد بحوث المياه الجوفية بتغذية مرافق هذه المجتمعات الجديدة من مياه الشرب والاستعمال المنزلى وزراعة غذائهم فى مساحات الأراضى حول هذه المجتمعات ، وسوف يفتح الباب أمام قيام مصانع صغيرة لتصنيع المعلبات السمكية والأسماك المملحة والمحفوظة وصناعة الحلى وإعداد الأسماك الطازجة لنقلها سواء إلى الموانى البرية أو البحرية أو الجوية القريبة من هذه السواحل ومنها إلى الأسواق المحلية أو العالمية ، وبالتالى

تفتح أبوابًا جديدة من أبواب سد الاحتياجات المحلية والتصدير المصرى العالمي.

تاسعا : دور مراكز الأبحاث ونماذج من إنتاجها :

وزارة الزراعة لها جناحان : الهيئة العامة لمركز البحوث الزراعية ، ومركز بحوث الصحراء والأخير مهمته العمل فى الصحراء والظهير الصحراوى ويمتلك باحثين مدربين ولديهم خبرة للقيام بهذا الدور ، ونجح المركز فى استثمار وتنمية مستدامة لمناطق عديدة مثل مشروع ترعة السلام فى شمال سيناء حيث تجارب لزراعة القمح والشعير وبنجر السكر رغم وجود الملوحة ، والمطلوب تطبيق هذه التجارب على أرض الواقع وزراعة الساحل الشمالى بمحاصيل زيتية مثل «الجاتروفا» و«الخروع» كمصادر وقود بديلة للبترول بالتعاون مع معهد البترول .

١ ـ الهيئة العامة لمراكز البحوث الزراعية :

فى عام ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٥ بإنشاء الهيئة العامة لمركز البحوث الزراعية ، ويهدف إنشاء المركز طبقًا للمادة الثانية من قرار الإنشاء إلى تنمية الثروة الزراعية عن طريق إجراء البحوث والدراسات ، ويضم ٦٦٠٠ باحث من الحاصلين على الدكتوراه ، بالإضافة إلى حوالى ٤٥ ألف موظف وعامل ويحتوى على ٢٤ معهدًا ومعملًا مركزيًا ، ولدية ٤٨ محطة ومكتب بحوث منتشرة فى جميع محافظات مصر ، المركز مسؤول عن إنتاج التقاوى والتقاوى المحسنة التى أدت إلى زيادة إنتاجية المحاصيل خلال العشرين عامًا الماضية بما يزيد على ١٠٠٪ من بعض المحاصيل .

٢ ـ مركز بحوث الصحراء :

بدأ التفكير فى مركز للصحراء عام ١٩١٧م ، وفى عام ١٩٢٧م طلب الملك فؤاد دراسة إنشاء معهد للصحراء ، حيث شهد حالة من عدم الاستقرار نتيجة نقل

تبعيته من جهة لأخرى من الأوقاف إلى هيئة تعمير الصحراء ، ثم وزارة البحث العلمى ، ثم مركز البحوث الزراعية ، ثم وزارة استصلاح الأراضى .

يقع المقر الحالى للمركز فى قصر الأمير يوسف كمال بالمطرية وهو يعد تراثًا قوميًا تتطلب المرحلة القادمة توجيه جميع أنشطة واستشارات مركز بحوث الصحراء للمراكز الإقليمية بالصحارى المصرية ، وتوجيه كل فرص العمل الجديدة إليها مع إعطاء مزايا وامتيازات للعاملين بالمراكز الإقليمية لتحفيزهم على العمل والاستقرار بها ، ويجب أن يكون مركز بحوث الصحراء هو الجهة العلمية المنوطة بتنمية الصحراء وتوصياته تقوم الدولة بتنفيذها .

والغريب أن المركز ليس له خطة عمل ولا يتعرض للمحاسبة والتقييم ، لكن المسؤول عن ذلك ليست الدولة بل المركز نفسه هو المسؤول عن تهميش دوره على مدى أكثر من نصف قرن ، ولو كان له دور واضح فى الصحراء منذ البداية لدفع ذلك أى مستثمر فى توشكى أو شرق العوينات أو سيناء للجوء للمركز بدلًا من الاستفادة من الخبرات الألمانية والأمريكية ، صحيح أن المركز قدم على مدى ٥٠ عامًا العديد من البحوث والدراسات لكنها فى أغلبها نظرية لم تنزل إلى أرض الواقع .

ووجود الباحث وعمله داخل الصحراء يحقق التفاعل اليومى والمشاركة والتحديات ، وهذا يختلف عن وجود مأموريات لعدة أيام لزيارة المحطة وسيارة تقطع مئات الكيلومترات وتستهلك وقودًا وتتعرض لحادث .

إن الدولة تمول مركز بحوث الصحراء ، لكنها لا تطالب بعائد هذا التمويل ولا تتابع العمل داخله ، والمطلوب تقييم عمل هذا الكيان المهم الذى يعتبر ثانى مركز بحوث للصحراء على مستوى العالم بعد أريزونا الأمريكى .

إن خطة الدولة فى تعمير الصحراء يجب أن يكون لهذا المركز دور واضح فيها ،

لكن من الغريب أن خطة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى حتى عام ٢٠١٧م لم يشارك فيها عالم واحد من مركز بحوث الصحراء ، بل لم تذكر كلمة «صحراء» فى الخطة ، بل أراض جديدة ، وتتعامل الوزارة مع الصحراء بعقلية وادى النيل والدلتا حيث المياه الوفيرة ونفس التركيب المحصولى مع أن الصحراء لها وضع مختلف ، ونحن دولة بها أراضى صحراوية فى المنطقة الغربية والشرقية والجنوبية وسيناء ولابد أن يتم الاعتماد على المركز كدليل لتنمية هذه الصحراء .

لقد أنشأ مركز بحوث الصحراء مجموعة من المحطات البحثية فى جنوب وشمال ووسط سيناء لتغطى جغرافيًا أهم المناطق المستهدفة للاستصلاح والاستزراع فى سيناء ، ولتقديم النماذج الإرشادية والتكنولوجية الحديثة فى الزراعة لصغار المزارعين والمستثمرين على هذه الأرض ، فقد أنشئ مركزًا لبحوث الصحراء على ترعة السلام بمنطقة بالوظة ، وفى الجنوب محطة بحوث رأس سدر حيث نجح فى إنتاج النباتات العلفية تحت ظروف المياه المالحة والتربة المالحة كمساهمة فى توفير الأعلاف لتنمية الثروة الحيوانية ، وفى الوسط بمنطقة المغارة حيث تقوم بها زراعات الزيتون والفستق ومصدات الرياح ونباتات الوقود الحيوى مثل الجوجوبا بالإضافة إلى توفير الخضر من إنتاج الصوب ، وعلى الحدود الشمالية الشرقية لسيناء تتواجد محطة بحوث شمال سيناء بمنطقة الشيخ زايد والتى ساهمت فى تحويل المزارعين البسطاء إلى مصدرين للنباتات الطبية والعطرية من خلال تقديم الخبرات الفنية للدعم الفنى لهؤلاء المزارعين وتوفير الشتلات لهم .

إن التمويل وتدعيم المحطات الموجودة فى الصحراء والتابعة للمركز هى المدخل لإبراز دور المركز وأهميته بشرط أن يكون هذا الدعم على مدى الخطط الخمسية المختلفة أى الاستمرارية ؛ لأن قطع التمويل أو إنقاصه سينعكس على استمرار

إنجاز هذه المحطات .

الاستفادة من نتائج الأبحاث فى تثبيت الكثبان الرملية والحد من مخاطرها بالوادى الجديد (الإقليم الغربى لمصر) :

الوادى الجديد يمثل ٢٧٪ من مساحة مصر ونظرًا للأهمية المستقبلية لهذه المحافظة كان من الضرورى الاستفادة بنتائج الأبحاث والدراسات المتعلقة بالحد من مخاطر حركة الكثبان الرملية التى تهدد بعض المنشآت والمبانى والمزارع ، وقد رأت الدراسات عدم مصادرة الطبيعة ومحاولة التعايش معها من خلال تحديد مسارات وحركة الكثبان بوسائل الاستشعار عن بعد ، وتخطيط برامج التنمية بعيدًا عن مسارات أو اتجاهات هذه الكثبان حماية لها من التعرض للتدمير ، وتوفير جميع الوسائل المتاحة لنمو الأشجار المثبتة للكثبان وباستخدام الكيماويات ونواتج تقطير البترول وتغطية رمال الكثبان بها وإيداع نسخ من الدراسات والبحوث والخرائط المحددة لمسارات الكثبان الرملية بمكتب خدمة المستثمرين بالمحافظة لإرشاد المواطنين والمستثمرين بمسارات وحركة الكثبان لتلافى إقامة مشروعات استثمارية فيها ، ويمكن الاستفادة من هذه التجربة فى المنطقة الشرقية وسيناء .

أبحاث بأصناف جديدة يمكن زراعتها فى الأراضى الجديدة المستصلحة وغير المستصلحة بالمياه المالحة والعذبة بالتقنيات الحديثة للرى تنتظر استخدامها :

فى ١٥/ ٤/ ١٩٩٩م نشرت الأهرام مقتطفات من أبحاث قدمت خلال المؤتمر الثالث عشر بجمعية أصدقاء العلميين المصريين بالخارج برئاسة الأستاذ الدكتور محمود محفوظ وكان تحت رعاية السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء حول تنمية صحراء مصر :

الهوهويا :

أحد أهم النباتات الصناعية التى ثبت نجاح زراعتها فى الصحراء قدم د. محمد

حمدى يونس خبير الزراعات الصحراوية فى كاليفورنيا بحثه عن (النبات المناسب فى الوقت المناسب) فيقول : إن المرحلة القادمة تتطلب التوسع فى المساحات المزروعة بنفس حصة المياه المحدودة ، ويتميز نبات الهوهويا بأن احتياجاته المائية قليلة جدًا ولدية القدرة على تحمل الملوحة ومقاومة الجفاف ولا يحتاج إلى تسميد ، ويمتاز بقلة تعرضه للأمراض والحشرات ، إلى جانب أنه معمر وذو عوائد نقدية مجزية ، وقد اتجهت أنظار العالم إليه منذ السبعينيات بعد تحريم صيد (الحيتان) واكتشاف استخدام زيوت الهوهويا كبديل لزيت كبد الحوت .

وقدم نبيل صادق الموجى تجربته الرائدة لزراعة (الهوهويا) فى صحراء مصر بعد عودته من الخارج ، فقام بزراعة مساحات محدودة نجحت نجاحًا كبيرًا وبدأ فى الإنتاج التجارى والتصدير .

ينتج هذا النبات زيتًا فريدًا من نوعه يدخل فى صناعة الأدوية ويستغل كمبيد حشرى آمن والقضاء على الأمراض الفطرية للنباتات ، وتستخدمه أمريكا الشمالية وأوربا كزيت محرك للطائرات الحربية والطائرات النفاثة بالإضافة إلى سفن الفضاء والصواريخ ، كما يستخدم فى إنتاج الشموع والأحبار والمطاط والبويات وصناعات التجميل ، وأن تكلفة إنتاجه فى مصر ١/٥ تكلفة إنتاجه بالخارج ، وأوصت وزارة الزراعة بإضافة شجيرات الهوهويا إلى التركيب المحصولى فى المشروعات الجديدة .

النبتة المعجزة :

كتب الدكتور عوض حنا سعد فى صحيفة الأهرام بتاريخ ٦/ ٣/ ٢٠٠٨ موضوعًا جاء فيه ما يلى:

« تمكن بعض الهنود فى ولاية بنجالور من اكتشاف القيمة الحقيقية لإنتاج الوقود الحيوى فى بذور نبات الجاتروفا ، أو «النبتة المعجزة» ، وهى شجرة صغيرة نسبة

الزيت فى بذورها تتراوح بين ٣٥و٤٠ ٪ وهى سريعة النمو تعطى ثمارها بعد حوالى سنتين ، ومتوسط إنتاج الشجرة حوالى ١٥ كيلو جرامًا من البذور سنويًا ويدوم إثمارها حوالى ٥٠ عامًا .

إن مميزاتها تكمن فى قوتها الخارقة ، فهى قادرة على النمو والانتشار بسرعة ، وتتحمل أقسى أنواع الجفاف مما يجعل نشر زراعتها على نطاق واسع أمرًا بالغ السهولة حتى فى الصحارى الجافة ، وفى الأراضى الحجرية ، وكل الأراضى التى لا تصلح للاستثمار فى زراعة المحاصيل التقليدية ، وقد أمكن زراعتها بمياه الصرف الصحى والزراعى المعالج ، وهى لا تتطلب التسميد ، ولذا أطلق عليها اسم ذهب الصحراء ، وقد أصبح الزيت الحيوى «للجاتروفا» من الأهمية بمكان فى دول الاتحاد الأوربى وأمريكا وكندا ، وقد تم بالفعل إنشاء محطات تزويد الجاتروفا للسيارات وماكينات الديزل فى كندا وأمريكا .

وفى هذا السياق دخلت مصر حلبة هذا السباق لإنتاج هذا الوقود الحيوى النظيف الرخيص منذ عام ٢٠٠٥م ، بزراعة ١٠٠ فدان لإنتاج بذور الجاتروفا على مياه الصرف الصحى المعالج فى صعيد مصر (الأقصر) ، وأثبتت التحاليل جودة زيت بذورها العالية بمقارنتها بنظيراتها فى الدول الأخرى ، وبدأنا الاستثمار فى هذا المشروع الواعد لإنتاج الوقود الحيوى على مياه الصرف الصحى المعالج (بمحافظة الجيزة) .

إن التوسع المستقبلى فى استغلال الأراضى القاحلة والمهملة بزراعة الجاتروفا ذات العائد الاقتصادى والتصدير المرتفع ، سيجعل من مصرنا كنزًا للوقود الحيوى .

فلدينا متسع من الأراضى التى تلاءم زراعته ، خاصة مناطق الظهير الصحراوى ، ووفرة كافية من مياه الصرف الصحى ، قادرة على زراعة ١/ ٢ مليون فدان مع

التخلص الآمن بالاستفادة من مياه الصرف الصحى ومنع التلوث البيئي. وعلينا إن نطلق الدعوة بين رجال الأعمال ونجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لغمر هذه الأراضي - بهذه النبتة - وعودة الاخضرار إليها بإقامة مصافى تكرير الزيت وجميع مراحل المعالجة والنقل وإيجاد حراك اقتصادى متكامل بيئيًا واقتصاديًا وصحيًا واجتماعيًا، فى هذه المناطق يفتح بوابة جديدة لتشغيل الأيدى العاملة »[1].

زراعة القمح والذرة والأرز فى الأراضى الصحراوية (المنطقة الغربية والشرقية وسيناء والجنوب):

١ - نشرت الأهرام تحقيقًا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٧/ ١/ ٢٠٠٦م للأستاذ رياض توفيق حول سلالات جديدة من الأرز والقمح والذرة تروى بالماء المالح وفى الصحراء يقول فيه:

« المهمة القومية العلمية الخطيرة هى: كيف نزرع نبات القمح والأرز والذرة بمياه مالحة وفى أرض صحراوية حتى نوفر ماء النيل، ونوفر الأرض الخصبة لزراعات أخرى أكثر ربحًا ؟

كان معنى ذلك بالأرقام أن نزرع كل شبر فوق أرض مصر سواء فى الصحراء الغربية التى تعوم فوق خزانات عملاقة للمياه الجوفية، وأيضًا المناطق القريبة من البحيرات المالحة أو الأراضى القريبة من مياه البحر نفسها على امتداد الشواطئ المصرية !

كما نوفر حوالى ٤ ملايين فدان من أجود أراضى مصر تزرع بالأرز والقمح والذرة ونقل زراعة هذه الأصناف إلى الأرض المالحة، وتخصيص الأرض الخصبة لزراعات أكثر ربحية، أن نوفر ٩ مليارات متر مكعب من مياه النيل العذبة لزراعة

---

(١) الأهرام فى ٦/ ٣/ ٢٠٠٨ م.

محاصيل أخرى .

إن الحلم تحقق الآن داخل مركز بحثى علمى زراعى اسمه مركز بحوث «بيوتكنولوجي» النبات داخل كلية زراعة القاهرة »[١] .

والحكاية بدأت بتمويل من وزارة الزراعة والمجموعة الأوربية عام ١٩٨٩م لتحقيق هذا الحلم القومى ، ومنذ اليوم الأول للمهمة كان التحدى أمام علماء مصر بقيادة د. أحمد مستجير أستاذ الوراثة بزراعة القاهرة .

تم الحصول على نباتات مهجنة بين كل من الأرز والغاب ، وكذلك الذرة والغاب ، وتم اختيار وانتخاب العديد من السلالات من كل من الأرز المهجن (١٢ سلالة) ومن القمح المهجن (٨ سلالات) والذرة المهجنة (٤ سلالات).. وتم اختبار هذه السلالات تحت الظروف المعاكسة خاصة الملوحة المرتفعة والجفاف والحرارة المرتفعة .. ثم قام العلماء بزراعة هذه السلالات لعدة أجيال فى الأراضى الزراعية المصرية تحت ظروف الملوحة المرتفعة أو ظروف الجفاف فى المناطق غير المطروحة فى محافظات مصر العربية المختلفة ، كل ذلك تم خلال سنوات طويلة وجهد هائل من العمل الشاق .

إن هذه المحاولات اجتهاد علمى عظيم الأهمية وعظيم الفائدة لمصر .. ولكن يجب أن تعرض هذه السلالات على لجنة بوزارة الزراعة المصرية اسمها «لجنة الأمان الحيوى» هذه اللجنة مهمتها فحص هذه السلالات وتحليلها ثم إعادة زراعتها داخل صوب محكمة بعيدة عن الأرض الزراعية .. ثم اختبار منتجات هذه السلالات بعد زراعتها للتأكد من صلاحيتها ، بعدها تقوم هذه اللجنة بمنح هذه السلالات تصريح بالموافقة على تعميمها فى كل أرض مصر. وبذلك ينتقل الأمل

---

(١) الأهرام فى ١٧/ ١/ ٢٠٠٦ م.

الآن إلى ملعب وزارة الزراعة التى سوف تقول كلمتها التى ينتظرها شعب مصر بأكمله .

البند الثالث : إحياء مجموعة من القيم والمفاهيم والسلوكيات :

أولا: إعادة الاعتبار :

١ـ لرموز الوطن :

يعبر الرمز عن قيمة من قيم المجتمع ، ويعد احترام الرمز وهيبته بصرف النظر عن الأشخاص الذين يمثلونه أمر بالغ الأهمية ، كما أن الاستخفاف برموز الوطن وعدم توقيرها التوقير الملائم لمكانتها يعطى انطباعًا خطيرًا ، ينبغى عدم الاستهانة به فهو يؤدى إلى هدم قيم المجتمع ، ويخل بالتوازن الاجتماعى ويهدم القدوة التى يمثلها هذا الرمز ، مما يتطلب منا جميعًا تدارك هذا الخطر وإعلاء قيمة الرمز واحترام هيبتها وترسيخ المهابة له فى ثقافتنا حتى تسود الوطن علاقات صحية وأوضاع سوية.

٢ـ لتاريخ مصر :

عن إهماله وتزييف إحداثه ووقائعه السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية وتركه للهواة للبعث به ليصدروا فتواهم ويحكوا ذكرياتهم من وجهة نظرهم بعيدًا عن الأصول العلمية التى يسجل بها التاريخ بوثائقه ومعاهداته ومراسلاته ومحاضره وبياناته ....إلخ ، وعلى الرغم من سابقة تشكيل لجنة لهذا الغرض إلا أنه قد تبعثرت الجهود ما بين مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والداخلية والخارجية والمخابرات العامة ومجلس الشعب ودار الوثائق القومية ودار المحفوظات بالقلعة .

٣ـ لعلم مصر وفرق الموسيقات العسكرية :

فالمعاملة السيئة المهينة للعلم المصرى تستحق التحرك من أجل تدارك الموقف

بفاعلية فى إجراءات الإصلاح ، فلا جدال أن كل مواطن مصرى غيور على وطنه لابد وأن يشعر بالرغبة للتحرك من أجل توفير الاحترام والرعاية للعلم الذى هو الرمز الوطنى لمصريتنا .

فدائمًا نتكلم عن علم مصر وكله كلام وبس نقوم مرة واحدة وننفذ مرة واحدة ثم ننسى ويتكرر المشهد مع كل رمز ومع كل حدث .

نريده فى المكاتب وأعلى المبانى الحكومية ومؤسساتها والمنشآت الخاصة والبنوك والمستشفيات وأقسام الشرطة والمرور والسجون والأجهزة الرقابية والأمنية والمدارس والجامعات ومراكز البحث العلمى والموانى البحرية والجوية والبرية ومحطات القطار والنقل البرى والنوادى بحيث يدخل أى مواطن لأى مكان ليجد أمامه علم بلده خفاقًا مزهوًا على أن يتم الاهتمام بنظافته أو تغييره كل فترة ويعاقب كل من يخالف ذلك .

ولا ننسى دور فرق الموسيقات العسكرية للشرطة والجيش فنحن بحاجة ماسة إلى أن يعاد انتشارها فى القاهرة والمحافظات لعزف ألحانها وأناشيدها الوطنية وقطع الموسيقى الراقية كل صباح ومساء جمعة وأحد ، وفى مناسبات دينية ووطنية ليبعث ذلك الأمل فى نفوس أبناء الوطن على أن يكون ذلك فى الميادين الرئيسة والحدائق العامة وبشكل منتظم .

كما يعد مظهر لحظات استبدال حراس القصور الجمهورية وأمام مقار مجلسى الشعب والشورى ورئاسة الوزراء ، وأمام قبر الجندى المجهول بالأسلوب الراقى والتميز والانضباط الذى يليق بالعسكرية المصرية وتقاليدها الراسخة أمر بالغ الأهمية لرفع الروح المعنوية .

٤ـ لحكام مصر وزعمائها :

حكام مصر (ولاة وملوك وسلاطين ورؤساء) وزعماء الحركة الوطنية وقادة الثورات ورؤساء الأحزاب ورجال الفكر والاقتصاد والقانون وأصحاب الدعوات التى أثرت فى حياة الوطن ، والذين ضحوا بحياتهم من أجل رفعته ..... إلخ .

٥ـ للشوارع القديمة فهى جزء من التاريخ :

أسماء الشوارع والميادين والأحياء هى تواريخ ، لها معنى وزمن تعاقبت عليها الأحداث ، وعاشت فيها أجيال تركت بصماتها عليهم ، عرفوها وانتموا إليها حتى ولو بعدوا عنها فقد حفرت فى أذهانهم ، أنها تمثل حقبة من أحداث مرت عليهم ، فاسم الشارع لا يعنى حروفًا نكتبها تكريمًا لاسم شخص لنبدله بآخر كلما أردنا ، وكما يحلو لنا ، فالشوارع أو الميادين له هوية وشخصية وتواريخ ، هو يمثل صورة حية ورؤى وحلمًا لكل من مشى على ترابه وعاش فيه ، تحكى له أحداثًا مرت عليهم ، وحلمًا أراد تحقيقه وقيمة وانتماء حافظ عليهما ، فهل من الحكمة والمنطق أن نصحو يومًا لنفاجئ بأن اسم الشارع تغير ، ثم يتغير كل عدة أعوام ، فبعد عام ١٩٥٢م اتخذت إجراءات لمحو آثار الملكية فتم تغيير كثير من أسماء الشوارع والميادين وحتى الكبارى بأسماء شخصيات مصرية أو عربية أو شهداء أو مناسبات .

من الممكن أن نكرم شهداءنا وعلمائنا ورموزنا وأيامنا المجيدة كيوم الجلاء والتحرير وطابا وغيرهم بإطلاق أسمائهم على شوارع فى المدن والأحياء الجديدة أو إطلاق أسماء أحدهم على قاعة فى مجال عمله ، فهناك شوارع تغيرت أسماؤها ولكن المواطنين يعرفونها باسمها القديم ولا يعرفون الاسم الجديد.

كما أننا لم نحافظ على هوية الشارع ولا على قدسية المكان ، فالشارع السكنى

انقلب إلى تجارى ، والحديقة تنقلب إلى جراج والفيلات تهدم لتقام أبراج .

فالأمم التى لم يكن لها تاريخ تبحث فى ملفاتها عن ماضى تصنع عنه أفلام وتصبغه فى قصص تتناوله فى تجميع أساطير وحفريات لها تكون شيئًا عن ماضيها .

أما نحن فما أسهل تغيير أسماء الشوارع والميادين وإطلاق الجديد عليها ، فمهما كان الجديد غاليًا وعزيزًا فلن يمحو جزءًا من التاريخ فأمة بلا ماضى تعيش حاضر بلا هوية ومستقبل بلا عنوان .

٦ـ لقدرة الدولة وهيبتها فى تنفيذ الأحكام القضائية :

إن عدم تنفيذ أحكام قضائية يؤكد الفجوة بين القانون والأحكام القضائية من جانب وواقع الحال فى مصرنا الحبيبة ، فيتحمل المواطنون جهودًا نفسية ومادية وسنوات فى أروقة المحاكم ويصدر الحكم القضائى لصالح أحد الأطراف ولا يتم تنفيذه .

ترى هل عدم تنفيذ الأحكام القضائية للبعض يقف وراءه عناصر قوية تستفيد من عدم التنفيذ؟ وهل عدم تنفيذ الأحكام القضائية لا يخضع لمراقبة وحساب؟ وكيف أشعر بأننى مواطن من الدرجة الأولى داخل بلدى ولا تنفذ أحكام قضائية تصدر لمصلحتى ؟

٧- للمواطنين بسبب ما تعرض له البعض منهم وأبنائهم وأسرهم وأقاربهم ومعارفهم من إهدار المشاعر وجرح الكبرياء عند مواجهة إجراءات استثنائية فى القبض عليهم وإيداعهم السجن وحتى صدور قرار الإفراج عنهم مما ترك آثارًا سلبية مؤلمة .

ثانيا: الإقرار بأهمية :

١ – أن يصبح فى مصر مقر دائم لإقامة السيد الرئيس وأسرته ومركزًا للحكم .

السكن الخاص للسيد الرئيس قبل توليه السلطة أمر شخصى يخص سيادته ترعاه

الدولة وتحافظ عليه كملكية خاصة ، ولقد حان الوقت ليصبح للسيد الرئيس وأسرته مقر إقامة كسكن رئاسى ، ويصبح محل اهتمام الدولة المصرية حيث مر الوطن مصر بمراحل كان فيها مقر الملك القصور الملكية ، وبعد الثورة انتقل محل إقامة السيد الرئيس لمنشية البكرى ثم إلى الجيزة ومنه إلى مصر الجديدة .

وكذلك الحال لمؤسسة الرئاسة فليكن مقر الحكم أيضًا ثابتًا لا يتغير ، فإذا ما تحقق مقر ثابت لإقامة السيد رئيس الجمهورية وأسرته يقيم فيه أثناء فترة الرئاسة ، وكذلك المؤسسة الرئاسية بحيث يصبحان رمزًا من رموز الوطن .

٢- التوازن فى العلاقة بين السلطات الثلاثة وضمان عدم هيمنة السلطة التنفيذية على بقية الاختصاصات الدستورية التى ناطها المشرع الدستورى بالسلطة التشريعية والقضائية وهو أمر يستحق ضرورة المراجعة حتى لا يظل موضع تساؤل وحيرة وشك فى جدية الإصلاحات السياسية.

ويظل مطلب الديمقراطية والإصلاح السياسى يمثل خطوة ضرورية لا غنى عنها لما تنتجه الديمقراطية من مناخ موات للتنمية عبر ترسيخها لمبادئ الشفافية والمساءلة التى تساعد بدورها على إرساء قواعد الإدارة البناءة والناجحة ، علاوة على أن أجواء الحرية من شأنها أن تطلق العنان للإبداع الفكرى والابتكار العلمى الذى يأخذ بأية أمة إلى مصاف الأمم الناهضة بعد أن يتجاوز بها الفجوة الرقمية ويلحقها بركب الثورة العلمية .

ولن يكون ممكنًا الحديث عن الأمان الاجتماعى إلا إذا توصل المجتمع المصرى إلى حل جذرى لما يمكن أن نطلق عليه عصر الأمان السياسى للمواطن المصرى .

إن هناك مسافة يستشعرها المواطن العادى بكل بساطة بين ما جرى من إصلاح وتغيير سياسى من ناحية ، وبين ما يصدر عن الأحزاب وما يجرى فيها على مستوى

المواقف والخطط والتركيب والبنية ونوعية الخطاب الحزبى من ناحية أخرى .

إننا نعيش حالة من الضعف العام نتاج عقود أفرزت عن عمد وتخطيط بالغ المهارة ، مجتمعات مفتتة فقدت القدرة على إيصال صوتها إلى حكامها بشكل حضارى .

فهناك مجتمعات أقل منا حضارة تخرج فى مظاهرات سلمية وتقوم بإضرابات عن العمل للتعبير عن مطالبها ، لكننا لا نستطيع ذلك لأننا بأخلاقياتنا الحالية وميراثنا لا نعرف كيف نتظاهر بدون إتلاف ممتلكات الغير وممتلكات الدولة التى هى فى الأصل لنا.

إن الحل فى أيد الحكومات التى بإمكانها أن تتخذ القرار وتساعد المواطنين على الخروج من أزمتها وتبدأ فى غرس ثقافة جديدة فى نفوسهم ثقافة العمل والمشاركة والمساءلة والمحاسبة وتداول السلطة وآداب الاختلاف فى الرأى والتعددية الحزبية الحقيقية وحرية التعبير وعدم اضطهاد المخالفين فى الرأى ، هذه هى ثقافة الديمقراطية التى نتمنى أن يتجرأ أحد ويبدأ فى تطبيقها .

كما أن العدالة تقتضى حصول الأحزاب على نفس المميزات التى حصل عليها الحزب الوطنى ومن قبله حزب مصر والاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى وهيئة التحرير من أى جهات حكومية أو تخضع ميزانيتها لرقابة الدولة ، سواء فى صورة أراضى أو مبانى أو وسائل نقل أو منقولات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولا يحق لأى سلطة فى مصر بيع ممتلكات الشعب وهو ما أطلق عليه بسياسة الخصخصة ووقف كل إجراءاتها لحين طرح المشروع أو المؤسسة أو الهيئة أو المصنع بكل تفاصيلها أراضى ومنشآت ومعدات وموجودات وقوى بشرية وموقف مالى على الشعب للاستفتاء .

وكذلك اتخاذ الإجراءات الضرورية لعودة الروح للنقابات ورفع يد السلطة عنها ، وعدم فرض تيارات عليها بالتوازى مع حظر الأنشطة الدينية بها بموجب قوانين ولوائح تعدها النقابات النوعية ويراجعها مجلس الدولة والمجالس التشريعية .

لقد حان الوقت لقصر النشاط السياسى والترشيح لأى مواقع أو انتخابات على الأحزاب دون سواها ، وإلغاء فكرة المستقلين ، فالترشيح يكون لحزب سياسى قائم له برنامجه وأجندته يلتزم بها المرشح ولا يجوز بعد نجاحه الانتقال لحزب آخر فهو ليس اختيارًا له .

وقصر الأنشطة الدينية على المؤسسات والجمعيات الدينية بجانب النواحى الاجتماعية والصحية دون غيرها مع التزام الفضائيات والإذاعات والمواقع بالقيم والتركيز على السلوكيات وآداب المعاملة وقواعد الإيمان .

رفع الحظر على إنشاء دور العبادة وصيانتها بشرط إقامتها بضوابط تليق بها وقدسيتها ، وعدم الربط بين إقامتها والإعفاء من أى التزامات للدولة فمن يقيمها فهى خالصة لله وجزاءه فى الدنيا والآخرة وليس مقابل الإعفاء من أى ضرائب أو رسوم .

٣ - استعادة الشعور بالانتماء والمواطنة :

إقرار وتنفيذ حق كل المواطنين فى الحصول على حقوقهم من كل الأجهزة والمؤسسات داخل وخارج مصر بأيسر السبل التى تحقق لهم آدميتهم ومصريتهم .

فالمواطن داخل بلده وعلى أرض مصر يعلن عن وعى أو لا وعى أنه فى حاجة للشعور القوى بأنه مواطن وأنه مصرى ، وأنه ينتمى إلى هذا الوطن الذى نحبه ونعشقه برغم كل شيء قد يصيبنا بالإحباط .

فهناك مظاهر ومؤشرات عديدة تستلزم منا مجتمعًا مدنيًا ودولة ، وقفة شجاعة

لكى نستعيد هذا الوطن ونستعيد الشعور بالمواطنة .

إن المواطن المصرى قد فقد إلى حد كبير سمة المواطنة فهو لا يحترم القانون ، بل يخاف من الأمن وهو لا يرى أن له دورًا يؤديه كمواطن بل هو مهمش عن المشاركة فى حل المشاكل التى يمر بها وطنه التى تمسه نارها وتمس حياته بصورة مباشرة ، ومن ثم فقد نأى بنفسه عن المشاركة السياسية كمواطن بعد أن شعر أنه يعانى من غربة فى وطنه ، فالأوضاع الاقتصادية تلتهم حياته والتمايز الطبقى جعله يشعر بعدم الانتماء حتى فى حدوده الدنيا ، خاصة بعد أن وصل التمييز بين المواطنين إلى مرحلة شراء القادرين وذوى المناصب والمراكز لامتحانات الثانوية العامة المؤهلة لدخول بعض الجامعات الحكومية والتى تتميز دومًا بالتكافؤ والعدالة والشرف .

إن مفهوم المواطنة الذى يقوم على تحديث العلاقة بين المواطن والدولة وضمان حقوقه فى الخدمات سواء فى الصحة أو فى التعليم أو فى الخدمات الاجتماعية والعامة ، على نحو يحفظ حقوقه وكرامته فلا تبقى هذه الكلمات مجرد دخان فى الهواء بل يتوقع المواطن أن يراها تترجم عمليًا على أرض الواقع فى تعامله مع المصالح الحكومية وفى إدارات المرور وأقسام الشرطة وفى المدارس والجامعات وفى إدارات الجمارك والموانى الجوية والبحرية والبرية وفى الوصول والسفر ومشروعات الاستثمار ، وينال كل ذى حق حقه وتختفى سوء المعاملة والاحتجاز فى أقسام الشرطة دون سند قانونى .

والمواطنة ركيزة اجتماعية تمنح الفرد خصوصية تميزه عن غيره من مواطنى الدول الأخرى ، وهى خصوصية توجد لديه الشعور بالانتماء وهو شعور يقوى لدى المواطن ويتعمق بمقدار ما تكفل له الدولة حقوقه الأساسية .

والمواطنة مناخ ثقافى يسهم فى تحقيق التجانس الاجتماعى بين الأفراد جميعًا

ويعمق القواسم المشتركة .

إن اللحظة البسيطة والعابرة التى يتفاعل معها الشخص عند رؤيته لعلم بلده أو سماعه لنشيدها الوطنى هى على بساطتها لحظة كاشفة عن حقيقة شعوره بفكرة المواطنة ، والواقع أن حاجتنا اليوم إلى ترسيخ وإعلاء قيمة المواطنة بكل ما يتفرع عنها من متطلبات قانونية وسياسية واجتماعية وثقافية ، لم تعد ترفًا أو تنظيرًا بل أصبحت ضرورة .

فلا أقل من أن يستفتى المواطنون فيما يخصهم من قوانين وقرارات قبل أن تدخل إلى مراحل التنفيذ وخاصة تلك التى تمس صميم ممارستهم الحياتية اليومية ، وأن نأخذ بعين الاعتبار كل حقوق المواطنين وآرائهم وأن نشعرهم بأنهم محور اهتمام الدولة ، وأن تلك القوانين والقرارات توضع من أجلهم جميعًا .

وأن يتم التأكيد على حق الشكوى وواجب الرد على الشكوى ومبدأ المساواة فى المعاملة وتوسيع البدائل ، والاختيارات أمام الناس فى تلبية الاحتياجات المختلفة ، وتعميق المشاركة على جميع المستويات واحترام الفرد ، احترام خصوصيته ، احترام طفولته ، احترام كهولته ، احترام فقره ، احترام ثروته ، احترام عمله ، احترام حاجته ، احترام راحته ، احترام إنسانيته ، احترام مصريته .

إننا نحتاج إلى قانون ضد التمييز يرى النور وعدم الربط بين الدين والسياسة وإشاعة ثقافة التنوع .

٤- وقف كل أشكال الاستهتار أو الحط من قيمة المواطن المصرى .

ويظهر ذلك جليًا عند حديثنا عن تعويض وحقوق المواطنين جراء حادث طائرة فى مصر أو فى أمريكا أو على شواطئ البحرين أو ... إلخ .

أو مواطنين ماتوا غرقًا فى عبارة أو سفينة أو القطار أو الأتوبيس ، أو مواطنين ماتوا عمدًا بعد أسرهم فى حروب مع إسرائيل أو تعويضات لمواطنين عن غبن وقع عليهم أو أسرهم أثناء عملهم بالخارج ، أو مواطنين ماتوا أو شوهت أجسادهم نتيجة تعرضهم لانفجار ألغام فى الساحل الشمالى أو بسيناء .

نحن نهمل المطالبة بالمقابل والمقابل المجزى لمواطنينا وحقوقهم تحت زعم «بلاش صداع» و«العلاقات مش ناقصة» و«كفاية لحد كده» و«قدر ولطف» و«الحمد الله على كل حال» بينما الدول الأخرى تطالب لمواطنيها فى نفس الحوادث بأضعاف مضاعفة للقدر المقرر للمواطنين المصريين فهل لنا أن نعرف السبب؟! فمثلًا العلاقات اليابانية الأمريكية كانت مهددة بسبب حادث اغتصاب أمريكى كان يعمل فنى فى إحدى القواعد الأمريكية فى أوكيناوا باليابان لفتاة يابانية فى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١م واجتمعا رأسًا الدولتين لفك الاشتباك بشكل يرضى الطرفين ، ترى ما تأثير ذلك على كل من المواطن اليابانى والأمريكى فى سلوكهم وفى علاقتهم بالمجتمع والسلطة والمال العام ، مع أن كل من الجانب الأمريكى واليابانى كانا يتصرفان بشكل طبيعى لمصلحة مواطنيه وفى ٦/ ٧/ ٢٠٠١م أبلغ السفير الأمريكى فى اليابان وزير خارجية اليابان موافقة الجانب الأمريكى على تسليم المواطن الأمريكى للسلطات اليابانية للمثول أمام المحكمة على أن يعين الادعاء اليابانى مترجم له.

٥ ـ تطبيق مبدأ عدم الجمع بين وظيفتين :

فالجمع بين وظيفتين إحداهما تنفيذية أو تشريعية أو قضائية أو حزبية أو إعلامية ، وأخرى من أى نوع وصفة بأى جهة حتى لو كانت قطاع خاص يضر بالمصلحة العامة ويشيع الإحباط ويترك الباب مفتوحًا للشائعات.

فليس هناك منصب لا يضر بالآخر ولو لمجرد شبهة أو شك فى عدم الحيادية ، كما أن عدم الجمع يعطى الفرصة لتوسيع المشاركة وللأمل فى تطبيق ثقافة تداول الوظائف والسلطات .

ويطبق هذا على كل من يتقاضى مرتباته من أموال دافعى الضرائب فى صورة أجور أو مكافآت أو حوافز أو جهود أو بدلات عدا منصب السيد الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيسًا لمجلس الدفاع الوطنى ... إلخ وفيما عدا ذلك لابد من إعادة النظر فيه .

تحقيق المراجعة والتعديل للمصلحة العامة وإعطاء فرص للآخرين وبعث روح وأمل جديد بين الطابور الواقف ينتظر .

كما أنه من الأهمية وقف العمل بالمواد التى تعطى الحق فى العمل نصف الوقت أو إعارة أو ندب لبعض الوقت .

فأما كل الوقت أو لا فهذه وسيلة الالتفاف حول مبدأ العمل مقابل أجر وإحدى وسائل تراجع الأداء والانضباط فى مؤسساتنا.

٦- تعديل أسلوب وطريقة تصريحات المسؤولين بالحكومة والأحزاب والمؤسسات الدستورية وحملات الإعلاميين بين التهوين والتهويل :

الأول على لسان المسؤولين وتغلب عليه نغمة التطمين ، وأن كل شيء على ما يرام وتحت السيطرة فيستخدم المسؤول تعبير (وأحب أطمئنكم) أما الثانى والذى نجده فى أغلب صحف المعارضة والخاصة وأحيانًا الصحف القومية فإنه يتسم بالتهويل والتخويف من عدم قدرة مؤسسات الحكومة على مواجهة الأمور .

وكلا التوجهين غير صحيح ولا يوجد المناخ المناسب للحوار وتبادل الرأى لبناء

رأى عام مستنير ومسؤول .

لا سياسة التطمين المفرط مطلوبة ، ولا سياسة التخويف الزائد مرغوبة ، المطلوب هو احترام عقل المواطن وشرح الآثار المختلفة للمشكلة أو الموضوع الإيجابية منها والسلبية ، وتوضيح تداعيات ذلك على الحياة اليومية له وشرح ماذا تقوم به الحكومة للتعامل مع هذا الموقف ، بهذا ننمى روح المسؤولية لدى المواطنين ونجعلهم مشاركين فى الشأن العام دون تهوين أو تهويل ودون تطمين لا مبرر له أو تخويف لا أساس له .

نريد إشاعة ثقافة العلم وعدم الخوف من مواجهة الحقيقة ؛ لأن الحقيقة تفرض نفسها ولو بعد حين .

٧ – إن قضايا ضبط حالات الفساد من قبل الأجهزة الرقابية ليست كلها قضايا رشوة :

فهل الفساد هو تلقى الرشوة أو الاستيلاء على المال العام أو تبديد عهده فقط؟ يا سادة الفساد أهم وأكبر من ذلك بكثير هو بطء اتخاذ القرار ، وهو تعطيل تنفيذ خطة ، وهو إعادة دراسة مشروع بدون أسباب حقيقية ، وهو استبدال مواد أو خامات أو تقاوى أو سماد أو محاصيل أو مواد غذائية محل أخرى ، هو الاستيراد بدلًا من الإنتاج ، والبيع للمشروعات رغم نجاحها أو بيعها دون محاولات إصلاحها ، هو إعادة الهيكلة الإدارية والإصلاح المالى ، ثم البحث عن مستثمر رئيس بعد دراسات وتقييم لا تمثل الحقيقة .

الفساد يا سادة يعنى إهمال التدريب وإعادة التنظيم ، ورصد مبالغ هزيلة للإحلال والتجديد وتسريح العمال بدلًا من إعادة تأهيلهم ، والحديث عن المعاش المبكر مما يخلق مشكلات ويعقد ويضاعف حجم البطالة فى سوق العمل ، الفساد يا سادة يعنى محاولة الإقناع بالشيء ونقيضه .

كما أن سوء اختيار القيادات فى أى موقع كبر أم صغر وتداخل عوامل الوساطة والمحسوبية والبعد عن الشفافية وتغليب مبدأ أهل الثقة على مبدأ أهل الخبرة هو أعلى درجات الفساد ، فهل تم محاسبة وزير أو رئيس وزراء عن أى من هذه المفاسد من قبل؟!

٨ ـ تداول المناصب ونظرتنا للمسؤولين :

عندنا وزراء ظلوا فى أماكنهم ربع قرن ، وبعضهم طلب إعفاؤه ولكن قيل له : استمر فبقاء الوزير فى المنصب لمدة ويمكن تجديدها لمدة أخرى مع وزارة جديدة على أن يكون بقاؤه مرتبطًا ببرنامج عمل سوف ينفذه ويحاسب عليه حتى يكون الرأى العام قادرًا على محاسبته عما حققه وما لم يحققه ، وفى غياب مثل هذا المنهج يظل الوزير أى وزير فى حالة رعب من أى تعديل وزارى مقبل وفى حالة سريان هذا المبدأ يجعل السادة الوزراء يعملوا بتجرد أكثر .

فالتفكير فى التداول ثم تطبيقه يجعل الوزير يغادر مكتبه مرفوع القامة ، بدلًا من أن يغادره ويبقى متهمًا مدى حياته .

كما يجب تغيير نظرتنا المقدسة لكل من يجلس على الكرس يقابلها نظرة أكثر بشاعة بمجرد ترك هذا المسؤول الكرسى والموقع ، فتهبط به الأرض إلى سابع طبقة وتبدأ مقومات جديدة لحياته ، دعائمها أن يأخذ جرس الهاتف أجازه إلى أجل غير مسمى ويصاب جرس الباب بالخرس ويصبح اليوم سنة من شدة الفراغ ، وتصاب أذن المسؤول بالصمم من قلة الاستعمال حتى لسانه يصبح ليس فى حاجة إليه فلا كلام ولا حوار .

إننا مطالبون جميعًا لأن نتعلم كيف نشعر بالآخرين ، وأن نستعمل الأسلوب السحرى لرفع معنويات المسؤول السابق بتذكيره بإحدى إنجازاته المهمة وسماعه

كلمة شكر وتقدير ، وهذا لن يكلفنا أكثر من مكالمة هاتفية أو زيارة بين الحين والآخر ، نقول له شكرًا حتى لا يقال : إن الطيبة والأصالة المصرية فى أجازة .

٩- الدور الإقليمى لمصر سياسيًا وعلميًا وثقافيًا وإعلاميًا :

بدون تطوير داخلى فى مصر فإن الحديث عن دور مصر الإقليمى سوف يظل كما هو لا تعززه القدرات والإمكانيات ، حيث بات واضحًا أن أمن مصر لا ينفصل عن أمن المواطنين المصريين وحقهم فى العمل والمسكن والحياة الحرة الكريمة ، وهذه كلها لا تتحقق إلا من خلال التركيز على قضايا وتحديات الوطن فى الداخل ، فعصر الجرعات الصغيرة لم يعد كافيًا للتعامل مع تحديات مصر المختلفة ، وشيوع اليأس من الإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى وجلد الذات القومية ، والادعاء أن مصر ليست لديها ما تقدمه للمنطقة ، وإنها غير قادرة على إصلاح ذاتها ؛ لأن الفساد طال كل شيء ، وأن عدم الكفاءة فى الوظيفة العامة وفى القطاع الخاص أصبح يمثل أبرز الخصائص السلوكية للموظف العام ، وللعاملين فى القطاع الخاص ، والتعليم فاشل وإدارة المدن فاشلة ، والمحليات فاسدة ، والحديث عن تضخم البطالة وشيوع المحسوبية والوساطة والرشوة واختلاس المال والعمولات والجرائم .. إلى آخره ، كلها محاولات تمثل أمنيات لقوى عالمية وأخرى إقليمية ضمن سياسات الفوضى الخلاقة ، لكن علينا بالتنمية البشرية وبإرادة قوية مستمرة ورؤية واضحة دفع الدور الإقليمى لمصر لمكانه الطبيعى الذى تستحقه .

صحيح أن مصر مرت بتجارب كثيرة حولتها عبر العصور من الدولة الرائدة والأكثر أهمية فى العالم فى عصور مختلفة إلى مجرد دولة ساعية إلى النمو ذات دخل منخفض وذات معدلات عالية من الفقر ومستوى متدنى من التعليم ، مما أدى إلى أن يتطاول عليها من هم دونها حضارة وتاريخًا ، لكن مصر ما زالت رغم كل شيء

تحتفظ بخصائص تؤهلها ، إذا استخدمت هذه الخصائص بتخطيط سليم متكامل ومتناسق وخبرات أبنائها ومسؤوليها السابقين والحاليين للريادة فى كثير من المجالات خاصة مع مالها من مزايا نسبية فى العالمين العربى والإفريقى وكذلك الإسلامى .

إن ترتيب البيت من الداخل يعطى مصر القدرة على مواجهة الضغوط مهما كان مصدرها واحتفاظها بأبنائها مهما كانت المغريات وتدعيم دورها الإقليمى مهما كانت الأحقاد .

يقول الدكتور جمال حمدان فى كتاب شخصية مصر .. دراسة فى عبقرية المكان :

« الواقع أن مصير العرب مصرى حضاريًا ، كما أن مصير مصر عربى سياسيًا. فالعرب بغير مصر (كهاملت بغير الأمير) ، ومصر لا مستقبل عالمى لها خارج العرب .

غير أن على مصر ، كما على العرب ، أن ترتفع إلى مستوى التحدى والمسؤولية: الأولى بأن تعطى العرب قيادة عبقرية جديرة قادرة لا قيادة قميئة عاجزة خائرة ، والثانية بأن تعطى مصر كل شحنة وطاقة من القوة المادية والمعنوية تدير بها الصراع. إن مصير مصر ومكانتها فى العالم سيحدد مصيرها ومكانتها فى العالم العربى ، سيحدده مصير فلسطين.

لقد اعتمدنا أكثر مما ينبغى على تاريخنا وأمجاده ، ولعلنا كنا نستعمل تاريخنا المجيد وحضارتنا العريقة كسلاح سياسى ضد الاستعمار تأكيدًا لذاتنا ورفعًا لروحنا المعنوية فى الصراع ، وهذا حق مشروع وواجب ، إلا أننا أسرفنا على أنفسنا فى استعماله حتى بتنا فى خطر الهروب من الحاضر إلى الماضى بانتظام ، فنحن ما زلنا نعيش على أطلال وأحداث تاريخية ، (كأم الدنيا) و(أم الحضارة) ... إلخ ، وما زلنا

نتعاطى هذه المكيفات التاريخية وندمن هذه المخدرات المعتقة التى أصبحت تستثير إما السخرية أو الإشفاق إما من الأعداء أو من الأصدقاء (وحديثًا أيضًا من الأشقاء).

ففى عصر البترول العربى الخرافى، نخدع أنفسنا وحدنا إذا نحن فشلنا فى أن نرى أن وزن مصر وثقلها، حجمها وجرمها، قامتها وقيمتها، قوتها وقدرتها، بين العرب وبالتالى أيضًا فى العالم ككل، قد أخذت تتغير وتهتز نسبيًا فى اتجاه سلبى وإن كانت هى ذاتها فى صعود فعليًا من هنا، فإن مصر فى وجه هذه المتغيرات بحاجة ماسة جدًا إلى إعادة نظر حادة فى ذاتها وإلى مراجعة للنفس أمينة وصريحة، بلا تزييف أو تزويق، بلا غرور أو ادعاء، بلا زهو ولا خيلاء، ولكن كذلك بلا تهرب أو استخذاء، وبلا تطامن أو استجداء »[1].

وبتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠٠٩م نشرت صحيفة الأهرام مقالًا للدكتور مصطفى الفقى تحت عنوان (حوار العصر ... مسألة دور مصر) يقول فيه:

« إن الحديث عن وراثة (الدور المصرى) واحتلال بدائل أخرى له هو حديث يفتقر إلى الصدقية والدقة؛ لأن الدور ليس منحة من أحد، لكنه معطى تاريخ وجغرافى لا يمكن العبث به، وهو أيضًا ليس ثوبًا نرتديه حين نشاء ويخلعه عنا من يريد، فالدور أكبر وأهم وأعظم من كل ذلك، ومن يقل: إن إيران الثورة الإسلامية تحاول أن ترث الدور المصرى فى المنطقة مخطئ؛ لأن إيران إذا امتلكت التأثير الدينى فهى لا تملك الأداة الثقافية التى اعتمدتها مصر فى القرنين الأخيرين، وإذا امتلكت طهران قوة المال تشترى به الأعوان والخلصاء وتجند للمريدين والأصدقاء؛ فإن ذلك لا ينهض وحده ثمنًا لدور يدوم، أو مكانة إقليمية تستمر،

---

(١) شخصية مصر .. دراسة فى عبقرية المكان د. جمال حمدان.

وليتذكر الجميع أن الاتحاد السوفيتى السابق قد دخل المنطقة من البوابة المصرية فى العصر الناصرى ، وخرج من البوابة نفسها بقرار من الرئيس السادات ، كما أن عام ١٩٧٤م كان هو عام التوقيت العربى لقبول النفوذ الأمريكى فى المنطقة ، عندما زار الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون مصر إيذانا بطى صفحة الماضى ، وتطلعات لعلاقات أفضل مع الدول العربية ، فمصر هى البوابة التى يدخل منها من يريد الوصول إلى الشرق الأوسط ، ويخرج منها من تلفظه شعوبه أو نظمه ، كما أن مصر هى قاعدة الأحلام الإمبراطورية فى الشرق الأوسط ، سعى إليها الإسكندر الأكبر ، ووفد بعده بعدة قرون نابليون بونابرت ، وكلاهما مدفوع بأحلام عريضة وآمال واسعة فى إمبراطورية شرقية كبرى ، وبالمناسبة فإن مصر ينبغى ألا تضيق بغيرها أو تتبرم من دور يسعى إليه شقيق لها ــ صغيرًا كان أو كبيرًا ــ فالساحة مفتوحة للجميع ولكل دولة تجتهد نصيب ليس مقتطعًا من سواها ولا مخصومًا من غيرها .

إن خفوت الدور المصرى أحيانًا هو قرار إرادى تقوم به الدولة المصرية بسبب ظروفها الداخلية أو مشكلاتها الإقليمية لكنه لا يرتب أبدًا قيدًا على المستقبل أو مصادرة على المطلوب إذ إن استئناف الدور لا يحتاج لأكثر من إرادة سياسية وأدوات بديلة وديناميات متحركة ، وأنا أدعو هنا إلى أن يكون الدور الإقليمى لمصر دائم الاشتباك فى قضايا المنطقة ، فهو طرف فى مشكلة الملف النووى الإيرانى ، وطرف فى الدور السياسى التركى ، وطرف أساس فى العلاقات العربية الإسرائيلية فضلًا عن مساحات أخرى للحركة أدعو لاقتحامها بشدة وأعنى بها الدور الإفريقى لمصر ، والدور الإسلامى أيضًا وكلاهما يفتح شهية الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إذا تعاملت مصر فى هذين الملفين بدلًا من أن يحتكر الصراع العربى ــ الإسرائيلى دور القاهرة ويختزل الجهد المصرى فيه ، ولعل الدور المصرى فى إفريقيا خلال

عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى هو خير شاهد على ذلك ، ونحن جميعًا نتطلع إلى يوم تعود فيه جذوة الحماس المصرى لدورها الإفريقى والإسلامى مثلما هو الأمر لدورها العربى ؛ لأن العائد فى النهاية ليس سياسيًا فقط ولكن له مردوده الاقتصادى الكبير والثقافى الواضح ، وها هى دولة جنوب إفريقيا بعد سقوط سياسة الفصل العنصرى «الأبارتيد» وعودة الدولة الجديدة إلى الساحة الإفريقية والدولية ، فخسرت مصر أمامها استضافة (المونديال) ومقر (البرلمان الإفريقي) وتصارع معها الآن مقعد واحد فى مجلس الأمن عندما يحين وقت المواجهة لذلك لا أريد لأحد أن يتصور ولو للحظة أن مسألة الدور الإقليمى هى مجرد شعار سياسى أو مخرج وطنى من أزمات داخلية ؛ لأنها أكبر من ذلك وأهم وأعظم »[(١)] .

١٠ ـ الحد من حديث المسؤولين الدائم فى الحكومة ومؤسساتها والحزب عن :

أ ـ ندرة المياه ، وأننا فى طريقنا إلى مشكلة حقيقية حتى نبرر بطء عمليات استصلاح الأراضى رغم وجود كل مقومات نهضة الاستصلاح والزراعة .

ب ـ تزايد سكانى يلتهم كل نجاح اقتصادى حتى نبرر ضعف الأداء وقلة الناتج القومى وتراجع معدلات الإنتاج الزراعى والصناعى والعلمى ، وأخيرًا الحديث عن أن الانفجار السكانى ظاهرة خطيرة تهدد المواطنة «الأهرام ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٩م » .

إنه حديث العجز وقلة الحيلة ، فإذا كنا بمياه النيل ومياه جوفيه وأمطار وسيول وبحيرات مياه عذبه ومالحة ومشروعات تحلية مياه ونتحدث عن ندرة مياه ، فماذا يقول الأشقاء العرب فى الخليج ؟! هم لديهم بترول وغاز وفير ونحن لدينا مياه

---

(١) الأهرام فى ١٦/ ٦/ ٢٠٠٩ م.

بأنواعها وهى وفيرة ولتر البترول أو البنزين يعادل فى التكلفة لتر المياه أو أقل ، إضافة إلى أننا نمتلك كمية لا بأس بها من البترول والغاز ، صحيح إننا نتحدث كثيرًا ونصور كثيرًا ونلقى بيانات وأحاديث كثيرة حول اكتشافات جديدة منذ عام ١٩٥٢م إلا أننا نبتعد كثيرًا عن الحقيقة .

أما عن التزايد السكانى فماذا عن الهند واليابان وماليزيا وقد تحولت الزيادة السكانية من عبء إلى ميزة نسبية تحقق معجزات اقتصادية وعلمية ، وهو بفضل التنمية البشرية والإدارة الرشيدة والإرادة الصلبة .

١١ ـ إعادة دراسة ملف المساعدات والمنح والقروض من مختلف الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية والتآخى بين المدن الأجنبية والمدن المصرية وأسباب الإخفاق والنجاح منذ ١٩٥٢م وحتى الآن فهو يمثل واحدًا من العوامل التى تركت آثارًا سلبية فى نفوس المواطنين بسبب الغموض وما يحيطه من شكوك .

١٢ ـ زيارات رئاسية ورئاسة مجلس الوزراء والوزراء ورجال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى بصفة مستمرة ودورية إلى المنطقة الغربية بما فيها سيوة وتوشكى وشرق العوينات والمنطقة الجنوبية بأسوان والنوبة ، حلايب وشلاتين والمنطقة الشرقية (مرسى علم / الغردقة) وسيناء الشمالية والوسطى والجنوبية (دير سانت كاترين ونويبع والطور ورفح) وعقد الاجتماعات بتلك المناطق لدراسة المشكلات المتعلقة بها ووضع الدراسات بالحلول موضع التنفيذ والمتابعة الدورية ومحاسبة المسؤولين على أساسها .

إن مصر ليست القاهرة ولا ٦ أكتوبر ولا التجمع الخامس ولا مارينا ولا شرم الشيخ وأنها فى مجموعة مناطق حرة يمكن إتاحتها على حدود مصر مع السودان ، وأخرى على حدود مصر مع ليبيا يكون فيها مشروعات اقتصادية وثقافية وتعليمية

وخدمية وعمرانية متكاملة (زراعى + صناعى + تجارى + وسائل نقل + مدارس + جامعة + شرطة + مستشفيات + بريد + خط سكك حديد + محطات نقل ركاب برى + كهرباء + غاز + اتصالات + وسائل إعاشة + مياه + صرف) .

١٣ـ تعديل وتجديد منهج العمل الإعلامى :

ليكن تركيز وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة على أن العلم هو الطريق للنجاح والترقى وليس المال هو المفتاح السحرى للشهرة والنجاح ، فالأضواء يجب أن تسلط على كل صاحب فكر أو أستاذ جامعى أو باحث أو رجل اقتصاد أو رجال بنوك ... إلخ ، ومقدار الجهد الذى بذله كل منهم ، وإعطاء ذلك مساحة حقيقية فى وسائل الإعلام على حساب المساحات المخصصة لنجوم الكرة ونجوم الفن والراقصات ، فهذا من شأنه بلورة قيم إيجابية نحو التعليم وكذلك نحو العمل وبذل الجهد .

التقليل من حجم ما ينشر عن الفساد وخصوصًا أفلام ومسلسلات المخدرات والخلاعة وبروز الأخلاق الفاسدة ، والاستيلاء على المال العام والسرقة والرشوة والوصول لفرص العمل بطريق فاسد.

مطلوب من الحكومة ومؤسساتها ووسائل الإعلام عندما تتحدث عن إنجاز بالأرقام أن تترجمه إلى صور حية وتفاصيل عن المشروع بالتكلفة ومدة الانجاز ووصف للمشروع ومكانه تفصيلا.

تأكيد مشاركة المواطن بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الدين وجوانب التميز فى الأمانة والعلم والأمن والقوة والعمل.

الربط بين الأحداث والقيم الدينية كالدعاء لله بالشكر على الأكل وحفلات المؤسسات الخيرية فى المناسبات ، وإبراز العمل التطوعي.

تأكيد قيم الجماعة والارتباط بمؤسسات المجتمع المدنى وتواجد المؤسسة الدينية فى الأعياد والعمل الاجتماعى والتطوعي.

إظهار قيم الالتزام بالضرائب ونبذ الكذب ونبذ الاغتصاب والتحرش واحترام الرموز حتى عند نقدهم.

تأكيد حقوق المواطن عند القبض عليه أو محاكمته.

إننا نعرف نظريا قيم التقدم ونملك ترسانة تشريعية حديثه تحمى الحقوق وتصون الحريات وتنظيم العلاقات ، لكن ما ينقصنا حقًا هو منهج التفكير القادر على تحويل المعرفة النظرية لقيم التقدم إلى سلوكيات وعادات ، وعلى تطبيق النظام والأطر القانونية لتصبح ثقافة لا نصوصًا ما نحتاجه حقًا هو تلك الروح القادرة على إثارة حماس المواطنين واستثارة إرادتهم .

نحتاج إلى جهاز إعلامى (رسمى أو خاص) متجدد فى الفكر ومنصف فى الأداء ليست وظائفه فقط التسلية ومضيعة للوقت فى عصر صار الحرص على الوقت وكيفية استثماره من أهم سماته وأهدافه ، إعلام يفصل بين المصالح الخاصة والرسالة الإعلامية مبتعدًا عن كافة أشكال الإثارة والابتذال.

ثالثا: القدوة :

القدوة تعنى دور نخبة رائدة أو كادر بشرى من القيادات التى تجسد قيم التقدم ، وهذا الدور يمثل أداة التطوير الأساسية ، مما يعنى أن دور القدوة والنموذج هو مفتاح جوهرى لا بديل عنه للخروج من الواقع الذى نعانيه بجميع ظواهره ، إنه حين يتعلق الأمر بأحداث تغير فى كل ما هو قيم ومعايير وأنماط تفكير وسلوك إنسانى فالشيء الوحيد الذى يجدى بحق هو دور النموذج والقدوة الإنسانية الحية التى يعايشها المواطن ، المعلم القدوة ورئيس العمل القدوة والوزير القدوة

والمؤسسة القدوة لن يتغير شيء بأى صورة فعالة ما لم يتجسد السلوك فى نماذج تعيش بيننا ملء سمعنا وبصرنا.

القدوة موجودة بالفعل ولكنها كامنة ومعطلة يقيدها ويحبطها ويجسم على أنفاسها وأنفاسنا جميعًا مناخ من الركود والجمود والفساد أورثته تراكمات طويلة ومركبة ولعل أبرز مثال على ذلك من تاريخنا القريب هو حرب ١٩٧٣م والإنجاز الذى تحقق وقتها من خلال التخطيط المحكم والعمل المنظم وفق أهداف واضحة ومحددة .

إن دور النموذج والقدوة التى خرجت بالوطن مصر وبالأمة العربية من هاوية الهزيمة لم تمتد بدرجة كافية إلى الأداء العام للمجتمع بعدها ، وعادت الأمور للانحدار بالتدريج إلى الوضع الذى نعيشه ، فقد أدت القدوة ما عليها مع الضباط وجنود القوات المسلحة فهم كمواطنون أدوا ما عليهم وانتهى دورهم ، ولكن يبقى من الدرس أننا نملك إذا أردنا من يقوم بدور النموذج والقدوة ، وأن واقعنا مضيئًا بنماذج ورجال ونساء ومؤسسات عامة وخاصة ، منها ما هو ظاهر ، ومنها ما هو بعيد عن الأضواء أمكنها فى وقت معقول أن تقدم قدوة حية للعمل المتقن والإنجاز الذى يضرب به المثل.

من ناحية أخرى فإن توليد النماذج التى تقوم بدور القدوة وتكاثرها يتطلب مناخًا ديمقراطيًا أكثر فاعلية واكتمالا يتيح من خلال الحوار والتفاعل الحى نضجًا حقيقيًا للوعى ومتابعة جماعية يقظة لمعايير الاختيار ومستويات الأداء ، كما يسمح بنمو كيانات وقيادات متجددة قادرة على الحركة الذاتية والفعل الخلاق فى مواجهة التحديات.

نماذج للقدوة من العلماء ورجال الاقتصاد والأطباء والسياسة وصناعة المجتمعات الجديدة :

١ ـ كتب الأستاذ / لبيب السباعى فى الأهرام بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠٠١م تحت عنوان (أساتذة ولكن) مايلى: « فى جامعاتنا عشرات بل مئات من العلماء الذين يعرف العالم قدرهم فى مجال تخصصاتهم العلمية ، ولكن لأن حياتهم كلها تبدأ وتنتهى فى مجال العلم فقط دون إتقان أو حتى دراية بفن العلاقات العامة تتراجع إخبارهم ومكانتهم عن الذكر ، إلى أن نكتشف بعد سنوات طويلة أنه كان بيننا أحد الكنوز العلمية وساعتها فقط نشدو بمكانته وقيمته العلمية !! الدكتور/ جمال حمدان ظل بين أساتذتنا سنوات طويلة يعانى من التجاهل وعدم التقدير إلى أن رحل عن دنيانا فأدركنا قدره ومكانته ، من هؤلاء القمم الدكتور شوقى ضيف الذى رفض أن يتقدم لترشيح نفسه لأى جائزة أيًا كانت قيمتها ، منهم الدكتور العالم على مؤنس الذى يهرب من الأضواء والنجومية رغم تقدير الأوساط العلمية له كعالم له مكانته الدولية فى أمراض الجهاز الهضمى ، ومنهم الدكتور أحمد مستجير أول من تحدث فى مصر كلها عن الهندسة الوراثية ، ومنهم الدكتور محمد القصاص العالم الذى كرمته المؤسسات الدولية ، ومنهم الدكتور جلال السعيد أحد الرموز الدولية فى أمراض القلب ، منهم الدكتور محمد أبو الغار ، ومنهم الدكتور محمد غنيم الذى جعل من مركز المنصورة الطبى نموذجًا عالميًا لعلاج الكلى وغيرهم من الذين لا يتسع المكان لحصرهم ، وكلهم تجمعهم صفة واحدة وهى أنهم منحوا حياتهم بالكامل للعلم وتركوا ميدان العلاقات العامة وفن التسويق لآخرين غيرهم »[١].

٢ ـ مشروع لصناعة إنسان مصرى جديد كتب د / إسماعيل عبد الجليل عن

---

(١) الأهرام فى ١٩/ ٢/ ٢٠٠١م.

تجربة الدكتور إبراهيم أبو العيش فى مشتول السوق - مركز بلبيس شرقية بصحيفة الأهرام يقول :

« صناعة مجتمع جديد يجمع بين ما تنفرد به العبقرية الألمانية من مقومات الإدارة وما تختزنه الشخصية المصرية من طاقات كامنة ومدفونة تحت وطأة البيروقراطية العظمى ، والتى قرر الدكتور إبراهيم أبو العيش أن ينازلها فى قصة كفاح صعبة استغرقت سبعة وعشرين عامًا ، لم تدفعه لحظات الإحباط واليأس من خلالها إلى فكرة العودة إلى ألمانيا هروبًا من سياط البيروقراطية ، بل زادته إصرارًا على تحقيق طموحاته فى تحرير الطاقة المصرية الكامنة ، وخلق مجتمع حضارى منتج فى الظهير الصحراوى لقريته وموطن رأسه (مشتول السوق) ، يضم حقولًا للزراعات العضوية النظيفة للنباتات الطبية والفاكهة والخضر ، ومصانع للنسج وإنتاج أدوية ومشروعات من مستخلصات الأعشاب تصدر منتجاتها إلى أسواق العالم بأسماء فرعونية إيزيس وهاتورو.. وكعلامة للجودة والتميز ، وتأتى لنا بملايين العملات الصعبة لتفتح بيوتًا وأرزاقًا لعشرات الآلاف من المصريين ، وتوفر لهم الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية داخل زمام المجتمع الجديد بعيادات ومدارس وأكاديمية للفنون يديرها أعضاء المجتمع بأنفسهم .

والنموذج الذى نجح أبو العيش فى صناعته خرج من حدود محافظة الشرقية إلى العالمية باعتبارها نموذجًا يترجم على أرض الواقع مفهوم التنمية المستدامة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وكرمته عليها منظمات دولية عديدة وآخرها مؤسسة نوبل باعتباره صاحب فكر وليس صاحب مال.

وتسابقت شبكات الإعلام العالمية فى نقل نموذج مجتمع بلبيس الذى لم يحظ للأسف بنفس القدر من اهتمامنا به باعتبار أن زامر الحى لا يطرب ، بل تطوع

البعض للفتوى أن هذا النموذج التنموى هو فرنجة أفقدت أهل القرية هويتهم الريفية تحت تأثير غسيل مخ ، انبهارًا وإعجابًا بالمجتمع الألمانى ، وهى قضية تستحق أن نناقشها بصراحة ولا نخجل من طرحها لسبب أو لآخر ، وبالأخص أنها ليست قضية خاصة بهذا النموذج فقط ، بل يتكرر الحديث الهامس عنها مع كل محاولة إصلاح وتطوير يخالف ما اعتدنا عليه ولو كان سيئًا .

وبمناقشة أصحاب هذه المزاعم نكتشف أمرًا فى غاية الغرابة : وهو إنكارهم لحق أهل القرية فى ممارسة ما يتاح لأهل المدينة وهو أمر لا مبرر له ما دامت الممارسة فى الإطار الأخلاقى والدينى للمجتمع ، ممارسة أطفال القرية الفقراء للموسيقى والغناء والتمثيل ليست حرامًا ، واحترافهم لهواية الرسم والصناعات اليدوية داخل أكاديمية الفنون تطلق طاقتهم الفطرية الكامنة ليست حرامًا ، بل إن تزاوج القيم الألمانية المعروفة للمجتمع الصناعى من دقة الأداء والانضباط فى إدارة العمل والمواعيد ومراعاة النظافة إلى آخره ، مع واقع عاداتنا وتقاليدنا كمجتمع زراعى صنع نموذجًا حضاريًا يلعب دور البطولة فيه الإنسان وهو مفتاح النجاح أو الفشل لكثير من مشروعات القطاع الخاص التى ترتكز فى معظم الأحوال على عائد دورة رأس المال دون أى مراعاة لأهمية التنمية البشرية ، والتى اهتزت مشاعرى والحاضرين معى لنتائجها ونحن نتابع مشاهد تكريم عمال وموظفين بسطاء يقلدهم رئيس العمل نياشين على صدورهم تقديرًا لجهودهم مع انطلاقة بروجى يعزف ، نوبة صحيان ، العسكرية المعروفة وكأنها تريد إيقاظ الحاضرين من الغفلة التى نعيشها مع صوت يشدو من بعيد ، ابحثوا عن الإنسان ، ابحثوا عن الإنسان !

وفى صباح يوم ١٣/ ٥/ ٢٠٠٩م وعلى قناة النيل (قناة مصر الإخبارية) الساعة الخامسة صباحًا شاهدت بالصدفة برنامجًا عن تجربة د.أبو العيش فى شرق مصر تم

إعداده عام ٢٠٠٤م بمناسبة حصوله على جائزة من سويسرا باعتباره أحد أفضل عشر رجال فى عالم الاقتصاد والاجتماع على مستوى العالم استطاعوا أن يحققوا التطور والعدالة ، لكن الغريب إذاعة هذا البرنامج المتميز المملوء بالقيم والعطاء فى وقت أغلب المواطنين المصريين نيام فى سبات عميق حيث الصباح الباكر ، بينما نشاهد برامج وكليبات وأغانى الضياع والانحلال تذاع عندما يكون المواطنون أمام شاشات التلفزيون نريد التغيير إذا كنا جادين .

٣ ـ دكتور مصطفى السيد :

قلد الرئيس الأمريكى جورج بوش ميدالية العلوم الوطنية لعام ٢٠٠٧م للبروفيسير مصطفى السيد وهى أرفع وسام علمى أمريكى فى احتفال خاص بالبيت الأبيض وسط حشد من العلماء وكبار الشخصيات ، إن أكثر مالفت انتباهى فى الدكتور مصطفى السيد هو ترجمته لفضل الوطن عليه بأعمال حقيقية وليس بكلمات من خلال إشرافه وتعاونه الحالى مع العديد من معامل أبحاث النانو فى مصر وكذلك توفير فرص الدراسة بأمريكا لعدد من الطلبة المصريين ، فقد تلقى تعليمه منذ نعومة أظفاره بمدارس مصرية حتى التحق بكلية علوم عين شمس وتخرج فيها عام ١٩٥٢م ، واستكمل بعدها دراساته العليا بأمريكا فى مجال ادكيمياء الفيزيائية ونشر ما يقرب من ٥٠٠ بحث علمى حتى ارتقى إلى أسمى درجات العلم والبحث العلمى ، وأصبح واحدًا من أبرز العلماء فى العالم فى مجال تطبيقات الوسائل الطيفية الجزيئية لدراسة ميكانزمات التفاعلات ، هذا بالإضافة إلى أنه أحد أساتذة العالم المصرى الجليل د.أحمد زويل الحاصل على جائزة نوبل ، وكان د.مصطفى السيد رئيسًا للمجلة العلمية الأمريكية أكبر مجلة علمية عالمية مفهرسة والتى نشرت معظم أبحاث البروفيسور زويل فى مجال الفيمتو ثانية ، ثم أصبح

زويل رئيسًا لها من بعده .

نجح العالم الكبير د.مصطفى السيد فى التوصل لأسلوب تقنى جديد للكشف المبكر عن الخلايا السرطانية وهى فى مرحلة الخلية الواحدة باستخدام رقائق الذهب النانونية ، كما توصل أيضًا لأسلوب جديد لعلاج الخلايا السرطانية بشكل انتقائى حيث يكفى ميكروجرام واحد من الذهب لعلاج كبد مصاب بالخلايا السرطانية .

وقد أجرى د. مصطفى السيد العديد من التجارب لعلاج الحيوانات المصابة بالسرطانات البشرية باستخدام تلك التقنية ، وأسفرت عن نجاح ونتائج إيجابية بنسبة ١٠٠٪.

إن حصول د. مصطفى السيد على أرفع وسام علمى لم يكن مبرره المجاملة أو تربيطات المحسوبية كما يقال فى بلدنا ، وإنما ناتج ما توصل إليه والفريق المعاون له ومنهم ابنه الأصغر جراح السرطان هو كيفية تشخيص الإصابة بالسرطان عن طريق مواد جديدة ثانوية مشتقة من معدن الذهب .

عالمنا د. مصطفى السيد هو أحد عقولنا البشرية المهاجرة التى صنعت نهضة أمريكا وتفوقها على شعوب الأرض .

٤ ـ دكتور أحمد زويل :

فى ديسمبر ١٩٩٩م حصل البروفيسور د/ أحمد زويل على جائزة نوبل فى الكيمياء عن عام ١٩٩٩م عن اكتشافه زمن الفيمتوثانية حيث قال فى كلمته: إن جائزة نوبل لو كانت قد عُرفت قبل ستة آلاف سنة حين بزغت شمس حضارة مصر القديمة ، أو حتى قبل ألفى عام حين كانت مكتبة الإسكندرية متوهجة لكانت مصر قد حصلت على نسبة عالية من هذه الجوائز حينذاك .

كما نسب د. زويل فى كلمته المرجعية العلمية لاكتشافه العظيم «زمن

الفيمتوثانية» إلى بداية التقويم الزمنى الأول الذى توصل إليه المصريون فى أرض إيزيس .

إن أبحاثه مع فريق العمل استمرت ٢٠ عامًا ، وفى احتفال تاريخى برئاسة الجمهورية كرم السيد الرئيس العالم المصرى الكبير أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل للسلام فى الكيمياء عام ١٩٩٩م .

٥ ـ الاقتصادى الراحل طلعت حرب :

لم يكن مجرد مؤسس أول بنك وطنى فى مصر ، فهو رمز النهضة المصرفية فى مصر تدين له كل القيادات المصرفية المصرية حاليًا وسابقًا بوجودهم حيث نراهم الآن ، وإن كان بعضهم لا يدرك أنه لولا طلعت حرب لما تقلد واحد منهم موقعه ، ولما اتجه آلاف المصريين الحاليين إلى دراساتهم المصرفية وتخصصاتهم المتفرعة المتشعبة .

إن طلعت حرب قبل كل هذا اقترن اسمه بكل ما هو مصرى فى مصر ، حيث تمكن من استمالة المصريين القادرين والأقل قدرة وغير القادرين إلى التكاتف لإنشاء شركات بنك مصر.

جاء إنشاء بنك مصر ليؤدى وظيفة اقتصادية بإقامة شركات لها دورها برًا وبحرًا وجوًا ، فكان إنشاء شركة مصر للملاحة وشركة مصر للسياحة واستوديو مصر وشركة مصر للغزل والنسيج ... إلخ وما لبث أن ترتب على هذا الجهد أن أصبح فى مصر صرح صناعى له وضعه فى المنطقة العربية وعلى المستوى العالمى (على الأقل فيما يتعلق بالصناعات القطنية) .

وقد حرص طلعت حرب على ألا تتركز كل هذه الأنشطة فى القاهرة ، بل توزعت بين المحلة الكبرى وكفر الزيات وبنى قرة ونجع حمادى وأبى قرقاص

والحوامدية وكفر الدوار ... فكان بنك مصر (فى العشرينيات) بمثابة مصدر الإشعاع الاقتصادى لمصر ولكل أقاليم مصر ومديرياتها.

أسهم بنك مصر تحت قيادة طلعت حرب مساهمة جادة فى بناء صرح (إنتاجي) فى مصر ، بأموال المصريين وحدهم وبجهد الشارع المصرى وحده ، فماذا ونحن حولنا اليوم عدد لا يستهان به من المستثمرين المصريين الذين شهدت لهم مصر وشهد الخارج لهم بكفاءة وسعة معرفة ، ألا يمكن لمصارفنا أن تحذو حذو طلعت حرب فى بنك مصر ، وتفعل ما فعله الرجل فى العشرينيات وألا تكتفى بالإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية لبعض أصحاب المشاريع الفردية أو العائلية.

ولا تزال أسرته تقدم عطاءها المخلص امتدادًا لمسيرته بإقامة المستشفيات فى كل أنحاء مصر وإهدائها لوزارة الصحة وكليات الطب والمشروعات الاجتماعية .

٦ ـ الدكتور مجدى يعقوب :

فى يوم الخميس الموافق ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩م وبصحيفة المصرى اليوم كتب الدكتور مصطفى الفقى مقالًا عن الأستاذ الدكتور مجدى يعقوب يقول فيه:

« قدمت مصر للعالم أسماء لامعة فى المجالات المختلفة ، وكان «د. مجدى يعقوب» علمًا بين تلك الأسماء التى تألقت فى «جراحة القلب المفتوح» فأصبح واحدًا من أبرز روادها ، وأكثرهم شهرة فى «المملكة المتحدة» وخارجها ، إنه خريج كلية الطب المصرية الذى تبناه أستاذه الدكتور «أبو ذكرى» ، وعندما رأى فيه سمات النبوغ ومظاهر التفوق نصحه بأن يضرب فى الأرض طلبًا لعلم أكثر وإمكانيات أكبر ؛ لأن ملامح النجابة فيه كانت توحى بقدراته المتميزة ومستقبله الباهر ، فلم يخرج مضطهدًا كما زعم البعض أو متخطى فى التعيين بالجامعة ، ولكنه خرج بإرادته والأمل يحدوه بأن يكون سفير «الطب الفرعوني» و«الجراحة المصرية» إلى

العالم المعاصر ، ومصر تعتز به مثلما تعتز بـ «بطرس بطرس غالى» و«رمزى يس» وغيرهم من الأسماء المتألقة فى التخصصات المختلفة ممن خرجوا من صفوف أقباط مصر وهم من أعرق سلالات الأرض الذين نرى فيهم امتدادًا للعظماء من أمثال «على مشرفة» و«أحمد زويل» و«نجيب محفوظ» و«محمد البرادعي» ، فهذا الوطن يتيه بأبنائه ويباهى برموزه ، ومازلت أتذكر د. مجدى يعقوب فى مطالع السبعينيات عندما رأيته أول مرة فى ردهة القنصلية المصرية العامة فى «لندن» قادمًا للحصول على تأشيرة دخول لزوجته التى كانت تنتمى لدولة ألمانيا الغربية حينذاك وكيف كان يبدو ، ولا يزال شديد التواضع تسعى إليه الأضواء فينصرف عنها ولا يلهث وراء منصب أو موقع ، عندما كرمته ملكة بريطانية بمنحة لقب «سير» كان يذوب تواضعًا وانزواء ، أما عن قدراته فى ميدان عمله فحدث ولا حرج ، ولقد تابعت بنفسى تنازله المتكرر عن أتعابه الشخصية لجراحات الكثير من المصريين خصوصًا غير القادرين منهم ، وعندما أنشأ تلك الجمعية الإنسانية الراقية التى أطلق عليها «سلسلة الأمل» Series Of Hope ، والتى تسعى وراء قلوب الكبار والأطفال فى مجاهل إفريقيا وأنحاء آسيا وأطراف العالم الأخرى حيث يجرى خلالها طاقمه المتطوع جراحات القلوب المجانية لفقراء الدنيا بلا تفرقة بسبب جنس أو لون أو دين ، وقد اختص «مجدى يعقوب» وطنه الأصيل مصر برعاية خاصة واهتمام أكبر وامتد نشاطه من القاهرة إلى الإسكندرية حتى أسوان حيث يتبنى فى الأخيرة واحدًا من أميز المراكز الطبية المعنية بجراحة القلب مدفوعًا فى ذلك بمشاعره الإنسانية وانتماءاته الوطنية يغزو الأحياء الفقيرة من خلال المستشفيات العامة ، حتى أصبح رمزًا إنسانيًا رفيعًا للعطاء والمروءة فهو يقدم وقته وجهده فى هذه السن المتقدم نسبيًا بلا مقابل مادى على الإطلاق ، ويكرس السنوات الباقية من عمرة لخدمة الإنسان

فى كل مكان ، ومن مآثر هذا العالم الكبير أنه يدفع غيره نحو الأضواء ويشيد بالأطباء والطبيبات من جيل الشباب ، وعندما احتاج طفل من أقاربى لتدخل جراحى بسيط فى القلب حضر الرجل بقامته العالية ومكانته الكبيرة مناظرة حالة الطفل فى مستشفى أبو الريش للأطفال بالقاهرة ، وجلس فى تواضع يناقش الطبيبات والأطباء وهم فى عمر أبنائه حول الحالة ويوجههم إلى ما يفعلون ويعطيهم ثقة كبيرة فى أدائهم الناجح وعملهم المتميز ، وهو يصطحب معه أحيانًا عند زيارته لوطنه ابنته التى يريد أن تتحدث العربية والتى يغريها بدروس إتقان اللغة فى بعض الجامعات المصرية ، إنه مجدى يعقوب الذى دخل ميدان الطب وتخصص فى جراحة القلب عندما عانت عمة له من مرض فى القلب ، ولم يكن الطب وقتها قادرًا على تشخيص حالتها وتوصيف الداء والدواء لها ، وتجمعنى حاليًا بذلك الجراح العالمى الناجح عضويتنا المشتركة لمجلس أمناء «الجامعة البريطانية» فى مصر على نحو يتيح لى أن أراه مرتين على الأقل كل عام وهو هو لم يتغير هدوء واضح وسلام شديد مع النفس وقناعة كاملة بحظه فى الحياة وقدرة راقية على المداخلات الرصينة لإبداء الرأى السديد فى الوقت المناسب ومازلت أتذكر أننى كثيرًا ما أتصل به على رقمه المحمول فى لندن أو من خلال سكرتاريته الثابتة فى العاصمة البريطانية ، فإذا به يستجيب فورًا لمطلب إنسانى أو نجدة جراحية عاجلة فى قلب يحتاجها ، وأتذكر منذ عامين موقفًا غريبًا للغاية : إذ اتصلت بى أسرة مصرية تشكو من تدهور الحالة الصحية لعائلها وأملهم فى أن يناظره الدكتور مجدى يعقوب بالعاصمة البريطانية فى أقرب وقت ؛ لأن الحالة عاجلة ولا تحتمل التأخير ، فأجريت اتصالًا هاتفيًا به فإذا بالدكتور «يعقوب» موجود وقتها فى القاهرة مصادفة يواصل مسيرته الإنسانية الرائعة فحدثته عن الحالة فطلب منى

حضور المريض فورًا إليه ، وكم كانت حالة الذهول شديدة لدى تلك الأسرة المصرية التى كانت تستعد للسفر إلى د. مجدى يعقوب ولو بعد عدة أسابيع لإنقاذ مريضهم ، فإذا بالدكتور «يعقوب» يستقبل المريض فى المستشفى بالقاهرة بعد أقل من ساعتين من اتصالى به ، حيث استطاع أن يشخص الحالة وأن ينقذ حياة ذلك المريض المحظوظ بالتدخل الفورى لإجراء جراحة له ... ذلك هو «مجدى يعقوب» الذى لا يفرق بين مرضاه بسبب الغنى أو الفقر ولا يميز بينهم بسبب الدين أو الجنسية ؛ لأنه يؤمن بالإنسانية قبل كل شيء ... وسوف يظل الرجل العظيم مواصلًا عطاءه ما بقيت «سلسلة الأمل» الذى يزرعه فى قلوب البشر ! [(١)] .

٧ ـ إنجاز المعاقين فى دورة بكين ٢٠٠٨م :

لقد نجح أبطالنا فى تحدى الإعاقة ومشقة السفر والغربة والابتعاد عن الأهل فى شهر رمضان ، ومع ذلك كانوا على مستوى المسؤولية فى تمثيل الوطن ورفع اسم مصر عاليًا وعلمها وسط بلاد العالم ، لقد قدم المعاقون درسًا فى الوطنية والانتماء والوفاء يعجز عن فهمه الأصحاء الذين لم يجلبوا لنا سوى العار وخيبة الأمل ، فقد سافرت بعثة المعاقين دون ضجيج إعلامى فى بعثة لا تتعدى المائة شخص بينهم ٣٧ لاعبًا ولاعبة وحصدوا الميداليات ما بين ذهبية وفضية وبرونزية ، فيما سافرت بعثة الأصحاء فى أكبر بعثة فى تاريخ مصر وعادت بخفى حنين بعد أن جاملت المحاسيب وأسر وأبناء السادة المسؤولين فى الاتحادات واللجنة الأوليمبية .

هؤلاء الأبطال هم من يستحقون التكريم من الشعب والمسؤولين وأحق بالاهتمام والرعاية والمكافآت وليس غيرهم فهم القدوة للشباب من المعاقين والأصحاء على حد سواء.

---

(١) المصرى اليوم ٢٥/٦/٢٠٠٩م .

٨ ـ نموذج من هولندا :

فى ١/ ٥/ ٢٠٠٩م نقل التليفزيون البريطانى وقوع حادث اصطدام سيارة مواطن هولندى بنصب تذكارى فى هولندا أثناء الاحتفال بعيد الملكة ، وعلى مقربة من مرور سيارة تستقلها الملكة وزوجها وولى العهد وزوجته فقامت الشرطة باحتواء الموقف ، وألغيت الاحتفالات ووجهت الملكة كلمة للشعب الهولندى أعلنت فيها عن أسفها والأسرة الملكية والشعب الهولندى لوقوع الحادث الذى لم يروا مثله من قبل ، وقدمت مواساتها والأسرة الملكية للذين وقع لهم الحادث وأهاليهم وأصدقائهم .

٩ ـ نموذج من روسيا :

وبتاريخ ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩م وبصحيفة المصرى اليوم كتب الأستاذ سليمان جودة مقالًا بعنوان «رئيس وراءه قصة مدهشة!» يقول فيه:

« الذين تابعوا زيارة الرئيس الروسى «ميدفيديف» إلى القاهرة ربما لم ينتبهوا إلى أنه جاء ليخاطب العالم العربى ، من الجامعة العربية ، بمثل ما خاطب «أوباما» المسلمين من جامعة القاهرة ... وإنه قال : إن بلاده فيها ٢٠ مليون مسلم بمثل ما قال «أوباما» أنه لا شيء يجعل بلاده على عداء مع العالم الإسلامى ، فكلاهما أراد أن يحجز مكانًا ، ثم مكانه فى القاهرة .

وقد يكون مهمًا أن يجيء «ميدفيديف» إلى بلدنا باعتبار أن هذه أول زيارة له إلى دولة عربية أو إفريقية منذ أن أصبح رئيسًا قبل عام تقريبًا ، وقد يكون مهمًا أيضًا أن يكون قد جاء إلى سفارة بلاده فى الدقى يزورها ... ولكن الأهم ليس كيف جاء إلى بلدنا ولا إلى سفارة بلده ... إنما كيف جاء إلى السلطة فى موسكو ... ثم يبقى الأهم أيضًا كيف خرج «بوتين» من السلطة هناك من اللحظة ذاتها ، التى جاء فيها

ميدفيديف!

إن «بوتين» كان رئيسًا فى مكان «ميدفيديف» إلى عدة شهور مضت ، وقد بقى فى كرسى الرئاسة ثمانية أعوام متصلة ، وكانت سنواته الثمانى فرصة لانتشال روسيا من مصير بائس كانت تنحدر إليه ، وقد وصل الإنحدار إلى حد أن بعض ضباط وجنود الجيش كانوا يبيعون قطع السلاح ليعيشوا ، ولكن الرجل استطاع فى ٨ سنوات أن يصعد ببلده من القاع إلى القمة ، وأن يؤسس لاقتصاد قومى ، وأن يجعل تجربته مثار دهشة وإعجاب!.

وفجأة اكتشف «بوتين» أن عليه أن يغادر قصر الرئاسة رغم رغبته فى أن يبقى ... فالدستور كان ولا يزال يمنعه ويمنع غيره من البقاء أكثر من ثمانى سنوات ، ولم يكن هناك مفر من خروجه ، وقد خرج فعلًا ولكنه قبل أن يخرج أراد أن يضمن العودة إلى الرئاسة مرة أخرى ، وحدث هناك شيء ليس له مثيل فى أى عاصمة أخرى هو أن الرئيس بوتين جاء برئيس وزرائه ميدفيديف ليصبح رئيسًا فى مكانه ، وأخذ بوتين عدة خطوات إلى الوراء ليصبح رئيسًا للوزراء بدلًا من ميدفيديف !.. وفى لحظة ، أصبح الرئيس مرؤوسًا ، والمرؤوس رئيسًا ، ونام ميدفيديف وهو رئيس وزراء ، ثم قام فى الصباح وهو رئيس ، وحصل العكس مع بوتين الذى احتفظ بمخصصات كثيرة من أيام الرئاسة وأولها طائرة الرئاسة التى يطير بها إلى أرجاء العالم ! .

ولا أحد يعرف كيف يتعامل الاثنان معًا فى الوقت الحالى ، ولا كيف ينظر كلاهما إلى الآخر ولا كيف يتحسب كلاهما من يوم ربما يأتى ليعود كل واحد إلى ما كان عليه ضمن عملية تبادل مواقع فريدة من نوعها ، ولكن الذى نعرفه أن بوتين كان فى إمكانه تعديل الدستور ليبقى إلى الأبد ولكنه فضل أن يحترم نفسه ووطنه

ومواطنيه ودستور بلده بل ورئيس وزرائه بأن وضع الجميع فوق رأسه وخرج راضيًا ثم كان الأهم من الرضا ، وهو التأسيس للاحترام تجاه الدستور كقيمة ! .

وما نحن فيه الآن من تعاسة ، على كل مستوى سببه الأساس أن دستورنا لم يحترمه أحد![1] .

البند الرابع : تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدنى داخل وخارج الوطن وتفعيل إمكانياتها فى المشاركة المجتمعية :

يجب أن نوفر المناخ الاجتماعى والثقافى والسياسى الذى يسمح للمواطن المصرى أن يعلن على اعتزازه بالوطن من خلال الإنجاز والتفوق والقضاء على جميع المشاكل التى تعوق التنمية الشاملة وتقف فى سبيل التقدم .

إن نجاح القيادة فى كل مكان بقدر ما تسهم به فى تنشئة وتكوين المواطنين الصالحين المبتكرين والمتميزين والمتفوقين والواعين بمصالحهم ومصالح الوطن ، كما أن تقويم أداء القيادات التربوية والسياسية والحزبية والجمعيات غير الحكومية والنقابات العمالية والمهنية وكافة مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع العام وقطاع الأعمال والمؤسسات الحكومية ، يكون بقدر ما تهيئ المناخ الصالح لتكوين المواطن الصالح وتقديم الجيل الثانى والثالث من المواطنين الصالحين لتولى مسؤوليتهم فى قيادة مؤسسات الوطن ، وتأخذ بيدهم لكى يواصلوا العطاء واستكمال أداء الأجيال السابقة وأن يقوموا مستقبلا بتمهيد الطريق للأجيال اللاحقة من المواطنين الصالحين .

أولا : المصلحة والمشاركة الجماعية :

فكرة المصلحة الجماعية تعنى الوعى بأن مصلحة المواطن الشخصية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصلحة الوطن الذى يعيش فيه ، والعكس صحيح.

---

(١) المصرى اليوم ٢٥/٦/٢٠٠٩م .

فلو أدرك كل مواطن أن ما يصنعه يؤثر بصورة أو بأخرى فى حياة الوطن وبالتالى فى حياته كفرد من أفراده لتغيرت أوضاع كثيرة ، فإذا أخذنا مثالًا بسيطًا وهو النظافة فإن المواطن عادة ما يستهزئ بنظافة شارعه أو العمارة التى يعيش فيها وهو ربما يهتم كثيرًا بنظافته الشخصية ونظافة شقته أو فيلته ، لكنه يلقى القمامة فى الشارع ويرمى ما بيده على الأرض دون اكتراث ولو لفت أحد نظره لذلك تكون الإجابة «دى أرض الحكومة مش بتاعتى» ، «وأنا مالى وأنا اللى أغير الكون ، ما تبوظ البلد ما هى خربانة خربانة».

والإجابة: نعم أنت ستغير الكون مهما كان دورك محدودًا كما سيغيره جارك أو صديقك أو زميلك فى العمل ، وهكذا يستطيع أبناء الوطن أن يسهموا فى تغيير حياتهم والتحكم فى مصيرهم عن طريق الوعى بالمصلحة الجماعية .

فالمواطن الذى يسهم فى توسيخ الشوارع والأماكن العامة لا يدرك أنه بتصرفه هذا ستصبح مدينته أو قريته موطنًا للأمراض والأوبئة والروائح الكريهة ، ومرتعًا للحيوانات الضالة التى قد تؤذيه أو تؤذى أطفاله ، ولا يعى أنه يضر بسمعة مدينته أو قريته ويجعلها منفرة للمقيمين والزائرين .

ويؤدى استهتار المواطن بالمصلحة الجماعية إلى حالة من اللامبالاة وعدم الوعى بمسؤوليته فى الوطن ، وتربية النشء لا تركز على مسؤولية المواطن تجاه أسرته ومجتمعه ، فالمواطن مسؤول عن نفسه فقط ويريد النجاة لنفسه دون غيره .

إن قطاعًا مهمًا من مؤسسات المجتمع المدنى ، وهى المنظمات الحقوقية المناصرة للحريات وحقوق الإنسان قد لعبت دورًا هامًا ورئيسيًا فى الفترة السابقة ، ولم يكن هذا الأمر سهلًا بالمرة بعد عقود من المصادمات والتوترات بين الحكومة والمنظمات الحقوقية ، والتى تم استنزاف جانب كبير من جهودها للدفاع عن شرعيتها من

جانب أو اتهامها بالعمالة للخارج عبر بعض وسائل الإعلام من جانب آخر .

إن الدور الذى لعبته هذه المنظمات الحقوقية وانتزعته بتصميم وإرادة والتحالفات والائتلافات فيما بينها واللجوء إلى القضاء قد مكنها لأول مرة من الوصول إلى المواطن المصرى .

ويعد تعميق الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدنى أمر بالغ الأهمية والقيام بدور فعال كمؤسسات للثقافة والتنشئة السياسية ، وإفساح المجال لعناصر شابه للمشاركة الفعالة وتوسيع فرص الخيارات والبدائل أمامهم لتصبح التنمية أكثر «تشاركية» بدلًا من الرعاية الاجتماعية ، والسعى إلى تمليك المواطن لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبناء الوعى بالحقوق والواجبات ، وبناء القدرات من خلال التعليم والتثقيف والتدريب .

إن بناء ثقافة التطوع فى المجتمع المصرى ، مهمة رئيسية لا يستطيع أن يضطلع بها فقط المجتمع المدنى ، وإنما يشاركه كل من المؤسسة التعليمية والمؤسسة الإعلامية.

ولو أدرك كل مواطن أنه لو أخلص فى عمله وأنجز ما هو موكل إليه فإنه لا يسهم فقط فى تحقيق طموحاته الشخصية ، وإنما لو أضفنا هذا النجاح الشخصى لكل مواطن إلى نجاح مواطن آخر فسنصل إلى رصيد ضخم من النجاح الجماعى .

ثانيا : دور مؤسسات المجتمع المدنى :

تبدأ عمليات الإعداد للتطوير بمشاركة المواطن فى كل ما يخص مصيره باعتباره رأس المال البشرى ، فهو أهم مقومات ودعائم التطوير وهو المساهم الرئيسى فى عملية النمو والتقدم .

فمفهوم المشاركة يتطلب أولًا إيجاد النية من قبل الحكومة فى إشراك المواطن فى كل ما يخص مصيره ، وليس فقط فى التعبير عن رأيه ، ولكن فى إحداث التغيير

والتحول الفعلى باعتباره شريكًا أساسيًا لا بديل عنه مهما كانت آراء واتجاهات التنمية السياسية وهو ما يتطلب من الحكومات المصداقية والشفافية المطلقة ، والإفصاح عن الإنجازات والأخطاء معًا وأسبابها فى الحالتين ، والشعور بالمسؤولية المجتمعية من حيث تكافؤ الفرص والقضاء على المحسوبية ، فالتفكير الإيجابى هو الشعلة الحقيقية للتحفيز الذاتى الذى له تأثير فعال فى سلوكيات الأفراد والمجموعات ، والتفكير الإيجابى يرشدك إلى الجزء المملوء فى كوب الماء الفارغ .

إنه من الضرورى رفع القيود العديدة التى وضعت أمام المواطنين لكيلا يعبروا بحرية عن أنفسهم ، ويقتضى ذلك إزالة كافة المعوقات من أول إلغاء العمل بقانون الطوارئ إلى إلغاء القوانين الاستثنائية ، وضمان أن يهتم كل مواطن بالسياسة بدون أن يخشى عقابًا من أى نوع كان ، بالإضافة إلى جذب الشباب مرة أخرى إلى ميدان المشاركة السياسية ومواجهة اللامبالاة السائدة بين المواطنين بالشأن العام .

ثالثا : تطوير المجتمع مسؤولية المؤسسات :

من الممكن أن تتولى كل مؤسسة كبيرة قادرة مسؤولية تطوير المنطقة التى حولها ، مثلًا: لماذا لا تتولى جامعة القاهرة مسؤولية تطوير وتنمية المناطق الملاصقة لها ؟ وتفعل جامعة عين شمس والأزهر الشيء نفسه وجامعة حلوان وجامعات الأقاليم وحتى الجامعات الخاصة ؟

إن الجامعات المصرية الحكومية والخاصة والمعاهد والمدارس وشركات البترول وغيرها من المؤسسات القادرة ماديًا وبشريًا أن تغير وجه القاهرة بل مصر كلها !

لماذا لا تقام الجامعات الجديدة فى مناطق قريبة من العشوائيات أو مناطق فقيرة ، فالجامعات الحديثة اختارت أماكن متميزة ومتوافرًا بها وسائل العمران .

إنه يمكن إقامة جامعات ومدارس جديدة إما فى مناطق صحراوية لخلق

العمران والحضارة فيها ، أو فى مناطق عشوائية فقيرة لتنميتها وتطويرها والارتقاء بسكانها وتعليمهم ، فيخرج طلبة وطالبات الجامعات والمعاهد ومعهم أساتذتهم فى دورات يعلمون ويطورون البسطاء الذين لم تعطهم الحياة قدرًا كبيرًا من التعليم أو الثقافة ويعانون تدهورًا فى الصحة ومستوى المعيشة .

لابد أن نعلم أبناءنا بالجامعات والمعاهد كيف يسهمون فى بناء وطنهم ، ويجب أن تتغير لوائح الجامعات فتعطى منحًا لمن يسهم فى تنمية وتطوير المجتمع نفسه وربط المجتمع وتطوره بمناهج الدراسة ، فلا معنى لوجود الجامعات والمعاهد والمدارس إذا لم تسهم وبشكل فعَّال وحقيقى فى عملية تطوير وتنمية المجتمع .

لابد أن يتعلم أبناؤنا كيف ينتمون إلى وطنهم وبشكل عملى وليس من خلال شعارات تعبوا وتعبنا كلنا منها .

فالسبب الحقيقى فى إخفاق مشروعات الحكومات المتعاقبة هو ابتعاد وسلبية المواطنين .

رابعا : الدور الاجتماعى لجمعيات سيدات الأعمال :

بـرز للوجود فى الآونة الأخيرة عدد من جمعيات سيدات الأعمال ، وهذه الجمعيات لم تكن معروفة من قبل وكان الأمر قاصرًا على جمعيات رجال الأعمال ، وقد لاقت المعاونة من جميع الجهات المشرفة على الأنشطة الاجتماعية فى مصر ومارست دورها من خلال الاشتراك فى المؤتمرات المحلية والدولية .

وتستطيع تلك الجمعيات أن تقوم بدور فاعل فى النشاط الاجتماعى خاصة لو امتد لكل أقاليم الوطن مصر شاملًا ما يلى :

تنمية المهارات الاقتصادية والمالية لأعضاء الجمعية من أجل خلق سيدات أعمال قادرات على ممارسة الأنشطة الاقتصادية .

ممارسة النشاط الاجتماعى داخل المنطقة الجغرافية التى تمارس الجمعية فيه عملها ، ومساعدة الفتيات على اقتحام مجال الأعمال من خلال مشروعات إنتاجية بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعى ووزارة التضامن الاجتماعى ، والبنوك الراغبة فى ذلك ، والمنح والمساعدات التى تقدمها بعض الدول والمؤسسات الدولية عن طريق وزارة التعاون الدولى.

توفير الخدمات المختلفة فى المنطقة الجغرافية لعملها ، وأن تكون عونًا للأجهزة الحكومية داخل هذا النطاق ، فعليهن متابعة حالة الأسواق ومحاربة جشع بعض التجار ، والكشف عن الصناعات الرديئة ومراكز الخدمة وتوجيه مستوى الاستهلاك بالتعاون مع جمعيات حماية المستهلك ، ويجب على أجهزة الدولة ممثلة فى وزارة التضامن الاجتماعى والبنوك والصناعة والتجارة والمالية مد يد العون لهذه الجمعيات والعمل على زيادة عددها فى جميع المحافظات وإلا تكون قاصرة على العاصمة .

خامسا : وليحتفل كل حى بعيده :

ومثلما هناك يوم قومى للمحافظات لماذا لا يكون هناك يوم قومى للأحياء والمدن والمراكز ، وبهذا يستطيع كل محافظ أن يقف على أرض الواقع على كل ما تعانيه أحياء ومدن ومراكز محافظته ، وبالتالى يستطيع أن يعيد ترتيب أولويات ميزانيته والخدمات التى تقدمها المحافظة لها ، كما يستطيع السيد المحافظ ومعه مسؤولى تلك الأحياء والمدن وأعضاء المجالس المحلية والشعب والشورى والأحزاب لقاء المواطنين ويستمع إليهم ولمطالبهم ، وفى هذا اليوم لا شك أن أجهزة المحافظة سوف تهتم بالحى والمدينة التى يزورها السيد المحافظ ، ولا شك فى أنها سوف تعمل على أن يبدو المكان فى أبهى صورة ، وهذا لاشك من مصلحة

المواطنين ومع كثرة الأحياء والمدن وكثرة أيامها القومية ، سوف تتطور الأحياء والمدن وتنتهى المشروعات فى فترة زمنية أقل من قبل ويشعر الجميع بالأمل فى حياة أفضل .

سادسا : نماذج من أعمال مؤسسات المجتمع المدنى :

١ - نشرت صحيفة الأهرام يوم ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٩م أن مؤسسة جديدة لخدمة المجتمعات الفقيرة والعشوائية اشترت أرض مساحتها ٣٠ ألف متر وستهديها لجامعة القاهرة :

أعلن السيد الدكتور وزير الاستثمار عن إنشاء مؤسسة المصرى لخدمة المجتمع وهى غير هادفة للربح ، تأسست برعاية وزارة الاستثمار وبدعم من شركات قطاع الأعمال العام ومنظمات المجتمع المدنى ، وتهدف إلى تحسين مستوى الحياة بالمجتمعات الفقيرة والعشوائية .

مؤسسة المصرى لخدمة المجتمع :

ستقوم بتدشين أول أعمالها بتوقيع عقد شراء أرض شركة الأهرام للمشروبات بالجيزة ، ثم تهدى المؤسسة الأرض لجامعة القاهرة لاستغلالها فى الأهداف البحثية والعلمية .

تعتبر الأرض جامعة القاهرة رقم ٢ ، حيث تضم مجتمعًا لمراكز البحوث العلمية وجراجًا متعدد الطوابق تحت الأرض وبعض المشروعات الجامعية الأخرى ، فى إطار رؤية معمارية شاملة لتطوير جامعة القاهرة .

تبرعت الوزارة بالمصروفات المالية لواحد من أكبر المكاتب الاستشارية ليكون الشكل المعمارى الخارجى مماثل لشكل جامعة القاهرة لتحقيق الانسجام فى المنشآت الجامعية .

إن المسؤولية الاجتماعية لشركات قطاع الأعمال العام والخاص وبالتنسيق مع مختلف مؤسسات المجتمع المدنى مسؤولية مشتركة لتحقق التنمية الشاملة والمستديمة .

إن محاور العمل الرئيسة لمؤسسة المصرى لخدمة المجتمع تشمل دعم المعرفة والإبداع من خلال برامج رعاية المتفوقين والنابغين علميًا ورعاية المبدعين رياضيًا وفنيًا وأدبيًا ومحورًا خاصًا بتنمية المجتمعات المحلية من خلال البرامج التعليمية والصحية والاقتصادية والبيئية والمساعدات المتعلقة بالإغاثة العاجلة ، ومحور بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدنى إلى جانب تعزيز المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال العام والخاص من خلال تحسين بيئة العمل الداخلية للشركات ، وتهيئة سياسات اجتماعية تجاه المجتمع .

٢ـ جمعية جيل المستقبل :

الاستثمار فى البشر هو الأمل ، والحلم الذى تسعى إليه جمعية جيل المستقبل وهو إنفاق الأموال على العنصر البشرى ، فهى ليست أموالًا ضائعة ، بل سيكون لها مردود عظيم ، إن الاتجاه للاستثمار فى القوى البشرية هو الخيار الأمثل أمام الجميع ، والباب الذى يفتح مصراعيه لعالم حضارى متطور.

إن إنشاء جمعية جيل المستقبل مر عليها حتى ٢٠٠٩م عشر سنوات ويعد جهدها فى الاستثمار فى مجال القوى البشرية مرضيًا ، يفتح الباب لكل الجمعيات الأهلية لتحذوا حذوها ، لم تذهب الملايين التى تم إنفاقها على التدريب والاستثمار فى البشر هباء فقيادات من الشركات اجتازت دورات متقدمة رفعت من مستوى شركاتها ، وأنقذتها من مطبات اقتصادية .

إن جمعية جيل المستقبل قامت بدور كبير فى هذا المجال ، وبإمكانيات جمعية أهلية

ساهمت فى تدريب ٥٠ ألف شخص على مستويات الإدارة العليا ، والمتوسطة وخريجى الجامعات ، ونجحت فى تحقيق نتائج متميزة فى برنامج الاستثمار فى البشر ، وساهمت هذه الدورات فى بناء قدرات بشرية ، ووضع قيادات مستنيرة على رأس شركات استثمارية أصبح لها دور كبير فى الاقتصاد والإنفاق على تدريب البشر لا يوازى مطلقًا حجم العائد منه .

وتتنوع الخطط التى تدعمها جمعية جيل المستقبل فى مجال الاستثمار بالموارد البشرية ، مثل برنامج ابتعاث مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية على نفقة كلياتهم ، وتحت إشراف الجمعية إلى جامعة هارفرد العريقة التى تشارك الجمعية برامجها ، وهدف البرنامج تدريب أساتذة الجامعات المصرية على أحدث وسائل التدريس العصرية ، والنتيجة فى النهاية فكر دراسى متطور يقوم بتوصيل المعلومة بشكل جديد لطلابنا ، وهناك برنامج آخر يشاركهم فيه مركز تحديث الصناعة لإعداد ٣٠٠٠ خريج سنويًا يقوم بتدريبهم وتأهيلهم للعمل طبقًا لاحتياجات السوق ، فالعمالة المدربة الماهرة تدفع بلادها نحو مستقبل عظيم.

سابعًا : سكان المناطق العشوائية :

إن العشوائية ببساطة هى مظهر من مظاهر التخلف ، والتعامل معها يعنى إعادة صياغة عقول وسلوك المواطنين وفقًا لثقافة جديدة ، أى منظومة جديدة من القيم والعادات وأنماط التفكير والسلوك تجسد روحًا جديدة وثابتة نحو التقدم .

وعلينا فتح المجال لمنظمات المجتمع المدنى أن تمارس دورها تجاه سكان العشش ، وإذا كانت جمعية إسكان المستقبل أو الهلال الأحمر المصرى تقومان بجهود فى هذا المجال إلا أن حجم المشكلة وانتشارها بكل المحافظات يحتاج إلى عشرات الجمعيات ، ولعل الزيارات الميدانية من جانب وزارة التنمية المحلية والتضامن

الاجتماعى والصحة وبعض المحافظين يمكن أن تعطى المشكلة حظها من الاهتمام الرسمى فمهما اطلعوا على تقارير عن تدهور أحوالها فإن المشاهدة على الطبيعة كفيلة بوضع المشكلة على أولويات عملهم .

وإذا كان حدوث مرض وبائى يعقبه صدور بيانات رسمية متوالية حتى يتم القضاء عليه ، فهل نحلم بصدور بيانات رسمية متوالية تحدثنا عن مخطط اجتماعى لمحاصرة أخطار مناطق سكان العشش خصوصًا بعد التجربة الناجحة لمنطقة زينهم؟ وإتاحة الخريطة الجغرافية لها لرجال الأعمال ، وفتح باب التبرع لإصلاح أحوالها خاصة أنه ما زال بيننا الكثيرون ممن لا يزال لديهم حس اجتماعى ويتألمون من نومهم تحت البطاطين السميكة ، وهم يعرفون أن غيرهم ينامون على الكرتون ويلتحفون بقطع من الملابس القديمة .

ثامنًا : ضبط إيقاع الشارع :

إن الشارع المصرى يحمل فيه كل ألوان المتناقضات الحياتية والصراعات البشرية من لهث وراء لقمة العيش ، إلى التزاحم من أجل البناء ، إلى التنافس الشريف وغير الشريف للوصول إلى المكاسب المادية ، إلى الهروب من مسؤولية السعى وراء الرزق إلى الخوف على الحقوق المهددة بالضياع إلى ..إلخ ، وهذه المتناقضات والصراعات تعكس جوًا من التلوث المعنوى والأخلاقى الذى يفوق كل تصور ويعوق كل حركة نحو الإنتاج والتقدم .

وفى الشارع المصرى تتجلى كل صور وألوان الحياة ونواحى المعيشة اليومية للمواطنين ، ففيه حركة المرور والانضباط الأمنى وسلامة المواطن ، وفيه حركة التجارة والتموين فى البيع والشراء ، وفيه اقتصاديات تتعلق بالدخل القومي.

إن ضبط إيقاع الشارع المصرى هو واجب الحكومة الأول والأعظم ، وهو

الواجب الذى يجب أن يحظى بكل الاهتمام .

إن أمن المواطن هو من أمن الوطن ، وتدريب المواطن على ثقافة احترام الشارع هو واجب قومى يبدأ من المدرسة والمنزل والنادى ودور العبادة ، وينتهى بالأنشطة المختلفة للأحزاب والجمعيات الأهلية والمؤسسات التربوية المختلفة ، ولا يتم هذا التدريب إلا ومعه قانون حازم وصارم يحمى الشارع من الهلاك والعشوائية والدمار الذى نشاهده ، ويتم تطبيق هذا القانون على الكبير قبل الصغير والغنى قبل الفقير وصاحب الحصانة السياسية قبل من لا حيلة لهم ولا شفاعة.

الشارع مقدس والحركة فيه يجب أن تكون مقننة والحفاظ على كيانه شرط من شروط حق المواطنة ، وحب الخير له حب للحياة ودعوة للتفاؤل والبسمة والأمل .

والدور الكبير الذى تلعبه أجهزة الأمن بمعاونة المواطنين لمنع الجرائم قبل حدوثها والتصدى لهذه الفئة المارقة من المنحرفين والضالين ، والمساواة وعدم التفرقة بين مرتكبى الجرائم من أبناء القاع أو القمة .

إن المجتمع المصرى أصبح فى أمسِّ الحاجة إلى القضاء « تمامًا » على جميع أنواع التسيب والفساد والجرائم على جميع المستويات ، وإعادة قيم العمل والفكر والثقافة إلى جميع المواطنين ، ولن يأتى ذلك إلا بإعادة الانضباط والالتزام فى شوارعنا والشفافية لحياتنا .

تاسعا : استغلال أصحاب معارض السيارات والمقاهى وعربات الأكل والباعة الجائلين الشوارع والأرصفة :

مسؤولو الأحياء وأجهزة الضرائب والتأمين والصحة وشرطة المرافق عندما يقومون بدورهم بحيث تأخذ الدولة حقها وفقًا للقانون فهو أمر محمود ، فمعارض السيارات تستغل أرصفة وشوارع وهو ما يفرض عليها التزامات ويتطلب من أجهزة الدولة أن تؤمن لها ذلك مقابل رسوم وضرائب وحق استغلال ، ولكن

بطريقة آدمية وأسلوب راق ، فليس الهدف ذبح وهدم وتشويه ، ولكن الهدف هو تغيير أوضاع للأفضل وإعلاء هيبة الدولة و تحصيل حقوقها .

كما أن المقاهى والفاترينات وعربات الأكل المتحركة والباعة الجائلين والمحلات التى تحتل الشوارع والأرصفة ، فلماذا لا تقوم كل الأجهزة بتقنين وجود هذه الأنشطة والسماح للمواطنين باستخدام الشوارع والأرصفة بما لا يضايق المارة وساكنى تلك المناطق وذلك بتطبيق حق الدولة فى رسوم إشغال وضرائب وسجل وتأمين وشهادات صحية للعاملين ولما يقدمون من أغذية ومشروبات ... إلخ .

إننا لا نريد تطفيش المواطنين ، ولكن تصحيح مسارهم حتى يشعر المواطنون أنهم آمنون على مصالحهم وليس الهدف مضايقتهم .

فالمقصود هو ضبط إيقاع الشارع بالقانون ، فيأخذ المواطن حقه سواء كان مستغلًا لمكان أو يقيم مشروعًا أو يسير فى الشارع راكبًا أو مترجلًا فلا أحد فوق القانون ، ولا آخر واصل ولا أصله مشارك فلان ولا مفتح مخه ولا من رجالة الحزب .

كما تقضى المصلحة بحث مخالفات المبانى والجراجات واستعمال المبانى فى غير الأغراض المخصصة لها كمصانع ومخازن ، واستخدام المداخل كمحلات وفاترينات ، فكثير هى العمارات التى يسكنها أو يملكها أى من رجال الدولة أو الحزب أو عضو بالبرلمان وبها أكثر من مخالفة ، فاستخدام الجراج فى غير الغرض المخصص له وتجاوز الارتفاعات والفراغات وتخزين مواد قابلة للاشتغال ، واستخدام مداخل العمارات أو حولها فى أنشطة تجارية ، كما أن مؤسسات الحكومة خالفت شروط البناء بالارتفاع وغيره وتطالب المواطنين بالالتزام بالقانون كيف يستوى الأمر ؟!

عاشرا : الفتنة الطائفية :

إن تراكم العزلة والإحباط وفقدان الثقة والريبة والشك بين طرفى الجماعة الوطنية وغياب الحوار ، عدا ما يتم أحيانًا لإبراء الذمة وتستخدم فيه ألفاظ ومفاهيم لا تتلاءم مع الحالة المصرية مثل اعتبار الأقباط «آخر» أو «أقلية» فى حين أنهم جزء من الذات الوطنية من داخلها وليس خارجها ، وأنهم شركاء ومواطنون لهم ذات الحقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات .

مناخ يكتفى ببقاء الأوضاع على ما هى عليه ولسان حاله يقول : « نحن هنا وهم هناك» وكأنه يحبذ هذه الحالة .

إن دعم الحوار الوطنى بين عنصرى الأمة بات أمرًا ملحًا ، عبر مختلف اللقاءات الدائمة والمنظمة ، وتبنى الصراحة والمكاشفة ، وإخراج المسكوت عنه فى الخطاب العام ، وإيجاد آلية منتظمة لهذه اللقاءات يتم عبرها تصويب الرؤى وبناء جسور الثقة ، وهدم جدران الشكوك ، ومقاومة الآثار الوافدة من الخارج إذا مارست تأثيرها.

كما أن السيطرة على الخطاب الدينى السائد لدى الجانبين أمر مهم للغاية ، ودعم الثقافة المدنية وثقافة المواطنة المتساوية فى الحقوق والواجبات والمصحوبة بترجمة عملية فى الواقع مع انخراط الجميع مسلمين ومسيحيين فى الأطر السياسية التى تطالب بالإصلاح والديمقراطية .

تطوير الثقافة والتربية والتعليم لدعم قيمة المواطنة ، فالإنسان فى النهاية حصاد معارف ، وإذا تميزت المعارف بالقصور والخطأ ، فعلينا توقع الأسوأ. عاشت مصر فى مختلف العصور وحدة واحدة وموحدة فكانت تتجاوز المصائب وترتفع فوق الأحداث وتخرج منها قوية بسبب الحب الذى يربط أبناءها .

لنعترف بأن خللًا ما قد أصاب العلاقة بين الأخوين الشقيقين المسلم والمسيحى منذ سنوات قليلة ، وينبغى ألا يركن ضميرنا إلى التبسيط والتسطيح للأمور ، إن نسيج العلاقات الاجتماعية فى حاجة ملحة للتجديد والإبداع ، حذار كل الحذر من الظن أن هناك قضية قبطية فى مصر ، وأن هناك قضية مسلم مع مسيحى فى مصر ، القضية الجوهرية هى قضية « مصر المستقبل » ، قضية تنمية القرية والنجع والمدينة بما فيها من عشوائيات التى لازالت بفكر وعقلية الزمن الماضى السحيق ، إن مستقبل مصر هو مستقبل التنمية المصرية ، وإن شئنا دليلًا فلنفتح صفحة القرن العشرين التى طويت نجد أن جميع الزعماء السياسيين بلا استثناء قدمتهم القرية المصرية والنجوع والأحياء البسيطة.

فإن كانت هناك مشكلة عند فئة من الفئات فلابد من رفع الظلم الواقع عليها ، لكن دون أن نسيء أو نتعرض للمعتقد الدينى للطرف الآخر .

لابد أن يكون للقيادات الدينية فى الطرفين دور حاسم مع مثيرى الخلافات من رجال الدين ، فبعضهم دون وعى لخطورة الأمن نجدهم يثيرون المشكلات التى يستغلها البعض وتحدث الفوضى التى نعانى منها ، ونحاول جاهدين استصدار القانون الموحد لدور العبادة .

ستظل مصر قوية بسبب طبيعتها السمحة وبسبب الحكماء من أبناء الوطن الذين لهم مقدرة على تهدئة النفوس الثائرة وعودة السلام المفقود .

إن صدور قرار جمهورى باعتبار يوم ٧ يناير عيدًا قوميًا لكل المصريين يكون به أجازة حتى تتاح الفرص للمسلمين ليهنئوا إخوانهم الأقباط ، كما أن ترشيح مجمع البحوث الإسلامية لقبطيًا وهو الدكتور نبيل لوقا بباوى لجائزة الدولة التقديرية وهى أول مرة فى تاريخ العالم الإسلامى وتاريخ الدول العربية تقوم هيئة إسلامية بترشيح قبطيًا لجائزة ، تعبر بصدق عن روح الوحدة الوطنية فى مصر .

حادى عشر : الشائعات :

أفضل وسيلة للقضاء على الشائعات ومحاربتها هو تحقيق المزيد من الشفافية فى العلاقة بين الحكومة بكل مؤسساتها والمواطنين ، بمعنى أن تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق مصالحهم ، وإعلانها الحقيقة الكاملة عن أى مشكلة تواجهها ، فهى بذلك تجهض أى مناخ للشائعة ، فحين أعلنت الحكومة المصرية عن وجود أنفلونزا الطيور بين الدواجن بمجرد ظهور حالات الإصابة بها استطاعت أن تكتسب مصداقيتها لدى المواطنين وتقطع الطريق على تداول الشائعة ، وكذلك الحال لأنفلونزا الخنازير ، وظهور بعض حالات مرض الطاعون بليبيا على بعد ٥٠ كيلومترًا من الحدود الغربية مع الوطن مصر.

إن هناك جماعات لها مصالح فى انتشار الشائعات وتداولها مثل شائعة تلوث مياه النيل التى أدت إلى رواج بيع المياه المعدنية بشكل ملحوظ نتيجة لتخوف الناس من شرب المياه العادية .

نحتاج لمناخ من الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة من أجل القضاء على أى شائعة فى مهدها ، ويتحقق ذلك بمواجهة الشائعة بإعلان الحقائق على وجه السرعة ، ومخاطبة عقل المواطنين وتبنى مصالحهم ، فمن الصالح للحكومة والمواطنين أن يشرب ويأكل الجميع طعامًا صحيًا ونظيفًا ومياهًا خالية من التلوث والعيش فى مناخ صحى ، ومتى تبنت الحكومة تلك السياسات فسوف تتحقق لها المصداقية والشفافية وثقة أبناء الوطن فيها ، وسوف تموت الشائعة فى مهدها بمجرد تحقيق المصارحة والمواجهة .

إنه مهما بلغت قوة ومرارة الحقائق فلابد من إعلانها على المواطنين ؛ لأن إخفاءها أو التغاضى عن نشرها يؤدى إلى بلبلة الأفكار فى ربوع الوطن ، ويمهد لمدعى المعرفة ببواطن الأمور أن يبثوا شائعاتهم بين المواطنين مما يزيد من قلقهم ، وأكثر ما

يعثر جهود المواطنين هو القلق ، فالشائعات ظاهرة مرضية تظهر أكثر ما تظهر فى المجتمعات التى يتفاوت فيها المستوى الثقافى أو التى تنتشر فيها الأمية بنوعيها ولدى مواطنيها رواسب وارث قديم يرتبط بنظم الحكم وأجهزة السلطة ، وداخلهم خوف أكدته الأيام حيث يسهل على المغرضين وأصحاب المصالح الهدامة أن يؤثروا عليهم بنشر سمومهم الفكرية المضادة لسياسة الحكومة القائمة ، لابد من العمل على نشر الحقائق كما هى بلا تجميل بحلوها ومرها ليعيش المواطن الواقع كما هو ، وحتى لا يظل مسلسل الاستمرار فى خلق جيل جديد مليء بالخوف فاقد الثقة بالجميع .

ثانى عشر : لا للخوف :

إن الذين صنعوا الحضارات والإبداع وغيروا وجه التاريخ لم يخافوا ولم يلتفتوا لكلام الناس ، فحزب «الخوف» الذى يلعب على جميع أوتار حياتنا من الداخل ومن الخارج لابد أن نتعاون جميعًا فى إدانته وحله .

إن حل «حزب الخوف» سوف يقضى على العديد من المشكلات ، التى اعتقدنا أنها مزمنة ، وإن من المستحيل القضاء عليها ؛ لأننا فقط خائفون من شيء ما ، كما أن «حزب الخوف» يتأسس ويعمل ويكسب المزيد من الأعضاء ، ما لم نعترف بأن الخوف هو أكبر داء فى جسد الوطن .

لم يكن «حزب الخوف» فى حاجة إلى برنامج عمل أو بيانات أو مظاهرات أو تمويل أو مقر دائم حتى ينتشر ويتغلغل ؛ لأن مقره الدائم وتمويله ورخصته والأجندة التى توجهه هى عقولنا ، وقلوبنا ، وموروثاتنا .

إنه بمواجهة «الخوف« سيصبح كل شيء بعد ذلك أسهل مما تصورنا ، وعندما نتوقف عن تمويله سنقضى على آفة مزمنة ، وسنغير وجه الحياة على أرض الواقع.

السلطة والدولة والحكومة لها سلبياتها ، ولعل أهم هذه السلبيات قاطبة تضييق

دائرة المشاركة السياسية ، من خلال فرض قوانين استثنائية تحد من حرية حركة المواطنين ، وتصادر حقها فى الإسهام الفعال فى عملية صنع القرار .

ولعل نقل الوطن من حالة الاغتراب السائد إلى حالة المشاركة الجماعية التى تجعل المواطن المنعزل مواطنًا مشاركًا لأمر بالغ الأهمية ، لا يخشى ممارسة النقد الاجتماعى المسؤول ، سواء بالنسبة لممارسات السلطة ، أو لممارسات مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة .

فإذا أردنا أن نعيد بناء الشخصية المصرية : علينا أن نراجع مفاهيمنا للمبادئ التى تقوم عليها الأوطان ، وفى مقدمة هذه المبادئ التحرر من الخوف ، فازدهار الحضارة المصرية يرجع إلى تحرر المواطن المصرى القديم من الخوف وإيمانه العميق بوجود رب يحميه مما أكسبه ثقة فى نفسه فجرت فيه قوى الإبداع والخلق .

ومن هنا لابد من التأكيد أنه لا يمكن للتطوير المنشود أن يأخذ مجراه بدون التصدى بشجاعة ، وبدون مواربة لثقافة الخوف وتحدى أسبابها ، ووضع الضمانات الدستورية والقانونية للمواطنين التى تكفل على المدى الطويل اقتلاعها من جذورها .

فإزالة ثقافة الخوف تحتاج إلى جهود أخرى ، أهمها تغيير نمط التنشئة الاجتماعية السائدة فى مصر ، والذى يشيع فكرة ضآلة الفرد فى مواجهة النظام المسيطر ، وليس هناك من سبيل للقضاء عليها بغير تدعيم فكرة المواطنة ، التى تنص على مساواة المواطنين جميعًا أمام القانون بغض النظر عن اللون والجنس والدين ، وحين تتعمق أصول المواطنة فى نفس الفرد ، فإن ذلك هو السبيل الأمثل لتعميق روح الانتماء للوطن.

*****

المراجع

أولا : الكتب :

١ ـ تاريخ الشرق الأدنى القديم	د. عبد العزيز صالح
٢ ـ شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان	د. جمال حمدان
٣ ـ شخصية مصر	د. نعمات فؤاد
٤ ـ الأرض والفلاح	الأستاذ/ إبراهيم عامر
٥ ـ الأهرامات المصرية	د. أحمد فخرى
٦ ـ نظام الحكم بمصر فى عهد الفاطميين	د. عطية مشرفة
٧ ـ الحملة الفرنسية وظهور محمد على	د. محمد فؤاد شكرى
٨ ـ مصر وأوربا ج ١	السيد/ فان بلمن
٩ ـ عصر إسماعيل	السيد/ جابريل شارم
١٠ ـ ثورة ١٩ ج ١ ، ج ٢	الأستاذ/ عبد الرحمن الرافعى
١١ ـ سعد زغلول	الأستاذ/ عباس العقاد
١٢ ـ ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية	د. محمد أنيس و د. السيد رجب
١٣ ـ فاروق ملكاً	الأستاذ/ أحمد بهاء الدين
١٤ ـ أزمة الشباب وهموم مصرية	د. نعمات فؤاد
١٥ ـ تاريخ الحركة القومية ج ١ ، ج ٢	الأستاذ/ عبد الرحمن الرافعى

ثانيا : مقالات :

١ ـ الأستاذ/ فاروق جويدة بالأهرام أيام ٥/ ٩/ ٢٠٠٣م، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٥م، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٧م ، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٧م ، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٨م ، ١٢/ ٦/ ٢٠٠٩م ، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩م.

٢ ـ الأستاذ/ صلاح منتصر الأهرام في ٢١/ ١١/ ١٩٨٣م .
الأهرام ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩م .

٣ ـ الأستاذ/ سيد عبد المجيد الأهرام ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩م .

٤ ـ الدكتور/ جابر عصفور الأهرام ١٣/ ١/ ٢٠٠٦م .

٥ ـ الدكتور/ يحيى الجمل المصرى اليوم ٥/ ٥/ ٢٠٠٨م .

٦ ـ الأستاذ/ عبد الفتاح الديب أخبار اليوم ٢٣/ ٣/ ١٩٨٨م .

٧ ـ الدكتور/ مصطفى الفقى الأهرام ١٦/ ٦/ ٢٠٠٩م . والمصرى اليوم ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩م .

٨ ـ الأستاذ/ عماد غنيم الأهرام ١٧/ ٧/ ٢٠٠٩م .

٩ ـ الدكتور/ يسرى عبد المحسن الأهرام ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩م .

١٠ ـ الأستاذ/ محمد على إبراهيم الجمهورية ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩م .

١١ ـ الأستاذ/ أسامة سرايا الأهرام ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٩م .

ثالثا : أخبار نقلها مراسلوا الصحف :

١ ـ الجمهورية ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٨م .

٢ ـ الوفد ٦/ ٥/ ٢٠٠٩م .

٣ ـ المصري اليوم ١/ ٤/ ٢٠٠٩م .

٤ ـ الأهرام ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢م .

٥ ـ الأهرام ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠م .

٦ ـ الأهرام ٥/ ١٢/ ٢٠٠٠م .

٧ ـ الأهرام ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م .

رابعا : تحقيقات صحفية وحوارات :

١ ـ الأهرام العربي ٧/ ٧/ ٢٠٠١م .

٢ ـ الأهرام العربي ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥م .

٣ ـ الوفد ٦/ ٥/ ٢٠٠٤م .

٤ ـ أخبار اليوم ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩م .

٥ ـ الوفد ٢٥/ ٥/ ١٩٨٨م .

٦ ـ الأهرام ١١، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٤م

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

*****